World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 23 – 26 يونيو/حزيران 2025

التوزيع: عام

التاريخ: 5 مايو/أيار 2025

اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 6 من جدول الأعمال

WFP/EB.A/2025/6-A/1

مسائل المالية والميزانية

لاتّخاذ قرار

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024

يسر الأمانة أن تقدم الكشوف السنوية المراجعة لعام 2024 مقترنة برأي مراجع الحسابات الخارجي وتقريره بشأنها. وقد أُعدت الكشوف المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأجرى مراجع الحسابات الخارجي عملية المراجعة وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وقدم رأيا غير مشفوع بتحفظات.

وتعرض هذه الوثيقة على المجلس وفقا للمادة الرابعة عشرة-6(ب) من النظام الأساسي والمادتين 13-1 و14-8 من النظام المالي، التي تنص على أن تُقدَّم إلى المجلس الكشوف المالية المراجعة لبرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) مع تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأنها. وتقدم الكشوف مقترنة بالتقرير في وثيقة واحدة.

وتتضمن هذه الوثيقة بيانا بشأن الرقابة الداخلية يوفر ضمانا محددا يؤكد فعالية الرقابة الداخلية في **البرنامج**.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد L. Hoffmann
مدير المراجعة الخارجية
بريد إلكتروني: lutz.hoffmann@wfp.org

السيدة R. Schnell
نائبة مدير المراجعة الخارجية للحسابات
بريد إلكتروني:runa.schnell@wfp.org

السيدة J. Oeser
رئيسة مراجعة الأداء
بريد إلكتروني:extauditor.joeser@wfp.org

السيد R. Van der Zee
مدير شعبة المالية
بريد إلكتروني: robert.vanderzee@wfp.org

السيد S. Dahan
مدير شعبة إدارة المخاطر ورئيس شؤون المخاطر
بريد إلكتروني:salvador.dahan@wfp.org

السيدة M. Mananikova
مدير دائرة التقارير المالية
شعبة رئيس الشؤون المالية
بريد إلكتروني:maryna.mananikova@wfp.org

السيدة H. Spanos
نائبة مدير شعبة إدارة المخاطر
بريد إلكتروني:harriet.spanos@wfp.org

مشروع القرار*

إن المجلس:

1) يوافق على الكشوف المالية السنوية **للبرنامج** لعام 2024، ويحيط علما بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، المقدم إلى المجلس وفقا للمادة الرابعة عشرة-6 (ب) من النظام الأساسي؛

2) يلاحظ استخدام مبلغ 965 598 1 دولارا أمريكيا من الصندوق العام في عام 2024 لتمويل مدفوعات الإكراميات وشطب الخسائر النقدية والمبالغ المستحقة القبض؛

3) يلاحظ أن خسائر السلع في عام 2024 تشكل جزءا من مصروفات التشغيل للفترة نفسها.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

الصفحة

عرض 1

مشروع القرار 2

القسم الأول 4

- رأي مراجع الحسابات الخارجي 5
- تقرير مراجعة الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 8

القسم الثاني 112

- بيان المديرة التنفيذية 112
- بيان المديرة التنفيذية عن الرقابة الداخلية 131
- الكشف الأول 135
- الكشف الثاني 136
- الكشف الثالث 137
- الكشف الرابع 138
- الكشف الخامس 139
- مذكرات على الكشوف المالية بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 140

الملحق 196

القسم الأول

رأي مراجع الحسابات الخارجي

لقد قمت بمراجعة الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي (**للبرنامج**)، والتي تتألف من كشف المركز المالي (الكشف الأول) في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 وكشف الأداء المالي (الكشف الثاني)، وكشف التغيرات في الأصول الصافية (الكشف الثالث)، وكشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع) وكشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (الكشف الخامس) للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والملاحظات على الكشوف المالية، بما في ذلك موجز للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأيي، فإن الكشوف المالية المرفقة تعبر بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، عن المركز المالي **للبرنامج** في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

لقد أجريت مراجعتي وفقا للمعايير الدولية للمراجعة. ويرد وصف لمسؤولياتي بموجب هذه المعايير في القسم أدناه بعنوان "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة الكشوف المالية". وأنا أتمتع بالاستقلال عن **البرنامج**، وفقا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتي للكشوف المالية، وقد أوفيت بمسؤولياتي الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات. وأعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلت عليها كافية ومناسبة لتشكيل أساس لرأيي.

معلومات غير الكشوف المالية وتقرير مراجع الحسابات بشأنها

المديرة التنفيذية **للبرنامج** هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى بيان المديرة التنفيذية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 وبيان المديرة التنفيذية عن الرقابة الداخلية، وكلاهما يرد في القسم الثاني أدناه، ولكن هذه المعلومات لا تشمل الكشوف المالية وتقريري عنها كمراجع للحسابات.

ولا يغطي رأيي في الكشوف المالية المعلومات الأخرى، ولا أعبر عن أي شكل من أشكال ضمان يُستنتج بشأنها.

وفي ما يتعلق بمراجعتي للكشوف المالية، فإن مسؤوليتي هي قراءة المعلومات الأخرى، وأن آخذ في الاعتبار، عند قيامي بذلك، ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهريا مع الكشوف المالية، أو مع معرفتي التي حصلت عليها في سياق المراجعة أو ما إذا كانت تبدو خاطئة جوهريا. وإذا استنتجت، على أساس العمل الذي قمت به، أن هناك خطأ جوهريا في المعلومات الأخرى، فأنا مطالب بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. وليس لدي ما أبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن الكشوف المالية

المديرة التنفيذية **للبرنامج** هي المسؤولة عن إعداد الكشوف المالية وعرضها بأمانة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعن الضوابط الداخلية التي تقرر الإدارة أنها ضرورية للتمكين من إعداد كشوف مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت بسبب التدليس أو الخطأ.

وعند إعداد الكشوف المالية، تعتبر المديرة التنفيذية **للبرنامج** مسؤولة عن تقييم قدرة **البرنامج** على الاستمرار كمنشأة عاملة، على أن تفصح، بحسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بالمنشأة العاملة واستخدام المنشأة العاملة كأساس للمحاسبة ما لم تكن الإدارة تنوي إما تصفية **البرنامج** أو وقف العمليات، أو لم يكن لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية الإبلاغ المالي **للبرنامج**.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة الكشوف المالية

تتمثل أهدافي في الحصول على ضمان معقول عما إذا كانت الكشوف المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء نجمت هذه الأخطاء عن التدليس أو الخطأ، وفي إصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأيي. ويُعد الضمان المعقول بمثابة مستوى عال من الضمان، ولكنه لا يضمن أن المراجعة الذي تُجرى وفقا للمعايير الدولية للمراجعة ستكشف دائما عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. ويمكن أن تنشأ الأخطاء عن التدليس أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر، بصورة فردية أو إجمالية، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس الكشوف المالية.

وكجزء من عملية المراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة، فإنني أمارس الحكم المهني وأحافظ على الشك المهني طوال عملية المراجعة.

كما أقوم بما يلي:

(أ) تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري في الكشوف المالية، سواء كان ذلك بسبب التدليس أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن التدليس أعلى من مخاطر عدم اكتشاف خطأ ناتج عن غلطة، حيث إن التدليس يمكن أن ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية؛

(ب) الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية **للبرنامج**؛

(ج) تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية ما تقدمه الإدارة من التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة؛

(د) استخلاص استنتاجات بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة للاستمرارية كأساس للمحاسبة، وعلى أساس أدلة المراجعة التي يجري الحصول عليها، بشأن ما إذا كان يوجد غموض جوهري في ما يتعلق بالأحداث أو الظروف يمكن أن يثير شكا كبيرا بشأن قدرة **البرنامج** على الاستمرار كمنشأة عاملة. وأنا مطالب، إذا استنتجت وجود غموض جوهري، بتوجيه الانتباه في تقريري كمراجع إلى الإفصاحات ذات الصلة في الكشوف المالية، أو بتعديل رأيي إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتي إلى أدلة المراجعة التي جرى الحصول عليها حتى تاريخ تقريري كمراجع حسابات. غير أن الأحداث أو الظروف المستقبلية يمكن أن تتسبب في توقف **البرنامج** عن الاستمرار كمنشأة عاملة؛

(هـ) تقييم العرض العام للكشوف المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت الكشوف المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق العرض الأمين.

وإني أتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة في ما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق المزمع للمراجعة وتوقيتها ونتائجها المهمة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية أحددها في سياق المراجعة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

في رأيي، فإن معاملات **البرنامج** التي علمت بها أو التي اختبرتها كجزء من المراجعة التي أجريتها، كانت، من كافة الجوانب المهمة، وفقا للنظام الأساسي واللائحة العامة والنظام المالي **للبرنامج**.

ووفقا للمادة 14-8 من النظام المالي، فقد أدرجت أيضا المعلومات التي أراها ضرورية في ما يتعلق بكفاءة الإجراءات المالية، والنظام المحاسبي، والضوابط المالية الداخلية، وبوجه عام، إدارة **البرنامج** وتنظيمه في تقرير المراجعة المطول عن مراجعتي لحسابات **البرنامج**.

Kay Scheller (توقيع)
رئيس ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني

15 أبريل/نيسان 2025

BUNDES
RECHNUNGS
HOF

المراجعة الخارجية لحسابات برنامج الأغذية العالمي

تقرير مراجعة

الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي عن السنة المنتهية

في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024

جدول المحتويات

جدول المحتويات 9

0 موجز تنفيذي **11**

1 الولاية والنطاق والمنهجية **16**

2 التوصيات المفتوحة **18**

2-1 توصيات المراجعة الخارجية 18

2-1-1 لمحة عامة عن حالة التنفيذ 18

2-1-2 التنفيذ المؤجل والمتأخر 18

2-2 توصيات المراجعة الداخلية 21

2-3 توصيات المكاتب الإقليمية 22

3 لمحة مالية عامة **23**

4 النتائج والتوصيات **26**

4-1 الشؤون المالية 26

4-1-1 قيمة المعلومات في الكشوف المالية 26

4-1-2 ضمان مراجعة الحسابات بشأن نفقات الشركاء المتعاونين 33

4-1-3 استحقاقات الموظفين 34

4-1-4 المخزونات – خسائر السلع الغذائية 38

4-1-5 الأصول غير المادية 40

4-1-6 تقديم الخدمات 40

4-1-7 أسطول الأمم المتحدة 41

4-1-8 المخاطر المالية في سجلات مخاطر المكاتب القطرية 42

4-1-9 مدفوعات الإكراميات 44

4-2 إدارة الموارد البشرية 47

4-2-1 الآثار المالية المترتبة على إدارة الموارد البشرية 47

4-2-2 إدارة القوة العاملة 52

4-3 إدارة شؤون الشركاء المتعاونين 55

4-3-1 التعاون مع الحكومات 55

4-3-2 اختيار الشركاء المتعاونين 57

4-3-3 وضع القوائم 58

4-3-4 الرقابة 58

4-3-5 تعديل الاتفاقات على المستوى الميداني وتمديدها 60

4-4 مشروع الضمان العالمي 61

4-4-1 لمحة عامة عن المشروع 61

4-4-2 الرقابة الفعالة لمعالجة المسائل المتعلقة بالمخاطر والرقابة 62

4-4-3 عدم الاستقلال 63

4-4-4 تكاليف المشروع 64

4-4-5 الرصد 66

4-4-6 الحلول الرقمية 67

4-4-7 تنفيذ المشروع واستعراضه 67

4-5 التحويلات القائمة على النقد 68

4-5-1 الرصد ما بعد التوزيع 68

4-5-2 سلة الحد الأدنى للإنفاق، وتحليل الفجوات وتحديد قيمة التحويلات 70

4-5-3 معايير أهلية متلقي المساعدة النقدية 71

4-6 تكنولوجيا المعلومات 72

4-6-1 منصة Workday 72

4-6-2 التخطيط للتعافي من الكوارث 74

4-6-3 الأذون الحاسمة 75

4-6-4 نقل بيانات تشوبه الأخطاء 75

5 استعراض مراجع الحسابات الخارجي لإفصاحات الإدارة **77**

5-1 الخسائر والمبالغ المشطوبة ومدفوعات الإكراميات 77

5-2 حالات التدليس والتدليس المفترض 77

6 شكر وتقدير **79**

الملحق **80**

0 موجز تنفيذي

1-0

*قام مراجع الحسابات الخارجي بمراجعة الكشوف المالية واستعرض عمليات برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024. وفي رأي مراجع الحسابات الخارجي أن الكشوف المالية المرفقة تعبر بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، عن المركز المالي **للبرنامج** في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.*

2-0

***البرنامج** منظمة تمول من المساهمات الطوعية وتعتمد على دعم الجهات المانحة. وفي عام 2024، بينما زادت المساهمات الطوعية بمقدار 1.5 مليار دولار أمريكي (18 في المائة)، لتصل إلى 9.8 مليار دولار أمريكي، انخفضت مصروفات السلع الغذائية والتحويلات القائمة على النقد الموزّعة انخفاضا ملحوظا للعام الثاني على التوالي. وفي عام 2023، بلغ الانخفاض 16 في المائة و11 في المائة على التوالي وفي عام 2024 بلغ نحو 30 في المائة في الفئتين. وفي الوقت نفسه، زادت مصروفات استحقاقات الموظفين.*

3-0

*لاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** لم ينفذ 69 في المائة من توصيات المراجعة الخارجية للحسابات من السنوات السابقة. وبالنسبة لبعض التوصيات، أرجأ **البرنامج** تنفيذها عدة مرات. وذكر **البرنامج** أنه اعتبر أن بعض هذه التوصيات لم يحن موعد تنفيذها بعد وأنه يفتقر إلى التمويل اللازم لتنفيذها.*

*ولا يمكن لتوصيات مراجع الحسابات الخارجي أن تحدث أثرا ما لم تُنفّذ في الوقت المناسب. ويتعين على قيادة **البرنامج** أن تجعل تنفيذها أولوية لمعالجة مواطن الضعف وضمان فعالية التكلفة.*

*وتشكل توصيات المراجعين في مكتب المفتش(ة) العام(ة) جزءا أساسيا من نظام الرقابة الداخلية في **البرنامج**. وقد زاد عدد توصيات المراجعة الداخلية المفتوحة بنحو 150 في المائة في الفترة بين العامين 2023 و2025. واعتبارا من أبريل/نيسان 2025، بلغ عدد توصيات المراجعة الداخلية غير المنَفّذة في **البرنامج** أعلى مستوى يُسجَّل حتى الآن، وهو 420 توصية.*

*وتشكل بعثات الرقابة التي تُجريها المكاتب الإقليمية جزءا من نظام الرقابة الداخلية في **البرنامج**. وحتى أبريل/نيسان 2025، كان لا يزال يتعيّن على المكاتب القطرية تنفيذ 083 2 توصية صادرة عن هذه البعثات الرقابية.*

*ومن شأن تنفيذ التوصيات المفتوحة أن يعود بفائدة كبيرة على نظام الرقابة الداخلية في **البرنامج**. ويقتضي العدد الكبير من التوصيات التي لم تنفذ حتى الآن أن تُعطي القيادة في **البرنامج** الأولوية لتنفيذها.*

4-0

النتائج الرئيسية

الشؤون المالية

أ) *تمثل مصروفات الشركاء المتعاونين جزءا جوهريا من مصروفات **البرنامج**. ولا يكشف **البرنامج** في الكشوف المالية عن معلومات تفصيلية وتوضيحات تمكن القراء من تقييم الأنشطة التي يضطلع بها الشركاء وفهمها. ولا تتضمن التوجيهات المحاسبية الحالية **للبرنامج** تعريفا يحدد "الشركاء المتعاونين" ولا تعليمات واضحة بشأن كيفية تسجيل المصروفات المتصلة بهم؛*

ب) *طلب مراجع الحسابات الخارجي من **البرنامج** قائمة بمصروفات الشركاء المتعاونين، بما في ذلك معلومات عن الميزانية والمصروفات الفعلية، مصنفة بحسب الشريك واتفاق الشراكة، من أجل الحصول على ضمانات مراجعة بشأن مصروفات الشركاء. ووفقا **للبرنامج**، لم تتمكن شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات (نظام WINGS) من توفير هذه القائمة. وبدلا من ذلك، قام **البرنامج** يدويا بتجميع بيانات لم تتطابق مع حسابات المصروفات، ولم تقدم معلومات كاملة عن اتفاقات الشراكة ومصروفات الشركاء، ولم تشمل جميع أنواع الشركاء. ولم تكن هناك سجلات مراجعة ثابتة لتتبع العمليات؛*

ج) *في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، قرر **البرنامج** إطلاق منصة Workday باعتبارها نظام الموارد البشرية الشامل **للبرنامج** الذي يدمج عمليات مثل التوظيف، وتقييم الأداء، وتسجيل البيانات الرئيسية للموظفين. وقرر **البرنامج** استبعاد عملية معالجة كشوف المرتبات من مشروع منصة Workday. ووجد مراجع الحسابات الخارجي أن عملية معالجة كشوف المرتبات في **البرنامج** مشرذمة وموزّعة على نُظم تكنولوجيا المعلومات المختلفة. ويؤدي الربط بين هذه النُظم ورصدها إلى مخاطر. وينبغي أن يحدد **البرنامج** حلا شاملا لكشوف المرتبات يكون فعالا من حيث التكلفة ويخفف من المخاطر؛*

د) *يميز **البرنامج** في إطاره الخاص بتصنيف المخاطر بين أربع فئات رئيسية للمخاطر، و15 مجالا للمخاطر، و41 نوعا من المخاطر. ومن بين هذه الفئات، يخصص **البرنامج** مجالين للمخاطر المالية ونوعين من أنواع المخاطر المالية. ومنذ عام 2018، لم يُعدّل **البرنامج** سياسته والقالب النموذجي المستخدم في سجل المخاطر من خلال إدراج مجالات وأنواع إضافية من المخاطر المالية للتخلف عن السداد، رغم أن المكاتب القطرية أبلغت عن مخاطر مالية مختلفة من خلال عمليات الرصد الأخرى مثل عملية الضمان التي تجريها المديرة التنفيذية أو مشروع الضمان العالمي؛*

ه) *اضطر **البرنامج** إلى تقليص عدد موظفيه في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية. ووفقا للنظامين الأساسي والإداري للموظفين في منظمة الأغذية والزراعة، ولعقود العمل التي يبرمها **البرنامج** مع حاملي عقود الخدمات واتفاقات الخدمات الخاصة، لم يكن هؤلاء الموظفون مؤهلين بالكامل للحصول على تعويضات إنهاء الخدمة. وفي عام 2024، وافقت المديرة التنفيذية على دفع مبالغ على سبيل الإكراميات قدرها 9.2 مليون دولار أمريكي لتعويض الموظفين العاملين والموظفين المنتسبين المتضررين. وكانت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد أوصت المجلس التنفيذي **للبرنامج** في عام 2007 بأن يتوقف عن دفع تعويضات إنهاء الخدمة غير المنصوص عليها تحديدا في النظامين الأساسي والإداري للموظفين في منظمة الأغذية والزراعة. ورأت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن الكشوف المالية **للبرنامج** أظهرت على نحو غير دقيق هذه المدفوعات على أنها مدفوعات تقدم على سبيل الإكراميات. ويتفق مراجع الحسابات الخارجي مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على أنه ينبغي **للبرنامج** أن يوقف مدفوعات إنهاء الخدمة غير المنصوص عليها تحديدا في النظامين الأساسي الإداري للموظفين في منظمة الأغذية والزراعة على سبيل الإكراميات. وتنطوي مدفوعات عام 2024 على خطر مطالبة الموظفين العاملين والموظفين المنتسبين الذين سبق **للبرنامج** أن أنهى خدماتهم بالحصول على المدفوعات نفسها تحقيقا للمساواة في المعاملة؛*

إدارة الموارد البشرية.

*و) وفقا لدليل الموارد البشرية في **البرنامج**، يتعين على الموظفين الدوليين من الفئة الفنية التناوب كل سنتين أو ثلاث أو أربع سنوات، بحسب تصنيف مشقة مكان العمل. وإذا لم يتمكن **البرنامج** من العثور على وظيفة لإعادة تكليف الموظفين ولم تعد الوظيفة السابقة متاحة، فإنه يمنحهم إجازة خاصة بمرتب كامل لمدة لا تتجاوز اثني عشر شهرا. ووجد مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** دفع 11.6 مليون دولار أمريكي إلى 144 موظفا في إجازة خاصة بمرتب كامل. وعلاوة على ذلك، لاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن هؤلاء الموظفين استمروا في تلقي بدل المشقة وحافز التنقل وتسوية مقرّ العمل وإعانة الإيجار حتى أثناء غيابهم عن مركز العمل. ونظرا لأن منظمة الأغذية والزراعة لا تطبق عملية إعادة التكليف، فإن النظامين الأساسي والإداري للموظفين في منظمة الأغذية والزراعة لا يتضمنان أحكاما محددة بشأن هذه العملية؛*

*ز) من بين 144 موظفا في إجازة خاصة بمرتب كامل، كان 23 موظفا (16 في المائة) من رتبة مدير. ووجد مراجع الحسابات الخارجي عدة حالات لم يحدد فيها **البرنامج** حتى مهام عمل مؤقتة لهؤلاء الموظفين. وفي ضوء تجميد التوظيف وتقليص القوة العاملة، من غير المفهوم أن **البرنامج** لا يحتاج إلى القوة العاملة التي يدفع لها مرتباتها؛*

إدارة شؤون الشركاء المتعاونين

*ح) في عام 2022، أوصى مراجع الحسابات الخارجي بأن يوضح **البرنامج** ترتيبات الحوكمة المركزية الخاصة بالشراكات التعاونية، وأن يأخذ **البرنامج** في الاعتبار الشركاء الحكوميين. وحتى أبريل/نيسان 2025، لم يكن **البرنامج** قد أنشأ مسؤوليات وقوالب نموذجية شاملة لتعاونه مع الجهات الحكومية الشريكة. من بين العوامل التي أدت إلى إطلاق مشروع الضمان العالمي أوجه الضعف في التعاون مع الشركاء الحكوميين. ولم يضع **البرنامج** ترتيبات حوكمة مركزية للشراكات التعاونية منذ عام 2022؛*

ط) منذ عام 2023، أصبح يتعين على المكاتب القطرية استخدام بوابة شركاء الأمم المتحدة لإدارة أجزاء من عملية الشركاء المتعاونين. ووجد مراجع الحسابات الخارجي أن البيانات المسجلة في بوابة شركاء الأمم المتحدة تشير إلى أن المكاتب القطرية لم تمتثل للإطار المعياري وأن البيانات قد تحتاج إلى مزيد من الاستعراض. وعلى سبيل المثال، في ما يقرب من نصف الحالات، اختارت المكاتب القطرية شريكا مباشرة بدلا من استخدام عملية تنافسية؛

مشروع الضمان العالمي

*ي) بالإضافة إلى حالات تحريف مسار الأغذية في إثيوبيا، أراد **البرنامج** معالجة المخاطر ومسائل الرقابة التي أبلغت عنها المكاتب القطرية وهيئات الرقابة عبر مشروع الضمان العالمي. ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن المكاتب القطرية حددت عدم امتثالها للسياسات المؤسسية القائمة باعتبارها مخاطر في خطط عملها المتعلقة بالضمان. وعلاوة على ذلك، لاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن مشروع الضمان العالمي لم يعالج توصيات المراجعة الداخلية والخارجية المعلقة المتصلة بمجالات تركيز المشروع، مثل إدارة شؤون الشركاء المتعاونين. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** كان يمكن أن يتجنب مشروع الضمان العالمي من خلال رقابة فعالة. وينبغي ألا يعتمد تحديد عدم الامتثال ومعالجته على مشروعات بعينها؛*

*ك) وضع **البرنامج** مقاييس مرجعية لمجالات التركيز في مشروع الضمان العالمي، وأداة تتبع للمقاييس المرجعية تتضمن معايير إضافية للتحقق من تنفيذ خطط عمل المكاتب القطرية المتعلقة بالضمان. وقد وجد مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** لم يعرّف بعض هذه المعايير بوضوح، وأن أداة التتبع لا تعبر بصورة كاملة عن معايير الضمان العالمية. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** لا يمكنه تقييم وضع المكاتب القطرية بصورة موضوعية إلا من خلال تطبيق مقاييس مرجعية ومعايير محددة بوضوح؛*

ل) *أدرجت المكاتب القطرية مجموعة متنوعة من الحلول الرقمية في خطط عملها المتعلقة بالضمان. وعلى وجه الخصوص، سلطت المكاتب القطرية الضوء على الحاجة إلى التكامل بين النُظم أو الربط بينها. وكانت بعض الحلول الرقمية خاصة بمكاتب قطرية بعينها، مما يشير إلى وجود حاجة إلى عمليات تشغيلية رقمية بالكامل. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي الإبقاء على التطبيقات الخاصة بكل بلد عند الحد الأدنى لأنها قد تنطوي على مخاطر وتكاليف إضافية؛*

التحويلات القائمة على النقد

م) *يشكل الرصد بعد التوزيع أداة تستخدمها المكاتب القطرية لقياس برامجها وتحديد فرص التحسين في البرمجة المستقبلية. ويستخدم* ***البرنامج*** *مؤشرات الرصد بعد التوزيع من أجل استعراض نتائج* ***البرنامج،*** *ويُدرجها في الإطار المنطقي للخطط الاستراتيجية القطرية. وقد وجد مراجع الحسابات الخارجي أن المكاتب القطرية لا تتابع دائما المؤشرات، أو تستخدم مؤشرات لا تتعلق ببرامجها؛ ولم يقدم* ***البرنامج*** *أي توجيه بشأن ما يتعيّن أن تفعله المكاتب القطرية عند عدم بلوغ القيم المحددة للمؤشرات. علاوة على ذلك، كانت المكاتب القطرية تبلغ عن نتائج الرصد بعد التوزيع بطرق مختلفة، لأن* ***البرنامج*** *لم يصدر توجيها مؤسسيا عن كيفية الإبلاغ عن النتائج؛*

ن) *تمثل قيمة التحويلات المبلغ النقدي الصافي الذي يحوله* ***البرنامج*** *إلى المستفيدين في شكل نقد أو قسائم. وقد أصدر* ***البرنامج*** *توجيهات للمكاتب القطرية بحساب قيمة التحويلات استنادا إلى تحليل للفجوة يتعلق بالحد الأدنى لسلة النفقات أو أي حد آخر مماثل. واستعرض مراجع الحسابات الخارجي 14 حالة ووجد أن 8 مكاتب قطرية لم تقدم وثائق كافية بشأن ما إذا كانت قد اتبعت التوجيهات وكيفية تحديد قيمة التحويلات؛*

تكنولوجيا المعلومات

س) *في 1 يوليو/تموز 2024، أطلق* ***البرنامج*** *منصة Workday. وكان* ***البرنامج*** *لا يزال في طور تطوير وإطلاق واجهات الربط، لا سيّما مع شبكة* ***البرنامج*** *ونظامه العالمي للمعلومات (نظام WINGS). وفي فبراير/شباط 2025، أفاد* ***البرنامج*** *بأنه يستخدم حاليا 40 من أصل 74 واجهة ربط من المقرر استخدامها (أي بنسبة 54.1 في المائة) في نُظم تكنولوجيا المعلومات. كما يستخدم جزئيا ثلاث واجهات ربط إضافية. وذكر* ***البرنامج*** *أيضا أنه، بسبب واجهات الربط المعلّقة، اضطر إلى تحديث البيانات يدويا في كلٍّ من نظام WINGS ومنصة Workday.*

التوصيات الرئيسية

الشؤون المالية

أ) ***صياغة توجيهات محاسبية واضحة وإلزامية لتسجيل مصروفات الشركاء المتعاونين من خلال تحديد الشركاء المتعاونين وتفاصيل حساب المصروفات الواجب استخدامه، وتعزيز الكشف عن مصروفات الشركاء المتعاونين في الكشوف المالية من خلال توفير مزيد من المعلومات عن الأنشطة المنَفَّذة؛***

ب) ***إتاحة خيار في شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS) لاستخراج بيانات الشركاء المتعاونين بشكل منفصل لكل شريك ولكل اتفاق مع الشركاء، بما في ذلك الميزانية والمبالغ الفعلية. وينبغي أن ييسر استخراج البيانات تحسين الإبلاغ والإفصاحات المسجلة في الكشوف المالية، والرقابة على معدلات تنفيذ الشركاء؛***

ج) ***إجراء تحليل شامل للتكاليف والفوائد بشأن كيفية إنشاء عملية لمعالجة كشوف المرتبات باستخدام تكنولوجيا المعلومات خالية من أي انقطاع في تدفق البيانات الرقمية؛***

د) ***استعراض وتعديل المجالات المالية الأساسية للمخاطر وأنواع المخاطر في دليل سجل المخاطر وقالبها النموذجي، باستخدام تعقيبات المكاتب القطرية المتاحة في سجلات المخاطر الخاصة بها، وعملية الضمان التي تجريها المديرة التنفيذية ومشروع الضمان العالمي؛***

ه) ***التوقف عن دفع تعويضات إنهاء الخدمة غير المنصوص عليها في النظامين الأساسي والإداري للموظفين في منظمة الأغذية والزراعة على سبيل الإكراميات؛***

إدارة الموارد البشرية

و) ***تحليل سبل تعزيز عملية إعادة التكليف وخفض التكاليف، كذلك من خلال استعراض كيفية تنظيم عملية إعادة التكليف في وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛***

ز) ***تكليف الموظفين غير المكلفين وخاصة على مستوى المديرين الذين يتقاضون مرتبا كاملا على الأقل بمهام عمل مؤقتة بما يعود بالنفع على البرنامج؛***

إدارة شؤون الشركاء المتعاونين

ح) ***تحديد مسؤوليات واضحة في المقرّ بشأن التعاون مع الجهات الحكومية؛***

ط) ***استخدام بوابة شركاء الأمم المتحدة لأغراض الرقابة عن طريق تحليل البيانات بانتظام لكشف حالات عدم الاتساق أو عدم الامتثال لإطار السياسات واتخاذ الترتيبات اللازمة لتصحيح البيانات وتنقيتها؛***

مشروع الضمان العالمي

ي) ***ضمان امتثال المكاتب القطرية للإطار المعياري وتنفيذ التوصيات من خلال الرقابة الفعالة، وإنفاذ المساءلة؛***

ك) ***قيام كل وظيفة في المقرّ بتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية والطريقة المستخدمة في الرصد والتحقق في ما يتعلق بامتثال المكاتب القطرية لهذه المؤشرات، مع مراعاة معايير الضمان العالمية؛***

ل) ***البناء على المخاطر المحددة من خلال مشروع الضمان العالمي لاستعراض وتحديد متطلبات عمليتها التشغيلية من أجل تحقيق التكامل الرقمي؛***

التحويلات القائمة على النقد

م) ***استعراض وتوضيح القواعد المؤسسية بشأن المؤشرات الإلزامية للرصد في الأطر المنطقية للخطط الاستراتيجية القطرية، لضمان أن تقدم المكاتب القطرية تقارير أكثر اتساقا وألا تدرج في تخطيطها سوى المؤشرات المفيدة للرصد والواقعية في السياق المحدد؛***

ن) ***تعزيز التوثيق بشأن الخطوات المختلفة المتخذة في سبيل تحديد قيمة التحويلات لضمان أن تكون القرارات ذات الصلة مدعومة بالأدلة ويمكن لأصحاب المصلحة الخارجيين مطابقتها؛***

تكنولوجيا المعلومات

س) ***تحليل إمكانية وسبل تبسيط واجهات الربط في منصة Workday بهدف تعزيز الكفاءة التشغيلية مع تقليص التكاليف والمخاطر الأمنية وأعباء الصيانة في الأجل الطويل.***

1- الولاية والنطاق والمنهجية

1- عين المجلس التنفيذي **للبرنامج**، بموجب قراره 2021/EB.2/4، المؤرخ في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، رئيس ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني (Bundesrechnungshof) مراجعا خارجيا لحسابات **البرنامج** لإجراء مراجعة لحسابات **البرنامج** لفترة ست سنوات تبدأ من 1 يوليو/تموز 2022 وتنتهي 30 يونيو/حزيران 2028 وفقا للمادة 14-1 من النظام المالي **للبرنامج**.

2- وترد ولاية مراجع الحسابات الخارجي في المادة الرابعة عشرة من النظام المالي **للبرنامج** وملحقه. وعملا بالنظام المالي، يبدي مراجع الحسابات الخارجي رأيا بشأن الكشوف المالية ويجوز له إبداء ملاحظات في ما يتعلق بكفاءة الإجراءات المالية، والنظام المحاسبي، والضوابط المالية الداخلية، وإدارة **البرنامج** وتنظيمه بصفة عامة.

3- وتقدم هذه الوثيقة تقرير مراجع الحسابات الخارجي المطول عن مراجعة الكشوف المالية **للبرنامج** للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024. وتقدم المديرة التنفيذية تقرير مراجع الحسابات الخارجي إلى المجلس التنفيذي مع الكشوف المالية لتمكين المجلس التنفيذي من الموافقة على الكشوف المالية. وأجريت المراجعة طبقا للنظام الأساسي **للبرنامج** ولائحته العامة، ونظامه المالي، وبحسب الاقتضاء، وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، والنظام الأساسي للموظفين في منظمة الأغذية والزراعة، فضلا عن المعايير الدولية لمراجعة الحسابات.

4- وأُجريت المراجعة في المقام الأول لتمكين مراجع الحسابات الخارجي من تكوين رأي حول ما إذا كانت الكشوف المالية تعرض بأمانة المركز المالي **للبرنامج** في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وشمل ذلك تقييما لما إذا كانت المصروفات المسجلة في الكشوف المالية قد أنفقت للأغراض التي وافقت عليها الهيئات الرئاسية، وما إذا كانت الإيرادات والمصروفات قد صُنفت وسُجلت بشكل سليم وفقا للنظام الأساسي واللائحة العامة والنظام المالي **للبرنامج**. وشملت المراجعة استعراضا عاما للنُظم المالية والرقابة الداخلية وفحصا اختباريا للسجلات المحاسبية وإجراءات التأكيد الخارجية من المصارف، والجهات المانحة والموردين وللأدلة الداعمة الأخرى بالقدر الذي يعتبر ضروريا لتكوين رأي بشأن الكشوف المالية.

5- وأجرى مراجع الحسابات الخارجي عدة زيارات لمراجعة الحسابات في المقرّ والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية التالية:[1] المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، والمكاتب القطرية في بنغلاديش (عن بُعد)، وبنن، وغواتيمالا، وليسوتو، وتركيا وأوغندا. وأجرى مراجع الحسابات الخارجي مراجعة عن بُعد ومواضيعية لمشروع الضمان العالمي في المكتب القطري في أفغانستان.

6- وأصدر مراجع الحسابات الخارجي خطابات إدارية إلى المكاتب الإقليمية والقطرية التي تناولتها المراجعة. وأدرج نتائج مراجعة هذه الخطابات الإدارية في هذا التقرير حيثما رأى ذلك ضروريا.

7- وأثناء زيارات المراجعة إلى المقرّ والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، يصدر مراجع الحسابات الخارجي مذكرات ملاحظات بشأن المراجعة تتضمن الوقائع والنتائج، ويطلب من المدير المعني التعليق عليها خطيا. وتشكل هذه المذكرات إلى جانب تعليقات **البرنامج** الأساس الذي تستند إليه الخطابات الإدارية التي يرسلها مراجع الحسابات الخارجي إلى المديرة التنفيذية والتقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي. ويطلع مراجع الحسابات الخارجي **البرنامج** على مسودات الخطابات الإدارية ومسودات التقارير ويطلب تعليقات مرة أخرى لإدراجها في الخطابات والتقارير.

[1] أصدر **البرنامج** تعميما من المديرة التنفيذية (OED 2025/002) عُدّلت بموجبه تسميات المكاتب الإقليمية اعتبارا من 1 مايو/أيار 2025. ونظرا إلى أن مراجع الحسابات الخارجي أصدر هذا التقرير عن مراجعة الحسابات في أبريل/نيسان 2025، فقد استخدم التقرير التسميات التي كانت سارية في وقت إجراء المراجعة.

8- ونسَّق مراجع الحسابات الخارجي مع المفتش(ة) العام(ة) لتجنب الازدواجية غير الضرورية ولفهم وظيفة المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية في **البرنامج**.

9- ويغطي هذا التقرير المسائل التي يرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي توجيه انتباه المجلس التنفيذي إليها. وقد أبلغ مراجع الحسابات الخارجي ملاحظاته واستنتاجاته إلى المديرة التنفيذية والإدارة العليا **للبرنامج**، وترد وجهات نظرهم في التقرير.

2- التوصيات المفتوحة

1-2 توصيات المراجعة الخارجية

1-1-2 لمحة عامة عن حالة التنفيذ

10- أسفرت نتائج مراجع الحسابات الخارجي عن توصيات بشأن مسائل مالية ومسائل تتعلق بالأداء والحوكمة، وجهت إلى إدارة **البرنامج** لتنفيذها. ويُحال إلى انتباه المجلس التنفيذي، في هذا الصدد، ما توصل إليه مراجع الحسابات الخارجي بشأن حالة تنفيذ التوصيات.

11- ومن بين 94 توصية مفتوحة، خلص مراجع الحسابات الخارجي إلى أن **البرنامج** نفذ 29 توصية (31 في المائة)، وأن 58 توصية لا تزال قيد التنفيذ (62 في المائة)، وأن **البرنامج** لم ينفذ[2] 7 توصيات (7 في المائة). وقد استند مراجع الحسابات الخارجي في هذا التقييم إلى المعلومات المقدمة من **البرنامج** حتى 7 أبريل/نيسان 2025. وتُعرض تفاصيل حالة تنفيذ التوصيات في الشكل 2-1 وفي الملحق.

الشكل 2-1

حالة تنفيذ التوصيات السابقة

سنة تقرير المراجعة*	المجموع	منَفّذة بالكامل	قيد التنفيذ	غير منَفّذة
2022	14	4	9	1
2023	29	11	18	0
2024	51	14	31	6
المجموع	**94**	**29**	**58**	**7**
النسبة المئوية	100	31	62	7

*تشير سنة تقرير مراجعة الحسابات إلى السنة التي عقدت فيها الدورة السنوية التي قدّم فيها مراجع الحسابات الخارجي تقريره.

الشكل: مراجع الحسابات الخارجي، المصدر: مراجع الحسابات الخارجي

12- وفي عام 2023، قيّم مراجع الحسابات الخارجي 52 في المائة من التوصيات على أنها مفتوحة أو قيد التنفيذ. وفي عام 2024، ارتفعت هذه النسبة إلى 69 في المائة ومن بين 58 توصية كانت قيد التنفيذ، تتعلق 9 توصيات (16 في المائة) بمراجعة عام 2022 و18 توصية (31 في المائة) بمراجعة عام 2023. وفي ضوء هذا الاتجاه، يشعر مراجع الحسابات الخارجي بالقلق إزاء جهود **البرنامج** في تنفيذ التوصيات.

[2] يرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية غير منَفّذة عندما لا يحرز **البرنامج** أي تقدم في تنفيذها - بغض النظر عن أي جداول زمنية داخلية **للبرنامج**.

2-1-2 التنفيذ المؤجل والمتأخر

13- لاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** قد أخّر وأرجأ تواريخ تنفيذ التوصيات بشكل متكرر خلال السنوات الماضية.

*2-1-2-1 اعتزام **البرنامج** عدم تنفيذ التوصية رغم موافقته السابقة عليها*

14- على سبيل المثال، أوصى مراجع الحسابات الخارجي في تقريره عن مراجعة الأداء لعام 2022 بشأن إدارة شؤون الشركاء المتعاونين بأن ينشئ **البرنامج** وحدة لإدارة شؤون الشركاء المتعاونين وأن يكيّف القالب النموذجي للتوجيهات والاتفاقات ليشمل التعاون مع الشركاء الحكوميين.[3] وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير وشجع على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن توصيات مراجع الحسابات الخارجي في دورته السنوية لعام 2022. وفي رد الإدارة على التوصية، المقدم في الدورة نفسها، وافق **البرنامج** على التوصية وحدد 30 يونيو/حزيران 2023 موعدا للتنفيذ.[4] وفي يونيو/حزيران 2023، أفاد **البرنامج** بأنه "يختتم المناقشات بشأن إدماج إدارة شؤون الشركاء الحكوميين في هيكل حوكمة مركزي، وسيضع المبادئ التوجيهية لهذا الغرض".[5] وأرجأ **البرنامج** الموعد المستهدف إلى سبتمبر/أيلول 2023. وفي النصف الثاني من عام 2023، واجه **البرنامج** حالات تحريف لمسارات الأغذية في إثيوبيا حيث تعاون مع جهة حكومية شريكة. وفي أبريل/نيسان 2024، مدّد **البرنامج** الموعد المستهدف لتنفيذ التوصية إلى يونيو/حزيران 2024.

15- وفي مارس/آذار 2025، أفاد **البرنامج** بأنه قرر "عدم تركيز المسؤوليات في وحدة واحدة في المقرّ تتولى جميع جوانب التعاون مع الجهات الحكومية الشريكة". ولم يضع **البرنامج** جميع القوالب النموذجية للتعاون مع الجهات الحكومية الشريكة. وقد قيّم مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية لم تُنفّذ.

الشكل 2-2

تأجيل المواعيد المستهدفة للتنفيذ بصورة متكررة

أجّل **البرنامج** الموعد المستهدف لتنفيذ توصية مراجع الحسابات الخارجي بشأن إنشاء وحدة مسؤولة عن إدارة التعاون مع الجهات الحكومية الشريكة عدة مرات، ثم قرر في النهاية عدم تنفيذ التوصية.

الشكل: مراجع الحسابات الخارجي، المصدر: بيانات **البرنامج**

16- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن إدارة التعاون مع الشركاء الحكوميين أمر بالغ الأهمية لأنشطة **البرنامج**. وقد قوّضت حالات تحريف مسار الأغذية وغيرها من المخالفات التي أدت إلى إنشاء مشروع الضمان العالمي هذا التقييم.

[3] WFP/EB.A/2022/6-H/1 - تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن إدارة شؤون الشركاء المتعاونين.

[4] WFP/EB.A/2022/6-H/1/Add.1- رد إدارة **البرنامج** على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن إدارة شؤون الشركاء المتعاونين.

[5] WFP/EB.A/2023/6-H/1 - الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023.

وأصدر مراجع الحسابات الخارجي توصية إضافية في تقرير مراجعة الحسابات لهذا العام لتأكيد أهمية وجود وحدة تكون مسؤولة عن إدارة شؤون الشركاء الحكوميين وتوفير القوالب النموذجية والتوجيهات (المرجع: الفقرات من 227 إلى 240).

17- ويحث مراجع الحسابات الخارجي **البرنامج** على اتخاذ إجراءات لتنفيذ التوصيات في مجال مراجعة حسابات الشركاء الحكوميين وإصدار قوالب نموذجية كافية لدعم المكاتب القطرية في عملها.

2-1-2-2 القيمة المادية للسلع الغذائية التي لا تزال تُسجّل كمصروفات بدلا من رسملتها

18- من الأمثلة الأخرى على التأخر في التنفيذ توصية وردت في تقرير المراجعة لعام 2022. فقد أوصى مراجع الحسابات الخارجي بأن يغيّر **البرنامج** سياسته المحاسبية بشأن الاعتراف بمصروفات السلع الغذائية التي تُسلّم إلى الشركاء المتعاونين، وأن يسجل هذه السلع كمخزونات وألا يُدرجها كمصروفات إلا عند توزيعها على المستفيدين.[6] وقد وافق **البرنامج** على التوصية واعتبر أنه قد نفذها، رغم أنه كان قد بدأ فقط مشروعا تجريبيا لأداة جديدة لإدارة المخزون في جيجيغا في إثيوبيا في يناير/كانون الثاني 2025. ولم يكن **البرنامج** قد غيّر بعد سياسته المحاسبية. وكشف **البرنامج** في كشوفه المالية لعام 2024 (المرجع: الكشوف المالية لعام 2024، الفقرة 224) عن أغذية يحتفظ بها شركاؤه المتعاونون لم توزّع بعد على المستفيدين بما قيمته 103.3 ملايين دولار أمريكي (988 93 طنا متريا).

19- وقيَّم مراجع الحسابات الخارجي التوصية بأنها لا تزال قيد التنفيذ. ويحثّ مراجع الحسابات الخارجي **البرنامج** على تسريع تعديل سياسته المحاسبية، وعلى تسجيل وتتبع المخزونات التي يسيطر عليها **البرنامج** إلى حين توزيعها النهائي على المستفيدين.

2-1-2-3 عملية معالجة كشوف المرتبات غير مدمجة في منصة Workday

20- في توصية أخرى، أوصى مراجع الحسابات الخارجي في عام 2022 بأن يجري **البرنامج** تحليلا شاملا لتكلفة وفوائد الاستعانة بمقدم خدمة خارجي لإجراء أجزاء من عملية معالجة كشوف المرتبات على أن تؤخذ في الاعتبار المخاطر التي ينطوي عليها ذلك وما يحققه من فوائد.[7] وأفاد **البرنامج** بأنه قرر إدماج هذا التحليل للتكاليف والفوائد في مبادرة أوسع نطاقا تركز على التكامل الرقمي والتحديث. ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** لم ينفذ التوصية حتى الآن واعتبرها قيد التنفيذ. وفي مراجعة الحسابات لعام 2024، وجد مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** أطلق منصة Workday كنظام لإدارة الموارد البشرية وقرر عدم إدماج نُظم معالجة كشوف المرتبات الثلاثة.

21- ويذكّر مراجع الحسابات الخارجي **البرنامج** بالتوصية المفتوحة ويطلب أيضا إجراء تحليل شامل للتكاليف والفوائد بشأن كيفية إنشاء عملية معالجة كشوف المرتبات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات وخالية من أي انقطاع في تدفق البيانات الرقمية (المرجع: الفقرات من 93 إلى 99).

2-1-2-4 عدم تعزيز سلطة شعبة التكنولوجيا حتى الآن

22- في تقرير مراجعة أداء خدمات الدعم لعام 2023، أوصى مراجع الحسابات الخارجي بأن يعزز **البرنامج** سلطة شعبة التكنولوجيا في ما يتعلق بتنفيذ حلول تكنولوجيا المعلومات الجديدة.[8] وأفاد **البرنامج** بأنه لا يزال في طور وضع اللمسات الأخيرة على إصدار تعميم المديرة التنفيذية. وأشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن **البرنامج** لم ينفذ التوصية بعد واعتبرها قيد التنفيذ. وفي مراجعة حسابات عام 2024، وجد مراجع الحسابات الخارجي عدة مواطن ضعف في تنفيذ

[6] WFP/EB.A/2023/6-A/1 - الحسابات السنوية المراجعة، الفقرة 64.

[7] WFP/EB.A/2023/6-A/1 - الحسابات السنوية المراجعة، الفقرة 118.

[8] WFP/EB.A/2023/6-F/1 - تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن خدمات الدعم، الفقرة 94.

منصة Workday. وعلى وجه الخصوص، لم يأخذ **البرنامج** في الحسبان بالقدر الكافي إمكانية تحقيق تكامل منصة Workday مع بيئة تكنولوجيا المعلومات القائمة.

23- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن العملية كان من الممكن أن تستفيد من اتباع نهج يحقق قدرا أكبر من التكامل بين وظائف متعددة، ولذلك يحث **البرنامج** على تنفيذ التوصية (المرجع: الفقرات من 343 إلى 353).

2-1-2-5 عدم إحراز أي تقدم في تنفيذ سبع توصيات

24- في المجمل، لم يتبيّن لمراجع الحسابات الخارجي أي تقدم في تنفيذ سبع توصيات معلقة من تقريريه للعامين 2022 و2023، وقيّمها على أنها غير منفّذة- بغض النظر عن الجداول الزمنية الداخلية **للبرنامج** (انظر الملحق). فعلى سبيل المثال، قرر **البرنامج** تعليق تنفيذ توصيتين بشأن تفويض السلطة. وطلبت إحدى التوصيتين أن ينظر **البرنامج** في حل تقني لتفويض السلطات، وطلبت التوصية الأخرى إنشاء عمليات رصد وإبلاغ.[9] وذكر **البرنامج** أنه بسبب نقص التمويل فإنه يعتزم معالجة التوصيتين على مراحل عندما تتاح الموارد.

25- ليس من صلاحية **البرنامج** أن يقرّر التوصيات التي سينفّذها، أو ينفّذها جزئيا، أو يؤخر تنفيذها، أو لا ينفّذها على الإطلاق. ويفهم مراجع الحسابات الخارجي التحديات التشغيلية والموضوعية، وأن **البرنامج** يحتاج إلى مزيد من الوقت لتنفيذ توصيات معينة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي **للبرنامج** أن يضمن اتساق التزامه بتنفيذ التوصيات. غير أن عدم تحقيق أي تقدم في التنفيذ على الإطلاق أمر غير مقبول ويقوض سلطة القيادة في **البرنامج** وسلطة مراجع الحسابات الخارجي الذي عينه المجلس التنفيذي.

2-2 توصيات المراجعة الداخلية

26- يشكل استعراض نظام الرقابة الداخلية لدى الجهة الخاضعة للمراجعة جزءا مهما من ولاية مراجع الحسابات الخارجي. ويتبع **البرنامج** نموذج الخطوط الثلاثة الذي وضعه معهد مراجعي الحسابات الداخليين.

*ضرورة تعزيز نظام الرقابة الداخلية في **البرنامج***

27- أشار مراجع الحسابات الخارجي إلى زيادة كبيرة في عدد توصيات المراجعة الداخلية المفتوحة في عام 2023: من 171 توصية في بداية العام إلى 319 توصية في نهاية العام. واستمر هذا الاتجاه التصاعدي في عام 2024 وما بعده. وفي نهاية عام 2024، كان لا يزال يتعين على **البرنامج** تنفيذ 388 توصية مفتوحة. في بداية أبريل/نيسان 2025، وصل **البرنامج** إلى ذروة سجلت فيها 420 توصية مفتوحة. ويظهر الاتجاه التصاعدي في الشكل 2-3 أدناه.

[9] WFP/EB.A/2024/6-A/1 - الحسابات السنوية المراجعة، الفقرتان 257 و284.

الشكل 2-3

العدد المتزايد من توصيات المراجعة الداخلية المفتوحة

ازداد عدد توصيات المراجعة الداخلية المفتوحة بنسبة 150 في المائة تقريبا منذ عام 2023.

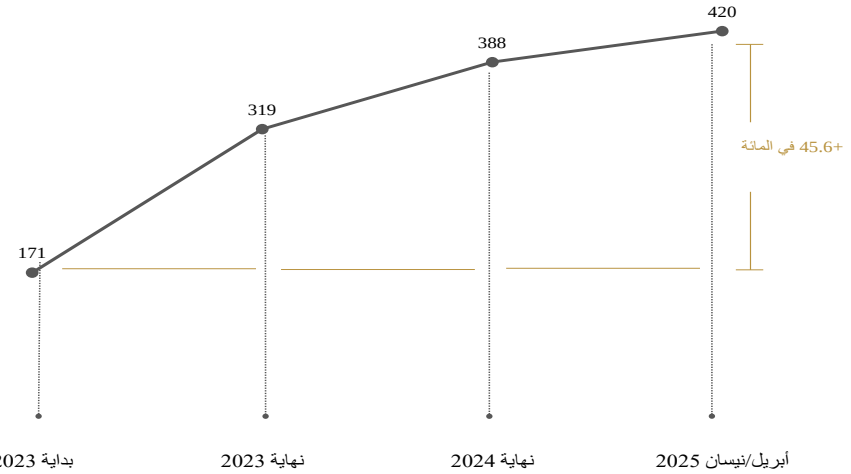

الشكل: مراجع الحسابات الخارجي، المصدر: بيانات **البرنامج**

28- أقر **البرنامج** بالزيادة الكبيرة في عدد التوصيات المفتوحة في العامين 2023 و2024. وذكر أن هذه الزيادة مرتبطة بالعدد الكبير من منتجات المراجعة الصادرة في عام 2023، وكذلك بصفة خاصة في عام 2024. وذكر **البرنامج** أنه بسبب تنفيذ تغييرات كبيرة والعمل في سياق يتّسم بشح الموارد، ربما لم تعالج بعض التوصيات على الفور. وعلاوة على ذلك، لم يكن من الممكن في كثير من الحالات تنفيذ التوصيات بسرعة، لأنها قد تتطلب تغييرات في النُظم، أو لأن السياق قد يتغير.

29- ويشعر مراجع الحسابات الخارجي بقلق بالغ من أن قيادة **البرنامج** لا تولي تنفيذ توصيات المراجعة الأولوية المناسبة. وتشكل المراجعة الداخلية جزءا لا يتجزأ من نظام الرقابة الداخلية. ولا يمكن القبول بالعدد الكبير والمتزايد من توصيات المراجعة الداخلية المفتوحة، إذ يؤثر ذلك سلبا على نظام الرقابة الداخلية، ويتطلب اتخاذ إجراءات فورية من قيادة **البرنامج**.

3-2 توصيات المكاتب الإقليمية

30- تؤدي المكاتب الإقليمية دورا حيويا من خلال ممارسة الرقابة على المكاتب القطرية. فهي تقوم بإيفاد بعثات رقابة إلى المكاتب القطرية وتصدر توصيات يتعين على المكاتب القطرية تنفيذها.

31- وطلب مراجع الحسابات الخارجي معرفة حالة تنفيذ هذه التوصيات. ونظرا إلى أن **البرنامج** لا يحتفظ بهذه التوصيات في مستودع مركزي، اضطر المقرّ إلى مطالبة كل مكتب إقليمي بقائمة التتبع الخاصة به. وذكر **البرنامج** أن المكاتب الإقليمية لم تقدم جميعها تقارير عن التوصيات المنخفضة المخاطر. وحتى أبريل/نيسان 2025، أبلغت المكاتب الإقليمية الستة عن 083 2 توصية مفتوحة، وهي مبينة في الشكل 2-4 أدناه.

الشكل 2-4

2 083 توصية مفتوحة من ستة مكاتب إقليمية

يتراوح عدد التوصيات المفتوحة من بعثات الرقابة بين 125 و938 توصية لكل مكتب.

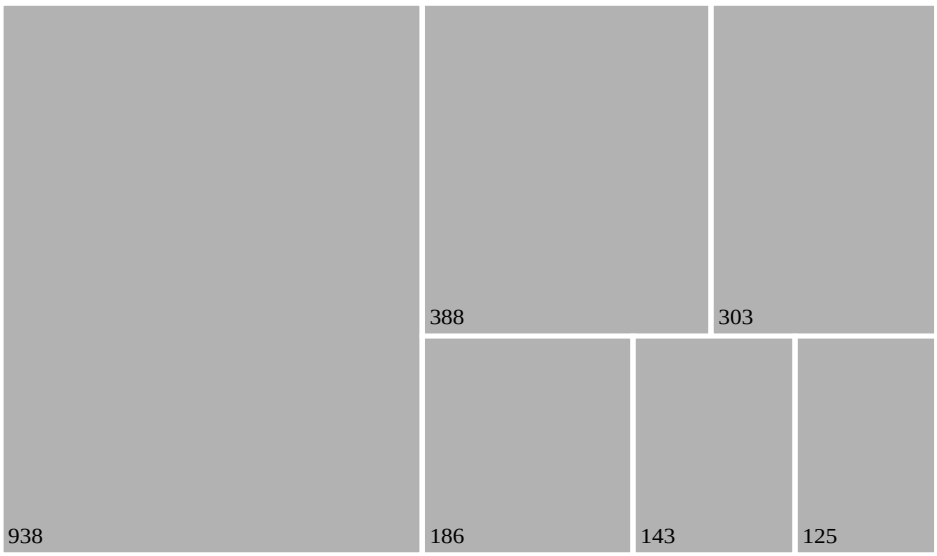

الشكل: مراجع الحسابات الخارجي، المصدر: بيانات **البرنامج**

32- أوصى مراجع الحسابات الخارجي في تقرير مراجعة الأداء المتعلق بالرقابة من جانب الإدارة لعام 2022[10] بأن يستحدث **البرنامج** آلية لمتابعة التوصيات الصادرة عن المكاتب الإقليمية من خلال تطبيق حاسوبي محدد. وفي مارس/آذار 2025، أفاد **البرنامج** بأن التنفيذ لا يزال جاريا بسبب إطلاق نظام جديد. ومدّد **البرنامج** الموعد المستهدف للتنفيذ إلى يوليو/تموز 2025.

33- ويحث مراجع الحسابات الخارجي **البرنامج** على تنفيذ التوصيات المفتوحة الناشئة عن بعثات الرقابة وتعزيز تتبعها في أقرب وقت ممكن. ويُعد التتبع الموثوق والمتسق لتوصيات الرقابة الداخلية شرطا أساسيا مسبقا لإجراء تحسينات متماسكة في العمليات في المنظمة.

34- ووافق **البرنامج** وذكر أن النظام الجديد سيتيح عملية تتبع موثوقة ومتسقة.

[10] WFP/EB.A/2022/6-I/1، تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الرقابة من جانب الإدارة، الفقرة 85.

3- لمحة مالية عامة

35- بالنسبة لعام 2024، أظهرت الكشوف المالية **للبرنامج** تحقيق فائض قدره 1.3 مليار دولار أمريكي مقارنة بعجز قدره 1.7 مليار دولار أمريكي في عام 2023. ويعزى الفرق البالغ نحو 3 مليارات دولار أمريكي إلى زيادة إيرادات المساهمات بينما سجل انخفاض كبير في مصروفات التوزيع: فقد ارتفعت إيرادات المساهمات بمقدار 1.5 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة 17.6 في المائة، لتصل إلى 9.8 مليار دولار أمريكي (2023: 8.3 مليار دولار أمريكي). وانخفضت كل من السلع الغذائية والتحويلات القائمة على النقد الموزّعة بنسبة 27 في المائة تقريبا وبلغت 2.4 مليار دولار أمريكي (2023: 3.3 مليار دولار أمريكي) و2.2 مليار دولار أمريكي (2023: 2.9 مليار دولار أمريكي) على التوالي.

36- وقدمت ثلاث من الجهات المانحة الرئيسية 62.7 في المائة من المساهمات الطوعية (2023: 55.7 في المائة). وقدمت إحدى هذه الجهات المانحة نسبة 45.3 في المائة من إجمالي إيرادات المساهمات (2023: 35.8 في المائة). وزادت إيرادات المساهمات من هذه الجهة المانحة بمقدار 1.4 مليار دولار أمريكي. وظلت الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية هي الجهات المانحة الرئيسية **للبرنامج**.

37- وانخفضت المصروفات بمقدار 1.8 مليار دولار أمريكي (16.8 في المائة) لتصل إلى 9 مليارات دولار أمريكي. ويتعلق الانخفاض الرئيسي في المصروفات - للعام الثاني على التوالي - بالسلع الغذائية والتحويلات القائمة على النقد الموزّعة. وانخفضت السلع الغذائية الموزّعة بمقدار 0.9 مليار دولار أمريكي (27.3 في المائة) في عام 2024 في أعقاب انخفاض بلغ 0.6 مليار دولار أمريكي في عام 2023. وانخفضت التحويلات القائمة على النقد بمقدار 0.8 مليار دولار أمريكي (26.6 في المائة) بعد انخفاض قدره 0.4 مليار دولار أمريكي في عام 2023. وانخفضت تكلفة التوزيع والخدمات ذات الصلة بنسبة 1 في المائة تقريبا مقارنة بعام 2023.

38- وفي الوقت نفسه، زادت تكاليف الموظفين بمقدار 0.1 مليار دولار أمريكي (5.6 في المائة) في أعقاب زيادة قدرها 0.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023. ويظهر اتجاه انخفاض المصروفات وزيادة تكاليف الموظفين في الشكل 3-1 أدناه.

الشكل 3-1

انخفاض نفقات التوزيع وزيادة مصروفات الموظفين في الفترة 2022-2024

سجلت زيادة في تكاليف الموظفين في حين انخفضت قيمة السلع الغذائية والتحويلات القائمة على النقد الموزّعة في السنوات الثلاث الماضية.

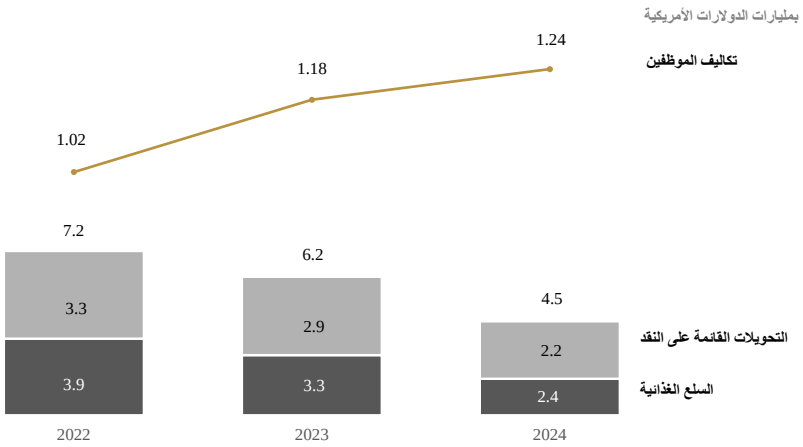

الشكل: مراجع الحسابات الخارجي، المصدر: الكشوف المالية **للبرنامج**

39- وزادت الأصول الجارية بمقدار 1.4 مليار دولار أمريكي (13.4 في المائة) لتصل إلى 11.7 مليار دولار أمريكي. وتعلقت الزيادات الرئيسية بالمساهمات المستحقة القبض التي زادت بمقدار 1 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 5.2 مليار دولار أمريكي تماشيا مع الزيادة في إيرادات المساهمات. وزادت الاستثمارات القصيرة الأجل بمقدار 0.5 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 2.2 مليار دولار أمريكي. وفي الوقت نفسه، انخفضت المخزونات بمقدار 0.2 مليار دولار أمريكي إلى 1 مليار دولار أمريكي.

40- وسجلت الأصول غير الجارية زيادة قدرها 0.2 مليار دولار أمريكي من 1.6 مليار دولار أمريكي إلى 1.8 مليار دولار أمريكي. وتعزى الزيادة أساسا إلى زيادة بنسبة 11.3 في المائة في الاستثمارات الطويلة الأجل. ويُحتفَظ بالاستثمارات الطويلة الأجل بهدف تغطية استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل، وقد زادت قيمتها أساسا بسبب الإضافات إلى الأصول المستثمرة والمكاسب المحققة من صناديق الاستثمار في الأسهم.

41- وسجلت الخصوم الجارية زيادة طفيفة قدرها 0.2 مليار دولار أمريكي من 1 مليار دولار أمريكي إلى 1.2 مليار دولار أمريكي. وتُعزى هذه الزيادة أساسا إلى زيادة الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات نتيجة الزيادة الطفيفة في النفقات مع اقتراب نهاية العام. ويُعزى هذا الاتجاه أساسا إلى توسيع نطاق الاستجابات المؤسسية في العمليات الكبيرة بما في ذلك السودان ودولة فلسطين وإثيوبيا وجنوب السودان.

42- وتتألف الأصول الصافية من الفائض المتراكم والاحتياطيات البالغة 11.3 مليار دولار أمريكي. وارتفع الفائض المتراكم بمقدار 1.4 مليار دولار أمريكي، وهو يتألف من فائض قدره 1.3 مليار دولار أمريكي ومكاسب اكتوارية على الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين بما قيمته 0.1 مليار دولار أمريكي. وسجلت الاحتياطيات زيادة قدرها 0.1 مليار دولار أمريكي بسبب الزيادة في حساب تسوية دعم البرامج والإدارة.

43- وظلّت المؤشرات المالية الرئيسية عموما عند مستوى مرتفع يقارب ما كانت عليه. وتُعزى الأسباب وراء التراجع الطفيف في النسبة الجارية ونسبة النقدية ونسبة السيولة السريعة أساسا إلى الزيادة في المطلوبات والمستحقات الجارية، في

حين ازدادت الاستثمارات القصيرة الأجل بنسبة مماثلة. ويُظهر تحليل مراجع الحسابات الخارجي للنسب المالية الرئيسية أن **البرنامج** استوفى جميع التزاماته (انظر الشكل 3-2).

الشكل 3-2

تحليل النسب

وصف النسبة	31 ديسمبر/كانون الأول 2024	31 ديسمبر/كانون الأول 2023	31 ديسمبر/كانون الأول 2022	31 ديسمبر/كانون الأول 2021 أعيد بيانها	31 ديسمبر/كانون الأول 2020
النسبة الجارية[أ] (الأصول الجارية: الخصوم الجارية)	9.6	10.2	8.2	7.2	4.3
إجمالي الأصول: إجمالي الخصوم[ب]	6.0	5.9	5.8	4.6	2.9
نسبة النقدية[ج] (النقدية + الاستثمارات الجارية: الخصوم الجارية)	4.2	4.4	2.7	2.7	1.6
نسبة السيولة السريعة[د] (النقدية + الاستثمارات الجارية + الحسابات المستحقة القبض القصيرة الأجل: الخصوم الجارية)	8.7	8.9	7.2	6.3	3.8

[أ] تشير النسبة المرتفعة إلى قدرة الكيان على سداد التزاماته القصيرة الأجل.

[ب] تُعد النسبة المرتفعة مؤشرا جيدا على الملاءة المالية.

[ج] تشير نسبة النقدية إلى السيولة لدى الكيان. وهي تقيس مقدار النقدية ومكافئات النقدية والأموال المستثمرة المتاحة في الأصول الجارية لتغطية الخصوم الجارية.

[د] تُظهِر نسبة السيولة السريعة تحفظا أكبر مقارنة بالنسبة الجارية لأنها تستبعد المخزونات والأصول الجارية الأخرى، والتي يكون تحويلها إلى نقد أكثر صعوبة. ويعني ارتفاع النسبة أن المركز الجاري أكثر سيولة.

المصدر: الكشوف المالية **للبرنامج**.

4- النتائج والتوصيات

4-1 الشؤون المالية

4-1-1 قيمة المعلومات في الكشوف المالية

44- تتطلب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام معلومات مفيدة لصنع القرار، ولإثبات مساءلة الكيان عن الموارد الموكلة إليه. وتشجع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الكيانات على تقديم معلومات إضافية في الكشوف المالية لمساعدة المستخدمين في تقييم أداء الكيان، وإدارته للأصول، وكذلك في اتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد وتقييمها.

45- وفي مراجعة الحسابات لعام 2022، أصدر مراجع الحسابات الخارجي توصيات لم ينفذها **البرنامج** بشأن تعديل طريقة الإفصاحات في المذكرات. وأوصى مراجع الحسابات الخارجي، في جملة أمور، بإدراج تفاصيل ومعلومات إضافية بشأن بنود مثل تكاليف الموظفين،[11] ومصروفات الشركاء المتعاونين.

ضرورة الكشف بشفافية أكبر عن تكاليف الموظفين

46- لم يدرج **البرنامج** توزيعا مفصلا لفئة مصروفات تكاليف الموظفين في الإفصاحات الواردة في المذكرات. ويعرض الجدول الوارد في المذكرة 4-5 من الكشوف المالية لعام 2024 (الصفحة 51) الرقم نفسه الوارد في الكشف الثاني (كشف الأداء المالي).

47- وفي عام 2024، بلغت تكاليف الموظفين 1 244.2 مليون دولار أمريكي مقابل 1 178.4 مليون دولار أمريكي في عام 2023 (زيادة بنسبة 5.6 في المائة). وقد شكّلت تكاليف الموظفين ما نسبته نحو 14 في المائة من إجمالي مصروفات **البرنامج** في عام 2024 (مقابل 11 في المائة في عام 2023). وعلى الرغم من زيادة تكاليف الموظفين بنسبة 6 في المائة، انخفض إجمالي عدد الموظفين بنسبة 4 في المائة، من 12 812 موظفا في عام 2023 إلى 12 322 موظفا في عام 2024. ويعرض الشكل 4-1 أدناه مقارنة بين المصروفات المرتبطة بتكاليف الموظفين في العامين 2023 و2024.

[11] WFP/EB.A/2023/6-A/1، الفقرة 30 وما يليها.

الشكل 4-1

زيادة تكاليف الموظفين من عام 2023 إلى 2024

ازدادت تكاليف الموظفين على الرغم من انخفاض عدد الموظفين من عام 2023 إلى 2024.

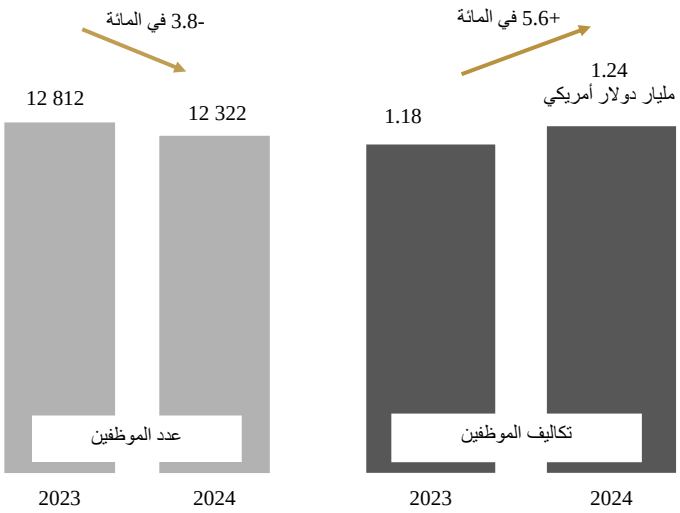

الشكل: مراجع الحسابات الخارجي، المصدر: بيانات **البرنامج** والكشوف المالية **للبرنامج**.

48- يعرض الشكل 4-2 أدناه مثالا للتوزيع المفصل الممكن لتكاليف الموظفين بين موظفين دوليين وموظفين وطنيين استنادا إلى تحليل مراجع الحسابات الخارجي لحسابات مصروفات الموظفين في **البرنامج** للعامين 2023 و2024. وباستخدام نهج مبسط لأغراض التوضيح، لخّص مراجع الحسابات الخارجي حسابات مصروفات **البرنامج** البالغ عددها 101 من حسابات مصروفات المرتبات لدى **البرنامج** ضمن فئات الإفصاح الشائعة في المذكرات ليقدّم مقترحا بشأن البيانات التي يمكن الإفصاح عنها في المستقبل. ويبين الشكل التالي الفروق في فئات التكاليف الرئيسية بين العامين 2023 و2024 وفقا لهذا النهج المبسّط.

الشكل 4-2

فئات تكاليف الموظفين الرئيسية في عام 2024 مقارنة بعام 2023

	2023	2024	زيادة/(انخفاض)	
	آلاف الدولارات الأمريكية	آلاف الدولارات الأمريكية	آلاف الدولارات الأمريكية	النسبة المئوية
الموظفون الدوليون*	**615 739**	**657,157**	**14 418**	**6.7**
المرتبات	335 033	358 744	23 711	7.1
المعاشات التقاعدية	84 993	93 701	8 708	10.2
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل	49 801	46 987	2 823-	5.7-
بدلات الموظفين واستحقاقاتهم	145 902	149 619	3 717	2.5
انهاء الخدمة	10	8 115	8 105	81 050.0
الموظفون الوطنيون	**389 721**	**435 812**	**46 091**	**11.8**
المرتبات	241 028	256 708	15 680	6.5
المعاشات التقاعدية / الاستحقاقات الطويلة الأجل	46 812	50 553	4 741	8.0
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل	42 182	54 016	11 834	28.1
بدلات الموظفين واستحقاقاتهم	59 342	60 196	854	1.4
انتهاء الخدمة	357	14 339	13 982	3 916.5
تكاليف السفر والتكاليف الأخرى	**172 910**	**151 218**	**21 692-**	**12.5-**
المجموع	**1 178 370**	**1 244 187**	**65 817**	**5.6**

* تشمل هذه الفئة موظفي فئة الخدمات العامة المعينين محليا في المقرّ وفي بريندیزي وفي مكاتب **البرنامج** الأخرى في العواصم الرئيسية.

الشكل: مراجع الحسابات الخارجي، المصدر: الكشوف المالية **للبرنامج** - نهج مبسّط لأغراض التوضيح.

49- وتُعزى نسبة تقارب 60 في المائة من الزيادة إلى المرتبات، ونحو 30 في المائة إلى مدفوعات نهاية الخدمة للموظفين الدوليين والوطنيين. وفي الوقت نفسه انخفضت تكاليف السفر وغيرها من التكاليف انخفاضا كبيرا بنسبة تقارب 30 في المائة.

50- وطلب مراجع الحسابات الخارجي من **البرنامج** توضيح الأسباب الرئيسية وراء زيادة المرتبات، في حين انخفض العدد الإجمالي للموظفين. وذكر **البرنامج** أن هذا الأمر لا يخضع لإدارته، وأن المرتبات المحلية في الميدان تخضع للأمانة العامة للأمم المتحدة في حين تخضع المرتبات المحلية في المقرّ ومرتبات الموظفين الدوليين من الفئة الفنية في جميع أنحاء العالم للجنة الخدمة المدنية الدولية التي تطبق المنهجية التي وافقت عليها الجمعية العامة.

51- وذكر **البرنامج** أن تبادل الآراء مع مراجع الحسابات الخارجي كان في المقام الأول في سياق الاستحقاقات المرتبطة بإنهاء الخدمة، وأنه لم يكن هناك طلب محدد من مراجع الحسابات الخارجي لتفسير الفروق في تكاليف الموظفين بين العامين 2023 و2024 في ما عدا الاستحقاقات المرتبطة بإنهاء الخدمة. كان سؤال مراجع الحسابات الخارجي **للبرنامج** على النحو التالي: "في حين انخفض عدد الموظفين، زادت المرتبات الإجمالية ومرتبات الموظفين المحليين الإجمالية بنسبة 5 في المائة و7 في المائة على التوالي. يرجى بيان الدوافع الرئيسية وراء هذه الزيادة."

52- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن المعلومات والردود التي قدمها **البرنامج** غير كافية. ويشجع مراجع الحسابات الخارجي **البرنامج** على أن يقدّم له استعراض معقولية الفروق في تكاليف الموظفين كبند قياسي ودائم خلال إجراءات مراجعة الحسابات من دون الحاجة إلى طلب آخر من مراجع الحسابات الخارجي.

53- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يفصح البرنامج في المذكرات المرفقة بالكشوف المالية عن المكونات الرئيسية لتكاليف الموظفين والعوامل الرئيسية لفروقات هذه التكاليف، وأن يقدّم لمراجع الحسابات الخارجي تحليله لمعقولية الفروق في تكاليف الموظفين.**

54- ووافق **البرنامج** على التوصية.

مصروفات الشركاء المتعاونين تفتقر إلى الشفافية

55- يتعاقد **البرنامج** مع الشركاء المتعاونين لتوزيع الأغذية والنقد على المستفيدين. وتعرض فئتا المصروفات في الكشوف المالية "السلع الموزّعة" و"التحويلات القائمة على النقد الموزّعة" قيمة ما يُوزّع من الأغذية والنقد. ويتقاضى الشركاء المتعاونون من **البرنامج** تكاليف النقل والترتيبات والتكاليف الأخرى المرتبطة بعمليات توزيع الأغذية والتحويلات القائمة على النقد. ويسجّل **البرنامج** هذه التكاليف تحت فئتي المصروفات "التوزيع والخدمات ذات الصلة" و"الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى".

1) السلع والنقدية الموزّعة

56- في عام 2024، وزّع **البرنامج** 2.3 مليار دولار أمريكي من السلع الغذائية و2.2 مليار دولار أمريكي من النقد، مقابل 3.2 مليار دولار أمريكي و2.7 مليار دولار أمريكي على التوالي في عام 2023. ولا يدرج **البرنامج** في الكشوف المالية أو في بيان المديرة التنفيذية كمية السلع والنقدية التي يوزّعها الشركاء. استنادا إلى المعلومات التي طلبها مراجع الحسابات الخارجي من **البرنامج**، وزّع الشركاء المتعاونون 91 في المائة من السلع الغذائية (2.1 مليار دولار أمريكي).

الشكل 4-3

الشركاء المتعاونون يوزّعون غالبية السلع الغذائية في عام 2024

السلع الغذائية التي وزّعها الشركاء المتعاونون وعمليات التوزيع المباشر في عام 2024

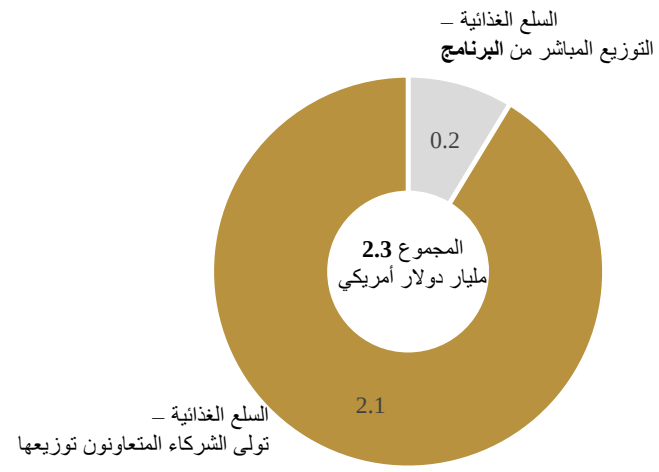

الشكل: مراجع الحسابات الخارجي، المصدر: الكشوف المالية ودفتر الأستاذ العام **للبرنامج**.

57- تشجع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الكيانات على تقديم معلومات في الكشوف المالية لمساعدة المستخدمين في تقييم أداء الكيان، وإدارته للأصول، وكذلك على اتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد وتقييمها. وينص إطار سياسات الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كذلك على ضرورة تصنيف المعاملات مع الشركاء المتعاونين على هذا النحو.

58- ويرتبط التوزيع من خلال الشركاء المتعاونين بمخاطر أكبر، وينطوي على هيكل تكاليف مختلف عن التوزيع المباشر. فعلى سبيل المثال، ينطوي التوزيع من خلال الشركاء المتعاونين على تكاليف عامة إضافية يتعين رصدها. وقد حدد **البرنامج** إدارة شؤون الشركاء كأحد مجالات التركيز في مشروع الضمان العالمي التي تحتاج إلى تحسينات عاجلة. ويسدد **البرنامج** في العادة للشريك المتعاون جزءا من التكاليف الثابتة، بالإضافة إلى دفع رسوم إدارية للشريك المتعاون. وعلاوة على ذلك، يتكبد **البرنامج** تكاليف رصد أنشطة الشركاء والأنشطة الأخرى المرتبطة بالحفاظ على التعاون.

59- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن على **البرنامج** أن يفصح عن المعلومات المتعلقة بالسلع الغذائية والتحويلات القائمة على النقد التي يوزّعها الشركاء المتعاونون بشكل منفصل في الكشوف المالية لأنها حاسمة الأهمية بالنسبة **للبرنامج** في تنفيذ ولايته. ولا توضح حاليا طريقة عرض البيانات في الكشوف المالية الدور المهم الذي يؤديه الشركاء المتعاونون، ولا سيما في توزيع السلع الغذائية. ويتيح الإفصاح عن هذه المعلومات لأصحاب المصلحة تكوين صورة أوضح عن كيفية استخدام الموارد بما يتماشى مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

60- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يفصح البرنامج عن معلومات بشأن السلع الغذائية والتحويلات القائمة على النقد التي يوزّعها الشركاء المتعاونون في المذكرات المرفقة بالكشوف المالية.**

61- ووافق **البرنامج** على التوصية.

2) التوزيع والخدمات ذات الصلة، والخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى

62- بناء على توصية مراجع الحسابات الخارجي، أدرج **البرنامج** بندا منفصلا عن تكاليف الشركاء المتعاونين في مذكرتين من مذكرات الكشوف المالية: المذكرة 4-3 "التوزيع والخدمات ذات الصلة" والمذكرة 4-4 "الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى". ويبين الشكل 4-4 أن مصروفات الشركاء المتعاونين شكّلت نحو 50 في المائة ونحو 20 في المائة من الفئتين المذكورتين من المصروفات، على التوالي.

الشكل 4-4

تكاليف الشركاء المتعاونين في العامين 2023 و2024

	2023		2024	
	ملايين الدولارات الأمريكية	النسبة المئوية	ملايين الدولارات الأمريكية	النسبة المئوية
المذكرة 4-3: التوزيع والخدمات ذات الصلة	**1 155.8**		**1 138.5**	
منها تكاليف الشركاء المتعاونين	560.2	48.5	541.3	47.5
المذكرة 4-4: الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى	**1 364.0**		**1 260.2**	
منها تكاليف الشركاء المتعاونين	240.1	17.6	200.3	15.9

الشكل: مراجع الحسابات الخارجي، المصدر: الكشوف المالية **للبرنامج**.

63- لا يقدّم **البرنامج** تعريفا أو شرحا لمصطلح "الشركاء المتعاونين" في المذكرات المرفقة بالكشوف المالية أو في دليل الإدارة المالية. ويذكر **البرنامج** في المذكرات أن مصروفات الشركاء تشمل تكاليف نقل السلع بموجب اتفاقات مع الشركاء المتعاونين (المذكرة 4-3)، وتكاليف "ناشئة عن اتفاقات مع الشركاء المتعاونين" (المذكرة 4-4). ولا يقدّم **البرنامج** تفاصيل إضافية أو يوضّح أن تكاليف الشركاء المتعاونين المدرجة في المذكرة 4-3 تشمل، على سبيل المثال، أنشطة لتعزيز القدرات بمبلغ يصل إلى نحو 92 مليون دولار أمريكي.

64- وتمثل تكاليف الشركاء المتعاونين الواردة في المذكرتين 4-3 و4-4 مجموع عدة حسابات مصروفات قام **البرنامج** بربطها بهاتين الفئتين. وقد وجد مراجع الحسابات الخارجي أنه، بسبب تسجيل مصروفات متعلقة بالشركاء المتعاونين في حسابات أخرى لم تُربط بهاتين الفئتين، فإن مصروفات الشركاء المتعاونين في المذكرتين 4-3 و4-4 كانت أقل من قيمتها الحقيقية بنحو 70 مليون دولار أمريكي. وفي الوقت نفسه، بالغ **البرنامج** في تقدير فئات أخرى من المصروفات بالمبلغ نفسه.

65- وعلاوة على ذلك، أظهر استعراض العينة الذي أجراه مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** لم يسجل نفقات الشركاء المتعاونين في كثير من الأحيان في فئة النفقات الأنسب لطبيعتها. وعلى سبيل المثال، سجّل **البرنامج** مصروفات بمبلغ 2.2 مليون دولار أمريكي في فئة "الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى" وكان من الأنسب أن تُدرج في فئة "التوزيع والخدمات ذات الصلة". كما صنّف **البرنامج** في بعض الأحيان مصروفات الشركاء الحكوميين على أنها لشركاء غير حكوميين والعكس، وسجّل مصروفات في حسابات لم تُربط بفئة مصروفات الشركاء المتعاونين.

66- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التعريف الواضح لمصطلح "الشريك المتعاون" يُعدّ شرطا أساسيا للمحاسبة الدقيقة والإبلاغ المالي السليم. ولضمان الإبلاغ الدقيق والهادف، ينبغي إعداد دليل الحسابات بطريقة تتماشى مع المعاملات والأنشطة المنَفّذة.

67- وتؤكد النتائج التي توصل إليها مراجع الحسابات الخارجي ضرورة أن يقدم **البرنامج** توجيهات محاسبية أفضل بشأن مصروفات الشركاء المتعاونين. وينبغي أن تتضمن الكشوف المالية معلومات وتفسيرات أكثر تفصيلا عن الأنشطة التي ينفذها الشركاء. وتشكل مصروفات الشركاء جزءا جوهريا من المصروفات، ومن المهم أن يفهم القراء الأنشطة التي يضطلع بها الشركاء. وتمكن هذه المعلومات القراء من تقييم أداء **البرنامج**، والطريقة التي يستخدم بها **البرنامج** موارده. وينبغي أن يشرح **البرنامج** بمزيد من التفصيل نوع الأنشطة المدرجة في فئات المصروفات.

68- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع البرنامج توجيهات محاسبية واضحة وإلزامية لتسجيل مصروفات الشركاء المتعاونين، من خلال تعريف الشركاء المتعاونين وتحديد حسابات المصروفات المناسبة التي يجب استخدامها، وأن يعزّز الإفصاح عن مصروفات الشركاء المتعاونين في الكشوف المالية من خلال تقديم معلومات إضافية عن الأنشطة المنَفّذة.**

69- ووافق **البرنامج** على التوصية.

عدم شفافية عرض البنود غير الغذائية الموزّعة على المستفيدين

70- عملا بدليل الإدارة المالية في **البرنامج**، يُحمّل **البرنامج** على المصروفات مخزونات البنود غير الغذائية التي يستخدمها في الأنشطة البرامجية بقصد توزيعها على المستفيدين. ويرى **البرنامج** أن هذا الإجراء يعود إلى القيمة المحدودة لتلك البنود والتكاليف والفوائد المرتبطة بتقييمها وتتبعها.

71- وذكر **البرنامج** أنه حمّل على المصروفات مخزونات من البنود غير الغذائية بقيمة تُقدَّر بنحو 75 مليون دولار أمريكي في فئة المصروفات "الإمدادات والمواد الاستهلاكية والتكاليف الجارية الأخرى" في عام 2024.

ويمثل ذلك نحو 25 في المائة من إجمالي هذه الفئة من المصروفات، التي بلغ مجموعها 303.4 مليون دولار أمريكي (المذكرة 4-6). وقد وزّع **البرنامج** هذه البنود غير الغذائية على المستفيدين كجزء من أنشطته البرامجية. وشملت هذه البنود، على سبيل المثال، البذور والأسمدة، واعتبر **البرنامج** أنها تندرج أساسا ضمن بند تعزيز القدرات في ميزانية الحافظة القطرية. ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن فئة "الإمدادات والمواد الاستهلاكية والتكاليف الجارية الأخرى" زادت بمقدار 15.6 مليون دولار أمريكي في الفترة بين العامين 2023 و2024، ويرجع ذلك أساسا إلى الزيادة في مصروفات مخزونات البنود غير الغذائية الموزّعة على المستفيدين. وقد عرّف **البرنامج** "الإمدادات والمواد الاستهلاكية والتكاليف الجارية الأخرى" بأنها تكاليف السلع والخدمات المستخدمة في كل من التنفيذ المباشر للمشروعات والإدارة والدعم.

72- وتنص المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمعايير المحاسبية المقبولة عموما على أن فئة " الإمدادات والمواد الاستهلاكية" تشمل البنود التي تستخدم لأغراض داخلية في الكيان، مثل توريد السلع والخدمات، إذا كانت البنود لا تستوفي متطلبات الرسملة.

73- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن مخزونات البنود غير الغذائية المعنية لا تستوفي تعريف البنود المستخدمة لتوريد السلع والخدمات. وبدلا من ذلك، توزّع البنود على المستفيدين ضمن الأنشطة البرامجية، وبالتالي فهي أقرب في طبيعتها إلى المخزونات. وهي مخصصة للتوزيع وليس لدعم أنشطة **البرنامج**. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن إدراج المصروفات الخاصة بهذه الأنشطة ضمن فئة "الإمدادات والمواد الاستهلاكية والتكاليف الجارية الأخرى" يُعدّ مضلِّلا، نظرا لأن هذه البنود لا تستوفي طبيعة الإمدادات والمواد الاستهلاكية، بل تُخصَّص للتوزيع وليس للاستخدام الذاتي.

74- وبالنظر إلى الزيادة في فئة "الإمدادات والمواد الاستهلاكية "وزيادة الأنشطة في مجال تعزيز القدرات، يرى مراجع الحسابات الخارجي أن على **البرنامج** مراجعة سياسته المحاسبية وأن يستحدث فئة مصروفات منفصلة وأكثر ملاءمة تعبر عن طبيعة المصروفات بدقة أكبر. وسيمكّن ذلك مستخدمي الكشوف المالية من بلورة فهم أفضل للمعاملات الأساسية وتقييم أداء **البرنامج** من حيث التكاليف والكفاءة والإنجازات المتحققة.

75- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج سياسته المحاسبية بشأن مخزونات البنود غير الغذائية، وأن يضمن تسجيل البنود ذات القيمة المادية، التي يوزّعها البرنامج على المستفيدين ضمن أنشطته البرامجية في فئة مصروفات مناسبة غير الإمدادات والمواد الاستهلاكية.**

76- ووافق **البرنامج** على التوصية.

عرض التقادم الزمني للمساهمة المستحقة القبض لا يستند إلى تواريخ الاستحقاق

77- تتضمن المذكرة 2-3 من الكشوف المالية جدولا بشأن التقادم الزمني للمساهمة المستحقة القبض. وقد لاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** عرض هذا التقادم الزمني استنادا إلى سنة توقيع الاتفاق بين **البرنامج** والجهة المانحة، وليس استنادا إلى تاريخ استحقاق الدفع.

78- وتحدد المبادئ المحاسبية الشائعة "التقادم الزمني" للمبالغ المستحقة القبض والمبالغ المستحقة الدفع على أساس تواريخ الاستحقاق. فعلى سبيل المثال، يعني التقادم الزمني للمساهمة المستحقة القبض التي يتجاوز تقادمها الزمني 12 شهرا أنه من المتوقع تحصيلها، أي دفعها، بعد أكثر من 12 شهرا. كما أن التمييز بين الأصول "الجارية" و"غير الجارية" يستند أيضا إلى تاريخ التحصيل أو تاريخ استحقاق الدفع المتوقع. ووفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يتعين على الكيانات إجراء استعراض لاضمحلال قيمة المساهمات المستحقة القبض في كل فترة إبلاغ. وينبغي أن يأخذ استعراض اضمحلال القيمة في الاعتبار إمكانية الاسترداد، التي تكون تواريخ الاستحقاق ذات صلة بها.

79- وأبلغ **البرنامج** مراجع الحسابات الخارجي بأن الإعداد الحالي لشبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات (نظام WINGS) لا يوفّر دائما تواريخ استحقاق المساهمات المستحقة القبض. وأكد **البرنامج** أن تواريخ استحقاق الدفع ليست دائما تواريخ محددة، على سبيل المثال في الحالات التي تعتمد فيها المدفوعات على التقدم المحرز.

80- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن عرض **البرنامج** للتقادم الزمني للمساهمات المستحقة القبض في الكشوف المالية استنادا إلى تواريخ التوقيع لا يوفر المعلومات التي تتطلبها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التقادم الزمني المستند إلى تواريخ استحقاق الدفع يوفّر معلومات أكثر فائدة في الكشوف المالية. وقد تشير المبالغ المستحقة القبض التي تأخر سدادها إلى خطر اضمحلال القيمة. وينبغي على **البرنامج** أن يضمن وجود تواريخ دقيقة لاستحقاق الدفع في نظام WINGS. وفي حال كانت المدفوعات معتمدة على التقدم المحرز أو تقارير الجهات المانحة، ينبغي أن يدرج **البرنامج** تواريخ استحقاق الدفع في نظام WINGS.

81- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُدرج البرنامج تواريخ استحقاق الدفع في نظام WINGS وأن يفصح في الكشوف المالية عن التقادم الزمني للمساهمات المستحقة القبض استنادا إلى تواريخ الاستحقاق بدلا من سنة المساهمة.**

82- ووافق **البرنامج** على التوصية، مشيرا إلى أنه يلزم في المقام الأول إجراء استعراض شامل لتوافر البيانات عن تواريخ الدفع في جميع اتفاقات الجهات المانحة لتحديد ما إذا كان من الممكن عرض التقادم الزمني للمساهمات المستحقة القبض على أساس تواريخ الاستحقاق. وأقرّ **البرنامج**، مع الأسف، بأن مراجع الحسابات الخارجي لم يُتح له مناقشة جوهرية تمكّنه من شرح قراره بالإفصاح عن المساهمات المستحقة القبض بحسب سنة المساهمة. وأعرب **البرنامج** عن أمله في أن يتيح مراجع الحسابات الخارجي هذه المناقشة في دورة مراجعة الحسابات المقبلة. وذكر **البرنامج** أن سنة المساهمة تشكل حاليا الإطار الجامع الوحيد الذي يتيح الإفصاحات بطريقة متّسقة.

83- وتبادل مراجع الحسابات الخارجي خطيا مع **البرنامج** وجهة النظر بشأن القيمة المعلوماتية للإفصاح عن التقادم الزمني. وأدرج وجهة نظر **البرنامج** في هذا التقرير. ويؤكد مراجع الحسابات الخارجي موقفه بأن التقادم الزمني المستند إلى تواريخ استحقاق الدفع يوفّر معلومات ذات دلالة أقوى. فهو يُظهر المبالغ التي تأخر سدادها، وبالتالي يشير إلى خطر اضمحلال القيمة.

2-1-4 ضمان مراجعة الحسابات بشأن نفقات الشركاء المتعاونين

84- طلب مراجع الحسابات الخارجي من **البرنامج** قائمة بجميع نفقات الشركاء المتعاونين، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالنفقات المدرجة في الميزانية والنفقات الفعلية بحسب اتفاق الشركاء. وطلب مراجع الحسابات الخارجي أن تتضمن القائمة جميع نفقات الشركاء، والسلع الغذائية الموزعة، والنقد والقسائم الموزعة، فضلا عن الشركاء المتعاونين واتفاقات الشركاء المتعاونين، وأن يكون بالإمكان مطابقة القائمة مع الحسابات العامة. وطلب مراجع الحسابات الخارجي مجموعة البيانات الكاملة هذه التي يمكن مطابقتها من أجل القيام بإجراءات مراجعة الحسابات والحصول على ضمان مراجع الحسابات بشأن نفقات الشركاء.

85- ولم يتمكن **البرنامج** من استخراج بيانات الشركاء المتعاونين المطلوبة وأفاد أن استخراج هذه البيانات غير متاح في نظام WINGS، وهو النظام المحاسبي **للبرنامج**. وأفاد **البرنامج** أن نظام WINGS لا يتضمن الخيارات التالية:

- تمكين الفصل بين النفقات التي يتكبدها الشركاء المتعاونون أو تلك الناجمة عن عمليات التوزيع المباشرة؛
- استخراج تقرير عن جميع النفقات المرتبطة بشريك متعاون واحد أو اتفاق واحد للشركاء المتعاونين؛
- تحديد نفقات الشركاء المتعاونين في حسابات المصروفات؛

- توفير تحليل لميزانيات الشركاء مقارنة بالمصروفات الفعلية.

86- استخدم **البرنامج** حلولا برمجية مختلفة لتسجيل بيانات الشركاء المتعاونين على النحو التالي: سجل **البرنامج** المعاملات المالية والمادية (السلع) للشركاء المتعاونين في نظام WINGS. وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم **البرنامج** تطبيق COMET لتتبع مُدد اتفاقات الشركاء، ومواقع السلع، وعمليات التوزيع على سبيل المثال. وأفاد **البرنامج** أنه يمكن الوصول إلى البيانات المجمعة عبر لوحات المعلومات، مثل أداة تتبع الشراكات.

87- وأفاد **البرنامج** أنه يمكن معالجة البيانات المطلوبة يدويا وذلك من خلال اتخاذ خطوات وسيطة مختلفة والجمع بين البيانات من مختلف النظم. وأفاد **البرنامج** أيضا أنه يمكن استخدام لوحة معلومات أداة تتبع الشراكات كأساس لبيانات الشركاء المتعاونين. ولم تتضمن لوحة معلومات أداة تتبع الشراكات جميع الاتفاقات مع الشركاء المتعاونين. ولم توفر بيانات كاملة بشأن الاتفاقات المبرمة مع الشركاء الحكوميين، وبشأن التحويلات القائمة على النقد، ولم تتضمن جميع الاتفاقات مع الشركاء غير الحكوميين.

88- ولأغراض مراجعة الحسابات، زود **البرنامج** مراجع الحسابات الخارجي بملفات منفصلة عن السلع والمبالغ النقدية التي وُزعت، وغيرها من مصروفات الشركاء المتعاونين. واستندت القوائم إلى أوامر الشراء. وتتكون اتفاقات الشركاء في معظم الحالات من أوامر شراء مختلفة. ولم تتطابق القوائم المقدمة مع حسابات المصروفات، واتفاقات الشركاء، ولم تتضمن جميع أنواع الشركاء. وقام **البرنامج** بإعداد القوائم يدويا. كما لم تسمح القوائم بتحديد المصروفات التي تعود إلى نفس اتفاق الشراكة. واضطر مراجع الحسابات الخارجي إلى استخراج العينات بالاستناد إلى أوامر الشراء وليس على أساس المصروفات على مستوى الاتفاق.

89- وتعد مصروفات الشركاء المتعاونين مادية. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن استخراج التقارير مباشرة من النظام المحاسبي وليس من خلال لوحات المعلومات يتعين أن يكون ممارسة شائعة. فلوحات المعلومات لا تُمكن الوصول إلى مصادر البيانات ومدخلات الحجوزات. وبالتالي، فإنها لا تزود مسارا كافيا لمراجعة الحسابات. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن لوحات المعلومات ليست بديلا مناسبا حيث لا يزال **البرنامج** بحاجة إلى الجمع بين مجموعات البيانات المختلفة والمرور بمجموعة متنوعة من الخطوات الوسيطة المختلفة يدويا. ويستغرق تجميع البيانات يدويا وقتا طويلا، ويكون عرضة للخطأ، والأهم من ذلك أن البيانات الأساسية غير قابلة للتكرار وليست شفافة بالنسبة لمراجع الحسابات الخارجي. ومن شأن ذلك أن يعيق مسار مراجعة الحسابات. ويعد رصد مصروفات الشركاء المتعاونين ضروريا لتقييم أداء الشركاء، والتحكم في التكاليف. ويمكن أن تؤدي مقارنة الميزانية مقابل القيم الفعلية إلى تسهيل اكتشاف أوجه الخلل في وقت مبكر. وبالتالي، فإن مراجع الحسابات الخارجي يرى أنه يتعين على نظام WINGS، كونه البرمجية التي يعتمدها **البرنامج** للمحاسبة المالية، أن يتيح إمكانية استخراج البيانات المالية المتعلقة بالشركاء المتعاونين بالاستناد إلى معرفات فريدة وبضغطة زر.

90- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع البرنامج خيارا في نظام WINGS لاستخراج البيانات لشركائه المتعاونين بشكل منفصل لكل واحد من الشركاء واتفاقات الشركاء، بما في ذلك الميزانية والمبالغ الفعلية. ويتعين أن ييسر استخراج البيانات تحسين الإبلاغ وعمليات الإفصاح في البيانات المالية، والرقابة على معدلات تنفيذ الشركاء.**

91- وافق **البرنامج** على التوصية وأفاد بأنه وفي حين أن استخدام نظام WINGS وحده قد لا يكون كافيا للإبلاغ عن جميع المعايير التي يطلبها مراجع الحسابات الخارجي، فإنه يمكن تقييم الأدوات القائمة، مثل أداة تتبع الشراكات، مع احتمال زيادتها بشكل أكبر للجمع بين جميع بيانات الشركاء المتعاونين الضرورية من نظام WINGS وتطبيق COMET لتلبية متطلبات مراجعة الحسابات.

92- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه يتعين أن تتاح البيانات المالية المتعلقة بإدارة الشركاء المتعاونين في نظام WINGS. ويؤكد مراجع الحسابات الخارجي على أهمية البيانات الأصلية وضرورة مطابقة البيانات التي يقدمها **البرنامج** مع مصادرها. ومن شأن ذلك أن يضمن دقة مسار مراجعة الحسابات.

3-1-4 استحقاقات الموظفين

عدم وجود نهج شامل إزاء عمليات كشوف المرتبات

93- بدأ **البرنامج** منذ عام 2004 الاستعانة بمصادر خارجية متمثلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عملية كشوف المرتبات للموظفين الفنيين الوطنيين وموظفي فئة الخدمة العامة. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتجهيز كشوف مرتبات 930 8 موظفا (40 في المائة من القوة العاملة في **البرنامج**). وفي تقريره بشأن مراجعة الحسابات لعام 2022، ذكّر مراجع الحسابات الخارجي **البرنامج** بأن الاستعانة بمصادر خارجية لخدمات كشوف المرتبات تنطوي على مخاطر مختلفة وتؤدي إلى تكبد أعباء عمل وتكاليف إضافية. وأوصى مراجع الحسابات الخارجي بأن يجري **البرنامج** تحليلا شاملا للتكاليف مقارنة بالفوائد للاستعانة بمقدم خدمات خارجي في أجزاء من عملية كشوف المرتبات مع مراعاة المخاطر والفوائد المحققة التي ينطوي عليها ذلك.

94- وفي أبريل/نيسان 2025، أفاد **البرنامج** أنه أدمج تحليل التكاليف مقارنة بالفوائد في مبادرة مؤسسية حاسمة أكثر شمولا[12] تركز على التكامل الرقمي والتحديث. وأفاد **البرنامج** أن التحليل سيتواءم مع الجهود المتزامنة الرامية إلى تحديث نظام تخطيط الموارد المؤسسية **للبرنامج**.

95- وبالإضافة إلى الموظفين الذين يديرهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يدير **البرنامج** عملية كشوف المرتبات لموظفيه إما عن طريق المكاتب القطرية من خلال Pasport – وهي برمجية أخرى من برمجيات تكنولوجيا المعلومات خارج نطاق نظام WINGS (33 في المائة من القوة العاملة) – أو عن طريق المقر من خلال نظام WINGS (26 في المائة من القوة العاملة).

96- وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2021، قرر **البرنامج** تنفيذ منصة Workday كنظام الموارد البشرية الشامل **للبرنامج** يدمج عمليات من قبيل التوظيف وتقييم الأداء وتسجيل بيانات الموظفين الرئيسية. وبدأ النشر في يوليو/تموز 2024. وقرر **البرنامج** استبعاد إدماج عمليات كشوف المرتبات الخاصة به من مشروع منصة Workday. وبالتالي، اضطر **البرنامج** إلى أن ينشئ وصلات بينية متعددة بين منصة Workday ونظم كشوف المرتبات حيث، على سبيل المثال، يتم حاليا تسجيل البيانات الرئيسية ذات الصلة بكشوف المرتبات في Workday. وأفاد **البرنامج** أن تنفيذ بعض الوصلات البينية تأخر بسبب التعقيدات المرتبطة بتصدير البيانات من Workday وإدماجها في WINGS، بالإضافة إلى عدم اتساق البيانات.

97- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن عملية كشوف المرتبات الخاصة **بالبرنامج** هي عملية مجزأة، وموزعة على العديد من العمليات والنظم والجهات الفاعلة. ويؤدي هذا إلى نشوء المخاطر. ويتعين على **البرنامج** أن يحلل الهيكل الحالي تحليلا شاملا في ضوء قراره المتعلق بتنفيذ منصة Workday وتحسين نظام تخطيط الموارد المؤسسية **للبرنامج**. ويتعين على **البرنامج** أن يحلل عوامل من قبيل قابلية التشغيل البيني للنظام، وتعقيد نظام الاستحقاقات في **البرنامج**، وقرار القيام

[12] WFP/EB.A/2015/6-C/1، التقدم المحرز في استعراض الإطار المالي: تتمثل معايير الموافقة على المبادرة المؤسسية الحاسمة في أن تكون المبادرة لمرة واحدة، وألا تكون مشمولة بالميزانية العادية لدعم البرامج والإدارة، وألا تكون مرتبطة بمشروع، وأن تكون بحاجة إلى تمويل يمكن التنبؤ به، وألا يكون من المرجح أن تولد استثمارات إضافية كافية من الجهات المانحة، وأن تركز على التغيير التنظيمي. وتعد المبادرة المؤسسية الحاسمة "خارطة طريق واحدة لكشوف المرتبات" جزءا من خطة الإدارة للفترة 2025-2027، التي وافق عليها المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، وتمتد حتى 2026.

بالإبلاغ المالي باستخدام نظام WINGS، والتغييرات اللازمة المحتملة في الهيكل التنظيمي، وكيفية تنظيم كشوف المرتبات كعملية تشغيلية.

98- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يجري البرنامج تحليلا شاملا للتكاليف مقارنة بالفوائد بشأن كيفية إنشاء عملية كشوف مرتبات قائمة على تكنولوجيا المعلومات دون حدوث فجوة في تدفق البيانات.**

99- وافق **البرنامج** على التوصية وأفاد بأنه سيجري تحليلا شاملا للتكاليف مقارنة بالفوائد بشأن كيفية إنشاء عملية كشوف مرتبات قائمة على تكنولوجيا المعلومات كجزء من الجهد الأوسع نطاقا الذي يبذله **البرنامج** في تحقيق التكامل الرقمي والتحديث. ومن شأن التحليل أن يوائم بين الجهود المتزامنة الرامية إلى تحديث نظام تخطيط الموارد المؤسسية.

لا تزال عملية بدل الخطر عرضة للخطأ

100- يشكل بدل الخطر استحقاقا يهدف إلى التعويض عن تزايد المخاطر في بعض مراكز العمل. وفي عام 2024 تأهل 24 بلدا للحصول على بدل الخطر. ويدفع **البرنامج** بدل الخطر إلى موظفيه الدوليين والوطنيين والموظفين المنتسبين إليه عن كل يوم يتواجدون فيه في مراكز العمل المؤهلة. وفي عام 2024، أنفق **البرنامج** مبلغا إجماليا قدره 60.2 مليون دولار أمريكي من بدلات الخطر مقارنة بـ 58.7 مليون دولار أمريكي في عام 2023.

101- منذ يوليو/تموز 2024، نقل **البرنامج** بعض الوظائف في عملية كشوف المرتبات إلى منصة Workday، بما في ذلك تسجيل الحضور في مراكز العمل والموافقة عليه، وحساب بدل الخطر الشهري. واضطر **البرنامج** إلى إنشاء وصلات بينية متعددة بين منصة Workday ونظم كشوف المرتبات. وفي السابق، كان كل واحد من المكاتب القطرية ينفذ هذه الخطوات على الورق أو رقميا في نظام WINGS. وفي عمليتي مراجعة الحسابات لعاميْ 2022 و2023، حدد مراجع الحسابات الخارجي أخطاء في حسابات بدل الخطر بسبب صعوبة تتبع أيام الحضور في مراكز العمل، والحسابات غير الصحيحة وارتكاب الأخطاء اليدوية عند إدخال البيانات.

102- وفي عام 2024، كان الصرف الفعلي لبدل الخطر للموظفين المعينين دوليا لا يزال غير متأتمت في عملية كشوف المرتبات. وكانت المدخلات اليدوية لا تزال مطلوبة لكل موظف. وفي عام 2024، حدد مراجع الحسابات الخارجي مدفوعات مزدوجة للموظفين. فعلى سبيل المثال، تم دفع مبلغ 645 1 دولارا أمريكيا مرتين لشهر ديسمبر/كانون الأول 2023.

103- وجد مراجع الحسابات الخارجي تباينا كبيرا في عام 2024 بين العدد الشهري للموظفين الذين حصلوا على بدل الخطر والمبالغ الإجمالية. فعلى سبيل المثال، ارتفع المبلغ المصروف للموظفين المعينين دوليا بنسبة 60 في المائة بين شهري أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول. ويبين الشكل 4-5 التقلب الشهري لمصروفات بدل الخطر الخاصة بالموظفين المحليين.

الشكل 4-5

التقلبات الشهرية في مصروفات بدل الخطر للموظفين المحليين

تباين مبلغ بدل الخطر المدفوع للموظفين المحليين عبر الأشهر في عام 2024

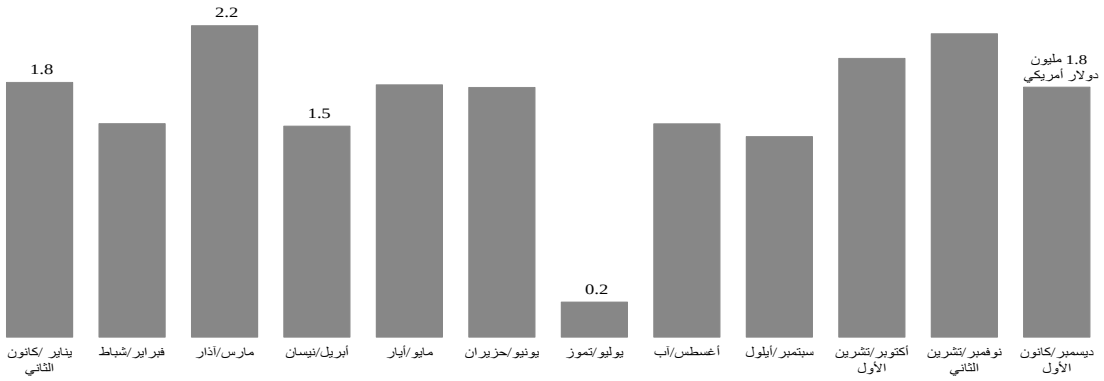

الشكل: مراجع الحسابات الخارجي، المصدر: بيانات كشوف المرتبات الشهرية التي أعدها **البرنامج**

104- كما أشار مراجع الحسابات الخارجي أيضا إلى أن الموظفين قد حصلوا على بدل الخطر منذ شهر يوليو/تموز 2024، على الرغم من عدم الموافقة على سجلات الحضور في منصة Workday، حتى أن البعض منهم لم يسجل أصلا في Workday. وأفاد **البرنامج** أنه لا يزال بالإمكان إجراء هذه العملية دون الاتصال بالإنترنت. ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن كشوف الحضور التي تم تقديمها كانت غير مكتملة جزئيا وأن بعض الموظفين قد حصلوا على بدل الخطر بعد تأخير استغرق ستة أشهر بسبب التأخر في التصديق على كشوف الحضور.

105- ووجد مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** قد سجل مصروفات لا علاقة لها ببدل الخطر في حساب النفقات هذا. على سبيل المثال، سداد تكاليف التدريب على اللغات وخدمات الأمن. وأفاد **البرنامج** أن حالات القيد غير الدقيقة قد حدثت بسبب خطأ بشري وأنه قد أُعيد تصنيفها إلى الحساب الصحيح.

106- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التباينات في المدفوعات الشهرية لبدل الخطر كبيرة وتشير إلى عدم اتساق البيانات. ويؤدي تطوير واستخدام العديد من الوصلات البينية واستخدام المدخلات اليدوية في نفس الوقت إلى التعرض لخطر الإغفال والازدواجية في نظر مراجع الحسابات الخارجي. فلا يمكن تحقيق فوائد منصة Workday إذا لم يتم تنفيذها بشكل شامل. ويتعين على **البرنامج** استعراض العملية والنظر في الأنظمة اللازمة لتبسيطها، مثل حظر تتبع بدل الخطر وحسابه دون الاتصال بالإنترنت، وتحديد مواعيد نهائية.

107- وأوضح **البرنامج** أن الانخفاض في مدفوعات بدل الخطر في يوليو/تموز 2024 كانت بسبب تغيير في منهجية الدفع. فبدلا من دفع بدل الخطر لأيام شهر يوليو/تموز بالكامل في كشوف مرتبات شهر يوليو/تموز مقدما (إلى جانب أي تعديلات بأثر رجعي لحالات الغياب في الأشهر السابقة)، تم صرفه في كشوفات مرتبات شهر أغسطس/آب 2024 بما في ذلك التعديلات المطلوبة. ولم يعلّق **البرنامج** على التقلبات التي حدثت طوال العام.

108- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** لا يقدم تفسيرات مقنعة لتوضيح سبب التباينات الشهرية الهائلة في عدد الموظفين الحاصلين على بدل الخطر. وبالنظر إلى تأخر التفاعل بين منصة Workday وكشوف المرتبات، والحقيقة القائلة بأن بدل الخطر لا يزال يُسجل يدويا في بعض الحالات، يشعر مراجع الحسابات الخارجي بالقلق من أن المدفوعات الفردية قد تحتوي بشكل عام على أخطاء.

109- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحد البرنامج من تسجيل بدل الخطر وحسابه دون الاتصال بالإنترنت وأن يقوم بأتمتة مدفوعات بدل الخطر للموظفين الذين يتقاضون مرتباتهم من خلال نظام WINGS.**

110- وافق **البرنامج** على التوصية وأفاد بأنه سيضع تدابير للحد من التسجيل دون الاتصال بالإنترنت وبأنه سيقوم بأتمتة مدفوعات بدل الخطر للموظفين الذين يتقاضون مرتباتهم من خلال نظام WINGS. ويتعين على الأخير متابعة تنفيذ مشروع تحديث نظام WINGS.

*المعاملات التي تجرى على حسابات البائعين الخاصة بالموظفين تعرض **البرنامج** للمخاطر*

111- تتم إدارة كل موظف كبائع في نظام WINGS بالإضافة إلى سجل الموظفين الخاص به. ويستخدم **البرنامج** حسابات البائعين الخاصة بالموظفين هذه للمدفوعات المقدمة للموظفين خارج نطاق كشوف المرتبات، مثل سداد تكاليف السفر الرسمي وبدل الخطر ورسوم الهواتف.

112- ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** استخدم حسابات البائعين الخاصة بالموظفين لتوزيع أموال البرامج. فعلى سبيل المثال، حوّل **البرنامج** في إحدى الحالات مبلغا قدره 175.91 356 دولارا أمريكيا إلى الحساب المصرفي الخاص للموظف لتوزيعه على 729 20 مستفيدا من خلال آلية "النقد في مغلفات" في شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب 2024. وأفاد **البرنامج** أنه لم يكن من الممكن في هذه الحالة إجراء توزيعات نقدية على النازحين داخليا من خلال النظام المصرفي **للبرنامج**. وأفاد **البرنامج** بأن المعاملة كانت متماشية مع التوجيهات المحاسبية للتحويلات القائمة على النقد. وتنص التوجيهات على أنه عندما يقوم **البرنامج** بتوزيع النقود مباشرة على المستفيدين عن طريق أحد الموظفين، يمنح الموظف سلفة تشغيلية رهنا بشروط معينة.

113- ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أيضا معاملة خاصة واحدة لبيع سيارة قام **البرنامج** بإدارتها من خلال حساب البائعين الخاص بالموظف. وينص دليل الموارد البشرية **للبرنامج** على أنه يجوز للموظفين أن يطلبوا من **البرنامج** أن يحول المبلغ الناتج عن بيع عربة بعملة ما إلى عملة أخرى بحد أقصى يعادل 000 8 دولار أمريكي. وفي هذه الحالة، تلقى الموظف مبلغا قدره 621 83 دولارا أمريكيا على حساب البائعين. ولم يكتشف **البرنامج** تجاوز العتبة أو يوثق مبررا محددا لهذه الحالة.

114- ولم يكن للمدفوعات المتعددة على حسابات البائعين مؤشرا مماثلا لمؤشر نوع الأجور في عملية كشوف المرتبات، أي أن الخلفية الوقائعية للمعاملة لم تكن واضحة ضمن إطار معين من المعاملات. وبدلا من ذلك، تم إدخال النص يدويا لتزويد معلومات بشأن طبيعة الدفعة. ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أنه، في أغلب الوقت، كان محتوى حقل الشاشة غير حاسم أو فارغا. وأفاد **البرنامج** أنه استخدم مؤشرا خاصا لدفتر الأستاذ العام للسُلف التشغيلية.

115- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه لا يوجد اتساق في استخدام حسابات البائعين. ولا يسمح الهيكل التقني بتحليل ورقابة فعالين للمدفوعات التي تتم معالجتها من خلالها. ويؤكد مراجع الحسابات الخارجي أن توجيه مبالغ مالية كبيرة لتنفيذ التحويلات القائمة على النقد من خلال الحسابات المصرفية الخاصة للموظفين يُعرض **البرنامج** لمخاطر كبيرة. ولم يقدم **البرنامج** أي أساس منطقي لسبب عدم استخدام الحساب المؤسسي بدلا من ذلك. كما يرى مراجع الحسابات الخارجي أنه كان يجب أن تشير الضوابط الفعالة إلى تجاوز عتبة بيع السيارات الخاصة.

116- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحد البرنامج من استخدام حسابات البائعين لتحويل المدفوعات اليدوية إلى الموظفين وأن يضع ضوابط إضافية في هذه الحالات.**

117- وافق **البرنامج** على التوصية وأفاد بأن الحالات التي درسها مراجع الحسابات الخارجي نُظمت وفق الأدلة ذات الصلة. وأكد **البرنامج** مرة أخرى أنه سيضمن التقيد بالضوابط الداخلية القائمة على النحو المطلوب في الأدلة والتوجيهات.

4-1-4 المخزونات – خسائر السلع الغذائية

118- وفقا لدليل الإدارة المالية **للبرنامج**، يعترف **البرنامج** بخسائر السلع الغذائية كمصروفات ويزيل المواد ذات الصلة من المخزونات في الفترة المالية التي تحدث فيها الخسائر. ويقوم **البرنامج** بالإبلاغ عن الخسائر في إطار فئة المصروفات "السلع الموزعة" وبشكل منفصل في المذكرة 9 من الكشوف المالية. وفي عام 2024، أبلغ **البرنامج** عن خسائر في السلع الغذائية بقيمة 62.8 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 49.9 مليون دولار أمريكي في عام 2023 و25.3 مليون دولار أمريكي في عام 2022. ويوضح الشكل 4-6 مقارنة بين قيمة السلع الغذائية الموزعة ومبلغ خسائر السلع الغذائية الذي تم تكبده في الفترة من عام 2022 إلى عام 2024.

الشكل 4-6

السلع الغذائية الموزعة وخسائر السلع الغذائية في الفترة من عام 2022 إلى عام 2024

بينما انخفضت كمية السلع الغذائية الموزعة من عام 2022 إلى عام 2024، زاد مقدار خسائر السلع الغذائية

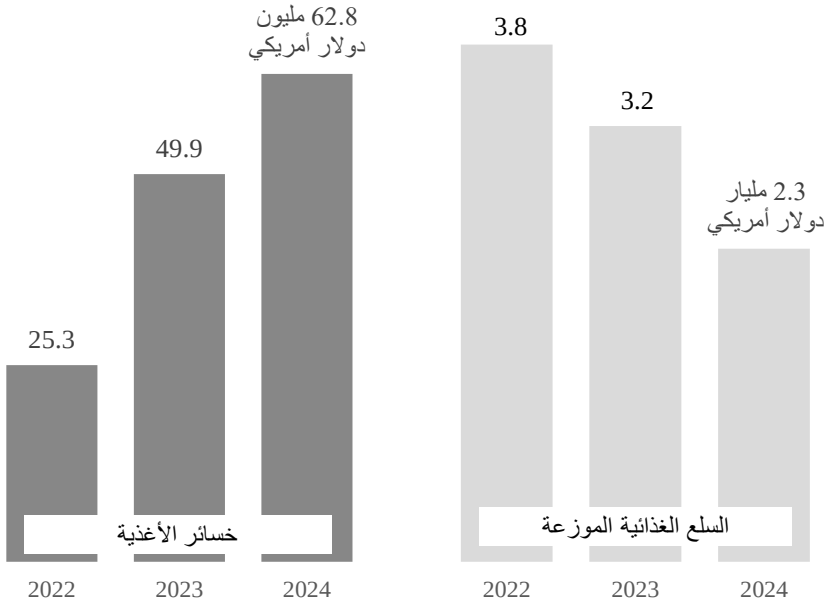

الشكل: مراجع الحسابات الخارجي، المصدر: الكشوف المالية **للبرنامج**

119- قدم **البرنامج** تقريرا مفصلا عن خسائر السلع الغذائية في الفترة الممتدة من عام 2022 إلى عام 2024 أظهر أن معظم الخسائر تتعلق بالخسائر من نوع "غير صالحة للاستهلاك الآدمي" وتعود أسباب الخسائر إلى "مشكلة لدى المورد" و"التخزين المطول". وفي عام 2024، أصبحت سلع غذائية بقيمة 19.6 مليون دولار أمريكي غير صالحة للاستهلاك الآدمي بسبب مشاكل واجهها الموردون. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 600 في المائة مقارنة بالخسائر التي بلغت 2.8 مليون دولار أمريكي في عام 2023. وبلغت الخسائر 510 12 طن متري في عام 2024 و068 1 طنا متريا في عام 2023 (بزيادة تفوق 000 1 في المائة). وزادت خسائر السلع الغذائية بسبب التخزين المطول بنسبة 82 في المائة من 2.7 مليون دولار أمريكي إلى 4.9 مليون دولار أمريكي وبمقدار 899 2 طنا متريا إلى 293 5 طنا متريا من عام 2023 إلى عام 2024.

120- ووجد مراجع الحسابات الخارجي أنه في عام 2024 وقعت أكثر من 50 في المائة من الخسائر التي تندرج تحت نوع "مشكلة لدى المورد" في مكتبين قطريين. وفي هذين المكتبين القطريين، تسبب مورد واحد لكل منهما بالخسائر.

وفي أعقاب تلقي شكاوى المستفيدين، أجرى المكتبان القطريان عمليات تفتيش بصرية ووجدا سلعا غذائية معبأة في أكياس تمزقت بسبب رداءة مواد التغليف. وقام المكتبان القطريان مجتمعان بالتخلص من 189 9 طنا متريا بسبب "مشكلة لدى المورد". وفي كلتا الحالتين، كان الموردان مسؤولين عن عدم كفاية جودة التعبئة.

121- يعمل مرفق الإدارة الشاملة للسلع كآلية ما قبل التمويل. ويتمثل أحد جوانب مرفق الإدارة الشاملة للسلع في الحد من مخاطر خسائر السلع الغذائية. ويقوم المرفق بشراء السلع الغذائية وتخزينها مسبقا في مواقع استراتيجية لتحسين مهل التسليم لدى المكاتب القطرية. وحلل مراجع الحسابات الخارجي الخسائر بسبب "التخزين المطول" ووجد أن مرفق الإدارة الشاملة للسلع كان خامس أكبر مساهم في الخسائر من هذا النوع – 538 10 طنا متريا بقيمة 9.2 مليون دولار أمريكي في الفترة الممتدة من عام 2022 إلى عام 2024.

122- وحلل مراجع الحسابات الخارجي أحد الأمثلة هذه الخسائر: في عام 2024، اشترى مرفق الإدارة الشاملة للسلع سلعا غذائية بناء على طلب أحد المكاتب القطرية الذي خطط لتوسيع نطاق عملياته. وعندما لم يتم التوسع، قام مرفق الإدارة الشاملة للسلع ببيع أجزاء من السلع إلى مكاتب قطرية أخرى. وظلت كمية مقدارها 546 1 طنا متريا غير مباعة. وقام المكتب القطري الذي طلب الشراء في بادئ الأمر بتخزين هذه السلع وإدارتها بالنيابة عن مرفق الإدارة الشاملة للسلع. وعندما تلقى هذا المكتب القطري طلبا للحصول على السلع بعد ذلك، لم يعد بإمكانه شراء المخزون المتبقي حيث إن السلطات المحلية طلبت توزيعه قبل ثلاثة أشهر من الموعد النهائي المفضل للاستهلاك. وأخيرا، تخلص المكتب القطري من المخزون وأقر بخسارة قدرها 1.5 مليون دولار أمريكي بسبب التخزين المطول.

123- وأفاد **البرنامج** أن خسائر السلع الغذائية قد تتأثر إلى حد كبير بحوادث فردية كبيرة في سياق عمليات **البرنامج**. فعلى سبيل المثال، بسبب أعمال النهب التي تحدث عن اندلاع الحروب، أو النزاعات أو أعمال الشغب المدنية. وأفاد **البرنامج** أنه من غير المؤكد أن خسائر السلع الغذائية تطورت في علاقة خطية مع السلع الغذائية التي تمت مناولتها.

124- ويهدف مرفق الإدارة الشاملة للسلع إلى تقليل خطر وقوع خسائر السلع الغذائية إلى أدنى حد. ومع ذلك، كان المرفق مسؤولا عن كميات وقيم كبيرة من خسائر السلع الغذائية، لا سيما بسبب التخزين المطول. وهذا يتناقض مع نية آلية مرفق الإدارة الشاملة للسلع المتمثلة في العمل كوسيلة لتقليل المخاطر من خلال شراء السلع الغذائية وتخزينها المسبق بشكل استراتيجي. وتشير النتائج التي توصل إليها مراجع الحسابات الخارجي إلى جوانب ضعف في عمليات مرفق الإدارة الشاملة للسلع أو على الأقل إلى غياب الرقابة.

125- عندما تقل كميات الأغذية التي يوزعها كيان ما من عام إلى آخر، يمكن للمرء أن يتوقع انخفاضا مماثلا في خسائر السلع الغذائية. ومع ذلك، وفي حالة **البرنامج**، زادت الخسائر في الوقت الذي قام فيه **البرنامج** بتوزيع كميات أقل من الأغذية. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن هذا الاتجاه المتناقض يشير إلى وجود مواطن ضعف في إدارة السلع.

126- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن معظم الخسائر وقعت بسبب عوامل داخلية يستطيع **البرنامج** أن يؤثر عليها، مثل التفاوض مع الموردين وإدارتهم. ويتعين على **البرنامج** أن يتعاون بشكل أوثق مع مورديه وأن يرصد تواريخ الصلاحية للتقليل إلى أدنى حد من الخسائر التي يسببها الموردون والتخزين المطول.

127- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن الكميات المتزايدة من الأطنان المترية من خسائر السلع الغذائية، لا سيما بسبب "مشكلة لدى المورد" و"التخزين المطول"، تعرض للخطر تنفيذ برامج **البرنامج**. فهذه السلع غير متاحة للتوزيع ولا يمكن استبدالها بسهولة. ولا يمكن إغفال التأثير السلبي على سمعة الأمم المتحدة ككل **والبرنامج** على وجه الخصوص، كما قد يشكل ذلك أيضا تحديا في ما يتعلق بجمع الأموال.

128- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يكثف البرنامج رقابته على موردي الأغذية لضمان استيفاء السلع الغذائية التي يجري تسليمها لمعايير الجودة المطلوبة، وعلى وجه الخصوص، استعراض عمليات مرفق الإدارة الشاملة للسلع**

لضمان الاستفادة من السلع في الوقت المناسب قبل حلول تاريخ الموعد النهائي المفضل للاستهلاك لتجنب خسائر السلع الغذائية.

129- وافق **البرنامج** على التوصية وأفاد بأنه قد حسّن عمليات إدارة المخزونات المؤسسية.

4-1-5 الأصول غير المادية

130- تمنح اتفاقات "البرمجيات كخدمة" المستخدم إمكانية الوصول إلى البرمجيات طوال مدة العقد مقابل دفع اشتراك. وتعمل البرمجية عادة على بنى أساسية سحابية وهي ليست ملكا للمستخدم. وتعتبر رسوم الاشتراك وتكاليف التنفيذ بشكل عام مصروفات تشغيل لا أصولا رأسمالية.

131- وهناك عناصر تحدث عادة في ما يتعلق بإعداد حلول "البرمجيات كخدمة" وإدماجها في المشهد البرمجي القائم. وتتطلب هذه العناصر أحكاما محاسبية. وقد تؤدي بعض الظروف والإجراءات إلى ظهور الحاجة للاعتراف بأصل مادي. وتقتضي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام رسملة الأصل غير المادي عندما يكون هذا الأصل قابلا للتحديد، وعندما يكون خاضعا لسيطرة كيان ما، وعندما يمكن قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق، وعندما يكون من المحتمل أن تتدفق الفوائد الاقتصادية في المستقبل إلى الكيان. وتنص المبادئ المحاسبية **للبرنامج** على عتبة رسملة تبلغ 000 5 دولار أمريكي للبرمجيات المشتراة، و000 100 دولار أمريكي للبرمجيات المطورة داخليا.

132- ونفذ **البرنامج** العديد من مشروعات "البرمجيات كخدمة" في السنوات الماضية. ولم يتطرق إلى البرمجيات كخدمة في سياسته وتوجيهاته المحاسبية بشأن الأصول غير المادية. وتعتبر منصة Workday، وهي نظام إدارة رأس المال البشري في **البرنامج**، حلا "البرمجيات كخدمة" قائما على السحابة. وبدأ تشغيلها في عام 2024. وفي الفترة الممتدة بين عامي 2021 و2024، تكبد **البرنامج** تكاليف استثمارية لمرة واحدة بمبلغ قدره 20.6 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك 9.8 مليون دولار أمريكي لتشكيل منصة Workday والخبرات الخاصة بها و5.3 مليون دولار أمريكي للإدماج وترحيل البيانات وخبرات تكنولوجيا المعلومات. ولم يقم **البرنامج** برسملة أي تكاليف لتنفيذ منصة Workday.

133- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** لم يراع بما فيه الكفاية تعقيدات المعالجة المحاسبية لـ"البرمجيات كخدمة" في سياسته وتوجيهاتها المحاسبية.

134- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع البرنامج سياسة وتوجيهات بشأن المعالجة المحاسبية لـ "البرمجيات كخدمة" وأن يستعرض التكاليف المتعلقة بتنفيذ منصة Workday من أجل متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المحتملة بشأن الرسملة.**

135- وافق **البرنامج** على التوصية.

4-1-6 تقديم الخدمات

136- يقدم **البرنامج** خدمات عند الطلب بناء على طلب أطراف خارجية. وتماشيا مع تعميم المدير التنفيذي بشأن أنشطة تقديم الخدمات بموجب إطار الخطة الاستراتيجية القطرية،[13] تتضمن أنشطة تقديم الخدمات عند الطلب، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

[13] OED2023/006.

- خدمات سلاسل الإمداد مثل شراء الأغذية وتدبير موارد خدمات المواد غير الغذائية، ونقل البضائع والركاب، والتخزين، وتصميم شبكة سلاسل الإمداد، والمشورة التقنية، وما إلى ذلك؛
- خدمات التحويلات النقدية؛
- الخدمات الإدارية وخدمات البنى التحتية والخدمات الهندسية؛
- حلول تكنولوجيا المعلومات؛
- خدمات البيانات والتحليلات؛
- الخدمات الأخرى المقدمة عند الطلب حيث يمتلك **البرنامج** خبرات معترف بها ويقدم الخدمات من خلال الاستفادة من القدرات الداخلية **للبرنامج** واستكمالها.

137- قرر المدير(ة) التنفيذي(ة) (المادة 4-8 من النظام المالي) أن يقوم **البرنامج** بتقديم الخدمات عند الطلب على أساس استرداد الكامل للتكاليف فقط. ويجب أن يتلقى **البرنامج** المدفوعات مقدما ولا يمكنه تقديم الخدمات إلا بقدر المدفوعات التي حصل عليها.[14] ويجوز الإعفاء من الدفع مقدما. ويجب أن تكون هذه الإعفاءات مدعومة بتقييمات كافية للمخاطر وتدابير التخفيف من حدتها لتجنب المخاطر المالية المحتملة.[15] وفوض المدير(ة) التنفيذي(ة) سلطة الموافقة على هذه الإعفاءات إلى رئيس الشؤون المالية إلى جانب مدير شعبة عمليات سلسلة الإمداد.

138- وفي عام 2023، أبلغ أحد المكاتب القطرية مرفق الإدارة الشاملة للسلع بأن الحكومة المضيفة له طلبت خدمات عند الطلب لشراء الأغذية. ويجب أن تحمل أكياس الطعام علامة الحكومة بدلا من علامة **البرنامج**. ولم يتلق **البرنامج** طلبا رسميا من الحكومة للقيام بعملية الشراء. كما أن الحكومة لم تقدم أي دفعة مقدما إلى **البرنامج** ولم يقدم الموظفون المخولون في **البرنامج** إعفاء من الدفع مقدما. ومنح **البرنامج** أحد الموردين عقدا لتوفير 000 5 طن متري من السلع الغذائية بقيمة 6.7 مليون دولار أمريكي.

139- وبعد شهرين من الزمن، وفي ظل عدم وجود طلب رسمي من الحكومة، أبلغ **البرنامج** المورد بعدم شحن السلع إلى البلد وتخزينها في مستودع المورد بدلا من ذلك. وقرر **البرنامج** إعادة وضع العلامات على الأكياس بحيث تحمل شعار **البرنامج** في الجهة الأمامية مقابل 181 867 دولارا أمريكيا. وبعد إعادة وضع العلامات، لم يتمكن **البرنامج** من إعادة تخصيص الرصيد البالغ 875 1 طنا متريا بقيمة 2.4 مليون دولار أمريكي للمكاتب القطرية الأخرى. ونظرا لتاريخ انتهاء صلاحية السلع الغذائية الواقع في يناير/كانون الثاني 2025، قرر **البرنامج** التخلص من الرصيد المتبقي في محضر اجتماع بتاريخ 2 أكتوبر/تشرين الأول 2024. غير أن **البرنامج** وافق على بيع المورد الكمية المتبقية والبالغة 875 1 طنا متريا بمبلغ 130 403 دولارا أمريكيا.

140- ويتعارض التمويل المسبق لتقديم خدمات عند الطلب بدون وجود إعفاء مع قواعد **البرنامج**. ويجب أن يتلقى **البرنامج** المدفوعات مقدما وألا يقدم الخدمات إلا بقدر المدفوعات التي حصل عليها للتخفيف من مخاطر تكبد تكاليف إضافية وخسائر في السلع الغذائية. وفي الحالة المذكورة أعلاه، أدى خرق هذه المادة إلى تكبد تكاليف إضافية وخسائر في السلع الغذائية.[16]

141- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يمتثل البرنامج لأنظمته بألا يقدم تمويلا مسبقا لتقديم خدمات شراء السلع الغذائية عند الطلب دون وجود إعفاءات من الدفع مقدما مدعومة بتقييمات كافية للمخاطر لتجنب تكبد تكاليف إضافية وخسائر في السلع الغذائية.**

[14] OED2023/006، الفقرة 22.

[15] OED2023/006، الفقرة 35

[16] فضلا عن إعادة وضع العلامات مقابل 181 867 دولارا أمريكيا، واجه **البرنامج** أيضا تكاليف تخزين إضافية قدرها 005 99 دولار أمريكي.

142- وافق **البرنامج** على التوصية وأفاد بأنه سوف يضمن تنفيذ متطلبات **البرنامج** المتعلقة بالدفع مقدما على النحو المحدد في إجراءاته.

4-1-7 أسطول الأمم المتحدة

143- بالاستناد إلى رؤية الأمين العام للأمم المتحدة من عام 2017 والمقترحات الرامية إلى تيسير تحسين الاستجابة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، أنشأ **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أسطول الأمم المتحدة كعملية مشتركة لتقديم الخدمات للمركبات المؤجرة إلى منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وبدأ تشغيل أسطول الأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2022. واعتبارا من فبراير/شباط 2025، قام أسطول الأمم المتحدة بتأجير أكثر من 900 مركبة خفيفة إلى 13 عميلا من الوكالات. ولم يشارك **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أسطول الأمم المتحدة وحافظا على برامجهما المنفصلة لتأجير المركبات الخفيفة.

144- وأوصى مراجع الحسابات الخارجي في تقريره بشأن مراجعة الحسابات لعام 2023 بأن يجري **البرنامج** تحليلا للتكاليف مقارنة بالفوائد لحصته في عملية أسطول الأمم المتحدة وأن يضع خطة محددة التكاليف وجدولا زمنيا لمشاركته في عملية أسطول الأمم المتحدة. وأجرى **البرنامج** تحليل التكاليف مقارنة بالفوائد وحدد صافي متطلبات التمويل بمبلغ قدره 56 مليون دولار أمريكي حتى عام 2030. وأرجأ **البرنامج** مشاركته في أسطول الأمم المتحدة إلى الربع الثالث من عام 2025.

145- وفقا لتحليل التكاليف مقارنة بالفوائد، يتوقع **البرنامج** أن يصل أسطول الأمم المتحدة إلى نقطة التعادل في عام 2028. وتستند متطلبات تمويل أسطول الأمم المتحدة ونقطة التعادل في المقام الأول إلى مشاركة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين **والبرنامج** بوصفهما المشاركين اللذين لديهما أكبر طلب على المركبات. وتعتمد الحسابات والتوقعات الكاملة على هذه المشاركة.

146- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن أسطول الأمم المتحدة لن يعمل بفعالية وكفاءة، ولن يستفيد **البرنامج** من مشاركته المالية، إلا إذا انضم **البرنامج** إلى أسطول الأمم المتحدة على النحو المخطط له. وبالتالي، يتعين على **البرنامج** مواصلة السعي إلى المشاركة دون تأخير. وبخلاف ذلك، يتعين على **البرنامج** أن يعدل تحليله للتكاليف مقارنة بالفوائد وأن يعيد النظر في مشاركته المالية.

147- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يسعى البرنامج إلى المشاركة في أسطول الأمم المتحدة كما هو مزمع أو أن يعدل تحليله للتكاليف مقارنة بالفوائد ويعيد النظر في مشاركته المالية.**

148- وافق **البرنامج** على التوصية. وأفاد **البرنامج** بأنه قد تم البدء بخطة مشروع مطورة بشكل جيد في أوائل عام 2024، وسيتم الانتهاء منها لإعداد العمليات والنظم بشكل كامل لمكاتب **البرنامج** لبدء التأجير من أسطول الأمم المتحدة اعتبارا من الربع الأخير لعام 2025. واعتبارا من تاريخ البدء فصاعدا، يعتزم **البرنامج** استئجار جميع المركبات الجديدة المخصصة للاستئجار من أسطول الأمم المتحدة.

8-1-4 المخاطر المالية في سجلات مخاطر المكاتب القطرية

149- وفقا لدليل إدارة المخاطر في **البرنامج**، تُكلف وظائف المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية والمقر (مكاتب **البرنامج**) باستعراض المخاطر الرئيسية وتوثيقها في سجلات المخاطر.[17] وتوفر سياسة إدارة المخاطر المؤسسية لعام 2018[18] إطار تصنيف المخاطر لأربع فئات مخاطر أساسية، و15 مجالا للمخاطر، و41 نوعا من المخاطر. ويقدم **البرنامج** تفاصيل الإطار والتوجيهات المتعلقة بكيفية استخدامه في نموذج سجل المخاطر.[19]

150- وتتمثل فئات المخاطر الأربعة لدى **البرنامج** في ما يلي: الاستراتيجية، والتشغيلية، والائتمانية والمالية. وتؤثر المخاطر الاستراتيجية على قدرة **البرنامج** على تحقيق الأهداف والغايات والخطط الاستراتيجية؛ وتتعلق المخاطر التشغيلية بتنفيذ وتشغيل أنشطة **البرنامج**؛ وتتعلق المخاطر الائتمانية بالتزامات **البرنامج** وشركائه المتعاونين؛ وتؤثر المخاطر المالية على الموارد المالية **للبرنامج** بما في ذلك الكفاءة في استخدام الموارد.

151- ويبين الشكل 4-7 عدد مجالات المخاطر وأنواع المخاطر في الفئات الأربعة على النحو الذي حدده **البرنامج**.

الشكل 4-7

لم تمثل المخاطر المالية بالشكل الكافي في مجالات المخاطر وأنواع المخاطر

يوجد فقط مجالان من أصل 15 مجالا للمخاطر ونوعان من أصل 41 نوعا للمخاطر يتعلقون بالمخاطر المالية

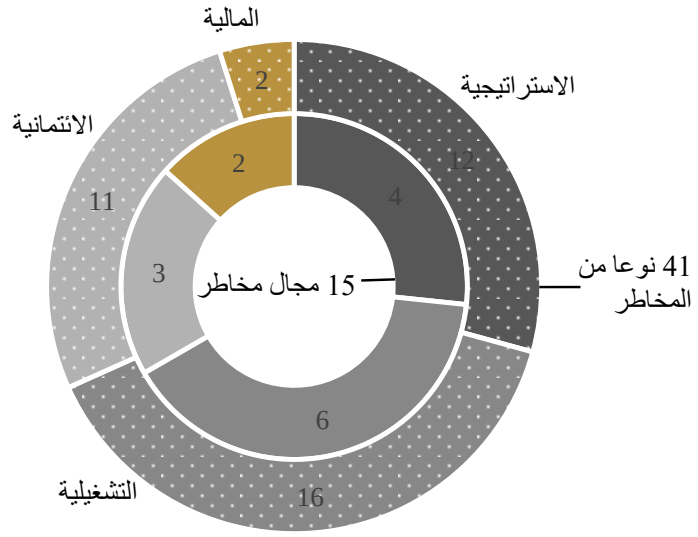

الشكل: مراجع الحسابات الخارجي، المصدر: سياسة إدارة المخاطر المؤسسية لعام 2018.

152- ويتمثل مجالا المخاطر المالية في ما يلي: تقلب الأسعار، والأصول والاستثمارات. ويتمثل نوعا المخاطر المالية في الأصول والاستثمارات في مجال المخاطر ما يلي: إساءة استخدام الأصول، وخسائر الاستثمارات.[20]

[17] دليل إدارة المخاطر: استعراض المخاطر في سجل المخاطر.

[18] WFP-0000099582

[19] نموذج سجل المخاطر | WFPgo.

[20] ينطبق هذا الخطر على حافظة استثمارات الخزينة المؤسسية فقط، أي، لا ينطبق على المكاتب القطرية.

153- وفي نموذج سجل المخاطر، يحدد **البرنامج** أربعة أمثلة على أحداث المخاطر المالية وهي: قلة استخدام الأصول المالية أو الإفراط في استخدامها؛ وقلة استخدام الأصول غير المالية أو الإفراط في استخدامها؛ والزيادات في الأسعار أو التقلبات في أسعار الصرف التي تخلف آثارا سلبية؛ والخسائر المالية. ويشير حدث "الخسائر المالية" إلى خسائر الاستثمارات فقط، التي لا تنطبق على المكاتب القطرية، حيث تتم إدارة الاستثمارات مركزيا على مستوى المقر. كما يقدم **البرنامج** عددا من الأمثلة على أسباب المخاطر وآثار المخاطر في النموذج.

154- لاحظ مراجع الحسابات الخارجي خلال زيارات مراجعة الحسابات إلى المكاتب القطرية، أن المكاتب القطرية ذكرت المخاطر المالية في سجلات المخاطر الخاصة بها ضمن فئتي المخاطر الأخرى "التشغيلية" و"الائتمانية"، مثل اختلاس الأصول النقدية/غير النقدية، وعدم كفاية قدرات الشركاء، والسرقة. كما ذكرت المكاتب القطرية أيضا المخاطر المالية في عملية الضمان التي تجريها المديرة التنفيذية، مثل ضعف قدرات الشركاء، مما يؤثر على حسن توقيت التخطيط المالي ودقته، والميزنة، والإبلاغ، والتكاليف الثابتة، وتأخر الشركاء المتعاونين في الإبلاغ وتقديم الفواتير مما أدى إلى عدم دقة التقارير المالية، أو التأخر في تسجيل المصروفات في الدفاتر المالية.

155- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه لم يتم تمثيل المخاطر المالية بشكل كاف في نموذج سجل المخاطر الحالي **للبرنامج**. فمن أصل 15 مجالا من مجالات المخاطر و41 نوعا من المخاطر، يتناول **البرنامج** مجالين فقط من مجالات المخاطر المالية ونوعين من أنواع المخاطر المتعلقة بالتخلف عن السداد. ومع أن المكاتب القطرية تقدم تقارير عن المخاطر المالية المتعلقة بإدارة الشركاء والسلع والتوزيع القائم على النقد، وبيئة الضوابط العامة، فإن **البرنامج** لم يعدل سياسته بشأن إدارة المخاطر المؤسسية من خلال إدراج مجالات وأنواع مخاطر مالية إضافية متعلقة بالتخلف عن السداد في سجل المخاطر. ومن شأن توفير مجالات وأنواع المخاطر المالية المتعلقة بالتخلف عن السداد في نموذج سجل المخاطر أن تزيد الوعي بين المكاتب القطرية من أجل التتبع النشط لهذه المخاطر ورصدها.

156- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج ويعدل مجالات المخاطر المالية وأنواع المخاطر المتعلقة بالتخلف عن السداد في توجيهات ونموذج سجل المخاطر الخاصة به باستخدام تعقيبات المكاتب القطرية المتاحة من سجلات المخاطر الخاصة بها، وعملية الضمان التي تجريها المديرة التنفيذية، ومشروع الضمان العالمي.**

157- وافق **البرنامج** على التوصية وأفاد بأنه سيجري استعراضا لقائمة المخاطر، بالتشاور مع رئيس الشؤون المالية، لتحديد مجالات المخاطر المالية الإضافية وأسبابها وآثارها التي يتعين إدراجها بالاستناد إلى تحليل سجلات المخاطر التشغيلية لعام 2025، والتعقيبات الواردة من عملية الضمان التي أجرتها المديرة التنفيذية لعام 2024، ونتائج عملية الدروس المستفادة لمشروع الضمان العالمي. ومن شأن هذا التحليل أن يساعد على دعم عملية سجل المخاطر لعام 2026 ويساهم في تحديث مصفوفة تصنيف المخاطر لسياسة إدارة المخاطر المؤسسية لعام 2018، التي تخضع حاليا للتقييم ومن المزمع أن يوافق المجلس التنفيذي عليها في الدورة العادية الثانية لعام 2025. وأفاد **البرنامج** بأن التصنيف الحالي للمخاطر يقدم عدة خيارات لمقيمي المخاطر في المكاتب القطرية لتقييم مخاطر الإدارة المالية، سواء كأحداث مخاطر مستقلة أو كعوامل مساهمة في حالات أو آثار المخاطر الأوسع نطاقا، مما يشجع على وضع إجراءات محددة للتخفيف.

158- وأقر مراجع الحسابات الخارجي بتعليق **البرنامج** وأكد أن المخاطر المالية غيم ممثلة تمثيلا كافيا وتحتاج إلى إيلاء المزيد من الاهتمام كجزء من استعراض سياسة إدارة المخاطر المؤسسية، لا سيما في حالات قيود التمويل.

9-1-4 مدفوعات *الإكراميات*

159- ينص النظام الأساسي **للبرنامج** على تولي المدير(ة) التنفيذي(ة) إدارة موظفي **البرنامج** وفقا للنظامين الأساسي والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة وأية لوائح خاصة يضعها المدير التنفيذي بالاتفاق مع الأمين العام للأمم المتحدة

والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة[21] وبالإضافة إلى النظامين الأساسي والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة، يستخدم **البرنامج** دليل الموارد البشرية **للبرنامج** لتنظيم المسائل المتعلقة بالموظفين.

160- وينص النظام المالي **للبرنامج** على أن *الإكراميات* تعني مدفوعات تدفع دون مسؤولية قانونية، وإنما نتيجة التزام أخلاقي يجعل من المستصوب القيام بهذه الدفعة.[22] وتنص المادة 12-3 من النظام المالي أيضا على أن للمدير التنفيذي أن يصدق بصرف إكراميات إذا رأى في ذلك مصلحة **للبرنامج**. ويقوم المدير التنفيذي بتقديم تقارير عن هذه المدفوعات إلى المجلس التنفيذي مشفوعة بالبيانات المالية.

161- ووفقا للمذكرة 9 من الكشوف المالية، دفع **البرنامج** إكراميات بمبلغ إجمالي قدره 9.6 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2024. وحلل مراجع الحسابات الخارجي أن 9.2 مليون دولار أمريكي من هذه الدفعة استندت إلى مذكرة قرار المديرة التنفيذية بشأن "التدابير الخاصة" لتعويض الموظفين الوطنيين والموظفين المنتسبين الذين تضرروا من خفض عدد الموظفين في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية. وشرع **البرنامج** في اتخاذ التدابير الخاصة استجابة لأزمة التمويل التي يمر بها وإعادة الهيكلة التنظيمية. وفي مذكرة القرار، توقع **البرنامج** أن يكون أقصى عدد للحاصلين على مدفوعات *الإكراميات* 162 2 مستفيدا. وفي ديسمبر/كانون الأول 2024، مددت المديرة التنفيذية التدابير الخاصة حتى عام 2025 لتشمل 108 1 مستفيدين إضافيين متوقعين وزادت المبلغ الإجمالي للإكراميات ليصل إلى 13.8 مليون دولار أمريكي.

162- ووفقا للتدابير الخاصة، دفع **البرنامج** منح انتهاء الخدمة التي لم يتضمنها النظامان الأساسي والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة لـ (1) الموظفين الذين قبلوا عرض **البرنامج** بتحويل عقود خدمتهم إلى تعيينات محددة المدة (6.1 مليون دولار أمريكي) كجزء من عملية التحويل التي أجريت في عام 2021، و(2) حاملي عقود الخدمة الذين لديهم ست سنوات أو أكثر من الخدمة المتواصلة كمبلغ ثابت بدلا من مبلغ أقل بالاستناد إلى الخدمة غير المكتملة (3 مليون دولار أمريكي).

163- وأفاد **البرنامج** أن مدفوعات *الإكراميات* ستكون في مصلحة **البرنامج** من حيث التخفيف من المخاطر المتعلقة بالسمعة ومن أجل الوفاء بمبدأ واجب الرعاية تجاه موظفيه. وأفاد **البرنامج** بأنه حاليا في صدد استعراض استحقاقات انتهاء الخدمة كجزء من سياساته المتعلقة بالموارد البشرية لمختلف فئات الموظفين وأنه سيعمل، قدر الإمكان، على تضمين التدابير الخاصة في دليل الموارد البشرية **للبرنامج**.

164- وأكد **البرنامج** أنه لم يوجه انتباه المجلس التنفيذي إلى أنه كان يعتزم دفع التدابير الخاصة لعام 2024 على أساس *الإكراميات*، في حين سلطت المديرة التنفيذية الضوء على التدابير الخاصة في ملاحظاتها الافتتاحية في الدورة السنوية لعام 2024.

165- وحلل مراجع الحسابات الخارجي تقارير مراجعة الحسابات لعام 2023 لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى وأشار إلى أن ثمانية منظمات من أصل 23 منظمة قد أبلغت عن مدفوعات *الإكراميات*. وتم دفع أكبر مبلغ من قبل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) بقيمة 12.7 مليون دولار أمريكي على سبيل التعويض للموظفين في قطاع غزة. وأبلغت المنظمات والبعثات السبع الأخرى (الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة) عن دفع إكراميات بمبلغ إجمالي قدره 599 351 دولارا أمريكيا معظمها للموظفين الذين تضرروا من الزلازل في سوريا وتركيا.

166- في عام 2007، أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المجلس التنفيذي بوقف مدفوعات انتهاء الخدمة غير المنصوص عليها بشكل محدد في النظامين الأساسي والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة. وأعربت

[21] النظام الأساسي **للبرنامج**، المادة السابعة – 6.

[22] النظام المالي **للبرنامج** 1-1، التعريفات.

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن قلقها حيث تظهر هذه المدفوعات بشكل غير دقيق على أنها مدفوعات *الإكراميات* بموجب المادة 12-3 من النظام المالي **للبرنامج**، في حين أنها في حقيقة الأمر غير منصوص عليها في النظامين الأساسي والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة. وأشارت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى أنه تترتب على هذه الممارسة آثار كبيرة على نطاق المنظمة.

167- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن آلية *الإكراميات* ليست الأداة المناسبة لتقديم تعويضات انتهاء الخدمة غير التعاقدية لعدد متوقع من الموظفين وبمبلغ إجمالي قيمته حوالي 14 مليون دولار أمريكي. وكان الموظفون على دراية بأنهم غير مؤهلين للحصول على تعويضات انتهاء الخدمة عندما قاموا بتحويل عقود عملهم مع **البرنامج**. وقد يؤدي دفع تعويضات انتهاء الخدمة لهم بشكل يتناقض مع عقودهم إلى سابقة قضائية حيث يقوم الموظفون على أساسها بالمطالبة بتعويضات انتهاء الخدمة حتى وإن لم تكن مدرجة في عقود عملهم. ومن شأن ذلك أن يوجد مخاطر مالية كبيرة بالنسبة **للبرنامج**.

168- وتمنح آلية *الإكراميات* المديرة التنفيذية السلطة الحصرية للموافقة على المدفوعات الاستثنائية لما فيه مصلحة **البرنامج** نتيجة التزام أخلاقي مستصوب. وتستهدف هذه المادة حالات القضاء والقدر والحوادث غير الطبيعية والقوة القاهرة وغيرها من الحالات التي لم يضعها المشرعون في عين الاعتبار عند تقديم الإطار القانوني لمسار الأنشطة والمعاملات والأعمال العادية.

169- ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن مدفوعات *الإكراميات* تقدم في الأمم المتحدة بشكل رئيسي في حالات الحوادث المميتة أو عمليات السطو أو الإصابات لتزويد أسر الموظفين المتوفين بالدعم اللائق والاعتراف بمسؤولية الأمم المتحدة بما يتجاوز حياة موظفيها. وفي عام 2024 شكلت مدفوعات *الإكراميات* التي قدمها **البرنامج** 26 ضعف مبلغ مدفوعات *الإكراميات* التي قدمتها جميع كيانات وبعثات الأمم المتحدة الأخرى البالغ عددها 22 كيانا وبعثة في عام 2023.[23]

170- ويتفق مراجع الحسابات الخارجي مع بيان اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لعام 2007 الذي مفاده أن مدفوعات انتهاء الخدمات المتعمدة – التي لا يوجد لها أساس عام في مبادئ الأمم المتحدة للتوظيف – تتناقض مع مفهوم مدفوعات *الإكراميات*. فبالنسبة للتدابير المتعلقة بالموظفين، التي لا تشكل جزءا من النظامين الأساسي والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة، سيحتاج **البرنامج** إلى وضع قواعد خاصة بالاتفاق مع الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة. ولا يجوز **للبرنامج** أن يضع مثل هذا التدبير بمجرد قرار أو سياسة أو كجزء من دليل الموارد البشرية **للبرنامج**.

171- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يتوقف البرنامج عن دفع تعويضات انتهاء الخدمة غير المنصوص عليها في النظامين الأساسي والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة على أساس *الإكراميات*.**

172- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يتوقف البرنامج عن استخدام آلية *الإكراميات* للمدفوعات لعدد متوقع من الموظفين دون أساس قانوني، بينما يعتزم وضع قاعدة تتماشى مع النظامين الأساسي والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة.**

173- وافق **البرنامج** على التوصية بوقف تنفيذ التدابير الخاصة على أساس *الإكراميات* في المستقبل. وأفاد **البرنامج** بأن موافقة المديرة التنفيذية على التدابير الخاصة شكلت الأساس القانوني المطلوب للمدفوعات وأن هذه الموافقة لم تتعارض مع النظامين الأساسي والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة. ولم يكن هناك سبيل آخر لتجنب أوجه عدم المساواة في المعاملة بين الموظفين والموظفين المنتسبين الذين لديهم نفس الوضع، وفي ظل الظروف السائدة في ذلك الوقت، اعتبرت الإدارة أن هذه المعاملة غير المتكافئة غير مقبولة ولا تتسق مع واجب الرعاية الذي يضطلع به **البرنامج**. وكان **البرنامج** يعتزم إدماج التدابير الخاصة، أي استحقاقات انتهاء الخدمة، في دليل الموارد البشرية **للبرنامج** لمختلف فئات الموظفين.

[23] تم حسابها بالاستناد إلى 7 منظمات تابعة للأمم المتحدة قامت بدفع إكراميات في عام 2023، باستثناء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

ومن شأن ذلك أن يجعل المدفوعات جزءا من الإطار المعياري **للبرنامج**، مما سيعني أن المدفوعات المماثلة لن تكون إكراميات في المستقبل. وأفاد **البرنامج** بأنه من المزمع إجراء هذا التغيير في عام 2026.

174- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه يتعين وضع التدابير الخاصة غير المنصوص عليها في النظامين الأساسي والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة كقاعدة خاصة بموافقة الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة.

2-4 إدارة الموارد البشرية

1-2-4 الآثار المالية المترتبة على إدارة الموارد البشرية

175- وفقا للمادة السابعة من النظام الأساسي، تناط بالمدير(ة) التنفيذي(ة) إدارة شؤون الموظفين تماشيا مع النظامين الأساسي والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة. ودليل الموارد البشرية **للبرنامج** هو وثيقة داخلية للمنظمة يجب أن تمتثل للنظامين الأساسي والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة. ويجوز للمدير(ة) التنفيذي(ة) أن يضع قواعد خاصة بالاتفاق مع الأمين العام والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة.

176- ووجد مراجع الحسابات الخارجي عدة حالات تسببت فيها قرارات الموارد البشرية في تكاليف إضافية **للبرنامج**.

أمثلة على التكاليف التي يمكن تجنبها

177- وفقا للنظامين الأساسي والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة، يجوز دفع تعويض انتهاء الخدمة للموظفين الذين يتم التعاقد معهم في خدمات قصيرة الأجل أو الخبراء الاستشاريين إذا تضمنت خطابات تعيينهم مثل هذه الدفعة. ولا يجوز دفع تعويض انتهاء الخدمة للموظفين الذين انتهت مدة عقودهم. ومع ذلك، أصدر **البرنامج** "تدابير خاصة". وتماشيا مع "التدابير الخاصة"، دفع **البرنامج** منح انتهاء الخدمة للموظفين المنتسبين على الرغم من أن خطابات تعيينهم لم تتضمن هذه الدفعة. وفي عام 2024، سجل **البرنامج** 9.2 مليون دولار أمريكي لدفع هذه الاستحقاقات للموظفين المنتسبين. وعلاوة على ذلك، وتماشيا مع التدابير الخاصة، دفع **البرنامج** تعويضات انتهاء الخدمة للموظفين الوطنيين الذين انتهت مدة عقودهم. وفي ما يتعلق بتعويضات انتهاء الخدمة للتعيينات المحددة المدة، سجل **البرنامج** 14.4 مليون دولار أمريكي. ولم يحدد **البرنامج** المبلغ المتعلق بالتدابير الخاصة.

178- ووفقا للنظام الإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة، يجوز إيقاف الموظفين عن العمل "بأجر أو بدون أجر". ومع ذلك، قام **البرنامج** بإيقاف الموظفين عن العمل بأجر كقاعدة عامة. وكانت حالات الإيقاف عن العمل بدون أجر هي الاستثناءات. ووجد مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** واصل دفع مرتبات أربعة موظفين موقوفين عن العمل لفترة تراوحت بين 549 يوما إلى 280 1 يوما. وبلغت مدفوعات المرتبات لهؤلاء الموظفين الأربعة 1.7 مليون دولار أمريكي.

179- عيّن **البرنامج** شخصا ليغطي موظفا في إجازة مرضية. وتضمنت شروط التوظيف بندا عاما بشأن انتهاء الخدمة. ولم يضف **البرنامج** بندا بشأن إنهاء التعيين عند عودة الشخص الذي يشغل الوظيفة بشكل منتظم. وبعد عودة الشخص الذي يشغل الوظيفة بشكل منتظم، قرر **البرنامج** منح إجازة خاصة بأجر كامل طوال فترة الخمسة أشهر المتبقية من التعيين. وأدى ذلك إلى تكبد تكاليف يمكن تجنبها بقيمة 000 100 دولار أمريكي على الأقل.

180- وأفاد **البرنامج** بأن المدفوعات للموظفين الوطنيين كانت ضرورية للتخفيف من المخاطر الكبيرة وللوفاء بمسؤوليات **البرنامج** الأخلاقية والمعنوية، وتحقيق الإنصاف والمساواة في المعاملة. وأفاد **البرنامج** أيضا أنه وفقا لاختصاص المحكمة

الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية، فحتى سوء السلوك الجسيم لا يبرر الإيقاف عن العمل بدون أجر. وأفاد **البرنامج** بأنه قام بشكل منتظم بتقييم حالات الموظفين الموقوفين عن العمل مع مراعاة افتراض البراءة ووجد أن هذه الحالات لم تستوف شرط الظروف الاستثنائية المطلوبة للإيقاف عن عمل بدون أجر.

181- ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أنه من المقلق أن يمنح **البرنامج** مدفوعات لا تمتثل للنظامين الأساسي والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة. وعلاوة على ذلك، يرى مراجع الحسابات الخارجي أن التدابير الخاصة خارج نطاق الإطار التنظيمي تنطوي على خطر عدم المساواة في المعاملة حيث إن الموظفين الذين انتهت خدمتهم في السنوات السابقة لم يتلقوا المدفوعات. وهذا يشكل خطرا قانونيا على **البرنامج**.

182- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي أن يتولى البرنامج إدارة موارده البشرية بما يتماشى مع النظامين الأساسي والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة وأن يتخذ الإجراءات اللازمة لحماية المصالح المالية للمنظمة.**

183- وافق **البرنامج** على التوصية والمبدأ الذي تقوم عليه. ومع ذلك، أفاد **البرنامج** أنه، في حالة التدابير الخاصة، فإنه قد نظر على النحو الواجب في النظامين الأساسي والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة، ووافق على نحو استثنائي على التدابير المحدودة الزمن بالنظر إلى واجب الرعاية تجاه الموظفين وفي نطاق السلطة المخولة إليه. وفي ما يتعلق بالموظفين الموقوفين عن العمل، قام **البرنامج** باستمرار بتقييم شروط ومدة الإيقاف عن العمل، بما في ذلك ما إذا كان بأجر أو بدون أجر، على أساس كل حالة على حدة. كما نظر في حق الموظف في افتراض البراءة، والتحيز الذي قد يسببه الإيقاف عن عمل بدون أجر. وبصرف النظر عن هذه السيناريوهات الاستثنائية، سيتخذ **البرنامج** إجراءات إضافية لحماية المصلحة المالية للمنظمة في مثل هذه السياقات.

184- ويؤكد مراجع الحسابات الخارجي مرة أخرى أن **البرنامج** يحتاج إلى وضع قواعد خاصة – بالاتفاق مع الأمين العام والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة – للتدابير المتعلقة بالموظفين التي تتجاوز النظامين الأساسي والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة.

مدفوعات المرتبات للموظفين غير المكلفين

185- وفقا لدليل الموارد البشرية **للبرنامج**، يتعين على الموظفين الفنيين الدوليين التناوب كل عامين أو ثلاثة أعوام أو أربعة أعوام، بحسب تصنيف مشقة العمل في مركز العمل. فإذا لم يحدد **البرنامج** وظيفة لإعادة تكليف الموظفين ولم تعد الوظيفة السابقة متاحة، يقوم **البرنامج** بمنحهم إجازة خاصة بأجر كامل. وحيث أن منظمة الأغذية والزراعة لا تطبق عملية إعادة التكليف، فإن النظامين الأساسي والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة لا يتضمنان أحكاما محددة بشأن هذه العملية.

186- ويواصل الموظفون غير المكلفين التقدم بطلبات لشغل وظائف مناسبة والقيام بمهام مؤقتة. وإذا لم يكن بالإمكان القيام بهذه المهام، فلن يكون لديهم واجبات تتعلق بالعمل. ويعتبر قرار البقاء في آخر مركز عمل أو السفر إلى موقع آخر قرارا شخصيا يتعين على الموظف أن يدفع ثمنه.

187- ووفقا لدليل الموارد البشرية **للبرنامج**، يواصل **البرنامج** دفع المرتبات للموظفين غير المكلفين لفترة أقصاها 12 شهرا (إجازة خاصة بأجر كامل). وينص الدليل كذلك على أن المرتبات والمكافآت تظل قائمة على أساس آخر مركز عمل للموظف طالما ظل غير مكلف. ويشمل ذلك تسوية مقر العمل، وبدل المشقة، وحوافز التنقل. كما ينص الدليل كذلك على أن تسوية مقر العمل وإعانة الإيجار وحوافز التنقل وبدل المشقة قد تتأثر إذا كان الموظف المؤهل بعيدا عن مركز العمل لفترة ثلاثة أشهر أو أكثر. ونفذ **البرنامج** هذا الإجراء للموظفين الذين يعملون عن بعد.

188- ووجد مراجع الحسابات الخارجي أنه في الفترة الممتدة بين 1 يناير/كانون الثاني 2024 و26 فبراير/شباط 2025، منح **البرنامج** إجازة خاصة بأجر كامل لـ 144 موظفا.[24] وفي المجمل، دفع **البرنامج** 11.6 مليون دولار أمريكي.

189- وعلاوة على ذلك، وجد مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** دفع مرتبات لعدد من الموظفين لأكثر من 12 شهرا؛ فعلى سبيل المثال، لمدد تبلغ 546 يوما و599 يوما و460 يوما. كما ظل الموظفون يتلقون أيضا بدل المشقة وحوافز التنقل وتسوية مقر العمل وإعانة الإيجار.

190- وأفاد **البرنامج** أن المدفوعات التي استمرت لأكثر من 12 شهرا كانت مستحقة بسبب تفويت **البرنامج** لتقديم إخطار إنهاء التعيين قبل ثلاثة أشهر وانتظار نتيجة عملية إعادة التكليف في منتصف العام. وأوضح **البرنامج** أنه كان يتعين عليه الاستمرار في دفع مرتبات الموظفين بعقود محددة المدة إذا لم يكن تعيينهم قد انتهى بعد. وعلاوة على ذلك، وفي ظل عدم وجود تغيير رسمي لمركز العمل، تم ربط الموظفين باستحقاقات مركز عملهم الأخير. وأفاد **البرنامج** كذلك، بأن الاستحقاقات ليست استحقاقات تقديرية يمكن إلغاؤها من جانب **البرنامج** ولكنها جزء لا يتجزأ من أجور النظام الموحد للأمم المتحدة.

191- وفي حين أن النظامين الأساسي والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة ونظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات يضعون شروطا لتعيين الموظفين وإنهاء تعيينهم، فإنهم لا ينظمون عملية إعادة التكليف. وأنشأ **البرنامج** عملية خاصة به في دليله. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه يتعين على **البرنامج** على الأقل أن يتوقف عن دفع المرتبات بعد فترة أقصاها 12 شهرا تماشيا مع الأحكام الواردة في الدليل الخاص به. وعلاوة على ذلك، يتعين على **البرنامج** ألا يدفع البدلات التي تعتمد على مركز العمل ذي الصلة فقط، مثلا بدل المشقة، إلا عندما يكون الموظف في مركز العمل. وينص الدليل بشكل محدد على إجراء تغييرات في حالة تغيب الموظف عن مركز العمل لأكثر من ثلاثة أشهر.

192- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يمتثل البرنامج إلى دليل الموارد البشرية للبرنامج وألا يدفع إجازة خاصة بأجر كامل بعد فترة أقصاها 12 شهرا للموظفين غير المكلفين.**

193- وافق **البرنامج** على التوصية. وأفاد **البرنامج** أنه سيعمل على تحقيق قدر أكبر من الاتساق في توقيت إخطاراته للموظفين بشأن انتهاء خدمتهم. وبالإضافة إلى ذلك، عندما تكون هناك ظروف فردية تقتضي أي تمديد للإجازة الخاصة بأجر كامل، فإنه سيتم توثيق هذه الظروف على النحو الواجب.

194- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم البرنامج بتحليل كيفية تعزيز عملية إعادة التكليف وتقليل التكاليف، وذلك أيضا من خلال استعراض كيفية تنظيم كيانات الأمم المتحدة الأخرى لعملية إعادة التكليف.**

195- وافق **البرنامج** على التوصية. وأفاد **البرنامج** أنه سيقيّم كيف يمكنه تعزيز عملية إعادة التكليف الخاصة به لتقليل التكاليف، مع إيلاء الاعتبار الواجب للآثار المتعددة مثل العبء الإداري، والإنصاف، وأثر التكلفة، فضلا عن واجب الرعاية والاعتبار العملي للموظفين.

إجازات سنوية مدفوعة الأجر بقيمة 4 ملايين دولار سنويا

196- يحصل الموظفون على إجازة سنوية مدتها 30 يوما في السنة. ويحق للموظف، ومن المتوقع منه، أن يأخذ الإجازة في السنة التي يُحصل فيها على الإجازة (النظام الإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة 302-5-13). ويجوز للموظفين ترحيل 15 يوما من الإجازة السنوية في السنة. ويجوز تجميع الإجازة السنوية لمدة تصل إلى 60 يوما كحد أقصى (النظام

[24] لم يستعرض مراجع الحسابات الخارجي سوى الحالات التي قام فيها **البرنامج** بمنح إجازة خاصة بأجر كامل لمدة عشرة أيام فأكثر.

الإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة 302-5-14). إذا كان لدى الموظف، عند انتهاء الخدمة، رصيد مجمع من الإجازات السنوية، يتم الدفع عن كل يوم لم يأخذه، بحد أقصى يبلغ 60 يوم عمل.

197- ودفع **البرنامج** إجازات سنوية بحوالي 4 ملايين دولار أمريكي في السنة (4.2 مليون دولار أمريكي في عام 2021، و4.3 مليون دولار أمريكي في عام 2022، و3.7 مليون دولار أمريكي في عام 2023، و4 ملايين دولار أمريكي في عام 2024). ويتفاوت المبلغ لكل موظف. على سبيل المثال، تلقى 42 موظفا دفعة تتجاوز 000 30 دولار أمريكي، ووصل المبلغ الأقصى إلى 481 52 دولارا أمريكيا في عام 2024. وأفاد **البرنامج** أنه لا يستطيع تأكيد مبلغ الإجازات السنوية المدفوعة الأجر.

198- ووجد مراجع الحسابات الخارجي أن اعتبارا من 21 فبراير/شباط 2025، كان لدى ما مجموعه 237 2 موظفا رصيدا متبقيا من الإجازات السنوية مدته 59 يوما أو 60 يوما.

199- واستعرض مراجع الحسابات الخارجي أيام العمل عن بعد التي تم أخذها في السنة المالية 2024. ووجد مراجع الحسابات الخارجي أن أيام العمل عن بعد ترتبط ارتباطا سلبيا بأيام الإجازات السنوية.

الشكل 4-8

هناك علاقة سلبية بين العمل عن بعد والإجازات السنوية

في حين أن الموظفين الذين لا يعملون عن بعد يأخذون إجازات سنوية بمتوسط 16.58 يوما، فإن الموظفين الذين يعملون عن بعد لأكثر من 200 يوم يأخذون أقل من 5 أيام من الإجازات السنوية في المتوسط.

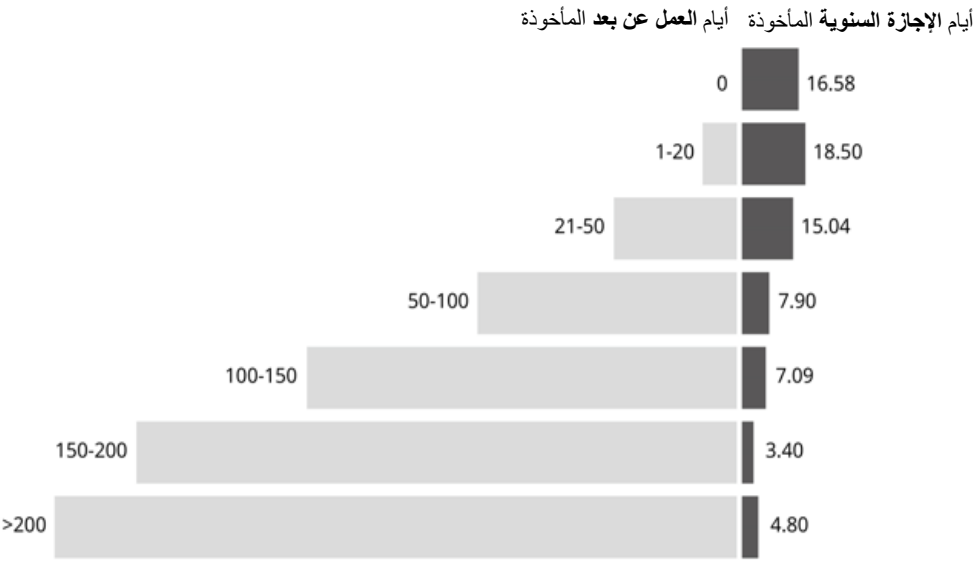

الشكل: مراجع الحسابات الخارجي، المصدر: بيانات **البرنامج**.

200- وأوضح **البرنامج** أنه خلال الأعوام 2021 و2022 و2023، وافقت الإدارة التنفيذية بشكل استثنائي على ترحيل أكثر من 60 يوما إلى السنة التالية من الإجازات السنوية نظرا إلى الصعوبات التي واجهها الموظفون في أخذ إجازات أثناء فترة جائحة كوفيد – 19.

201- ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن العدد الإجمالي لأيام الإجازات السنوية المتراكمة يمثل نقطة ضعف. وعلاوة على ذلك، فإن العلاقة السلبية التي تربطها بأيام العمل عن بعد هي مبعث للقلق. فالإجازات السنوية تمنح الموظفين الإجازة

اللازمة للراحة وقضاء بعض الوقت مع أسرهم واستعادة القدرة على أداء المهام القادمة. ومن خلال ضمان قيام الموظفين بأخذ إجازاتهم السنوية، فإن **البرنامج** يحميهم ويحمي قوته العاملة. ومن هذا المنطلق، فإنه من الأهمية بمكان أن النظام الإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة يتوقع من الموظف أن يأخذ إجازته في نفس السنة التي اكتسبها فيها. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن واجب الرعاية الذي يضطلع به **البرنامج** يتمثل في تمكين كل موظف من أخذ إجازته السنوية في الوقت المناسب.

202- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن ينشئ البرنامج آليات تمكن الموظفين من أخذ إجازاتهم السنوية في الوقت المناسب وأن يقلل تكاليف الإجازات السنوية غير المستخدمة المدفوعة.**

203- لم يوافق **البرنامج** على هذه التوصية. وأفاد **البرنامج** أنه يدعم بشكل كامل تعزيز رفاه الموظفين من خلال أخذ قسط وافر من الراحة وأن لديه بالفعل الآليات اللازمة لضمان استخدام الإجازات السنوية. فتمشيا مع النظام الإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة، يحصل الموظفون على إجازة تصل إلى 60 يوما. وعلاوة على ذلك، أشار **البرنامج** إلى بند ترحيل الإجازات بشكل استثنائي في ما يتعلق بفترة جائحة كوفيد – 19.

204- يوافق مراجع الحسابات الخارجي على أن النظام الإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة ينص على 60 يوما كحد أقصى من الإجازات السنوية المتراكمة. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن هذا يجب أن يكون الاستثناء وأن واجب الرعاية الذي يضطلع به **البرنامج** يتطلب قيام الموظفين بأخذ إجازاتهم السنوية للراحة. وبالتالي، يعرب مراجع الحسابات الخارجي عن قلقه بشأن العدد الكبير من أيام الإجازات المتراكمة التي لم يتم استخدامها والمدفوعات السنوية المنتظمة بحوالي 4 ملايين دولار أمريكي – حتى بعد فترة جائحة كوفيد – 19. ويتمسك مراجع الحسابات الخارجي بالتوصية.

2-2-4 إدارة القوة العاملة

الموظفون غير المكلفين على مستوى المديرين بدون مهام

205- وجد مراجع الحسابات الخارجي أن 23 من أصل 144 موظفا (16 في المائة) في إجازة خاصة بأجر كامل كانوا على مستوى المديرين (من الرتبتين مد-1 أو مد-2). واستعرض مراجع الحسابات الخارجي عينة ووجد أنه في ثلاث حالات دفع **البرنامج** رواتب كاملة لمدة سنة (أو أكثر) لموظفين غير مكلفين بأي مهام. وفي إحدى هذه الحالات، أعاد **البرنامج** تعيين الموظف بعد الانفصال كخبير استشاري لمدة ثلاثة أشهر براتب إجمالي قدره 000 42 دولار أمريكي، وذلك تحديدا للوحدة نفسها حيث عمل الموظف من قبل. وفي إحدى الحالات، أرسل **البرنامج** أحد الموظفين في مهمة مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر. وفي الأشهر العشرة المتبقية، لم يطلب **البرنامج** أي خدمة من الموظف.

206- وذكر **البرنامج** أنه تمكن من إعادة تعيين هذا الشخص كخبير استشاري لأن الأموال أصبحت متاحة.

207- ويشعر مراجع الحسابات الخارجي بالقلق إزاء عدم تمكن **البرنامج** من إعادة تكليف الموظفين على مستوى المديرين. وعلاوة على ذلك، يشعر مراجع الحسابات الخارجي بالقلق لأن **البرنامج** لم يتمكن حتى من تحديد مهام مؤقتة مناسبة. وفي ضوء انخفاض التمويل وتجميد التوظيف وتقليص القوة العاملة، فإن مراجع الحسابات الخارجي لا يفهم أن **البرنامج** لا يحتاج إلى القوة العاملة التي يدفع رواتب لها. وجراء عدم استخدام القوة العاملة، فإن **البرنامج** يهدر الأموال.

208- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يكلف البرنامج الموظفين غير المكلفين، وخاصة على مستوى المديرين الذين يتقاضون راتبا كاملا بمهام مؤقتة على الأقل بما يحقق فائدة للبرنامج.**

209- ووافق **البرنامج** على التوصية. وذكر **البرنامج** أنه أقر بأنه حيثما أمكن، وبما أن متطلبات الوظيفة ينبغي أن تتطابق مع المهارات، فسيجري بذل المزيد من الجهود لتكليف الموظفين غير المكلفين بمهام مؤقتة.

مهام المديرين القطريين ونوابهم قصيرة جدا

210- استعرض مراجع الحسابات الخارجي المدة التي قضاها المديرون القطريون ونواب المديرين القطريين في مراكز عمل عالية المخاطر بدورة تكليف مدتها 24 شهرا. ووجد مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** لم يستكمل دورة التكليف في عدة حالات:

- في تشاد، بقي المدير القطري لمدة 18 شهرا، ثم جرى نقله إلى مركز عمل آخر؛
- في مالي، بقي المدير القطري لمدة 19 شهرا، ثم انتهت خدمته (اتفاق متبادل)؛
- في الصومال، بقي نائب المدير القطري لمدة 18 شهرا، ثم جرى إرساله في مهمة عمل مؤقتة ثم أعيد تكليفه في مركز عمل آخر؛
- في السودان، بقي المدير القطري لمدة 20 شهرا؛
- في اليمن، أنشأ **البرنامج** منصبا فريدا على مستوى نائب المدير القطري برتبة مد-2، وبقي الشخص في منصبه لمدة 14 شهرا، ثم ألغى **البرنامج** المنصب.

211- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن دورة إعادة التكليف التي تمتد على فترة سنتين تعتبر قصيرة إلى حد ما بالنسبة للمديرين القطريين ونائبي المديرين القطريين. وبعد خصم الوقت المخصص للتعرف والتعود والإجازة السنوية والراحة والتعافي، بالإضافة إلى وقت تسليم المسؤولية، يبقى لديهم وقت محدود لفهم المكتب القطري وإدارته. وعلى وجه الخصوص، يتعين على المديرين القطريين رؤية النتائج ومواجهة عواقب إدارتهم ليكونوا خاضعين للمساءلة. وفي الحالات المذكورة أعلاه، لم يكمل المديرون والنواب حتى السنتين في مركز العمل.

212- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن البرنامج أن يكمل المديرون القطريون ونواب المديرين القطريين دورة تكليفهم.**

213- لم يوافق **البرنامج** على التوصية. وفي حين وافق على المبدأ، فهو يرى أنه يقوم بذلك بالفعل. كما أن كل حالة تعتمد أيضا على عوامل متعددة مثل السياق الأمني والاحتياجات التشغيلية العالمية واعتبارات متعلقة بالموظفين/واجب الرعاية، وقد أخذت لجنة التوظيف في الاعتبار مثل هذه العوامل عند تقييم خيارات إعادة التكليف. وأوضح **البرنامج** كذلك أنه ستكون هنالك دائما حالات استثنائية، وأن الحالات المذكورة أعلاه هي من هذا القبيل. ويحدد دليل الموارد البشرية معايير صارمة بشأن متى يكون الموظفون مؤهلين للمشاركة في عمليات إعادة التكليف، مما يساعد على ضمان استيفاء الدورات الكاملة.

214- وبما أن المديرين القطريين ونوابهم المذكورين أعلاه لم يكملوا الدورة، يتمسك مراجع الحسابات الخارجي بالتوصية.

يتعين استعراض إطار الوظائف غير الخاضعة للتناوب

215- في عام 2024، كان لدى **البرنامج** 209 2 وظيفة دولية، منها 246 وظيفة (11.1 في المائة) غير خاضعة للتناوب. ويحدد دليل الموارد البشرية **للبرنامج** ثلاثة معايير لإنشاء الوظائف غير الخاضعة للتناوب: 1) يكون المنصب موجودا فقط في المقر أو في المكاتب العالمية؛ 2) يتطلب المنصب معرفة تقنية متخصصة، أو مؤهلات متخصصة، أو مهارات مهنية

فريدة؛ 3) لا تتداخل المهارات والمؤهلات مع المهارات والمؤهلات الخاصة بالوظائف الخاضعة للتناوب. وينص الدليل أيضا على أنه ينبغي استعراض الوظائف غير الخاضعة للتناوب على أساس سنوي.

216- واستعرض مراجع الحسابات الخارجي المبررات التي قدمها **البرنامج** بشأن خمس وظائف غير خاضعة للتناوب. وبالنسبة لأحد موظفي الطيران، ذهب رأي **البرنامج**، من بين أمور أخرى، إلى أنه من الصعب العثور على مجموعات مهارات حاسمة متخصصة للغاية وأن ثلاث وظائف لا تزال شاغرة في الميدان. وأفاد **البرنامج** أن مجموعة المرشحين المؤهلين لوظيفة موظف شحن "أصبحت على وشك الاستنفاد". وعلاوة على ذلك، لاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** أنشأ اثنتين من هذه الوظائف منذ أكثر من عشر سنوات.

217- وذكر **البرنامج** أن عناوين الوظائف (على سبيل المثال، موظف الطيران) عامة وأن متطلبات الوظيفة المحددة قد تختلف. وقيّم الوظائف المذكورة أعلاه على أنها تلبي المتطلبات. وأضاف **البرنامج** أنه أوقف عملية الاستعراض السنوي في عام 2018. ومنذ ذلك الحين، أجرى تقييم الوظائف على أساس مخصص.

218- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه في حين أن الوظائف غير الخاضعة للتناوب توفر الاستمرارية والاستقرار في المقر، فإن المعارف والخبرات غير متوفرة في الميدان. وعلاوة على ذلك، فإن المعايير المستخدمة لإنشاء الوظائف غير الخاضعة للتناوب عامة إلى حد كبير. ويمكن تطبيق المعيار الثاني خاصة على أي وظيفة في المقر. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن هيكل **البرنامج** وحجمه وأولوياته قد تغيرت في السنوات الأخيرة. وبالتالي، فإن المتطلبات السابقة للوظائف غير الخاضعة للتناوب قد لا تكون صالحة بعد الآن. وخاصة في الحالات التي يكون فيها عدد المرشحين قد استنفد تقريبا، ينبغي أن يعيد **البرنامج** النظر في أولوياته.

219- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحلل البرنامج المتطلبات التي قد تكون الوظيفة بموجبها غير خاضعة للتناوب استثنائيا، وأن يعيد تعريف معايير إنشاء الوظائف غير الخاضعة للتناوب، واستئناف الاستعراض المنتظم للوظائف غير الخاضعة للتناوب.**

220- ووافق **البرنامج** على التوصية. وذكر **البرنامج** أنه يخطط لاستعراض سياسة عدم التناوب في عام 2025، بما في ذلك المتطلبات التي يمكن بموجبها أن تكون الوظيفة غير خاضعة للتناوب، والمعايير لإنشائها وعملية الاستعراض.

يتعين استعراض هيكل منسقي التوظيف

221- يعمل منسقو التوظيف بوصفهم القائد الوظيفي في عمليات الموارد البشرية الرئيسية. وهم موظفون في مجال وظيفي (على سبيل المثال، الشؤون المالية) ويقدمون تقاريرهم إلى مدير الشعبة المسؤول عن هذا المجال. ودورهم الأساسي هو

- قيادة تنسيق متطلبات التوظيف الدولي على مستوى الوظائف الفنية؛
- إعداد توصيات لكي تستعرضها لجان التوظيف؛
- تقديم التوجيه المهني والدعم والمشورة للموظفين.

222- وحدد **البرنامج** ثلاثة عشر مجالا وظيفيا،[25] على سبيل المثال "البرامج والسياسات، والبحث، والتقييم والرصد، والتغذية، والميزانية والبرمجة، وسلسلة الإمداد، والخدمات اللوجستية، والمشتريات" أو "الشؤون المالية". وكان لدى أحد عشر مجالا وظيفيا منسقو توظيف بدوام جزئي ولدى اثنين منسقو توظيف بدوام كامل. وجرت إدارة مجال وظيفي واحد من جانب اثنين من منسقي التوظيف. وقد شمل هذا المجال 937 موظفا. وجرت إدارة كل من المجالات الوظيفية المتبقية من

[25] بالإضافة إلى ذلك، حدد **البرنامج** المجالات "القانونية"، و"المراجعة الداخلية"، و"عمليات التفتيش والتحقيق الداخلية" التي لم تكن جزءا من عملية إعادة التكليف.

جانب منسق توظيف واحد كان مسؤولا عن 6 إلى 209 من الموظفين. ومن بين منسقي التوظيف البالغ عددهم 14، كان 9 منهم برتبة مد-1/مد-2.

223- وذكر **البرنامج** أن منسقي التوظيف يحصلون في كثير من الأحيان على الدعم من الأفرقة. كما أوضح أن شعبة الموارد البشرية لديها دور تسهيلي لضمان الامتثال للسياسات والعمليات كنقطة اتصال محايدة للموظفين.

224- ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن عدد الموظفين الذين يكون منسقو التوظيف مسؤولين عنهم يختلف إلى حد كبير. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن عبء العمل الذي يتحمله منسقو التوظيف ينبغي أن يكون قابلا للإدارة. وعلاوة على ذلك، يلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن المجال الوظيفي "البرامج والسياسات، والبحث، والتقييم والرصد، والتغذية، والميزانية والبرمجة، وسلسلة الإمداد، والخدمات اللوجستية، والمشتريات" واسع إلى حد ما، وتتوزع الوظائف على شعب مختلفة. وعلاوة على ذلك، يرى مراجع الحسابات الخارجي أنه يوجد خطر يتمثل في أن منسقي التوظيف كممثلين لوظائفهم قد لا يظلون محايدين دائما. ويعد تقديم التوجيه المهني والدعم والمشورة للموظفين والتوصيات إلى لجان التوظيف من المهام النموذجية لشعبة الموارد البشرية.

225- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج المجالات الوظيفية وعبء العمل لمنسقي التوظيف والمزايا والمساوئ المترتبة على وجود منسقي توظيف وظيفيين منفصلين عن شعبة الموارد البشرية.**

226- ووافق **البرنامج** على التوصية. وذكر **البرنامج** أنه سيستعرض المجالات الوظيفية لمنسقي التوظيف وأعباء العمل، ويحدد تركيبة وقدرة أنسب. وسيأخذ في الاعتبار أيضا العلاقة الحالية بين منسقي التوظيف وشعبة الموارد البشرية وكيفية تعزيز هذه العلاقة.

3-4 إدارة شؤون الشركاء المتعاونين

1-3-4 التعاون مع الحكومات

227- في عام 2022، نشر مراجع الحسابات الخارجي تقريرا عن إدارة شؤون الشركاء المتعاونين. وأوصى مراجع الحسابات الخارجي بأن يوضح **البرنامج** ترتيباته الخاصة بالحوكمة المركزية للشراكات التعاونية، وأن يأخذ **البرنامج** في الاعتبار الشركاء الحكوميين. وسلط مكتب المراجعة الداخلية **للبرنامج** الضوء على المسؤوليات غير الواضحة في المقر في ما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الحكومية، والحاجة إلى مبادئ توجيهية واستمارات نموذجية في عام 2022.[26]

228- ويتعاون **البرنامج** على نحو متزايد مع الكيانات الحكومية. وفي بعض البلدان ــ مثل إثيوبيا ــ يستطيع **البرنامج** تنفيذ برنامجه حصريا من خلال شركاء حكوميين. وتوجد حكومات تتولى مسؤولية البرامج، مثل بنن، وتشهد بعض المناطق، مثل آسيا والمحيط الهادي، بالفعل تحولا من التنفيذ المباشر إلى تمكين الحكومات من خلال **البرنامج**.

229- وعندما طلب مراجع الحسابات الخارجي من **البرنامج** تقديم لمحة عامة عن الاتفاقات الجارية مع الشركاء الحكوميين، لم يتمكن **البرنامج** من ذلك.

230- وفي حين أن **البرنامج** لديه وحدة للشركاء غير الحكوميين تعمل على تعزيز أداء الشركاء والمساءلة، فلا توجد مثل هذه الوحدة لضمان التعاون الفعال بين **البرنامج** والشركاء الحكوميين. وأكد **البرنامج** أنه قرر عدم تركيز المسؤوليات

[26] تقرير مكتب المراجعة الداخلية "رؤى موحدة - العمل مع الحكومات المضيفة لعام 2019"، مارس/آذار 2022.

الخاصة بالتعاون مع الشركاء الحكوميين في وحدة واحدة بالمقر. وبدلا من ذلك، أشار **البرنامج** إلى أنه يمكن إشراك الشعب والخدمات ذات الصلة بحسب الحاجة وفقا لمجالات خبرتها المختلفة.

231- وفي عام 2024، نشر **البرنامج** وثيقة توجيهية تتناول التعاون مع الشركاء الحكوميين حيث يقدم **البرنامج** المساعدة، سواء على هيئة تحويلات غذائية أو تحويلات قائمة على النقد، من خلال كيانات حكومية.[27] ويستثني نطاق التوجيهات جميع أشكال التعاون الأخرى مع الكيانات الحكومية مثل المساعدة التقنية أو تقديم الخدمات. ولا توجد توجيهات شاملة بشأن الشراكات الحكومية مماثلة لتلك الموجودة للمنظمات غير الحكومية. وذكر **البرنامج** أن الكثير من التوجيهات الأخرى تتناول أيضا التعامل مع الحكومات.

232- ووجد مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** لم ينشر بعد استمارة اتفاق نموذجية أو استمارة نموذجية لإعداد الميزانية الخاصة بتقديم المساعدات الغذائية أو النقدية من خلال الشركاء الحكوميين. ولا يوجد لدى **البرنامج** أي توجيهات أو قواعد لتحديد متى وبأي معدلات ينبغي إضافة رسوم إدارية إلى العقود مع الشركاء الحكوميين.

233- ووجد مراجع الحسابات الخارجي في تحليل عينة من الاتفاقات مع الشركاء الحكوميين أن الاتفاقات الحالية ليست موحدة. ووجد مراجع الحسابات الخارجي أيضا أن بعض الاتفاقات تفتقر إلى متطلبات إبلاغ محددة بوضوح وأن إجراءات الصرف تختلف على نطاق واسع، وخاصة في ما يتعلق بظروف المدفوعات المقدمة سلفا. وتضمنت بعض الميزانيات رسوما إدارية للشريك الحكومي، تتراوح بين واحد إلى سبعة في المائة. حتى أن العينة تضمنت اتفاقا كان يفتقر إلى الميزانية ولكن تم دفع أكثر من 3.5 مليون دولار أمريكي للشريك الحكومي في عام 2024.

234- وخلال عملية المراجعة، واجه مراجع الحسابات الخارجي أيضا صعوبات في الحصول على ردود على الاستفسارات بسبب عدم إسناد المسؤوليات. وأبلغت المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية مراجع الحسابات الخارجي أيضا بالصعوبات التي تواجهها في الرقابة على الشركاء الحكوميين والرغبة في التوضيح على مستوى المقر.

235- وينطوي العمل مع الحكومات على تحديات ومخاطر محددة، بما في ذلك صعوبات في الرقابة على الشركاء الحكوميين، كما يمكن ملاحظته في إثيوبيا. وأطلق **البرنامج** مشروع الضمان العالمي لمعالجة عمليات تحريف المسار التي انبثقت من إثيوبيا في ربيع عام 2023 (المرجع، الفقرة 273).

236- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** لم يستكشف التعاون مع الحكومات بطريقة شاملة ومتعمقة. وينبغي أن يتجاوز هذا الاستكشاف الكيانات الحكومية كشركاء في تقديم المساعدات الغذائية والنقدية ليشمل أشكالا أخرى من التعاون مع الشركاء الحكوميين. ونظرا للمخاطر التي تهدد السمعة والمرتبطة بالتعاون مع الحكومات والزيادة المحتملة والتحول في طبيعة مثل هذا التعاون، ينبغي **للبرنامج** دراسة الموضوع بصورة شاملة وتحديد نهج مناسب.

237- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن تحديد المسؤوليات الواضحة والصريحة من شأنه أن يسهل ويعزز إنشاء مثل هذا النهج، بما في ذلك إنشاء وثائق توجيهية جديدة، ووضع الاستراتيجيات، وتعزيز إدارة المعارف والبيانات. وقد لاحظ مراجع الحسابات الخارجي على مدى عدة سنوات الخطر المتمثل في أنه بدون تحديد واضح للمسؤوليات، لن يجري تطوير التعاون مع الشركاء الحكوميين والنهوض به، على الرغم من أن التعاون مع الحكومات من المرجح أن يزداد ويكتسب أهمية في المستقبل. وعلاوة على ذلك، تحتاج المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية إلى المزيد من الدعم بشأن هذه المسألة، ومن شأن المسؤولية المركزية أن توفر لها نظيرا محددا بوضوح.

238- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحدد البرنامج مسؤوليات واضحة في المقر في ما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الحكومية.**

[27] "تحويل الموارد من خلال النظم الحكومية"، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

239- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يعدل البرنامج توجيهاته الحالية بشأن التعاون مع الكيانات الحكومية من خلال إدراج توجيهات استراتيجية وإجرائية ورقابية، وتقييم المخاطر، ومتطلبات الإبلاغ والرصد، والاستمارات النموذجية للميزانيات والاتفاقات، والرسوم الإدارية.**

240- ووافق **البرنامج** على التوصيات. وذكر **البرنامج** أنه كجزء من المواءمة التنظيمية الجارية للمقر العالمي، سيجري إنشاء تسلسل واحد للمساءلة للضمان والدعم لإدارة شؤون الشركاء المتعاونين - في إطار دائرة ضمان التنفيذ ضمن شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ. وقد قدمت شعبة سياسات البرامج والتوجيه الإطار المعياري بما في ذلك التوجيه المذكور أعلاه بشأن "تحويل الموارد من خلال النظم الحكومية". وفي أبريل/نيسان 2025، أطلقت توجيهات إضافية بشأن "الاستقلال التشغيلي". وذكر **البرنامج** أنه يعتزم وضع الصيغة النهائية لنموذج الميزانية والاتفاق القانوني للمساعدة غير التقنية على أساس الاستمارات النموذجية القائمة للمساعدة التقنية وأنه سيقوم بتحديث التوجيهات بانتظام.

2-3-4 اختيار الشركاء المتعاونين

241- بوابة شركاء الأمم المتحدة هي منصة إلكترونية أطلقها **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف في عام 2018. وتعمل البوابة على رقمنة بعض عمليات إدارة الشراكات التعاونية، ولا سيما فحص الشركاء المحتملين وأجزاء من عملية الاختيار. وبالنسبة للأخيرة، توفر البوابة 13 معيارا للاختيار، على سبيل المثال "الخبرة والتجربة في القطاع"، و"الفعالية من حيث التكلفة"، و"معايير أخرى".

242- ومنذ أغسطس/آب 2023، يتعين على المكاتب القطرية **للبرنامج** استخدام البوابة لاختيار الشركاء المتعاونين.[28] وينبغي للمكاتب القطرية نشر دعوة للإعراب عن الاهتمام مع معايير الاختيار من خلال البوابة. ويجري ذلك لتمكين الشركاء المحتملين من تقييم مدى ملاءمتهم لتنفيذ البرنامج وإعداد عروضهم وفقا لذلك. وينبغي للمكاتب القطرية استخدام معيار واحد على الأقل من معايير الاختيار ووصف المعايير بأكبر قدر ممكن من الدقة (تفعيلها) في البوابة.

243- ووجد مراجع الحسابات الخارجي أوجه القصور التالية خلال الزيارات الميدانية:

- لم تقم المكاتب القطرية بتفعيل المعايير.
- لم تستخدم المكاتب القطرية إلا معيار الاختيار "معايير أخرى" والذي لخصت في إطاره، على سبيل المثال، ملامح المنظمة والقدرة المؤسسية والإدارية والجوانب الشاملة.
- استخدم أحد المكاتب القطرية معايير مختلفة لتقييم العروض عما نشره على البوابة.

244- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن معايير الاختيار أساسية لضمان عملية اختيار عادلة وشفافة. وينبغي للمكاتب القطرية أن تحدد بوضوح هذه المعايير لنشر الإعراب عن الاهتمام وعدم تغييرها بعد تلقي العروض. وكلما عملت المكاتب القطرية على تفعيل المعايير العامة، كلما أصبحت عملية الاختيار أكثر دقة. وقد يشير اختيار المكاتب القطرية لمعيار "معايير أخرى" فقط إلى أن المعايير المتاحة غير مناسبة للغرض.

245- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن البرنامج قيام المكاتب القطرية بتفعيل معايير الاختيار والالتزام بالمعايير عند اختيار الشركاء المتعاونين.**

246- ووافق **البرنامج** على التوصية. وذكر **البرنامج** أنه سيوضح استخدام معيار الاختيار "معايير أخرى" ويشدد على الالتزام بالمعايير المنشورة.

[28] توجيه **البرنامج** PD2023/001.

4-3-3 وضع القوائم

247- خلال الزيارات الميدانية، وجد مراجع الحسابات الخارجي أن المكاتب القطرية وضعت قوائم تضم شركاء محتملين للمشروعات المستقبلية. وبصفة عامة نشرت دعوة للإعراب عن الاهتمام من خلال بوابة شركاء الأمم المتحدة. وعندما أرادت التعاقد مع شريك، فإنها إما أصدرت طلب تقديم عروض إلى شركاء مسجلين على قائمة من خارج بوابة شركاء الأمم المتحدة أو اختارت شريكا واحدا مباشرة.

248- ووجد مراجع الحسابات الخارجي حالات لم تطلب فيها المكاتب القطرية عروضا من جميع الشركاء المدرجين في القائمة. وعلاوة على ذلك، لم توثق المكاتب القطرية تقييم العروض الخاصة بوضع القائمة بشفافية ولا المعايير الخاصة باستبعاد شريك من القائمة أو طلب تقديم العروض.

249- وفي ديسمبر/كانون الأول 2024، نشرت المكاتب القطرية 16 دعوة للإعراب عن الاهتمام في بوابة شركاء الأمم المتحدة بهدف وضع قائمة. ومن بين هذه الدعوات، كان لدى 13 دعوة حالة "مغلقة/قيد الاستعراض" (الأقدم منذ مارس/آذار 2022)، وكان لدى اثنتين حالة "مشروع" (يناير/كانون الثاني 2021) وكان لدى واحدة حالة "جرى الانتهاء منها" (مارس/آذار 2024).

250- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن بوابة شركاء الأمم المتحدة لا تدعم إعداد قوائم الشركاء. وتظل دعوات الإعراب عن الاهتمام بوضع قوائم مفتوحة في البوابة، حيث لا تنوي المكاتب القطرية اختيار شريك. وعلاوة على ذلك، لا تسمح البوابة للمكاتب القطرية بنشر طلبات تقديم عروض إلى الشركاء المسجلين في القائمة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن بوابة شركاء الأمم المتحدة يمكن اعتبارها "قائمة" حيث خضع الشركاء لاستعراض العناية الواجبة. ولذلك، لا يرى مراجع الحسابات الخارجي ضرورة لقوائم إضافية.

251- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحلل البرنامج الإجراءات الحالية التي تستخدمها المكاتب القطرية لإنشاء قوائم الشركاء المتعاونين، وتنفيذ عملية واضحة لضمان عملية اختيار موحدة وشفافة، وتعزيز الرقابة عليها.**

252- ووافق **البرنامج** على التوصية.

4-3-4 الرقابة

253- استعرض مراجع الحسابات الخارجي البيانات في بوابة شركاء الأمم المتحدة ووجد عددا من التناقضات. وأشارت المعلومات المسجلة أيضا إلى أن المكاتب القطرية لم تمتثل لإطار السياسات أو أن بيانات البوابة قد تحتاج إلى مزيد من الاستعراض:

- سُجِل أكثر من 500 2 شريك عدة مرات (على الأقل مرتين وبحد أقصى 6 مرات) في البلد نفسه.
- لم تنته المكاتب القطرية من إعداد دعوات الإعراب عن الاهتمام على الرغم من أن الجدول الزمني يشير إلى أنها لم تعد تعمل على هذه العملية.
- في ما يقرب من نصف الحالات، تعاقدت المكاتب القطرية مع شريك مباشرة بدلا من استخدام عملية تنافسية.
- اختار أحد المكاتب القطرية أحد الشركاء من خلال دعوة للإعراب عن الاهتمام، لكنه اختار عن طريق الخطأ شريكا آخر في بوابة شركاء الأمم المتحدة.

- اكتشف أحد المكاتب القطرية في عام 2023 أن أحد الشركاء اختلس الأموال عن طريق تحويل الأموال إلى أسر وهمية وأن الشريك أصدر فواتير تتعلق بأنشطة لم ينفذها. ولم يصدر المكتب القطري تنبيها يتعلق بالمخاطر في البوابة لإبلاغ المكاتب القطرية الأخرى والوكالات الأخرى.

254- وأشار **البرنامج** إلى أن ضمان البيانات النظيفة في البوابة مسؤولية مشتركة بين جميع وكالات الأمم المتحدة المشاركة. وأضاف أن الوكالات تخطط لإصدار توجيهات لضمان اتباع نهج متسق ومتناغم لإصدار التنبيهات في عام 2025.

255- ومن المفترض أن تكون بوابة شركاء الأمم المتحدة أداة أساسية للرقابة الداخلية لإدارة شؤون الشركاء المتعاونين. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تتضمن البوابة بيانات دقيقة، وينبغي للمكاتب القطرية استخدامها بما يتماشى مع إطار السياسات. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه يوجد خطر يتمثل في تسجيل المكاتب القطرية والشركاء المزيد والمزيد من البيانات القديمة وغير الصحيحة والتي لم تعد محفوظة في البوابة. وفي حين أن الشركاء أنفسهم مسؤولون عن التسجيل، يجب على **البرنامج** التحقق من البيانات وتنظيفها بانتظام - بالتعاون مع الوكالات الأخرى. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمقر و/أو المكاتب الإقليمية العمل على تعزيز الرقابة لديها. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** يستطيع كشف بعض التناقضات أو حتى البيانات غير الدقيقة على الأقل من خلال استعراض البيانات المسجلة بانتظام.

256- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستخدم البرنامج بوابة شركاء الأمم المتحدة للرقابة عن طريق تحليل البيانات بانتظام لكشف التناقضات أو عدم الامتثال لإطار السياسات، ووضع ترتيبات لتصحيح البيانات وتنظيفها.**

257- ووافق **البرنامج** على التوصية. وذكر **البرنامج** أنه سيستعرض، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وفي حال توفر التمويل، بوابة شركاء الأمم المتحدة لمعالجة التناقضات ودعم الرقابة.

5-3-4 تعديل الاتفاقات على المستوى الميداني وتمديدها

258- الاتفاقات على المستوى الميداني هي عقود قانونية بين **البرنامج** ممثلا بالمكتب القطري المعني والشركاء المتعاونين. ويوصي دليل **البرنامج** التوجيهي الخاص بالبرامج "الشراكات مع المنظمات غير الحكومية" بأن توقع المكاتب القطرية اتفاقات على المستوى الميداني لفترات أطول، كلما أمكن ذلك، لضمان شراكات يمكن التنبؤ بها وتقليل أعباء الأعمال الورقية.[29]

259- ووفقا لدليل **البرنامج** التوجيهي الخاص بالبرامج "الشراكات مع المنظمات غير الحكومية"، قد يكون من الضروري إجراء تمديدات أو تعديلات عندما يواجه مشروع معقد تطورات غير متوقعة. وستؤدي أية تغييرات تتطلب تعديل الميزانية إلى تعديل. وقد تتطلب الاتفاقات التي تتطلب تغييرات كبيرة في التوقعات الأصلية للشريك المتعاون، والأدوار والمسؤوليات، اتفاقا جديدا. ويتعين على اللجنة المعنية بالشركاء المتعاونين في المكتب القطري أن تصادق على جميع التمديدات والتعديلات، كما فعلت في الاتفاق الأصلي، وعلى المدير القطري أن يوقع التمديدات/التعديلات.

260- ووجد مراجع الحسابات الخارجي أن متوسط مدة 1 700 اتفاقا على المستوى الميداني حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2024 بلغ 11 شهرا.

261- ووجد مراجع الحسابات الخارجي نقاط الضعف التالية:

[29] دليل **البرنامج** التوجيهي الخاص بالبرامج – "الشراكات مع المنظمات غير الحكومية"، الفصل 3-3.

- مدد أحد المكاتب القطرية 10 اتفاقات على المستوى الميداني بعد سنة واحدة لمدة سنة إضافية من دون إشراك اللجنة المعنية بالشركاء المتعاونين.
- نص أحد المكاتب القطرية، في إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة به، على أنه يجوز للمدير القطري الموافقة على تمديد الاتفاقات القائمة من دون إطلاق دعوة جديدة للإعراب عن الاهتمام ضمن الإطار الزمني للخطة الاستراتيجية القطرية.
- اختار أحد المكاتب القطرية شريكا مباشرة. وامتد الاتفاق على المستوى الميداني من يونيو/حزيران إلى ديسمبر/كانون الأول 2023. ومدد المكتب القطري والشريك الاتفاق عدة مرات حتى ديسمبر/كانون الأول 2024، مما أدى إلى زيادة التكاليف الإجمالية أربعة أضعاف.

262- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن متوسط المدة الحالية البالغ 11 شهرا قصير إلى حد ما. ووفقا لدليل **البرنامج** التوجيهي الخاص بالبرامج، ينبغي للمكاتب القطرية توقيع اتفاقات على المستوى الميداني لفترات أطول. ولكن **البرنامج** لم يحدد بعد ما هي "الفترة الأطول". وعلاوة على ذلك، لم يحدد **البرنامج** الظروف التي يجوز بموجبها للمكاتب القطرية تعديل اتفاق ما أو تمديده. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التعديلات والتمديدات لا يجوز أن تغير جوهر الاتفاق، على سبيل المثال: من خلال زيادة تكاليف الاتفاق بشكل كبير. ويجب أن تؤدي التغييرات الكبرى إلى إطلاق عملية جديدة وتنافسية.

263- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يوضح البرنامج - في سياسته - الشروط التي يجوز بموجبها للمكاتب القطرية تمديد اتفاقات على المستوى الميداني، أو تعديل اتفاقات على المستوى الميداني، أو إصدار دعوة جديدة للإعراب عن الاهتمام؛ وينبغي أن تتضمن هذه الشروط الحد الأقصى للمدة المسموح بها والحد الأقصى لزيادة الميزانية.**

264- ووافق **البرنامج** على التوصية. وذكر **البرنامج** أنه سيُحدث الدليل التوجيهي الخاص بالبرامج لتوضيح متى يتطلب الأمر تعديلات أو تمديدات أو دعوة جديدة لتقديم العروض.

6-3-4 إدارة مخاطر الشركاء المتعاونين

265- عملا بدليل **البرنامج** التوجيهي الخاص بالبرامج،[30] يعد تقييم قدرات الشركاء أداة أساسية لتحليل المخاطر المتعلقة بالشركاء المتعاونين. وفي إطار تقييم القدرات، يقوم **البرنامج** بتقييم المخاطر التنظيمية مع الشركاء، مثل حوكمتهم وهيكلهم وقدرات برامجهم وإدارتهم المالية.

266- ووجد مراجع الحسابات الخارجي أن اللجان المعنية بالشركاء المتعاونين في المكاتب القطرية ناقشت عوامل خطر أخرى غير تلك الموضحة في تقييم القدرات أثناء عملية المشاركة، على سبيل المثال المخاطر المالية **للبرنامج**، ومخاطر التدليس المتعلقة بالشريك، أو أداء الشريك السابق. وفي حين تقاسمت المكاتب القطرية مخاطر الشركاء الشاملة من خلال سجلات المخاطر الخاصة بها مع المكاتب الإقليمية وشعبة إدارة المخاطر، فإنها لم تتقاسم معها على نحو استباقي المخاطر الناجمة عن الشركاء الفرديين.

267- وأبلغ **البرنامج** مراجع الحسابات الخارجي بأنه يعمل على وضع إطار ضمان للشركاء المتعاونين، والذي يتضمن فئات المخاطر، ومؤشرات المخاطر، والأدوات اللازمة لدعم تحديد المخاطر وتقييمها وتدابير التخفيف منها في المكاتب القطرية. ويهدف الإطار إلى تعزيز الرقابة والمساءلة عن طريق توفير نهج موحد ومرن لإدارة المخاطر المتعلقة بالشركاء المتعاونين عبر سياقات تشغيلية مختلفة.

[30] دليل **البرنامج** التوجيهي الخاص بالبرامج، "الشراكات مع المنظمات غير الحكومية"، الفصل 2-4.

268- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التركيز القوي على المخاطر التنظيمية في تقييم القدرات ضيق للغاية. ويحتاج تحديد المخاطر وتقييم الشركاء المتعاونين إلى اتباع نهج شامل لتوفير أساس متين للإدارة القائمة على المخاطر. ويرحب مراجع الحسابات الخارجي بمبادرة **البرنامج** لإنشاء إطار ضمان للشركاء المتعاونين باعتبارها إنجازا مهما.

269- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن تحسين التوجيهات وأدوات تقييم المخاطر يمكن أن يعزز إدارة المخاطر المتعلقة بالشركاء المتعاونين في المكاتب القطرية. وعلاوة على ذلك، يرى مراجع الحسابات الخارجي أن المكاتب الإقليمية والمقر بحاجة إلى معرفة المخاطر التي جرى تحديدها وتقييمها لضمان الرصد والرقابة الفعالين.

270- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقدم البرنامج المزيد من التوجيهات والأدوات لتحديد المخاطر وتقييمها إلى المكاتب القطرية، وأن ينشئ مستودعا لجمع وتخزين ورصد المخاطر المتعلقة بالشركاء المتعاونين.**

271- ووافق **البرنامج** على الجزء الأول من التوصية وذكر أنه سيحلل أسباب المخاطر في سجلات المخاطر التشغيلية لعام 2025 والأحداث والآثار التي قد تؤثر على التصنيف المنخفض للمخاطر في ما يتعلق بالمخاطر المتعلقة بالشركاء المتعاونين. وذكر **البرنامج** أن إطار ضمان الشركاء المتعاونين الجديد للشركاء غير الحكوميين يوفر الأدوات والمعايير اللازمة لتحديد المخاطر. وأبدى **البرنامج** عدم موافقته على الجزء الثاني من التوصية، وذكر أنه ليس من الضروري إنشاء مستودع مؤسسي مركزي آخر. ورأى **البرنامج** أن هذه الأدوات الموجودة كافية لرصد المخاطر المتعلقة بالشركاء المتعاونين، بما في ذلك لوحة متابعة سجل المخاطر المؤسسية التي تحتوي على جميع المخاطر التي حددتها المكاتب القطرية منذ عام 2019.

272- ويتمسك مراجع الحسابات الخارجي بالتوصية ويؤكد أن لوحة المتابعة لا توفر معلومات محددة عن المخاطر المتعلقة بالشركاء المتعاونين مناسبة للرصد والرقابة الفعالين.

4-4 مشروع الضمان العالمي

4-4-1 لمحة عامة عن المشروع

273- في مارس/آذار 2023، وجد مكتب إثيوبيا القطري وإحدى الجهات المانحة أن أغذية **البرنامج** تباع في الأسواق المحلية. ونتيجة لعمليات تحريف مسار الأغذية والمخالفات الأخرى، أوقفت الجهة المانحة بعض تمويلها. وفي أبريل/نيسان 2023، أطلق **البرنامج** مشروع الضمان الإثيوبي.

274- وبحلول نهاية أبريل/نيسان 2023، قرر فريق القيادة أيضا تقييم واستعراض وتشديد الضوابط في بلدان أخرى عالية المخاطر. وأطلق **البرنامج** مشروع الضمان العالمي وحدد الاستهداف والرصد وآليات التعقيبات المجتمعية وإدارة الهوية وإدارة شؤون الشركاء المتعاونين وإدارة سلسلة الإمداد كمجالات تركيز، وإدارة المخاطر والحلول الرقمية كمجالات متعددة الوظائف. وأنشأ **البرنامج** فرقة عمل رفيعة المستوى كمنتدى للقيادة العليا، برئاسة نائب المدير(ة) التنفيذي(ة) والرئيس التنفيذي للعمليات.

275- واستعرض **البرنامج** مكاتبه القطرية بحثا عن المخاطر المحتملة المتعلقة بعمليات تحريف مسار الأغذية. وحدد 31 مكتبا قطريا وطلب منها وضع خطط عمل معززة للضمان وتنفيذها بحلول نهاية عام 2024. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2024، خفضت فرقة العمل الرفيعة المستوى من أولوية عملية ليبيا بسبب تقليص حجم المكتب القطري وتغيير في التركيز التشغيلي.

الشكل 4-9

مشروع الضمان العالمي: 30 عملية عالية المخاطر

المكاتب القطرية التي قيّمها **البرنامج** على أنها معرضة لمخاطر محتملة متعلقة بتحريف مسار الأغذية.

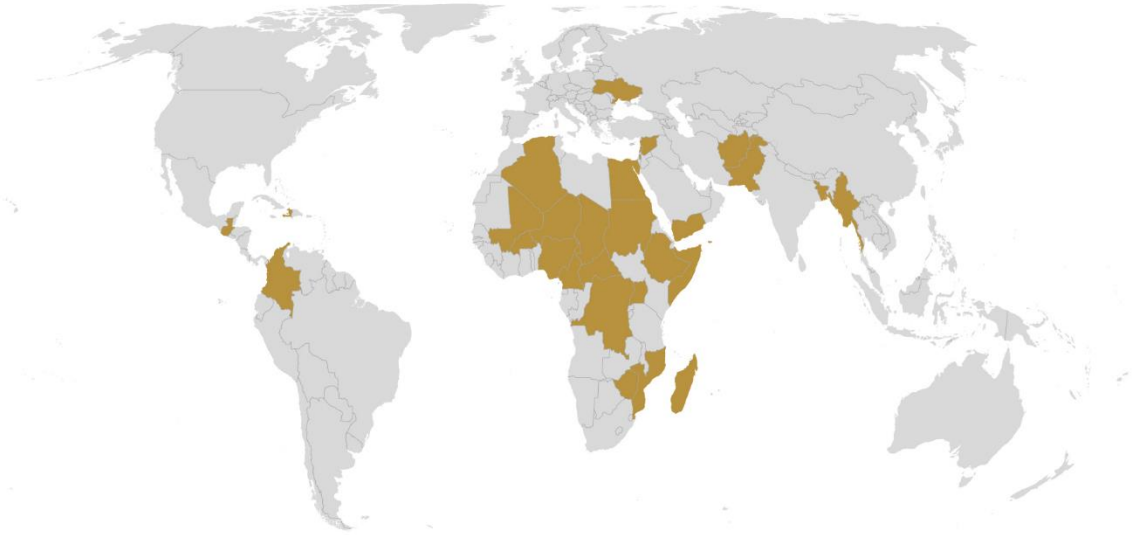

شرح: أفغانستان، والجزائر، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وكولومبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومصر، وإثيوبيا، وغواتيمالا، وهايتي، ولبنان، وليبيا، ومدغشقر، ومالي، وموزامبيق، وميانمار، والنيجر، ونيجيريا، وفلسطين، وباكستان، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، وسوريا، وأوغندا، وأوكرانيا، واليمن، وزمبابوي. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2024، خفض **البرنامج** أولوية عملياته في ليبيا بسبب تقليص حجم المكتب القطري والتغيير في التركيز التشغيلي.

الشكل: مراجع الحسابات الخارجي، المصدر: بيانات **البرنامج**.

276- وحددت المكاتب القطرية، في خطط عملها المتعلقة بالضمان، فجوات الضمان والمخاطر في مجالات التركيز والمجالات الشاملة، ووضعت تدابير للتخفيف منها.

277- وكأحد إنجازات مشروع الضمان العالمي، أصدرت المديرة التنفيذية إطار الضمان العالمي في **البرنامج**. وقد دوّن معايير الضمان العالمية الأربعة الموجودة بالفعل.[31] وينص الإطار أيضا على أن مساعد المدير(ة) التنفيذي(ة) لإدارة العمليات البرامجية والمديرين الوظيفيين "مسؤولون عن وضع طريقة يمكن التحقق منها لتقييم تنفيذ الأطر الوظيفية".

2-4-4 الرقابة الفعالة لمعالجة المسائل المتعلقة بالمخاطر والرقابة

278- بالإضافة إلى عمليات تحريف مسار الأغذية في إثيوبيا، أراد **البرنامج** معالجة المسائل المتعلقة بالمخاطر والرقابة التي أبلغت عنها المكاتب القطرية وهيئات الرقابة. وفي التقرير السنوي لعام 2022، سلطت المفتشة العامة الضوء على إدارة المستفيدين، والرصد، وإدارة سلسلة الإمداد، وإدارة شؤون الشركاء المتعاونين كمجالات ذات نتائج شاملة متكررة. وعلى سبيل المثال، أوصت المفتشة العامة بأن يقدم **البرنامج** توجيهات مؤسسية واضحة قائمة على المخاطر للشركاء

[31] المعيار 1: يتشاور **البرنامج** مع الأشخاص الذين يساعدهم ويستمع إليهم ويحترم خصوصيتهم.
- المعيار 2: يعرف **البرنامج** من يتلقى المساعدة، وفي نهاية كل دورة، من تلقى ومن لم يتلق المساعدة.
- المعيار 3: يعرف **البرنامج** أن مساعداته العينية آمنة وأين هي - من المنشأ إلى التوزيع.
- المعيار 4: يحافظ **البرنامج** على الاستقلال التشغيلي.

الحكوميين وأن يضمن الرقابة الإدارية الفعالة.[32] وكان **البرنامج** على دراية أيضا بمسائل الرقابة المهمة في مجالات إدارة شؤون الشركاء المتعاونين، وإدارة المستفيدين، وحلول تكنولوجيا المعلومات في عام 2022.[33]

279- وباعتبارها سياسات مؤسسية ذات صلة بمشروع الضمان العالمي، سلطت فرقة العمل الرفيعة المستوى الضوء على "إطار الرقابة الإدارية في **البرنامج**" (مارس/آذار 2023)، و"إدارة عمليات الاستهداف من جانب مكاتب **البرنامج**" (ديسمبر/كانون الأول 2022)، و"التوجيه المتعلق بضمان العمليات النقدية" (مارس/آذار 2022). وعلاوة على ذلك، أصدر **البرنامج** السياسات التالية: إطار الضمان العالمي،[34] و"الحد الأدنى من متطلبات الرصد ومعايير آليات التعقيبات المجتمعية"[35] و"النهج المؤسسي لإدارة الهوية".[36] وبالإضافة إلى ذلك، أصدر **البرنامج** ورقة توجيهية بشأن "تحويل موارد **البرنامج** من خلال النظم الحكومية".

280- وأشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن المكاتب القطرية حددت عدم امتثالها للسياسات المؤسسية القائمة كمخاطر في خطط الضمان الموسعة الخاصة بها. وعلى سبيل المثال، أشارت المكاتب القطرية إلى أنها أطلقت دعوات للإعراب عن الاهتمام للشركاء المتعاونين المحتملين من خلال رسائل البريد الإلكتروني بدلا من بوابة شركاء الأمم المتحدة أو أنها لم تقم بتقييم أداء الشركاء. ومع ذلك، يتطلب الإطار المعياري استخدام بوابة شركاء الأمم المتحدة وتقييم أداء الشريك.

281- وعلاوة على ذلك، لاحظ مراجع الحسابات الخارجي وجود عدد كبير من توصيات المراجعة الداخلية والخارجية المعلقة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تنفذ المكاتب القطرية التوصيات الصادرة عن المكاتب الإقليمية أثناء بعثات الرقابة (المرجع الفقرة 10-34).

282- وكان بإمكان **البرنامج** أن يتجنب هذا المشروع من خلال الرقابة الفعالة. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يعتمد تحديد ومعالجة عدم الامتثال على مشروعات محددة. ويشعر مراجع الحسابات الخارجي بالقلق إزاء عدم قيام **البرنامج** بالتخفيف من المخاطر على الرغم من علمه بها. وبالإضافة إلى ذلك، لم ينفذ **البرنامج** حتى الآن التوصيات المعلقة الصادرة عن هيئات الرقابة والمكاتب الإقليمية في مجالات التركيز، على الرغم من أنه أكمل مشروع الضمان العالمي.

283- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن البرنامج امتثال المكاتب القطرية للإطار المعياري وتنفيذ التوصيات من خلال الرقابة الفعالة، وتعزيز المساءلة.**

284- ووافق **البرنامج** على التوصية. وذكر **البرنامج** أنه سيعمل على ضمان الامتثال للإطار المعياري من خلال تعزيز الرقابة والمساءلة، بدعم من الإطار المنقح لمساءلة الإدارة.

3-4-4 عدم الاستقلال

285- في إثيوبيا، حدد **البرنامج** المستوى العالي من الاعتماد على الحكومة كأحد أوجه القصور الرئيسية. ويتطلب أحد معايير الضمان العالمية أن يحافظ **البرنامج** على استقلاله التشغيلي.

286- واستعرض مراجع الحسابات الخارجي خطط العمل المعززة للضمان في 31 مكتبا قطريا عالي المخاطر ووجد أن 22 مكتبا على الأقل حدد "عدم الاستقلال" كخطر، على سبيل المثال:

---

[32] WFP/EB.A/2023/6-D/1، التقرير السنوي للمفتشة العامة، 2022.

[33] WFP/EB.A/2023/6-E/1، استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة، 2022.

[34] تعميم المديرة التنفيذية "إطار الضمان العالمي في **البرنامج**" (OED2024/004)، 24 يونيو/حزيران 2024.

[35] تعميم المديرة التنفيذية "الحد الأدنى من متطلبات الرصد ومعايير آليات التعقيبات المجتمعية في المكاتب القطرية **للبرنامج**" (OED2024/006)، 19 يوليو/تموز 2024.

[36] تعميم المديرة التنفيذية "النهج المؤسسي لإدارة هوية الأشخاص الذين نساعدهم بما في ذلك تفويض السلطة" (OED2024/013)، 13 ديسمبر/كانون الأول 2024.

- بوركينا فاسو: خطر الخسارة الجزئية أو الكلية للاستقلال التشغيلي بسبب تدخل الحكومة أو سيطرتها على الاستهداف؛
- النيجر: خطر انخفاض القدرة على الوصول إلى المواقع بسبب القيود التي تفرضها السلطات؛
- مصر: الاعتماد على منهجية الاستهداف وقوائم المستفيدين الحكومية لتقديم المساعدة، وصعوبة الوصول إلى جميع البيانات بسبب القيود الأمنية؛
- لبنان: خطر استخدام الحكومة لبيانات المستفيدين لأغراض لا تتواءم مع ولاية **البرنامج** الإنسانية، وعدم الفصل بوضوح بين المسؤوليات والمساءلة.

287- وذكر **البرنامج** أنه يعمل على تعزيز التوجيهات في هذا المجال. وأصدر التوجيه بشأن "تحويل موارد **البرنامج** من خلال النظم الحكومية" في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، والتوجيه بشأن "التزام **البرنامج** بالاستقلال التشغيلي" في أبريل/نيسان 2025.

288- وسلط مراجع الحسابات الخارجي الضوء على الافتقار إلى التوجيه والمسؤولية في ما يتعلق بالتعاون مع الجهات الحكومية (المرجع الفقرات 227-240). ويعد استقلال **البرنامج** أمرا بالغ الأهمية لتحقيق الهدف العام المتمثل في ضمان وصول المساعدة إلى الأشخاص المناسبين بأمان وبالكامل وبدون تدخل. وتشير الحالة المحفزة من إثيوبيا وأغلب البلدان العالية المخاطر إلى المخاطر الناجمة عن النفوذ الحكومي القوي. وينبغي **للبرنامج** أن يستخدم هذه المخاطر البارزة كنقطة بداية للحصول على صورة واضحة عن التبعيات. وينبغي **للبرنامج** أن يقيم مستوى التبعية وتحديد تدابير التخفيف. وإذا كان من غير الممكن تحقيق مستوى مقبول من المخاطر، ينبغي أن يعيد **البرنامج** النظر في العمليات.

289- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحلل البرنامج التبعيات على الكيانات الحكومية التي حددتها المكاتب القطرية في خطط عمل الضمان الخاصة بها لتحديد تدابير التخفيف ومستويات المخاطر المقبولة.**

290- ووافق **البرنامج** على التوصية. وذكر **البرنامج** أنه سيقيّم التبعيات المحددة على الكيانات الحكومية ويحدد تدابير التخفيف، مع تعميم أفضل الممارسات لتحقيق الاستقلال التشغيلي.

4-4-4 تكاليف المشروع

291- قدرت المكاتب القطرية العالية المخاطر تكاليف إجراءات الضمان في خططها. وبحسب **البرنامج**، بلغت التكاليف التقديرية للمكاتب القطرية الثلاثين[37] 127 مليون دولار أمريكي. ومولت المكاتب القطرية معظم التكاليف من خلال ميزانيات حوافظ المكاتب القطرية (خطط التنفيذ). ودعم المقر المكاتب بالمخصصات التالية:

- في عام 2023: 9.5 مليون دولار أمريكي من الأموال المحفزة (ميزانية دعم البرامج والإدارة)؛
- في عام 2024: 21.3 مليون دولار أمريكي من الأموال المتيسرة،[38] بالإضافة إلى 8.3 مليون دولار أمريكي من القروض.

292- وكأحد إنجازات مشروع الضمان العالمي، يعتزم **البرنامج** تعزيز الضمان المؤسسي في مجالات التركيز. ولتحقيق هذه الغاية، أعد خطة عمل محددة التكاليف مع ميزانية قدرها 58.8 مليون دولار أمريكي لعام 2024.[39] ونقح **البرنامج** في

[37] خفض **البرنامج** أولوية المكتب القطري في ليبيا.

[38] منحة للمكاتب القطرية العالية المخاطر التي تعاني من تخفيضات في التمويل أو ظروف غير متوقعة أخرى.

[39] يجري تمويلها من خلال ميزانية دعم البرامج والإدارة، والمبادرات المؤسسية الحاسمة، والحسابات الخاصة والصناديق الاستئمانية؛ الملحق الخامس لخطة **البرنامج** للإدارة للفترة 2024-2026 (WFP/EB.2/2023/5-A/1).

وقت لاحق الميزانية إلى 52.3 مليون دولار أمريكي. وعلاوة على ذلك، يعتزم **البرنامج** تخصيص 3 ملايين دولار أمريكي للمكاتب الإقليمية لدعم إطلاق إطار الضمان العالمي في عام 2025.[40]

الشكل 4-10

معظم التكاليف استوعبتها ميزانيات المكاتب القطرية

بلغت تكاليف مكونات مشروع الضمان العالمي المختلفة 182.3 مليون دولار أمريكي.

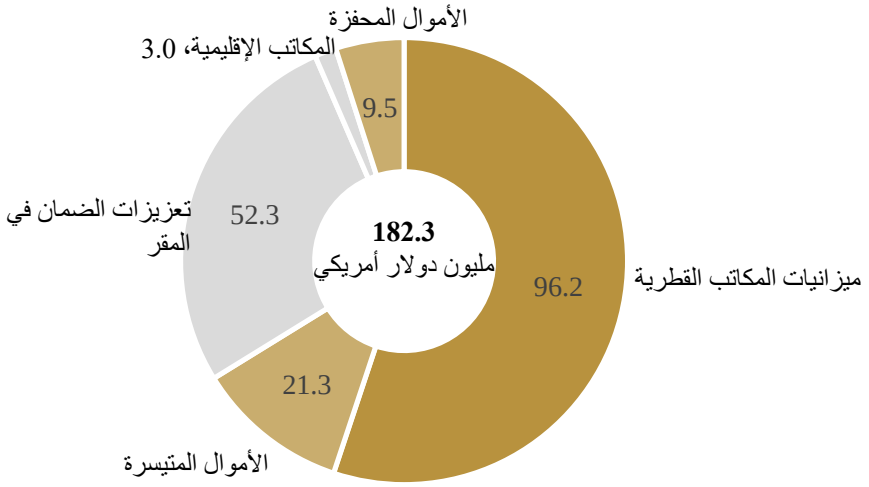

الشكل: مراجع الحسابات الخارجي، المصدر: بيانات **البرنامج**.

293- وأشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن المكاتب القطرية خفضت تكاليف خططها بعد أن طلبت منها فرقة العمل الرفيعة المستوى تمويل التكاليف من خلال خطط التنفيذ الخاصة بها. وعلى سبيل المثال، خفّض أحد المكاتب القطرية التكاليف من 4 ملايين دولار أمريكي إلى 2.1 مليون دولار أمريكي. وعلاوة على ذلك، قارن مراجع الحسابات الخارجي التقديرات في عينة من خطط الضمان المعززة:

- بالنسبة لتركيب الدوائر التلفزيونية المغلقة، قدر أحد المكاتب القطرية التكاليف بنحو 300 1 دولار أمريكي، في حين قدر مكتب آخر التكاليف بنحو 000 175 دولار أمريكي؛ ولم يدرج مكتب في بلد ثالث نقطة العمل هذه أو التكاليف في خطته؛
- بالنسبة لإطلاق حملة توعية بشأن آلية التعقيبات المجتمعية، أدرج أحد المكاتب القطرية في الميزانية تكاليف لمرة واحدة قدرها 000 118 دولار أمريكي، في حين قدر مكتب قطري آخر تكاليف متكررة بنحو 000 16 دولار أمريكي.

294- وأشار **البرنامج** إلى أنه منذ المراحل المبكرة، طُلب من المكاتب القطرية إدماج تكاليف الضمان في ميزانياتها وتنقيح الميزانيات، إذا لزم الأمر. وأضاف **البرنامج** أنه لم يتتبع النفقات. وقد جرى تضمين التكاليف في خطط التنفيذ الخاصة بالمكاتب القطرية وكانت جزءا من الاستعراض المنتظم. وبما أن المشروع قد انتهى، فسيتطلب الأمر عملية معقدة لاستخراج

[40] خطة **البرنامج** للإدارة للفترة 2025-2027 (WFP/EB.2/2024/5-A/1/Rev.1).

النفقات الخاصة بالمشروع يدويا بأثر رجعي. وأضاف **البرنامج** أنه أدخل، في إطار المشروع، نظاما لتتبع نفقات التقدير والرصد والتقييم. وإذا وجد **البرنامج** أن هذا النهج عملي ومفيد، فيمكن توسيع نطاقه ليشمل وظائف أخرى.

295- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التقديرات الواردة في خطط عمل الضمان غير معقولة. وبدون تقديرات موثوقة وتتبع للنفقات، لن يتمكن **البرنامج** من تحديد إجمالي تكاليف المشروع. وعلاوة على ذلك، كان بإمكان **البرنامج** أن يتجنب هذه التكاليف من خلال ممارسة الرقابة الفعالة وتنفيذ توصيات الرقابة. وأجبر **البرنامج** المكاتب القطرية على تمويل مشروع الضمان العالمي من خلال خطط التنفيذ الخاصة بها بدلا من استخدام ميزانية دعم البرامج والإدارة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه يوجد خطر يتمثل في أن تستخدم المكاتب القطرية ميزانياتها لتمويل المشروع بدلا من تمويل التحويلات الغذائية والتحويلات القائمة على النقد للمستفيدين. ويحيط مراجع الحسابات الخارجي علما ببيان **البرنامج** الذي يفيد بأن التتبع بأثر رجعي سيكون مرهقا. وينبغي **للبرنامج** أن يستعرض المنهجية المنفذة حديثا لتتبع نفقات التقدير والرصد والتقييم لتحديد ما إذا كان ينبغي توسيع نطاقها لتشمل وظائف أخرى. وبالنسبة للمشروعات المستقبلية على الأقل، يتعين على **البرنامج** أن يتتبع التكاليف ويرصدها - وعندئذ فقط يمكنه تقييم ما إذا كان المشروع فعالا من حيث التكلفة.

5-4-4 الرصد

296- وضع **البرنامج** نقاطا مرجعية لمجالات التركيز وأداة تتبع للمقاييس المرجعية تتضمن معايير إضافية للتحقق من تنفيذ خطط عمل الضمان الخاصة بالمكاتب القطرية.

297- واستعرض مراجع الحسابات الخارجي أداة تتبع المقاييس المرجعية ولاحظ نقاط الضعف التالية:

- بعض المعايير تتعلق بإجراءات لمرة واحدة، على سبيل المثال "نجح المكتب القطري في طرح حل الميل الأخير لنظام دعم تنفيذ اللوجستيات"، في حين أجرت معايير أخرى قياس الأداء، على سبيل المثال "يغلق المكتب القطري ما لا يقل عن 95 في المائة من حالات التعقيبات المجتمعية المتوسطة الأولوية التي جرى تصعيدها في 10 أيام عمل"؛
- بعض المعايير تتيح مجالا للتفسير، على سبيل المثال "يجري المكتب القطري عمليات فحص عشوائي منتظمة واعية بالمخاطر"، ولم يجر تعريف "منتظمة"؛
- لم تبيّن أداة التتبع بالكامل معايير الضمان العالمية، على سبيل المثال المعيار 4 (الاستقلال التشغيلي).

298- وذكر **البرنامج** أنه لا يزال يعمل على توضيح كيفية التحقق من أن المكاتب تلبي المقاييس المرجعية الوظيفية. وعلى سبيل المثال، وضع المقر إطار عمل للمجال الوظيفي "الاستهداف". وأضاف **البرنامج** كذلك أنه سيستخدم الدروس المستفادة لاستعراض المقاييس المرجعية والمعايير.

299- ويقدر مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** قد وضع أداة تتبع للمقاييس المرجعية لرصد التقدم الذي تحرزه المكاتب القطرية. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن الاختلافات في جودة وتعريف المقاييس المرجعية والمعايير تمثل نقطة ضعف. ولا يمكن **للبرنامج** تقييم الوضع بموضوعية إلا من خلال مقاييس مرجعية ومعايير محددة بوضوح.

300- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن تحدد كل وظيفة في المقر مؤشرات الأداء الرئيسية والطريقة التي يجري بها رصد امتثال المكاتب القطرية والتحقق منه، مع مراعاة معايير الضمان العالمية.**

301- ووافق **البرنامج** على التوصية. وذكر **البرنامج** أنه سيُعرّف مؤشرات الأداء الرئيسية لكل وظيفة وسينشئ آليات لرصد امتثال المكاتب القطرية لمعايير الضمان العالمية والتحقق منه.

6-4-4 الحلول الرقمية

302- أشارت خطط عمل الضمان إلى مجموعة متنوعة من الحلول الرقمية. وعلى وجه الخصوص، سلطت المكاتب القطرية الضوء على الحاجة إلى التكامل أو واجهات الربط بين النظم، على سبيل المثال التكامل بين أداة المكاتب القطرية للإدارة الفعالة (COMET) ومنصة **البرنامج** الرقمية لمعلومات المستفيدين وإدارة التحويلات (SCOPE) أو واجهات الربط مع نظم إضافية مثل منصة "اللبنات الأساسية" أو نظام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لبيانات اللاجئين.

303- ولاحظ المقر أن المكاتب القطرية تستخدم في بعض الأحيان تطبيقات لأغراض هي ليست مخصصة لها. وعلى سبيل المثال، استخدمت المكاتب القطرية نظام جمع البيانات التشغيلية باستخدام الهواتف المحمولة MoDa لجمع البيانات كأداة للتسجيل وواجهت تحديات.

304- وذكر **البرنامج** أن بعض الحلول الرقمية المذكورة في خطط عمل الضمان كانت خاصة بالمكاتب القطرية. وفي ما يتعلق بنظام MoDa، أصدر **البرنامج** توجيهات مؤقتة تنص على أنه لا ينبغي للمكاتب القطرية استخدام نظام MoDa خارج الدراسات الاستقصائية والتقييمات الميدانية. ومع ذلك، قد تطلب المكاتب القطرية إعفاءات، الأمر الذي قد يترتب عليه تكاليف إضافية.

305- ومن خلال مشروع الضمان العالمي، سلطت المكاتب القطرية الضوء على الافتقار إلى الحلول الرقمية أو الافتقار إلى التكامل كإحدى المسائل. ويشير ذلك إلى أن **البرنامج** لم يجر رقمنة لعملياته التشغيلية بالكامل. وعلاوة على ذلك، تُظهر خطط عمل الضمان مجموعة متنوعة من الحلول الرقمية قيد الاستخدام. وقد تنطوي التطبيقات الخاصة بكل بلد على مخاطر وتكاليف إضافية. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن المكاتب القطرية ينبغي أن تستخدم التطبيقات المؤسسية الموحدة كلما أمكن ذلك. وإذا كان لدى أحد المكاتب القطرية متطلبات إضافية، فينبغي للمقر تقييم الطلب بعناية. ويؤدي تخصيص التطبيقات الموحدة إلى تكاليف إضافية.

306- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يبني البرنامج على المخاطر المحددة من خلال مشروع الضمان العالمي لاستعراض وتحديد متطلبات عملياته التشغيلية من أجل تحقيق التكامل الرقمي.**

307- ووافق **البرنامج** على التوصية. وذكر **البرنامج** أنه سيجري استعراضا مشتركا بين الشعب لمتطلبات عملياته التشغيلية، بناء على المخاطر المحددة من خلال مشروع الضمان العالمي لتمكين التكامل الرقمي وتقليل الاعتماد على التوجيهات والإعفاءات لمرة واحدة.

7-4-4 تنفيذ المشروع واستعراضه

308- بدأت المكاتب القطرية العالية المخاطر البالغ عددها 31 مكتبا في وضع خطط الضمان المعززة الخاصة بها في عام 2023. ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** لم يضع المقاييس المرجعية لمجالات التركيز حتى بداية عام 2024. وفي فبراير/شباط 2024، طلبت فرقة العمل الرفيعة المستوى من المكاتب القطرية إعادة صياغة خططها ومواءمتها مع المقاييس المرجعية. وفي يوليو/تموز 2024، شاركت فرقة العمل الرفيعة المستوى أداة تتبع المقاييس المرجعية مع المكاتب الإقليمية.

309- وفي معظم المجالات، وضعت المكاتب القطرية تدابير التخفيف بشكل فردي. وفي مجال إدارة سلسلة الإمداد/السلع، طلبت فرقة العمل الرفيعة المستوى منها تنفيذ تدابير محددة، على سبيل المثال عملية فحص المخزون المادي من جانب طرف ثالث. وحتى مارس/آذار 2025، أجرى 27 مكتبا قطريا عمليات الفحص التي بلغت تكلفتها الإجمالية 0.6 مليون دولار أمريكي. وفي أربع حالات فقط، حددت عمليات الفحص "اختلافات ملحوظة" بنسبة 2 و3.6 و6.7 و17.8 في المائة. وقرر **البرنامج** عدم طلب عمليات فحص المخزونات من جانب أطراف ثالثة من جميع المكاتب القطرية.

310- وفي بداية عام 2025، بدأ **البرنامج** في عملية لاستخلاص الدروس المستفادة. وعلاوة على ذلك، خططت فرقة العمل الرفيعة المستوى لإنهاء المشروع تدريجيا وتسليمه إلى شعبة إدارة المخاطر وتقييم المشروع في الفترة 2025-2026. ويهدف **البرنامج** إلى ضمان امتثال جميع المكاتب القطرية لإطار الضمان العالمي **للبرنامج** بحلول نهاية عام 2025.

311- ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** قدم تعليمات وتوجيهات متأخرة طوال فترة المشروع. وبما أن جميع المكاتب القطرية بحاجة إلى الامتثال لإطار الضمان العالمي **للبرنامج**، ينبغي **للبرنامج** تقديم توجيهات وتعليمات واضحة في أقرب وقت ممكن. ويعرب مراجع الحسابات الخارجي عن تقديره لإجراء **البرنامج** عملية استخلاص الدروس المستفادة. وبالإضافة إلى استعراض إدارة المشروع، ينبغي **للبرنامج** أن يحدد التدابير التي تعد فعالة (من حيث التكلفة) وتلك التي ليست كذلك.

312- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج مشروع الضمان العالمي لتحديد أفضل الممارسات الفعالة (من حيث التكلفة) وتعزيزها.**

313- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحدد البرنامج نهجا طويل الأجل لضمان تحديد جميع الثغرات والمخاطر ذات الصلة بمجال الضمان والتخفيف منها من خلال التدابير المناسبة.**

314- ووافق **البرنامج** على التوصيات. وذكر **البرنامج** أنه سيعمل على تعزيز أفضل الممارسات، مع إجراء المكاتب القطرية المتبقية تحليلات للثغرات والتخطيط للعمل بحلول عام 2025.

5-4 التحويلات القائمة على النقد

1-5-4 الرصد ما بعد التوزيع

يلزم الإبلاغ الموحد عن مؤشرات الرصد

315- يستخدم **البرنامج** ثلاثة أنواع من الرصد: رصد العمليات، ورصد النواتج، ورصد الحصائل.[41] ويمكن تنفيذ ذلك أثناء توزيع التحويلات القائمة على النقد أو بعد التوزيع. ويجري الرصد ما بعد التوزيع على مستوى الأسرة.

316- وتعد المؤشرات قيما قابلة للقياس تحدد مدى فعالية المنظمة في تحقيق أهدافها. ويستخدم **البرنامج** مؤشرات للرصد ما بعد التوزيع لاستعراض نتائج برامجه ويدرجها في الإطار المنطقي. ويعد الإطار المنطقي أداة إدارية تساعد المكاتب القطرية في تتبع نتائج البرامج طوال مرحلة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمكاتب القطرية. ويقدم **البرنامج** مجموعة من المؤشرات المؤسسية للمكاتب القطرية، بعضها إلزامي، والبعض الآخر اختياري.

317- واستعرض مراجع الحسابات الخارجي إجراءات ونتائج الرصد ما بعد التوزيع التي أجرتها المكاتب القطرية لعينة من أنشطة التحويلات القائمة على النقد. وأشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن المكاتب القطرية أبلغت عن نتائج الرصد ما بعد التوزيع بطرق مختلفة، بدءا من عروض برمجية باور بوينت الفردية إلى التقارير المستفيضة عن الحصائل. وقد قسمت بعض المكاتب القطرية الإبلاغ عن المؤشرات بين تقارير الرصد ما بعد التوزيع والتقرير القطري السنوي. ولم يقدم **البرنامج** توجيهات مؤسسية بشأن كيفية الإبلاغ عن نتائج الرصد ما بعد التوزيع.

[41] دليل الرصد في **البرنامج**: 4- أنواع الرصد.

318- ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي ما يلي في ما يتعلق بالعناصر الواردة في العينات: في إحدى الحالات، أدرج المكتب القطري مؤشرا شاملا في الإطار المنطقي ولكنه لم يجمع البيانات ولم يتابع هذا المؤشر. وفي حالة أخرى، أدرج المكتب القطري مؤشرات في الإطار المنطقي وهو يعلم أنه لا يستطيع إجراء أنشطة الرصد ذات الصلة بسبب القيود الحكومية. وفي حالة ثالثة، لم يتابع المكتب القطري مؤشرا أظهر أن المكتب القطري لم يحقق هدفه. وأشار المكتب القطري إلى أن الانحراف عن قيمة المؤشر لم يكن جوهريا. ولم يقدم **البرنامج** أي توجيهات بشأن ما يتعين على المكاتب القطرية القيام به عند عدم تحقيق قيم المؤشرات المحددة.

319- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن الرصد ما بعد التوزيع يعد أداة بالغة الأهمية للمكاتب القطرية لقياس برامجها وتحديد فرص التحسين للبرمجة في المستقبل. ونظرا للتكاليف والموارد المطلوبة، يتعين على المكاتب القطرية التأكد من تحليل النتائج على نحو صحيح والإبلاغ عنها واستخدامها لتحسين البرامج والعمليات. وينبغي أن تشير التوجيهات المؤسسية **للبرنامج** بوضوح إلى متى وكيف يجب على المكاتب القطرية متابعة المؤشرات التي لم تتحقق. ومن شأن التقارير الأكثر توحيدا أن تمكّن المقر من تقييم البيانات من منظور عالمي وتحديد الاتجاهات والتطورات الأكبر. وينبغي للمكاتب القطرية أن تركز على المؤشرات ذات الصلة ببرامجها.

320- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج ويوضح قواعده المؤسسية في ما يتعلق بمؤشرات الرصد الإلزامية في الأطر المنطقية للخطط الاستراتيجية القطرية لضمان إبلاغ المكاتب القطرية على نحو أكثر اتساقا وإدراج المؤشرات المفيدة والواقعية فقط في تخطيطها للرصد في السياق المحدد.**

321- ووافق **البرنامج** على التوصية. وذكر **البرنامج** أنه قام مؤخرا، بالإضافة إلى إعداد الفصل 3-5 من دليل الرصد، بتحديث ونشر توجيهاته المعنونة "إجراءات التشغيل الموحدة لرصد البرامج في المكاتب القطرية". وذكر **البرنامج** أنه يجري أيضا استعراض إطار النتائج المؤسسية ومجموعة المؤشرات وسيظهر التحديثات في التوجيهات التقنية المقابلة.

يلزم أدوات رصد متكاملة

322- يوفر دليل الرصد في **البرنامج** استمارات نموذجية لتخطيط أنشطة الرصد. وفي "خطة الرصد والاستعراض والتقييم"، تُدرج المكاتب القطرية إجراءات الرصد الخاصة بها لقياس المؤشرات التي وضعتها في الإطار المنطقي للمكتب القطري. وتتضمن الخطة استمارات نموذجية للميزانية وتخطيط الوقت لأنشطة الرصد.

323- ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن المكاتب القطرية استخدمت الاستمارات النموذجية لـ"خطة الرصد والاستعراض والتقييم"، ولكن ليس بالقدر الكامل في أغلب الأحيان. ومن بين أربعة عشر مكتبا قطريا، لم تستخدم الاستمارة النموذجية للميزانية إلا خمسة مكاتب. ومن بين هذه المكاتب القطرية الخمسة، لم تقدم ثلاثة مكاتب معلومات كاملة عن الميزانية. ولم يستخدم أي مكتب قطري الاستمارة النموذجية لتخطيط الوقت. وعلاوة على ذلك، قدمت ستة مكاتب قطرية خططا إضافية لتخطيط أنشطة الرصد. وفي ثلاث حالات، لم تتوافق الخطط المختلفة مع بعضها البعض. وأشار مراجع الحسابات الخارجي أيضا إلى أن المكاتب القطرية خططت لإجراء دراسات استقصائية واستعراضات حيث ظل من غير الواضح ما إذا كانت تتعلق بالرصد ما بعد التوزيع أو بأنواع أخرى من الرصد، مثل رصد التوزيع.

324- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التخطيط لأنشطة الرصد أمر مهم لضمان قدرة المكاتب القطرية على إدارة أنشطة الرصد الخاصة بها على نحو صحيح. وفي حين يوفر **البرنامج** استمارات نموذجية لتخطيط وميزنة أنشطة الرصد، فإن المكاتب القطرية لا تنفذها باستمرار. ويؤدي استخدام خطط مختلفة إلى تعقيد اللمحة عامة عن إجراءات الرصد. وعلاوة على ذلك، فإن خطة الرصد والاستعراض والتقييم ستستفيد من وجود إشارة واضحة إلى ما إذا كان تنفيذ الرصد يجري بأثر رجعي أو أثناء النشاط.

325- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج دليل الرصد في ما يتعلق بالتخطيط ويقيم ما إذا كان من الممكن إدماج خطط الرصد المختلفة في خطة واحدة.**

326- ووافق **البرنامج** على التوصية. وأقرّ **البرنامج** بالحاجة إلى أدوات رصد متكاملة وطرح نظاما شاملا لتخطيط الرصد كجزء من التقرير المقدم في عام 2025 لخطة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات لمدة خمس سنوات.

2-5-4 سلة الحد الأدنى للإنفاق، وتحليل الفجوات وتحديد قيمة التحويلات

327- قيمة التحويلات هي المبلغ النقدي الصافي الذي يحوله **البرنامج** إلى المستفيدين كنقد أو قسائم. وينبغي **للبرنامج** أن يحسب قيمة التحويلات على أساس تحليل للفجوات يتعلق بعتبة سلة الحد الأدنى للإنفاق أو عتبة مماثلة أخرى.[42]

328- واستعرض مراجع الحسابات الخارجي عينة من أنشطة التحويلات القائمة على النقد في 14 مكتبا قطريا ولاحظ أن الوثائق المتعلقة بكيفية تحديد المكاتب القطرية لقيمة التحويلات لم تكن متاحة أو مفهومة دائما. وفي حين وجد مراجع الحسابات الخارجي في كثير من الأحيان قدرا كبيرا من الوثائق بشأن كيفية تحديد المكاتب القطرية لسلة الحد الأدنى للإنفاق، فقد وجد مراجع الحسابات الخارجي قدرا أقل من الوثائق بشأن تحليل الفجوات وقيمة التحويلات.

329- ومن بين الحالات الأربع عشرة، لم تقدم ثمانية مكاتب قطرية وثائق كافية بشأن كيفية تحديد قيمة التحويلات. ولم يكن من الممكن مطابقة قيمة التحويلات مع سلة الحد الأدنى للإنفاق أو تحليل الفجوات، أو وجد مراجع الحسابات الخارجي وثائق بشأن كيفية تحديث المكاتب القطرية لقيمة التحويلات، ولكن ليس بشأن كيفية تحديدها في البداية. وفي خمس من هذه الحالات، لم تتمكن المكاتب القطرية حتى من تفسير سبب تطبيق قيمة تحويلات معينة. وفي أربع حالات، لم تحدد المكاتب القطرية سلة الحد الأدنى للإنفاق ولم تجرِ تحليلا للفجوات.

330- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن تحديد قيمة التحويلات هو العنصر الأساسي **للبرنامج** لخدمة الأشخاص والاستجابة لاحتياجاتهم على أفضل وجه. ولهذا السبب، يحتاج **البرنامج** إلى توثيق أي قرار بشأن قيمة التحويلات والخطوات التي تؤدي إلى قيمة التحويلات بطريقة مفهومة ومتاحة بسهولة في المكاتب القطرية. ويمكن **للبرنامج** بعد ذلك استخدام الوثائق لتحسين البرامج الحالية والمستقبلية والسماح بإجراء تغييرات مستنيرة على قيمة التحويلات.

331- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يعزز البرنامج التوثيق بشأن الخطوات المختلفة نحو تحديد قيمة التحويلات، مع ضمان أن تكون القرارات ذات الصلة مثبتة وقابلة للمطابقة بالنسبة لأصحاب المصلحة الخارجيين.**

332- ووافق **البرنامج** على التوصية وذكر أنه يخطط لمعالجة هذه المسألة مع مواصلة إطلاق مركز CashBook (دفتر النقد)، وهو الدليل الجديد للنقد في **البرنامج**. وأشار **البرنامج** إلى أن إدخال دفتر النقد سيتطلب من موظفي التحويلات القائمة على النقد تحميل الوثائق المتعلقة بقيمة التحويلات إلى تطبيق، كما يجري الانتهاء من إعداد استمارة نموذجية لتوحيد الوثائق.

333- ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أنه في حين استخدم **البرنامج** الكثير من الموارد لتحديد سلة الحد الأدنى للإنفاق وتحليل فجوة الاحتياجات للأسر المستفيدة المحتاجة، فإن **البرنامج** كان في كثير من الأحيان يحدد قيمة التحويلات ببساطة على أساس الموارد المتاحة. وذكر **البرنامج** أن سلة الحد الأدنى للإنفاق لا تزال مفيدة للغاية لفهم الاحتياجات والتكاليف والتغييرات في التكاليف على نحو أفضل. كما جرى استخدامها أيضا للدعوة وأحيانا بناء على متطلبات الجهات المانحة.

[42] مذكرة توجيهية "تحديد قيمة التحويلات لعمليات التحويلات القائمة على النقد"، أبريل/نيسان 2022: https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000117963/download/.

334- ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** نفذ مبادرة مؤسسية لرصد أسعار السوق. وأفادت المكاتب القطرية ببيانات عن أسعار السوق. وقدم المقر خدمات تنظيف البيانات وتقييمها وجعل البيانات متاحة للمكاتب القطرية. ويهدف **البرنامج** إلى استخدام قاعدة البيانات أيضا لتحليل التكاليف في مناطق مختلفة.

335- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن مبادرة **البرنامج** لجمع البيانات وتجميعها من المكاتب القطرية تعد وسيلة جيدة لتحسين التوثيق. وقد يساعد ذلك أيضا على تحسين تبادل المعرفة والتعلم بين المكاتب القطرية.

336- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحلل البرنامج ما إذا كانت قاعدة بيانات مركزية بشأن قيم التحويلات يمكن أن تساعد في تحسين تبادل المعرفة بشأن كيفية تحديد قيمة التحويلات بين المكاتب القطرية، وكيفية ذلك.**

337- ووافق **البرنامج** على التوصية وذكر أن المقر يخطط لتقديم تطبيق يسمح للمكاتب القطرية بتحميل الوثائق بشأن قيم التحويلات أيضا. ويجري الانتهاء من إعداد استمارة نموذجية لتوحيد الوثائق. وذكر **البرنامج** أن هذا الأمر سيكون له الأولوية لمعالجة هذه التوصية.

3-5-4 معايير أهلية متلقي المساعدة النقدية

338- في عينة من التحويلات القائمة على النقد، وجد مراجع الحسابات الخارجي أن قوائم المدفوعات للمستفيدين تضمنت عددا كبيرا من المستفيدين القاصرين كمتلقين جرى التحقق منهم. وقد استلموا النقد لأنفسهم ولأسرهم. ومن إجمالي 300 38 متلق جرى التحقق منهم يتلقون نقدا لإجمالي 363 192 مستفيدا، 558 6 متلقيا جرى التحقق منهم يتلقون نقدا لإجمالي 352 42 مستفيدا كانوا في سن 17 عاما أو أقل. ومن بين هؤلاء المتلقين القاصرين الذين جرى التحقق منهم، كان 299 مستفيدا يتلقون نقدا عن 384 1 مستفيدا تقل أعمارهم عن ست سنوات.

339- وأبلغ مراجع الحسابات الخارجي المكتب القطري بهذا الضعف وتلقى معلومات مختلفة بشأن السؤال المتعلق بالعمر الذي يصبح فيه المستفيد مؤهلا لتلقي النقد. وزعم **البرنامج** أن لديه أسبابا وجيهة لدعم المتلقين من القاصرين، مثل حماية المستفيدين من المسنين أو الحوامل. وذكر **البرنامج** أيضا أن المتلقين من القاصرين عادة ما يكونون برفقة شركاء الحماية. ووجد مراجع الحسابات الخارجي أن هذا النهج يتماشى مع الطريقة المقترحة للمضي قدما وفقا لمذكرة **البرنامج** التوجيهية "إرسال الأموال إلى الأطفال غير المصحوبين بذويهم وأرباب الأسر من الأطفال". ولم يشر المكتب القطري إلى أي من الضمانات مثل شركاء الحماية في إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بإدارة الهوية أو في عقده مع مقدم الخدمة المالية المعني.

340- ويؤكد مراجع الحسابات الخارجي أنه فقط في ظل استثناءات صارمة للغاية، يجوز للمستفيدين القاصرين أن يعملوا كمتلقين للنقد لصالح الأسرة لأنهم الأكثر عرضة للاستغلال والإساءة. وإذا كان من الضروري تسجيل المستفيدين القاصرين كأرباب أسر، فيجب اتباع التوجيهات عن كثب وبطريقة صارمة للغاية. ولتحقيق هذه الغاية، يتعين على جميع المكاتب القطرية أن تتمكن من الوصول بسهولة إلى التوجيهات المؤسسية ذات الصلة وأخذها في الاعتبار في إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بها.

341- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يشير البرنامج إلى المذكرات التوجيهية المتعلقة بأهلية العمر لمتلقي المساعدة النقدية الرئيسيين/للأسر من النقد في إطاره التنظيمي المتعلق بالتحويلات القائمة على النقد.**

342- ووافق **البرنامج** على التوصية. وستجري الإشارة إلى التوجيهات "إرسال الأموال إلى الأطفال غير المصحوبين بذويهم وأرباب الأسر من الأطفال" في دفتر النقد لتسهيل وصول المكاتب القطرية إليها.

6-4 تكنولوجيا المعلومات

1-6-4 منصة Workday

343- في 1 يوليو/تموز 2024، أطلق **البرنامج** منصة Workday، وهي برمجيته الجديدة لإدارة الموارد البشرية. ولا يزال **البرنامج** في طور تطوير وإصدار واجهات الربط، وخاصة لنظام WINGS. ونظام WINGS هو إصدار مخصص من نظام SAP للمنظمات غير الربحية (SAP NPO)، وذكر **البرنامج** أنه أنفق ما يقرب من 20.6 مليون دولار أمريكي على مشروع منصة Workday بحلول نهاية عام 2024.

عدم التركيز على قابلية التكامل أثناء عملية المناقصة

344- في يناير/كانون الثاني 2020، أطلق **البرنامج** طلب تقديم عروض لبرمجية إدارة الموارد البشرية. وخطط **البرنامج** لاختيار المورد لتنفيذ المشروع بعد اختيار البرمجية. وفي عملية المناقصة، لم يطلب **البرنامج** من الموردين تقديم تكاليف التنفيذ.

345- وحدد **البرنامج** متطلبات الأعمال والمتطلبات الوظيفية والتقنية. وأشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن وثائق المناقصة لم تتضمن وصفا تفصيليا لبنية تكنولوجيا المعلومات في **البرنامج** وتشكيل نظام SAP NPO.

346- ووفقا لبيان الأعمال، كانت المتطلبات هي الحد الأدنى من المواصفات التقنية التي يعتزم **البرنامج** تنفيذها. ومع ذلك، وجد مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** طرح معظم المتطلبات التقنية على هيئة أسئلة فقط من دون تحديد حد أدنى من المتطلبات.

347- وقيّم **البرنامج** العروض التقنية. ووجد **البرنامج** أن جميع الموردين استوفوا التوقعات التقنية في ما يتعلق بالموصلات وواجهات الربط على نحو متساوٍ. ومن بين أمور أخرى، قيّم **البرنامج** أن منصة Workday "تجاوزت التوقعات" من حيث متطلبات مستوى قابلية الاستخدام والتخصيص. وفي المجمل، قيّم **البرنامج** عرض منصة Workday على أنه الأفضل. وفي يونيو/حزيران 2021، وقع **البرنامج** اتفاق اشتراك رئيسيا مع شركة Workday. وخطط **البرنامج** أن يبدأ التشغيل الفعلي لمنصة Workday في 19 ديسمبر/كانون الأول 2022.

348- وفي يوليو/تموز 2021، أبرم **البرنامج** اتفاق خدمات مهنية مع شركة Workday لتنفيذ منصة Workday. ولم يطرح **البرنامج** مناقصة أخرى، بل استخدم اتفاقا مع وكالة أخرى. وفي يوليو/تموز 2023، أبرم **البرنامج** اتفاق خدمات مهنية آخر مع شركة Workday.

349- وفي يوليو/تموز 2022، أبرم **البرنامج** عقدا مع شركة من طرف ثالث لدعم التكامل بين منصة Workday ونظام WINGS. واحتاج **البرنامج** إلى التكامل لتنفيذ عملية كشوف الرواتب، والمدفوعات خارج الدورة، وأنشطة السفر على نظام SAP NPO. وفي عام 2023، انتقل **البرنامج** إلى اتفاق طويل الأجل مع المورد.

350- وذكر **البرنامج** أن تركيزه في المناقصة الأصلية كان على الأداء الوظيفي مع التركيز لاحقا على التكامل. وفي حين وصف البنية المعلوماتية في المناقصة، لم يتضمن التعقيد الكامل لنظام SAP NPO. ولم يطلب **البرنامج** تكاليف التنفيذ لأنه لا يريد بالضرورة أن يكون مرتبطا بالمزود نفسه لخدمات التنفيذ ولم تكن شركة Workday صاحبة خبرة في نظام SAP NPO.

351- ويشير مراجع الحسابات الخارجي إلى أنه نظرا لأن **البرنامج** اختار موردا لتوفير البرمجيات منفصلا عن المورد المخصص للتنفيذ، فإنه لم يأخذ في الاعتبار تكاليف التنفيذ أثناء المناقصة الأولى. ولا يغطي العقد الأول إلا جزءا صغيرا من إجمالي التكاليف. وعلاوة على ذلك، لم يأخذ **البرنامج** في الاعتبار بقدرٍ كافٍ قابلية تكامل النظام الجديد مع بنية تكنولوجيا المعلومات القائمة. ولم يُدرج **البرنامج** سوى بعض المتطلبات التقنية لهذه المسألة، ولكن لم يكن أي منها إلزاميا. وفي نهاية المطاف، يواجه **البرنامج** صعوبة في تنفيذ النظام الجديد. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه من المهم أن يتبع **البرنامج** نهجا شاملا عند شراء نظم تكنولوجيا المعلومات الجديدة.

352- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن البرنامج قابلية تكامل حلول تكنولوجيا المعلومات الجديدة من خلال تحديد المتطلبات التقنية باعتبارها إلزامية أو إعطاء وزن كافٍ للمعايير، وأن يأخذ البرنامج في الاعتبار التكاليف الكاملة في عملية المناقصة.**

353- ووافق **البرنامج** على التوصية. وذكر **البرنامج** أنه سيعمل على تحديد المتطلبات التقنية الإلزامية أو المتطلبات ذات الأوزان الكافية.

الصعوبات في تنفيذ منصة Workday

354- في 13 مايو/أيار 2024، استعرضت اللجنة التوجيهية للمشروع حالة مشروع منصة Workday. ووجدت أن واجهات الربط مع نظم كشوف الرواتب (المرجع الفقرات 93-99) كانت مسألة أساسية. وأشارت اللجنة التوجيهية للمشروع كذلك إلى "انعدام الثقة في 35 في المائة من تدفقات البيانات المرتبطة بالمعاملات" لأن منصة Workday ونظام SAP NPO لم يكونا متوافقين.

355- وفي مايو/أيار 2024، صادق فريق القيادة على التشغيل الفعلي لمنصة Workday في 1 يوليو/تموز 2024.

356- ومنذ ديسمبر/كانون الأول 2023، يشترط **البرنامج** الحصول على "إذن داخلي بالتشغيل" لحلول تكنولوجيا المعلومات قبل تشغيلها الفعلي.[43] ويعد الإذن بالتشغيل موافقة رسمية تؤكد أن نظام تكنولوجيا المعلومات أو التطبيق يلبي معايير الأمن والامتثال والتشغيل المطلوبة.

357- ووجد مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** لم يحصل على إذن داخلي بالتشغيل قبل التشغيل الفعلي لمنصة Workday. غير أن مجلس البنية المعلوماتية في **البرنامج** وافق على منصة Workday في عام 2022. وفي يونيو/حزيران 2024، تعاقد **البرنامج** مع مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة[44] لتقييم أمن تكنولوجيا المعلومات في منصة Workday كجزء من عملية الإذن بالتشغيل. وحدد التقرير النهائي لمركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة المؤرخ 23 أكتوبر/تشرين الأول 2024، 13 مسألة في 143 عنصر تحكم، على سبيل المثال في مجال الإذن أو تسجيل الدخول أو أمن الشبكة. وبحلول فبراير/شباط 2025، كان **البرنامج** لا يزال يعمل على حل المشاكل.

358- وذكر **البرنامج** أنه لم يبدأ في تطبيق عملية الإذن بالتشغيل إلا بحلول نهاية عام 2023. وقد استغرق إنشاء هذه العملية ونضجها بعض الوقت. وذكر **البرنامج** أنه سمح لمنصة Workday بالتشغيل الفعلي.

359- وسأل مراجع الحسابات الخارجي **البرنامج** عن حالة واجهات الربط. وحتى فبراير/شباط 2025، أفاد **البرنامج** أنه يستخدم حاليا 40 من أصل 74 واجهة ربط مخططا لها (54.1 في المائة) في نظم تكنولوجيا المعلومات الخاصة به. وقد استخدم ثلاث واجهات ربط إضافية جزئيا. وذكر **البرنامج** كذلك أنه بسبب واجهات الربط المعلقة، كان عليه تحديث البيانات

[43] مذكرة معلومات **البرنامج** "الإذن بالتشغيل لحلول تكنولوجيا المعلومات" بتاريخ 11 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

[44] مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة.

في نظام WINGS ومنصة Workday يدويا. وعلاوة على ذلك، كان من المطلوب المزيد من الاختبار والرصد. وقدر **البرنامج** تكاليف هذا الجهد بنحو 50 000 دولار أمريكي شهريا.

360- واختار **البرنامج** نهجا متعدد التطبيقات عن طريق تنفيذ منصة Workday بالإضافة إلى نظام SAP NPO الحالي بدلا من اختيار حل موحد. وقد أدى هذا إلى تحديات كبيرة في إدارة واجهات الربط، إذ يتطلب موارد كبيرة للتطوير والاختبار والصيانة والرصد. ويتطلب هذا الإعداد المتشرذم تعديلات مستمرة، واختبار الارتداد، واستكشاف الأخطاء وتصحيحها، مما يضيف التعقيد والتكاليف. وعلاوة على ذلك، يرى مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** كان بإمكانه تجنب المخاطر التي حددها مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة من خلال تصميم ومراقبة أكثر شمولا لوظائف النظام وإعداداته ذات الصلة بالأمن قبل التشغيل الفعلي.

361- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحلل البرنامج أوجه القصور الأمنية المحددة في تقييم الإذن بالتشغيل لمنصة Workday في الوقت المناسب.**

362- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحلل البرنامج ما إذا كان بإمكانه تبسيط واجهات ربط منصة Workday وكيفية فعل ذلك من أجل تعزيز الكفاءة التشغيلية مع تقليل التكاليف والمخاطر الأمنية وجهود الصيانة الطويلة الأجل.**

363- ووافق **البرنامج** على التوصيات. وذكر **البرنامج** أنه سيعمل على حل أوجه القصور الأمنية المتبقية في تقييم الإذن بالتشغيل في أقرب وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، فقد بدأ بالفعل وسيواصل تحليل كيفية تبسيط واجهات ربط منصة Workday في المستقبل.

2-6-4 التخطيط للتعافي من الكوارث

364- تحدد خطة التعافي من الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عمليات التعافي في حالة انقطاع نظام تكنولوجيا المعلومات. وفي ما يتعلق بالتخطيط للتعافي من الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لم يصدر **البرنامج** أي تعميمات/توجيهات تتضمن متطلبات إلزامية. واستجابة لإحدى توصيات مراجع الحسابات الخارجي، أعد **البرنامج** استمارتين نموذجيتين لدعم المكاتب القطرية التي تحتفظ بنظم تكنولوجيا المعلومات المعقدة التي تدار داخليا: الاستمارة النموذجية لخطة اكتشاف الكوارث الخاصة بالحلول/الشبكات والاستمارة النموذجية لخطة التعافي الرئيسية من الكوارث.[45]

365- وخلال زيارات المراجعة، وجد مراجع الحسابات الخارجي أن المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية اتبعت نُهجا مختلفة في ما يتعلق بالتخطيط للتعافي من الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

- في حين أن بعض المكاتب حافظت على خطة للتعافي من الكوارث، فإن مكاتب أخرى عملت إما بدون خطة رسمية أو اعتمدت على خطط الاستعداد لحالات الطوارئ.
- بعض المكاتب فقط استخدمت أو كانت على علم باستمارات المقر النموذجية، واستخدمت معظم المكاتب استماراتها النموذجية الخاصة.
- لم تأخذ بعض الخطط في الاعتبار جميع السيناريوهات المحتملة، على سبيل المثال الهجمات السيبرانية.
- اختبرت بعض المكاتب خطط التعافي من الكوارث بانتظام، في حين لم تقم مكاتب أخرى بإجراء اختبارات شاملة في السنوات الأخيرة.

[45] استمارات نموذجية لاستمرارية سير الأعمال والتعافي من الكوارث الخاصة بشعبة التكنولوجيا | WFPgo.

366- وفي معظم الحالات، ركزت خطط التعافي من الكوارث على شبكة المكتب القطري/المكتب الإقليمي. وفي كثير من الأحيان، لم تقم المكاتب القطرية/المكاتب الإقليمية بإدارة تطبيقاتها الخاصة، بل استخدمت التطبيقات المؤسسية.

367- ويشعر مراجع الحسابات الخارجي بالقلق إزاء عدم وجود سياسة لدى **البرنامج** بشأن التخطيط للتعافي من الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أدى غياب المتطلبات الواضحة للتخطيط للتعافي من الكوارث إلى اتباع المكاتب القطرية لنُهج مختلفة. وبما أن المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية تستخدم في كثير من الأحيان التطبيقات/الحلول المؤسسية، فإن مقدار الجهد المطلوب يجب أن يتناسب مع الفوائد. وفي حين يشير **البرنامج** إلى أن المكاتب القطرية التي لديها "نظم تكنولوجيا معلومات معقدة تدار محليا" تحتاج إلى خطة، فإنه لم يحدد هذا المعيار.

368- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحدد البرنامج بوضوح المعايير التي يجب على المكاتب القطرية بموجبها وضع خطة للتعافي من الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحفاظ عليها.**

369- ووافق **البرنامج** على التوصية. وذكر **البرنامج** أن المكاتب تحتاج فقط إلى وضع خطة بموجب معايير محددة، مثل نظم تكنولوجيا المعلومات المعقدة التي تدار داخليا، وسيحدد **البرنامج** هذه المعايير بوضوح في مذكرة معلومات لكبير موظفي المعلومات.

3-6-4 الأذون الحاسمة

370- يمكّن الإذن المستخدم من استخدام وظائف معينة في نظام SAP. ويسمح إذن "تصحيح الأخطاء باستخدام الاستبدال" للمستخدم بتغيير و/أو حذف الإدخالات. ويوصي نظام SAP بعدم استخدام هذا الإذن في نظام إنتاجي. ويستخدم **البرنامج** نظام WINGS، وهو حل برمجي يعتمد على نظام SAP.

371- وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2024، وجد مراجع الحسابات الخارجي أن 86 مستخدما حصلوا على إذن " تصحيح الأخطاء باستخدام الاستبدال" في نظام WINGS الإنتاجي. ومن بين 86 مستخدما، كان 16 مستخدما من الاستشاريين الخارجيين.

372- وذكر **البرنامج** أنه ألغى الحسابات في الشهر نفسه الذي أخطر فيه مراجع الحسابات الخارجي بهذه النتيجة.

373- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن إذن "تصحيح الأخطاء باستخدام الاستبدال" يشكل خطرا أمنيا كبيرا لأنه يسمح بتجاوز جميع ضوابط الوصول وحتى حذف أدلة المراجعة. وبمثل هذا الإذن، يمكن للمستخدمين تغيير بيانات نظام WINGS أو حذف البيانات بدون إمكانية التتبع الكامل.

374- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بألا يمنح البرنامج بصفة عامة إذن "تصحيح الأخطاء باستخدام الاستبدال" في نظام WINGS، ولكن فقط في حالات استثنائية في ظل ظروف خاضعة للرقابة (مبدأ العيون الأربعة، والوصول المؤقت، والتوثيق).**

375- ووافق **البرنامج** على التوصية. وذكر **البرنامج** أنه سيوثق المعايير والإجراءات الخاصة بالاستخدام الاستثنائي لإذن "تصحيح الأخطاء باستخدام الاستبدال".

4-6-4 نقل بيانات تشوبه الأخطاء

376- إدخال حزم البيانات هو تقنية لنقل البيانات في نظام SAP تسمح بنقل مجموعات البيانات تلقائيا إلى النظام. وينذر نظام SAP بشأن وجود أخطاء أثناء عملية إدخال حزم البيانات. ويجب على الكيان الذي يستخدم نظام SAP التحقق من الأخطاء وتصحيحها، إذا لزم الأمر.

377- وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2024، وجد مراجع الحسابات الخارجي 182 2 ملف حزم بيانات مدخلة بحالة "خطأ" في نظام WINGS. ومن بينها، كان 710 أقدم من ستة أشهر. وتأثرت المجالات التالية بين غيرها:

- "بيانات البائعين الرئيسية"
- "تقييم العملات الأجنبية"
- "تحديث كشف الحساب/معاملة إيداع الشيكات"

378- وذكر **البرنامج** أنه لا يرصد دائما نتائج هذه الحزم.

379- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** ينبغي أن يستعرض ويصحح (إذا لزم الأمر) ملفات حزم البيانات المدخلة التي يشوبها الخطأ بشكل أكثر انتظاما لضمان سلامة البيانات وإكمال عملية نقل البيانات. وينبغي **للبرنامج** أن يضع وثيقة توجيهية لتحديد المسؤوليات وضمان تصحيح الأخطاء في المستقبل.

380- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحدد البرنامج إجراء لملفات حزم البيانات المدخلة لضمان استعراضها بانتظام وتصحيحها إذا لزم الأمر.**

381- ووافق **البرنامج** على التوصية. وذكر **البرنامج** أنه سيصدر وثيقة توجيهية لإدارة ملفات حزم البيانات المدخلة، بما في ذلك أفضل الممارسات لإجراء استعراض منتظم وتصحيح لملفات حزم البيانات المدخلة.

5 استعراض مراجع الحسابات الخارجي لإفصاحات الإدارة

1-5 الخسائر والمبالغ المشطوبة ومدفوعات الإكراميات

382- تنص المادة 12-4 من النظام المالي على أنه يجوز للمدير(ة) التنفيذي(ة)، بعد إجراء تحقيق كامل، أن يأذن بشطب الخسائر في النقد والسلع والأصول الأخرى، على أن يقدم بيانا بجميع المبالغ المشطوبة إلى مراجع الحسابات الخارجي مع الكشوف المالية. وقد فوض المدير(ة) التنفيذي(ة) سلطة الموافقة على شطب الأصول التي تزيد قيمتها عن 500 000 دولار أمريكي إلى مدير(ة) شعبة الخدمات الإدارية.

383- وتضمنت المذكرة 9 من الكشوف المالية تفاصيل الخسائر في النقد والسلع الغذائية والأصول الأخرى بمبلغ إجمالي قدره 67.7 مليون دولار أمريكي. وشملت الخسائر المبلغ عنها خسائر في السلع الغذائية بقيمة 62.8 مليون دولار أمريكي، وخسائر في المساهمات المستحقة القبض بقيمة 1.3 مليون دولار أمريكي، وخسائر في الأصول الأخرى والنقد بقيمة 1.7 مليون دولار أمريكي، وخسائر في المواد غير الغذائية بقيمة 1.9 مليون دولار أمريكي. وأفاد **البرنامج** أيضا أنه دفع إكراميات قدرها 9.6 مليون دولار أمريكي، تتعلق في معظمها بمنح نهاية الخدمة.

384- وفي عام 2024، اعترف **البرنامج** بشطب ممتلكات ومصانع ومعدات بمبلغ 6.4 مليون دولار أمريكي بسبب نهب مواقع مكاتب متعددة في أحد البلدان نتيجة لنزاع مسلح. ولم يفصح **البرنامج** عن عملية الشطب في المذكرة 9 من الكشوف المالية.

385- ولم يمتثل **البرنامج** للمادة 12-4 من النظام المالي. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن المعلومات المتعلقة بالشطب بالغة الأهمية بالنسبة للمجلس التنفيذي للحصول على لمحة عامة عن مثل هذه الأحداث والإشراف على الأصول.

386- **يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يمتثل البرنامج للنظام المالي وأن يفصح عن عمليات شطب الأصول في المذكرة 9 من الكشوف المالية.**

387- ووافق **البرنامج** على إدراج عمليات شطب الأصول الثابتة في المذكرة 9 من الكشوف المالية.

2-5 حالات التدليس والتدليس المفترض

388- وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات (المعيار 240)، يخطط مراجع الحسابات الخارجي لمراجعته للكشوف المالية بحيث يكون لديه توقع معقول لتحديد الأخطاء والمخالفات الجوهرية (بما في ذلك تلك الناتجة عن التدليس). ومع ذلك، لا ينبغي الاعتماد على عمل مراجع الحسابات الخارجي لتحديد جميع الأخطاء أو المخالفات. وتبقى المسؤولية الأساسية عن منع التدليس وكشفه على عاتق إدارة **البرنامج**.

389- وأثناء المراجعة، طلب مراجع الحسابات الخارجي استفسارات من الإدارة في ما يتعلق بمسؤوليتها الرقابية عن تقدير مخاطر التدليس المادي والعمليات المعمول بها لتحديد مخاطر التدليس والتصدي لها، بما في ذلك أي مخاطر معينة تحددها الإدارة أو يوجه انتباهها إليها. كما استفسر مراجع الحسابات الخارجي عما إذا كانت الإدارة على علم بأي تدليس فعلي أو مشتبه به أو مزعوم، بما في ذلك استفسارات من جانب المراجعة الداخلية.

390- وخلال عام 2024، أبلغ **البرنامج** عن 114 حالة تدليس بقيمة 6.5 مليون دولار أمريكي (2023: 103 حالات بقيمة 8.2 مليون دولار أمريكي). ومن أصل هذا المبلغ، استُرد مبلغ 0.8 مليون دولار أمريكي (2023: 0.4 مليون دولار أمريكي). وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ **البرنامج** عن 229 حالة سرقة واختلاس بقيمة 12.2 مليون دولار أمريكي (2023: 158 حالة بقيمة 102 مليون دولار أمريكي). ومن أصل هذا المبلغ، استُرد مبلغ 0.4 مليون دولار أمريكي (2023: 1.1 مليون دولار أمريكي). وأبلغ **البرنامج** عن 27 حالة من حالات التدليس المفترض بقيمة 3.6 مليون دولار أمريكي (2023: 45 حالة بقيمة 4.6 مليون دولار أمريكي). وتتعلق حالات التدليس المفترض بالتحقيقات الجارية حيث يمكن تقدير المبالغ بصورة معقولة.

6 شكر وتقدير

391- يود مراجع الحسابات الخارجي أن يعرب عن تقديره لما قدمه كلّ من المديرة التنفيذية ونائب المديرة التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات ورئيس الشؤون المالية ومساعدي المديرة التنفيذية وموظفيهم من تعاون ومساعدة لموظفيه.

الملحق

حالة تنفيذ التوصيات حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2023

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
1	WFP/EB.A/2022/6-H/1 الفصل الثالث، الفقرة 22	إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بجعل تسجيل الشركاء المتعاونين من قبل المكاتب القطرية أكثر موثوقية من خلال استكمال تنظيف محددات هوياتهم بحلول نهاية عام 2022 وإعداد دليل للمكاتب القطرية حول كيفية تسجيل البيانات.	تنظيف البيانات: لمعالجة محددات الهوية غير المتسقة للمنظمات غير الحكومية الشريكة **للبرنامج** وتشرذم البيانات عبر النظم المؤسسية، تم العمل على إدماج البيانات عبر النظامين المؤسسيين (COMET وWINGS) مما أدى إلى الإصدار 1 والإصدار 2 من أداة تتبع الشراكات. وتتوفر الجوانب الرئيسية لجودة البيانات واتساقها للمكاتب القطرية ضمن أداة تتبع الشراكات لاستخدامها في معالجة تسجيل البيانات داخل نظم المصدر وتعزيز التحقق المستمر من صحتها. وبالإضافة إلى ذلك، تضمن عملية التنظيف السنوية لبيانات البائعين الرئيسية من مكتب رئيس الشؤون المالية قيام المكاتب القطرية باستعراض ملفات البائعين الرئيسية لإزالة التكرارات، وتحديد البائعين غير النشطين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، وتأكيد نقاط البيانات، مثل معلومات الاتصال الأساسية، أو التفاصيل المصرفية أو العناوين	قام **البرنامج** بتنظيف البيانات الرئيسية لتجنب التكرارات في ما يتعلق بالشركاء غير الحكوميين. ونشر **البرنامج** أيضا توجيهات حول توقيت وكيفية إنشاء شركاء جدد في حلول البرمجيات. غير أن **البرنامج** لم يقدم معلومات عن جودة وعمليات البيانات الرئيسية للشركاء الحكوميين ووكالات الأمم المتحدة. وبالتالي تظل التوصية قيد التنفيذ.		X		
2	WFP/EB.A/2022/6-H/1 الفصل الثالث، الفقرة 27	إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بإنشاء قاعدة بيانات للشركاء المتعاونين من أجل تسهيل إدارة شؤونهم والإبلاغ عن إدارتهم.	أضاف الفريق الرقمي التابع لوحدة الشراكات التشغيلية وظيفة مهمة مؤقتة للتركيز على الاستخدام العالمي لأداة تتبع الشراكات DOTS لزيادة اعتماد البلدان لهذا النظام وتتبع استخدامه. وسيركز هذا أيضا على التحقق من صحة البيانات الحالية وتسجيل الثغرات في جودة البيانات التي تحتوي بالفعل على مؤشرات الأداء الرئيسية الموجودة في المنصة. كما ستُجري	أشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن أداة تتبع الشراكات DOTS تشكل قاعدة بيانات راسخة للشركاء غير الحكوميين. ولا تشمل الأداة الشركاء الحكوميين ووكالات الأمم المتحدة. وأشار مراجع الحسابات الخارجي أيضا إلى أن الجهود التي يبذلها **البرنامج** لتحسين جودة البيانات تؤتي ثمارها بالفعل ولكنها		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
				وظيفة المهمة المؤقتة التحقق الشامل من صحة بيانات الشركاء المتعاونين اللازمة للوحة المعلومات الشاملة وتقترح خطة تحسين لتحسين جودة البيانات وضمانها.	ستستمر خلال العام. وتُعتبر التوصية قيد التنفيذ.				
3	WFP/EB.A/2022/6-H/1 الفصل الثالث، الفقرة 41	إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتوضيح وتوحيد أساليب حوكمة الشراكات التعاونية مركزيا من خلال تجميع المسؤوليات في وحدة أو شُعبة واحدة في المقر وعن طريق تكييف الدليل المؤسسي بشأن إدارة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والاستمارة النموذجية للاتفاق التعاقدي لأخذ الشركاء الحكوميين في الحسبان.	التوجيه التشغيلي: أنجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، تم الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة على التوجيهات بشأن "نقل موارد **البرنامج** من خلال النظم الحكومية" وتعميمها من قبل مساعدة المديرة التنفيذية لإدارة العمليات البرامجية على جميع المديرين القطريين في **البرنامج** ونوابهم ورؤساء البرامج، والمديرين الإقليميين ونوابهم، والمديرين في المقر وفريق القيادة. (أنجز) وفي حين أنه من المقرر بدء التدريب على التوجيهات الجديدة في عام 2025، فإن المناقشات جارية لوضع اللمسات الأخيرة على الاستمارة النموذجية القانونية للشركاء الحكوميين. ويرجع التأخير الرئيسي في وضع اللمسات الأخيرة على الاستمارة النموذجية إلى الاتفاق على كيفية المضي قدما بشأن بنود الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين للحكومات. وسيُطرح هذا الموضوع في فرقة العمل المُنشأة حديثا المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بهدف استكماله قبل الموعد النهائي الملتزم به في " التقييم التجميعي للشركاء المتعاونين مع **البرنامج**" الصادر عن مكتب التقييم. كما يلزم الاتفاق الداخلي على بند الدفع المسبق، واستعراض الملحقات القياسية الأربعة. وبعد إعادة المواءمة التنظيمية في عام 2024، تم الاتفاق على عدم توحيد مسؤوليات الحكومات كشركاء متعاونين في وحدة واحدة داخل شُعبة سياسات البرامج والتوجيه. ويرجع ذلك إلى الطبيعة المتعددة الوظائف للحكومات كشركاء متعاونين. وستتولى وحدة شراكات التنفيذ التابعة لشُعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ تقديم الدعم في التنفيذ التقني، بينما ستتولى شُعبة سياسات البرامج والتوجيه دعم التوجيهات ونشرها.	أوضح **البرنامج** أنه بموجب الهيكل التنظيمي المواضيعي المعادة هيكلته، لن يقوم **البرنامج** بتوحيد مسؤوليات الشراكات مع الشركاء غير الحكوميين والحكوميين في وحدة أو إدارة واحدة. وبدلا من ذلك، بالنسبة إلى الشركاء الحكوميين، تم إشراك الشُعب والخدمات ذات الصلة داخل إدارة العمليات البرامجية بحسب الاقتضاء وفقا لمجالات خبرتهم الخاصة. ووحدة الشراكة التشغيلية هي المسؤولة الوحيدة عن الشركاء غير الحكوميين. وقرر **البرنامج** عدم توحيد مسؤوليات جميع الشركاء المتعاونين في وحدة أو شُعبة واحد، ولم يحدد حتى مسؤوليات الشركاء الحكوميين. ولذلك، لم يتم تنفيذ التوصية.			X	

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
4	WFP/EB.A/2022/6-H/1 الفصل الثالث، الفقرة 52	إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي باقتراح استراتيجية لتعزيز قدرات الشركاء انطلاقا من عام 2022.	شرعت وحدة الشراكات التشغيلية في صياغة استراتيجية تعزيز القدرات للشركاء المحليين، بدءا بالمشاورات المكثفة مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين. ومن المقرر أن تبدأ مرحلة الصياغة قريبا. وستسهم هذه العملية وستكون متوائمة مع سياسة إضفاء الطابع المحلي في **البرنامج** (https://executiveboard.wfp.org/document_download/WFP-0000165625) التي تقوم بصياغتها حاليا شُعبة سياسات البرامج والتوجيه، ومن المتوقع الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة عليها بحلول يونيو/حزيران 2025.	أحاط مراجع الحسابات الخارجي علما بأن وحدة الشراكات التشغيلية رتبت اجتماعات مع أصحاب المصلحة لجمع المعلومات لصياغة استراتيجية تعزيز القدرات. وتُعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X		
5	WFP/EB.A/2022/6-H/1 الفصل الثالث، الفقرة 101	إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بإجراء تحليل للمخاطر بشكل منهجي عند اختيار الشركاء المتعاونين وتبادل النتائج على المستويين الإقليمي والمركزي.	تتعاون شُعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ مع شُعبة إدارة المخاطر لإدراج مؤشرات التدليس والمخاطر المالية في تقييم قدرات الشركاء المتعاونين. وتعمل وحدة الشراكات التشغيلية في شُعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ على رقمنة وإضفاء الطابع المركزي على أداة محسنة لتقييم القدرات داخل "Partner Connect"، بما يضمن الشفافية والرقابة.	تعد أداة تقييم القدرات أداة قوية لتحديد وتصنيف المخاطر التشغيلية لدى الشركاء المتعاونين. وتتولى لجنة الشركاء المتعاونين مسؤولية اختيار الشركاء ويقدَّم تقييم القدرات إليها قبل مشاركة الشركاء. وأشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن لجنة الشركاء المتعاونين تقوم كذلك بتقييم المخاطر الأخرى، على سبيل المثال التدليس أو المخاطر المالية على أساس كل حالة على حدة، وليس بشكل منهجي. وتقوم المكاتب القطرية بأرشفة نتائج أي تقييم للمخاطر المتعلقة بالشركاء ومشاركة النتائج مع المكاتب الإقليمية والمقر عند الطلب. وتُعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X		
6	WFP/EB.A/2022/6-H/1 الفصل الثالث، الفقرة 114	إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن تقوم اللجان المحلية المسؤولة عن الشركاء المتعاونين بفحص أي صعوبات تواجَه أثناء رصد التوزيعات.	اكتمل استعراض اختصاصات لجنة الشركاء المتعاونين في نوفمبر/تشرين الثاني 2024. وؤُضعت التوجيهات والنظم المؤسسية لتصعيد قضايا رصد العمليات، والتي تم تدوينها في تعميم المديرة التنفيذية بشأن الحد الأدنى لمتطلبات الرصد – يوليو/تموز 2024 (OED2024/006)، والتوجيهات التقنية المرتبطة بها. وهي تشمل الرصد المنهجي للشركاء المتعاونين على المستوى الميداني،	هدفت التوصية إلى إنشاء رصد أفضل للشركاء المتعاونين وإمكانيات الإنذار بالمشاكل في وقت مبكر. واتفق مراجع الحسابات الخارجي مع **البرنامج** على أن أفضل طريقة للتعامل مع قضايا الرصد والتوزيع هي الرصد والتقييم. وقدم **البرنامج** وثائق توضح مدى مشاركة الرصد والتقييم في هذا الصدد. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
				والتحليل والتحديثات الإدارية المنتظمة من أجل الظهور واتخاذ القرارات الإدارية. ويقع استعراض أي صعوبات في رصد التوزيعات خارج نطاق لجنة الشركاء المتعاونين ويخضع لعمليات الرصد والتقييم وآلية التصعيد.					
7	WFP/EB.A/2022/6-H/1 الفصل الثالث، الفقرة 122	إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتقديم خطة تحسين إلى اللجان المسؤولة عن الشركاء المتعاونين لأي شريك لديه نقاط ضعف، قبل أي تجديد للاتفاق.	إن خطة التحسين هي نتيجة لتقييم أداء الشركاء المتعاونين في الحالات التي يكون فيها قصور في الأداء. وتتضمن اختصاصات لجنة الشركاء المتعاونين المنقحة استعراض جميع تقارير تقييم الأداء وخطط التحسين.	أدرج **البرنامج** شرط تقديم تقارير تقييم أداء الشركاء المتعاونين إلى لجنة الشركاء المتعاونين قبل تجديد أو توسيع نطاق الاتفاق على المستوى الميداني ليشمل اختصاصات لجنة الشركاء المتعاونين. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
8	WFP/EB.A/2022/6-H/1 الفصل الثالث، الفقرة 138	إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بإدراج البيانات الكمية عن الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية في التقارير القطرية السنوية.	تم تحديث التوجيهات الخاصة بالتقرير القطري السنوي لإدارة الشركاء المتعاونين وأُدرج في عام 2024 قسم عن إضفاء الطابع المحلي ينص على ضرورة قيام المكاتب القطرية بالإبلاغ عن البيانات الكمية عن الشراكات المحلية.	يطلب **البرنامج** الآن إدراج النسبة المئوية والموارد الإجمالية الموجهة من خلال جميع الشراكات في التقرير القطري السنوي. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
9	WFP/EB.A/2022/6-I/1 الفصل الثالث، الفقرة 28	الرقابة من جانب الإدارة	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتوضيح وتوحيد مفهوم الرقابة كما هو مستخدم في **البرنامج**.	يعمل **البرنامج** حاليا على تحديث إطار الرقابة في **البرنامج** لعام 2018 لتعزيز نهجه تجاه المساءلة الشاملة من خلال إطار مستقل للمساءلة والرقابة يراعي نتائج استعراضات الرقابة المختلفة، بما في ذلك استعراض إطار المساءلة الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة، واستعراض الحوكمة الذي كلف به المجلس التنفيذي **للبرنامج** في عام 2023، واستعراض مراجع الحسابات الخارجي لعام 2022 بشأن الرقابة من جانب الإدارة. ومن خلال هذه العملية، سيوضح **البرنامج** تعريف الرقابة في ما يتعلق بمسؤوليات الخط الأول والثاني والثالث في الإطار الشامل للمساءلة والرقابة.	يقوم **البرنامج** بتحديث إطار الرقابة في **البرنامج** لعام 2018. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
10	WFP/EB.A/2022/6-I/1 الفصل الثالث، الفقرة 35	الرقابة من جانب الإدارة	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتوضيح الأدوار التي تؤديها مختلف هياكل الرقابة	في أعقاب اختتام المرحلة الثانية من إعادة الهيكلة التنظيمية في فبراير/شباط 2024، أصدر **البرنامج** تعميما للمديرة التنفيذية يحدد اللجان بمشاركة فريق القيادة (OED2024/007). وقسم هذا التعميم لجنة الرقابة والسياسات إلى قسمين: لجنة السياسات ولجنة المخاطر. تركز لجنة السياسات على الاستراتيجيات والسياسات؛	قام **البرنامج** باستعراض اللجان بمشاركة فريق القيادة، وألغى اللجان، وأصدر تعميمات جديدة. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
				وتركز لجنة المخاطر على أدوات إدارة المخاطر المؤسسية، والتنفيذ والدروس المستفادة من توصيات الرقابة. وخضعت النشرات الجديدة للتشاور وسيتم إصدارها بعد الموافقة عليها. وأخيرا، أصدر **البرنامج** تعميما يقضي بإعادة تسمية فريقي القيادة والإدارة العليا إلى فريق القيادة وفريق الإدارة العليا مع توضيح الأدوار.				
11	WFP/EB.A/2022/6-I/1 الفصل الثالث، الفقرة 48	الرقابة من جانب الإدارة	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتوضيح معنى مصطلح "الرصد" من أجل التمييز بشكل أفضل بين مسؤوليات خطوط الدفاع الثلاثة.	تماشيا مع تحديث الإدارة للتوصية المذكورة أعلاه (رقم 9)، تقوم شُعبة إدارة المخاطر بتحديث إطار الرقابة في **البرنامج** لعام 2018 لتوضيح استخدام وفهم كلمة "رصد" من منظور الخطين الأول والثاني.	يقوم **البرنامج** بتحديث إطار الرقابة في **البرنامج** لعام 2018. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
12	WFP/EB.A/2022/6-I/1 الفصل الثالث، الفقرة 85	الرقابة من جانب الإدارة	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بإدخال آلية في جميع المكاتب القطرية لمتابعة التوصيات الصادرة عن المكتب الإقليمي، كما هو الحال بالنسبة للتوصيات الصادرة عن المراجعات الداخلية والخارجية، على سبيل المثال في أداة R2 لإدارة المخاطر والتوصيات.	قامت شُعبة إدارة المخاطر بجمع التعقيبات ووضعت استمارة نموذجية موحدة للتتبع تتضمن عناصر البيانات الرئيسية لتستخدمها المكاتب الإقليمية لرصد توصيات الرقابة. وسيتم ملء هذه البيانات الموحدة واستخدامها لتحميل التوصيات إلى نظام R2 الجديد.	يقوم **البرنامج** حاليا بطرح أداة R2 جديدة لإدارة المخاطر والتوصيات لرصد توصيات الرقابة، من بين أمور أخرى. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
13	WFP/EB.A/2022/6-I/1 الفصل الثالث، الفقرة 103	الرقابة من جانب الإدارة	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتعزيز الإبلاغ الآلي عن المخاطر من خلال استخدام استمارات إدخال البيانات التي تُمكن من نقل المعلومات إلى أداة R2 ومن تتبع التغييرات المتتالية.	في سبتمبر/أيلول 2024، قرر **البرنامج** عدم تجديد عقده مع MetricStream، البائع السابق لأداة R2 لإدارة المخاطر والتوصيات، واستبدال البرمجيات الأساسية بأداة أكثر ملاءمة ومرونة، وهي Salesforce. وتخطط شُعبة إدارة المخاطر لتقديم وحدة إدارة مخاطر تعمل بالكامل للاستخدام المؤسسي في الفصل الثاني من عام 2025.	يقوم **البرنامج** حاليا بطرح أداة R2 جديدة لإدارة المخاطر والتوصيات سوف يستخدمها، من بين أمور أخرى، لسجلات المخاطر في المكاتب القطرية. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
14	WFP/EB.A/2022/6-A/1 القسم 1، الفصل الثالث، الفقرة 47	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2021	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتنقيح التوجيهات والتعميمات والوثائق التوجيهية بشأن إدارة اتفاقات التمويل لضمان الاتساق ولتضمين، بحسب الاقتضاء، شجرة قرارات تُحدد المشاورات والقرارات في كل مرحلة، بحسب ظروف وأنواع المساهمات.	تم نشر تعميم المديرة التنفيذية بشأن تفويض الصلاحيات، والذي يتطلب استعراض البنود غير القياسية في اتفاقات التمويل بحسب المجال الموضوعي ذي الصلة. وتمت معالجة مسارات اتخاذ القرار واتساق اللغة، كما هو مذكور في التوصية، من خلال توجيهات داخلية محدثة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري حاليا تشكيل أداة لدعم التفاوض على شروط الاتفاق لزيادة تعزيز الاتساق والوضوح في إدارة اتفاقات التمويل.	يقوم **البرنامج** حاليا بشراء وتشكيل أداة جديدة لإدارة اتفاقات المساهمة ("docusign") لإدارة دورة حياة العقود. وستتضمن الأداة الجديدة خطوات وعمليات موافقة واضحة (شجرة قرارات مضمنة). ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
15	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 38	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم **البرنامج** باستعراض قائمة الموردين وتحديثها على الأقل مرة في السنة.	بدأ استعراض قائمة بائعي وقود الطائرات في منتصف عام 2024. وشمل ذلك إجراء أبحاث السوق لبائعين محتملين جدد وتقييم أداء البائعين المتعاقَد معهم إلى جانب ملاحظات ومعايير أخرى. وتم تضمين قائمة البائعين الحاليين والبائعين المحتملين الجدد الذين تم تحديدهم من خلال أبحاث السوق. وستكون الخطوة التالية من خلال منصة SmartSourcing الرقمية لاستكمال استعراض البائعين وإدراجهم في القائمة النهائية وفقا لعملية التسجيل القياسية الموضوعة لموردي السلع والخدمات، وسيتم تحديد الوتيرة بناء على نوع القائمة وأحداث التوريد القادمة.	عملية الاستعراض مستمرة. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
16	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 52	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يرصد **البرنامج** كيفية إدارة المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية عمليات توفير الوقود للمركبات؛ وتقييم أسباب عدم إبرام اتفاقات طويلة الأجل؛ ودعم هذه المكاتب من خلال تبادل أفضل الممارسات معها.	أكمل **البرنامج** دراسة استقصائية وحلل الأسباب الكامنة وراء العدد المحدود من الاتفاقات الطويلة الأجل لشراء الوقود في المكاتب القطرية. وأُصدرت مذكرة معلومات إلى جميع موظفي الخدمات الإدارية تتعلق بتحديثات دليل الخدمات الإدارية، مع التشديد على الاتفاقات الطويلة الأجل باعتبارها طريقة الشراء القياسية. وبالتوازي مع ذلك، قام **البرنامج** برصد ودعم إدارة الوقود في المكاتب القطرية من خلال بعثات الوصول بالأسطول إلى المستوى الأمثل. ولدعم المكاتب الميدانية، قام **البرنامج** بتطوير مواد تدريبية في مجال إدارة الوقود باعتبارها الوحدة 2 في إطار برنامج إدارة الأسطول. وبالإضافة إلى ذلك، تم أيضا تطوير المبادئ التوجيهية لإدارة الوقود بالتنسيق مع خبير وقود خارجي، وهي تخضع حاليا للمراجعة الداخلية.	قدم **البرنامج** نتائج الدراسة الاستقصائية مع تحليل شامل لكيفية إدارة المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية لتوفير الوقود للمركبات. وعلاوة على ذلك، قام **البرنامج** بتحديث دليله للتشديد على أهمية إبرام اتفاقات طويلة الأجل كطريقة شراء قياسية لشراء الوقود في **البرنامج** ووضع توجيهات لإدارة الوقود. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
17	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 54	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُقلل **البرنامج** المدفوعات النقدية لوقود المركبات.	أكمل **البرنامج** الدراسة الاستقصائية وحلل أسباب استخدام المدفوعات النقدية في المكاتب القطرية. وأصدر **البرنامج** مذكرة إعلامية لجميع موظفي الخدمات الإدارية بشأن تحديث القسم 7-7-10. إدارة الوقود، الفصل السابع من دليل الخدمات الإدارية، لتقديم التوجيهات بشأن الاستخدام الاستثنائي للنقد لشراء الوقود. وقام **البرنامج** بتحديث نظام إدارة الأسطول ليشمل طرائق دفع تكاليف الوقود، النقد، بطاقات الوقود، وقسائم وكوبونات الوقود، مما يتيح مراقبة استخدام النقد لكل معاملة وقود.	قام **البرنامج** بتحليل طرائق دفع تكاليف الوقود. ومن خلال تحسينات مختلفة، حقق **البرنامج** زيادة مطردة في بطاقات وقسائم الوقود. وذكر **البرنامج** أن المدفوعات النقدية لا تزال ضرورية، على سبيل المثال في حالات الطوارئ أو في المناطق النائية. وحدد **البرنامج** معدلا منخفضا للمدفوعات النقدية (ستة إلى سبعة في المائة). وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
18	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 65	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستكشف **البرنامج** الخيارات الأخرى لكيفية تحسين جودة البيانات في نظام إدارة الأسطول، وذلك على سبيل المثال من خلال عمليات النقل المؤتمت للبيانات من قاعدة بيانات الموردين أو عن طريق تحميل تقارير البيانات.	استكشف **البرنامج** خيارات أخرى بشأن كيفية تحسين جودة البيانات من خلال دمج بيانات موردي الوقود في نظام إدارة الأسطول. وتم تطوير وحدة إدماج البيانات في نظام إدارة الأسطول وهي قيد الاختبار.	استكشف **البرنامج** خيارات وحدد الحلول لإدماج بيانات بعض الموردين على الأقل. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
19	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 100	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم **البرنامج** برسملة الوقود المحتفظ به كمخزون من أجل تحسين الرقابة على إدارة الوقود.	شكل **البرنامج** فريقا عاملا مشتركا بين الشُعب لتطوير حل تقني لرسملة الوقود. ونوقشت المكونات التقنية الرئيسية وتم تحديث مشروع الإجراءات المحاسبية. وقد تمت صياغة خطة اختبار الحل ورفع طلب إعداد البيانات الرئيسية. ويخطط **البرنامج** لاختبار الحل في أوائل عام 2025 والبدء بمكتب قطري تجريبي بعد اختبار الحل.	طور **البرنامج** حلا محاسبيا لرسملة مخزون الوقود ويخطط لبدء التنفيذ بعد اختبار تجريبي ناجح. وتُعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X		
20	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 104	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع **البرنامج** توجيهات مؤسسية بشأن العملية المحاسبية المتعلقة بوقود الطائرات والمركبات والمرافق بحيث توفّر تعليمات بشأن الاعتراف بالأصول بصورة متسقة وإدارة الوقود.	سيُصدر **البرنامج** توجيهات مؤسسية بشأن الإجراءات التشغيلية والمحاسبية للاعتراف بالأصول، والتحميل المباشر على المصروفات، والإدارة العامة للوقود بصورة متسقة.	يخطط **البرنامج** لإصدار توجيهات مؤسسية بشأن الإجراءات التشغيلية والمحاسبية. وتُعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X		
21	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 116	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم **البرنامج** بتسجيل البيانات المتعلقة بإنتاج الطاقة من نُظم الطاقة الشمسية ورصدها بانتظام، وتحليل أسباب انخفاض مستوى إنتاج الطاقة.	خلال الربع الأخير من عام 2024، اتُخذت إجراءات لتحسين اتصالات شبكة عدادات الطاقة المركّبة في المواقع الميدانية لتمكين نقل البيانات، والتحقق من صحتها وتصورها في الوقت الفعلي. ووضع **البرنامج** توجيهات للتقنيين الميدانيين	ذكر **البرنامج** أنه يقوم بتقييم وظائف حلول مختلفة، وتوافقها، وبساطتها وتكلفتها. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
				لتركيب وتوصيل عدادات الطاقة. ولا يزال تقييم كل من ARCHIBUS، الحل البرمجي المؤسسي لإدارة المرافق، وأداة رصد البنية التحتية الميدانية عن بعد مستمرا، وتنتظر الإدارة هياكل التسعير المنقحة لكلا المنصتين. وبمجرد تلقي تقديرات التكلفة السنوية لكل خيار، سيتم تطوير حالات أعمال للإدارة، وسيتم اختيار الحل الأكثر فعالية من حيث التكلفة والمتوافق تقنيا.				
22	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 15	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحدد **البرنامج** معايير إلزامية لتسجيل موردي السلع والخدمات وأن ينظر في التفريق بين مستويات التسجيل المختلفة.	يتضمن تطوير وحدة إدارة العلاقات مع الموردين في منصة SmartSourcing، وهي حل رقمي شامل للمشتريات، عملية التحاق رقمية بالكامل مع فصل الواجبات وعملية استعراض وموافقة أكثر تنظيما للموردين بحسب الفئة. وهي تشمل عملية أكثر شمولا لتأهيل موردي الأغذية، وعملية تأهيل مسبق مبسطة لموردي السلع والخدمات على أساس معايير إلزامية دنيا ثابتة، والتي يجري تبيينها في الأدلة المحدثة لإدارة المشتريات والعلاقات مع الموردين. وفي ديسمبر/كانون الأول 2024، تم إطلاق منصة SmartSourcing في الموجة الأولى من المكاتب القطرية جنبا إلى جنب مع التدريب الشامل.	يخطط **البرنامج** لتوضيح المتطلبات الواردة في دليل الشراء. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
23	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 23	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحدد **البرنامج** الحد الأدنى من المتطلبات التي يتعيّن على المورّد الوفاء بها لإدراجه في قائمة الموردين؛ وتقديم التوجيهات الخاصة للمكاتب خارج المقر.	يتضمن تطوير وحدة إدارة العلاقات مع الموردين في منصة SmartSourcing عملية التحاق رقمية بالكامل مع فصل الواجبات وعملية استعراض وموافقة أكثر تنظيما للموردين بحسب الفئة. وهي تشمل عملية أكثر شمولا لتأهيل موردي الأغذية، وعملية تأهيل مسبق مبسطة لموردي السلع والخدمات على أساس معايير إلزامية دنيا ثابتة، والتي يجري تبيينها في الأدلة المحدثة لإدارة المشتريات والعلاقات مع الموردين. وفي ديسمبر/كانون الأول 2024، أطلق **البرنامج** منصة SmartSourcing في الموجة الأولى من المكاتب القطرية إلى جانب التدريب الشامل.	يخطط **البرنامج** لتوضيح المتطلبات الواردة في دليل الشراء. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
24	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 37	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن ينص **البرنامج**، كقاعدة عامة، على أنه يجب تلقي ثلاثة عروض أسعار على الأقل تفي بمتطلبات **البرنامج**؛ وتحديد الحالات التي يكون مسموحا فيها طلب عرض أسعار واحد فقط قبل إسناد طلب الشراء الصغير للمورّد.	**يعكف البرنامج** حاليا على تحديث دليل شراء السلع والخدمات لتوضيح الشروط المتعلقة بالحد الأدنى من متطلبات أوامر الشراء الصغير والتي ستتناول على وجه التحديد مسألة "ما إذا كان ينبغي طلب أو تلقي ثلاثة عروض أسعار لأوامر الشراء الصغير". وسيتم تنفيذ ذلك بمجرد تحديث الدليل. وستتغير عملية أوامر الشراء الصغير بصورة كبيرة كجزء من طرح نظام/منصة SmartSourcing، ويتم ذلك بالتشاور مع وحدات الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تطوير مذكرة تعيين جهات اتصال معنية بأوامر الشراء الصغير لتحديد متطلبات أوامر الشراء الصغير وبروتوكولات التبرير بشكل واضح، ومن المقرر الانتهاء منها في نوفمبر/تشرين الثاني 2024.	يخطط **البرنامج** لتوضيح المتطلبات الواردة في دليل الشراء. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
25	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 38	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات بأن يُعزز **البرنامج** استعراضه ورقابته في ما يتعلق بأوامر الشراء الصغير لشُعب المقر والمكاتب خارج المقر لضمان الامتثال للقواعد وتقديم المشورة وتحديد خيارات لعمليات الشراء الموحدة.	كجزء من مشروع تحويل الشراء، يقوم **البرنامج** بتحديث دليل الشراء ليبيّن التغييرات في العمليات، ويتواءم مع الإطار المعياري **للبرنامج**، وأفضل الممارسات. وسيتضمن التحديث الرقابة على أوامر الشراء الصغير الصادرة عن شُعب المقر والمكاتب الأخرى لضمان الامتثال، بما في ذلك تحليل فئات أوامر الشراء الصغير الخاصة بالاتفاقات الطويلة الأجل. وحتى الآن، قام **البرنامج** بإعداد لوحة تتبع قائمة على نظام DOTS لتعقب أوامر الشراء الصغير ويقوم بإجراء فحوصات امتثال عشوائية على بيان ضمان أوامر الشراء الصغير والتي كشفت عن مجالات للتحسين. وقد ساعدت هذه النتائج على وضع مواد تدريبية مستهدفة وهي تساهم بشكل مباشر في تنقيح الدليل، وخاصة في ما يتعلق بأوامر الشراء الصغير.	أحاط مراجع الحسابات الخارجي علما بالجهود الجارية. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** ينبغي له أيضا أن يستخدم التحليلات مثل لوحة التتبع القائمة على نظام DOTS للرصد/الرقابة. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
26	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 47	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن ينظر **البرنامج** في أن يُركز وظائف الشراء في المقر في فرع واحد.	أعيد تنظيم شُعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ في سياق عملية إعادة المواءمة الأوسع التي أعلنت عنها المديرة التنفيذية في عام 2023. وكان تحديد هياكل وتكوين الإدارات عملية تكرارية لدى قيادة **البرنامج**. وبالنسبة إلى شُعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ، قادت مساعدة المديرة التنفيذية، شُعبة	قام **البرنامج** بإعادة تنظيم وظيفة سلسلة الإمداد. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
				العمليات البرامجية عملية إعادة المواءمة مع مديري الشُعب المعنية الخاضعة لقيادتها. وأدى ذلك إلى هيكل أصغر حجما، مع جمع كل طرائق المساعدة داخل شُعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ، مما أدى إلى قدر أكبر من التكامل والاتساق والمساءلة.				
27	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 56	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع **البرنامج** توجيهات أو تعليمات مؤسسية بشأن حفظ ملفات الموظفين في السجلات الإلكترونية، بما في ذلك هيكل موحد للتعامل مع الملفات الإلكترونية وإطلاق تسميات متعارف عليها للوثائق.	أصدر **البرنامج** توجيهات مؤسسية، بما في ذلك إطلاق تسميات متعارف عليها للوثائق وهيكل للتعامل مع الملفات الإلكترونية، في أكتوبر/تشرين الأول 2024. وبناء على مدخلات من مراجع الحسابات الخارجي، أدرج **البرنامج** تفاصيل إضافية وأعاد إصدار التوجيهات في مارس/آذار 2025. وتم توزيع التوجيهات المعاد إصدارها مباشرة على جهات الاتصال المعنية بالموارد البشرية في المقر، وجميع رؤساء الموارد البشرية الإقليميين وجهات الاتصال المعنية بالموارد البشرية في جميع المكاتب القطرية **للبرنامج**. ونُشرت أيضا التوجيهات مباشرة داخل Workday.	أصدر **البرنامج** توجيهات بشأن حفظ ملفات الموظفين في السجلات الإلكترونية. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
28	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 68	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يواصل **البرنامج** تسوية وضع الوظائف بما يتماشى مع احتياجات التوظيف ومقتضيات إطار التوظيف.	يواصل **البرنامج** تسوية وضع الوظائف بما يتماشى مع الاحتياجات الوظيفية ومتطلبات إطار التوظيف في **البرنامج**، وقد مُددت الفترة الانتقالية مؤخرا من خلال تعميم للمديرة التنفيذية (OED2025/003) حتى نهاية عام 2026. ويستخدم **البرنامج** لوحة تتبع وموارد أخرى لرصد التنفيذ ودعمه بانتظام. وفي نهاية ديسمبر/كانون الأول 2024، خفض **البرنامج** نسبة الموظفين العاملين بعقود قصيرة الأجل إلى 44 في المائة، متجاوزا بذلك الهدف البالغ 46 في المائة في نهاية عام 2025.	لا تزال العملية مستمرة. وتُعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X		
29	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 83	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع **البرنامج** مبادئ توجيهية جديدة واستمارة نموذجية لتخطيط التعافي من الكوارث في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية في أقرب وقت ممكن.	أصدرت شُعبة التكنولوجيا في **البرنامج** استمارات نموذجية مملوءة مسبقا لخطط استمرارية سير الأعمال والتعافي من الكوارث لجميع المكاتب القطرية (أبريل/نيسان 2024). ونُقلت الرسالة عبر رسالة بريد إلكتروني من كبير موظفي المعلومات إلى جميع موظفي تكنولوجيا المعلومات وموظفي تكنولوجيا	أصدر **البرنامج** توجيهات جديدة واستمارة نموذجية لخطة التعافي من الكوارث. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
				المعلومات الإقليميين، مما يؤكد أهمية الحفاظ على إجراءات واضحة حول استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث. وسلطت الرسالة الضوء على الارتباط المتأصل بين الاستعداد واستمرارية سيرالأعمال، ودعت المكاتب إلى الاستفادة من التوجيهات من أجل اتباع نهج شامل في مجال إدارة المخاطر برمته.				
30	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 93	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض **البرنامج** المشهد الحالي لتكنولوجيا المعلومات لتحديد القدرات/الحلول المتداخلة ولتجنب الازدواجية.	حددت عملية ترشيد التطبيقات التصرف في النظم بناء على قيمتها التجارية ومواءمتها التقنية، باتباع نموذج 4R (الاحتفاظ، إعادة التجهيز، إعادة التصميم، التقاعد). ونتيجة لذلك، تم تحديد 410 تطبيقات تجارية ضمن النطاق. وتضمنت عملية الترشيد ما يلي: • إلغاء الحلول المتسمة بالتكرار والازدواجية؛ • تصفية التطبيقات غير الإنتاجية التي كانت غير نشطة أو لم يتم نشرها بعد؛ • تطبيق معايير التقييم للتركيز على التطبيقات المهمة لعمليات تسيير الأعمال؛ • التحقق من صحة النتائج مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لتأكيد حالة كل تطبيق والتصرف فيه في المستقبل. وسيتم تقديم تحديث سنوي إلى مراجع الحسابات الخارجي بشأن تطبيقات الأعمال التي تم تحديدها.	لا تزال العملية مستمرة. وتُعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X		
31	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 94	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُعزز **البرنامج** سلطة شُعبة التكنولوجيا في ما يتعلق بتنفيذ حلول تكنولوجيا المعلومات الجديدة.	أعد **البرنامج** تعميما للمديرة التنفيذية يؤكد مجددا ويوضح سلطات شُعبة التكنولوجيا في ما يتعلق بالمجموعة الكاملة من أنشطة المعلومات والتكنولوجيا داخل **البرنامج** وبواسطته، استنادا إلى أطر أفضل الممارسات الدولية. وقد خضع التعميم للتشاور مع المكتب القانوني، ولجنة الأعمال والتكنولوجيا الرقمية وسيتم تقديمه إلى فريق القيادة للموافقة عليه.	أشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن **البرنامج** يقوم بصياغة تعميم للمديرة التنفيذية من شأنه أن يعزز سلطة كبير موظفي المعلومات. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
32	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 38	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن **البرنامج** وجود إدارة بيانات شاملة لجميع اتفاقات المساهمات بما في ذلك الملاحق وإتاحتها إلكترونيا لجميع الموظفين المعنيين.	قام **البرنامج** بشراء الأداة كما كان مخططا ويقوم بتفعيلها في عام 2025.	يقوم **البرنامج** حاليا بشراء أداة جديدة لإدارة اتفاقات المساهمات ("docusign") لإدارة دورة حياة العقود. وستتضمن الأداة الجديدة خطوات وعمليات موافقة واضحة		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
					(شجرة القرارات المضمنة). ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.				
33	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 43	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن **البرنامج** الأخذ بصياغة متماسكة وأكثر توحيدا للمفاوضات المستقبلية على اتفاقات المساهمة لتيسير إدارة هذه الاتفاقات وحسابها.	أصدر **البرنامج** توجيهات بشأن إدارة البنود غير القياسية في اتفاقات المساهمات، بما في ذلك عملية استعراض الاتفاقات والموافقة عليها، لتسهيل إدارة اتفاقات المساهمات وحسابها.	وضع **البرنامج** توجيهات جديدة لاتفاقات المساهمة غير القياسية. وتتضمن التوجيهات تعليمات محددة حول كيفية التصرف في حالات الخطوط الحمراء وما إلى ذلك وهي تتناول التوصية.	X			
34	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 53	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن ينظر **البرنامج** في وضع أداة تعريف لمدفوعات المساهمات للمطابقة الآلية بين المدفوعات الواردة والمساهمات المستحقة القبض المفتوحة.	تم استخدام الحقل "المرجع الخارجي" كمعرّف للاتفاق عند تسجيل المساهمات. ويجري تعزيزه كجزء من مشروع "تنسيق إدارة المساهمات والجهات المانحة" في **البرنامج**. وتم إعداد وثيقة تعريف العملية بشأن أتمتة حساب مقاصة الخزانة، على الرغم من تعليق المشروع، في انتظار توافر الأموال.	بدأ **البرنامج**، كجزء من مشروعه "تنسيق إدارة المساهمات والجهات المانحة"، عملية المطابقة الآلية لمدفوعات المساهمات مع المساهمات المستحقة القبض المفتوحة. وتُعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X		
35	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 64	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يغيّر **البرنامج** سياسته المحاسبية بشأن الاعتراف بالسلع الغذائية التي يتم تسليمها إلى الشركاء المتعاونين كمصروفات، وتسجيل هذه السلع كمخزونات وعدم اعتبارها مصروفات إلا عند توزيعها الفعلي على المستفيدين.	سوف يقوم **البرنامج** بطرح أداته الجديدة لإدارة المخزون بالتزامن مع إصدار سياسة محاسبية جديدة بشأن الاعتراف بمصروفات السلع الغذائية.	أحاط مراجع الحسابات الخارجي علما بالأداة الجديدة لإدارة مخزون الشركاء المتعاونين، والتي تم تجريبها في إثيوبيا في يناير/كانون الثاني 2025 والاتصال المتوخى مع منصة SCOPE. ومع ذلك، لا تزال التوصية قيد التنفيذ طالما لم يتم تعديل الاعتراف بمصروفات السلع الغذائية الموزعة إلى الشركاء المتعاونين ولم تصدر سياسة محاسبية جديدة.		X		
36	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 87	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُعزز **البرنامج** عملية التخلص من الأصول الملموسة غير المستخدمة أو المكسورة أو المتقادمة وإجراء تحليل لتحديد السبب الجذري لارتفاع النسبة المئوية للممتلكات والمنشآت والمعدات المستهلكة بالكامل.	لتسريع وتيرة التخلص من أصول **البرنامج** التي أصبحت متعطلة أو لم يعد **البرنامج** بحاجة إليها، تحتاج شُعبة الخدمات الإدارية إلى موظفين إضافيين للتخلص منها. وأدت القيود الحالية في عمليات التوظيف في **البرنامج** إلى إبطاء زيادة عدد الموظفين المطلوبين. وبالتوازي مع ذلك، سيعمل **البرنامج** على توسيع نطاق استخدام أداة المزاد الإلكتروني **للبرنامج** وتعزيز ميزاتها الرئيسية لزيادة عدد الأصول التي تُطرح في المزاد كل عام.	قام **البرنامج** بتعزيز لوحة تتبع فرص إدارة الأصول لإعداد تقارير تحدد الأصول العاطلة أو المتقادمة، وتطلب التخلص منها في الوقت المناسب. وبعد ذلك، قام **البرنامج** بتطوير أداة مجلس حصر الممتلكات على الإنترنت. وتهدف الأداة إلى تنفيذ عملية التخلص من الأصول بشكل أسرع، وموحد وأكثر انسيابية. ومع ذلك، فإن نسبة العناصر المستخدمة إلى تلك النشطة وغير المستخدمة لم تتغير بشكل كبير بسبب تغير تشكيل الفئات المعنية. وعلى سبيل		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
					المثال، كان عدد العناصر المكسورة مستقرا إلى حد ما من سبتمبر/أيلول 2023 إلى مارس/آذار 2025. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قيد التنفيذ.				
37	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 94	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض **البرنامج** عمليات إدارة الأصول والتطبيقات المستخدمة لتبسيط إدخال البيانات وتقليل عبء العمل اليدوي وتعزيز تقارير إدارة الأصول عن طريق إضافة التقادم والعمر النافع المتبقي والإهلاك المتراكم والحالي وصافي القيمة الدفترية كوظائف قياسية تدعم عمليات رصد الأصول وإدارتها.	تم الآن الانتهاء من التحسين المتعلق بالعمر النافع المتبقي للأصول وهو يشكل جزءا من لوحة التتبع. وتعرض لوحة التتبع الحالية الآن معلومات مثل تقادم الأصول، والإهلاك المتراكم، والقيمة المتبقية للأصول، والعمر النافع المتبقي للأصول.	أشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن لوحة تتبع إدارة الأصول توفر خيار إضافة معلومات مثل التقادم، والإهلاك والقيمة المتبقية إلى تقرير نظام الإدارة الشاملة للمعدات. ويوفر تقرير نظام الإدارة الشاملة للمعدات مزيدا من المعلومات لرصد وإدارة أصول **البرنامج** بشكل أفضل. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
38	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 118	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُجري **البرنامج** تحليلا شاملا لتكاليف وفوائد الاستعانة بمصادر خارجية لأجزاء من عملية كشوف المرتبات لتنفيذها من جانب مقدم خدمات خارجي مع مراعاة المخاطر والفوائد المحققة التي ينطوي عليها ذلك.	بعد إجراء المزيد من التقييم الداخلي، أدمج **البرنامج** عملية تحليل التكاليف والفوائد في مبادرة مؤسسية حاسمة أكثر شمولا تركز على التكامل الرقمي والتحديث. وسيعمل التحليل على مواءمة الجهود المتزامنة الرامية إلى تحديث نظام تخطيط الموارد المؤسسية في **البرنامج**. وتعد المبادرة المؤسسية الحاسمة جزءا من خطة الإدارة 2025-2027، التي وافق عليها المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2024.	قرر **البرنامج** توسيع نطاق عملية كشوف المرتبات عند تقديم Workday. وبالتالي، طوال عام 2024، استمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دفع مرتبات الموظفين المعينين محليا في الميدان، رهنا بالعوامل المنتقدة (التكاليف، والأخطاء اليدوية المحتملة). وفي عام 2024، قرر **البرنامج** دمج عملية تحليل التكاليف والفوائد في مبادرة مؤسسية حاسمة أكثر شمولا. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
39	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 134	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم **البرنامج** بتحسين عملية بدل الخطر من حيث الأتمتة، وإصدار الشهادات، والحساب، والرصد في المكاتب القطرية لضمان حساب بدل الخطر بشكل صحيح ودفعه فقط عن الأيام المؤهلة.	نفذ **البرنامج** عملية بدل الخطر في نظام إدارة رأس المال البشري Workday. ويُطلب الآن من الموظفين إدخال طلب بدل الخطر الخاص بهم في الوقت المحدد كل شهر في Workday، ويتم حسابه داخل النظام. ويقوم Workday أيضا بالتقاط وإظهار الحضور وحالات الغياب الموافق عليها لتسهيل التحقق من طلبات بدل الخطر، قبل إعطاء الموافقة. ويتم دعمه بتقارير متكاملة وآلية عن بدل الخطر توضح الطلبات، وحالات الموافقة والمبالغ الثابتة المستحقة الدفع لكل موظف. وبالنسبة إلى موظفي **البرنامج** الوطنيين، تُرسل حسابات الحضور والغياب	نفذ **البرنامج** عملية تسجيل أيام بدل الخطر والموافقة عليها وحساب المبلغ الشهري في نظام Workday. وأظهر Workday الحضور والغيابات الموافق عليها لتسهيل التحقق من طلبات بدل الخطر، قبل إعطاء الموافقة. وفي عام 2024، وجد مراجع الحسابات الخارجي أنه تم صرف بدل الخطر على الرغم من عدم الموافقة على الأيام، واتجاهات الإنفاق الإجمالية غير المنتظمة، والمدفوعات المزدوجة بسبب الإدخالات		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
				وبدل الخطر إلى نظام مقدم خدمات كشوف المرتبات الخاص بهم (نظام إدارة رأس المال البشري في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ويتم الدفع وفقا لذلك. وبالنسبة إلى الموظفين المتبقين، تُرسل حسابات بدل الخطر إلى نظام كشوف المرتبات المعني، أي Pasport لعقود الخدمة/اتفاقات الخدمة الخاصة ونظام SAP لجميع الآخرين، ويتم الدفع وفقا لذلك.	اليدوية المستمرة لبدء الدفع. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.				
40	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 136	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُعزز **البرنامج** متطلبات التوثيق وأن يضع ضوابط للتحري تستعرض، على فترات محددة سلفا، صحة الاستحقاقات التي تُصرف.	نفذ **البرنامج** تدابير جديدة لتعزيز متطلبات التوثيق وضوابط التحري. وأدخل عملية دورية لتحليل العينات العشوائية للاستحقاقات الرئيسية على فترات زمنية محددة سلفا من أجل تعزيز الرقابة والامتثال، ووضع إجراءات تشغيل موحدة. ويتماشى هذا التمرين مع عملية التحقق السنوية الحالية. ومع إطلاق نظام إدارة رأس المال البشري الجديد Workday، تم دمج آليات تحكم إضافية في عمليات الموارد البشرية الرئيسية. ويدعم نظام Workday متطلبات إرسال المستندات من خلال منع إجراءات المعالجة الإضافية عندما تكون المستندات الإلزامية ناقصة. ويوفر النظام أيضا رؤية أكبر لتدفق الإجراءات والموافقات لكل عملية.	أدخل **البرنامج** عملية دورية لتحليل العينات العشوائية للاستحقاقات الرئيسية على فترات زمنية محددة سلفا لتعزيز الرقابة. وأصدر **البرنامج** إجراءات تشغيل موحدة خاصة به سارية اعتبارا من 20 سبتمبر/أيلول 2024. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
41	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 151	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يواصل **البرنامج** تعميم وتعزيز الحلول التقنية القياسية المؤسسية لمطابقة التحويلات القائمة على النقد على مستوى المكاتب القطرية.	وضع **البرنامج**، بوصفه جزءا من مشروع الضمان العالمي، مجموعة من خدمات المطابقة لدعم المكاتب القطرية في تعزيز عمليات المطابقة لديها. وتشمل الخدمة تقديم الدعم للمكاتب القطرية بشأن كيفية سد فجوات المطابقة، فضلا عن الحلول التقنية لإجراء عمليات المطابقة في منصة إدارة معلومات المستفيدين والتحويلات (SCOPE) الخاصة **بالبرنامج**، من خلال فريق ضمان البيانات، أو باستخدام أداة ضمان البيانات والمطابقة التي تم تطويرها حديثا.	أشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن **البرنامج** عزز التوجيهات الحالية ووضع أداة للمكاتب القطرية لمطابقة التحويلات القائمة على النقد. وتلقت المكاتب القطرية تدريبات وحلقات دراسية شبكية لتعلم كيفية استخدام الأداة. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
42	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 156	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُعزز **البرنامج** أنشطة الرقابة المتعلقة بعمليات تسليم التحويلات القائمة على النقد ضمانا للمطابقة المتماسكة للتحويلات المؤسسية.	تُعد المطابقة، باعتبارها أحد معايير إدارة الهويات في إطار مشروع الضمان العالمي، جزءا من عمليات الرصد المختلفة (على سبيل المثال، أداة رصد ضمان العمليات النقدية وعملية	أدخل **البرنامج** أداة لرصد ضمان العمليات النقدية تبين حالة امتثال المكاتب القطرية لمتطلبات ضمان العمليات النقدية بما في ذلك المطابقة. ويمكن	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
				الضمان التي تجريها المديرة التنفيذية سنويا). كما أنها تشكل جزءا من الرقابة التي تقوم بها المكاتب الإقليمية لضمان الامتثال لمعايير الضمان. وقد وضع **البرنامج** مجموعة من خدمات المطابقة لدعم المكاتب القطرية في تعزيز عمليات المطابقة لديها، وتلبية معايير الضمان، وتحديد الثغرات ومجالات التحسين.	للمكاتب الإقليمية استخدامها للتخطيط لمهام الرقابة الخاصة بها. وتعد مطابقة التحويلات القائمة على النقد أحد البنود التي تغطيها بعثات الرقابة على المكاتب القطرية. وتقوم المكاتب الإقليمية أيضا بمتابعة التوصيات المقدمة خلال بعثات الرقابة. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.			
43	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 195	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم **البرنامج** بأتمتة عملية إلغاء المعاملات الداخلية لضمان اكتمالها، وللحد من مخاطر الأخطاء اليدوية، ولجعل العملية أكثر كفاءة من حيث الوقت.	الشروط الأساسية لأتمتة إلغاء المعاملات الداخلية موجودة. ولا تسمح ضوابط النظام بخلط المعاملات الداخلية والخارجية، وقد تم تنفيذ نسخة جديدة من الكشوف المالية تفصل بين الحسابات الداخلية والخارجية. ويجري حاليا اختبار تغييرات وحدة السفر لفصل المعاملات الداخلية والخارجية. ويجري حاليا تطوير حل تأمين صحي للقسائم اليومية المقسمة إلى داخلية وخارجية. ومكون الأتمتة معلق، ورهن التمويل؛ ومع ذلك، حتى من دونه، فإن مجموعة الضوابط الجديدة تقلل من خطر الأخطاء إلى الحد الأدنى، وتعمل جنبا إلى جنب مع نسخ الكشوف المالية الجديدة على تقليل الوقت المطلوب لإجراء الإلغاء الفصلي للمعاملات الداخلية.	أشار مراجع الحسابات الخارجي إلى التحسينات التي طرأت على عملية الإلغاء. ومع ذلك، فإن العملية لم تتم أتمتتها بعد. وتُعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X		
44	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 34	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحسّن **البرنامج** موثوقية توقعاته التمويلية ويضع عتبات واضحة عندما يتعين إرسال إخطارات تكميلية مخصصة إلى المجلس التنفيذي.	يقر **البرنامج** بالتوصية ويشير إلى أن موعد تنفيذها لم يحن بعد. وقد وضع **البرنامج** إجراء تشغيل موحدا جديدا لتعزيز موثوقية توقعاته التمويلية، إلى جانب أداة مخصصة لدعم إعدادها والموافقة عليها. وتهدف هذه التدابير إلى تحسين الاتساق والدقة في عمليات التنبؤ.	وضع **البرنامج** إجراء تشغيل موحدا يصف عملية التنبؤ بالتفصيل. ووضع **البرنامج** متطلبات موافقة إضافية من قبل المديرين لتعزيز موثوقية التوقعات. ولا يُتوخى تقديم معلومات مخصصة أو منتظمة إلى المجلس التنفيذي والنظر فيها في هذه العملية. ولذلك تُعتبر التوصية غير منفذة.			X	
45	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 35	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقترح **البرنامج** على المجلس التنفيذي معايير للتنقيحات المطلوبة لخطة الإدارة في حالة وجود فروق في توقعات التمويل للتمكين من تعديل اللائحة العامة أو النظام المالي.	كجزء من خطة الإدارة 2025-2027، تم تضمين مشروعي قرارين أكثر تفصيلا بشأن سلطة المديرة التنفيذية في تغيير الميزانية في ضوء التغييرات المحددة في توقعات المساهمات (مشروعا القراران الرابع والخامس). وإذا كان التغيير في مستوى المساهمات والتغيير في ميزانية دعم البرامج والإدارة يقع ضمن ما هو منصوص عليه في مشروعي القرارين، لن تكون	أقر مراجع الحسابات الخارجي بمشروعي القرارين الأكثر تفصيلا بشأن سلطة المديرة التنفيذية في تغيير الميزانية في ضوء التغييرات المحددة في توقعات المساهمات. ومع ذلك، المشاورات مع المجلس التنفيذي معلقة، وهي بشأن ما إذا كانت هناك حاجة إلى		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
				هناك حاجة إلى تنقيح خطة الإدارة. في انتظار تأكيد ما إذا كانت هناك حاجة إلى تغييرات محددة في النظام الأساسي واللائحة العامة.	تعديل اللائحة العامة أو النظام المالي. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.				
46	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 49	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم **البرنامج**، تمشيا مع المادة 9-4 من النظام المالي، بتزويد المجلس التنفيذي بوثيقة واحدة تقارن الميزانية المقترحة بالميزانية الموافق عليها الحالية والميزانية الحالية المعدلة وتسمح بالموافقة على ميزانية **البرنامج** السنوية، على سبيل المثال في ملحق لخطة الإدارة يحتوي على الخطط الاستراتيجية القطرية لجميع المكاتب القطرية في فترات الموافقة.	يقر **البرنامج** بطلب مراجع الحسابات الحصول على وثيقة إجرائية تحدد العناصر الأساسية التي يتعين إدراجها في خطة الإدارة. وسيبدأ **البرنامج** العمل على صياغة الوثيقة وفقا لذلك. وفي الوقت نفسه، سيواصل **البرنامج** العمل على توفير رابط بالبيان الخامس من الكشوف المالية.	أعرب مراجع الحسابات الخارجي عن تقديره للمعلومات الإضافية الواردة في الملحق السادس لخطة الإدارة. ووافق **البرنامج** على إنشاء وثيقة إجرائية لتحديد متطلبات عروض الخطة الاستراتيجية القطرية في خطة الإدارة لترسيخها كمعلومات متكررة وتوفير رابط بين الميزانية الموافق عليها والبيان الخامس في الكشوف المالية. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
47	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 57	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم **البرنامج** بإعادة صياغة المعلومات المتعلقة بحساب دعم البرامج والتسوية الإدارية في خطة الإدارة، وأن يزود المجلس التنفيذي بآخر القيم الفعلية للميزانية، ويضمن مطابقة الأرصدة الختامية والأرصدة الافتتاحية وأن يقدم إيضاحات إذا تغيرت الافتراضات بأثر رجعي.	يقر **البرنامج** بطلب مراجع الحسابات الحصول على وثيقة إجرائية تحدد العناصر الأساسية التي يتعين إدراجها في خطة الإدارة. وسيبدأ **البرنامج** العمل على صياغة الوثيقة وفقا لذلك. وبعد المناقشة مع أعضاء المجلس التنفيذي، اتُفق على أن عرض المعلومات في جدول من شأنه أن يسبب الارتباك ويشتت الانتباه عن الطلبات الجديدة.	أعرب مراجع الحسابات الخارجي عن تقديره للمعلومات الإضافية الواردة في خطة الإدارة. وافق **البرنامج** على إنشاء وثيقة إجرائية لتحديد متطلبات عروض حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في خطة الإدارة لتأسيسها كمعلومات متكررة وتوسيع نطاق المعلومات السردية أو استبدالها بجدول. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
48	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 68	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم **البرنامج** بتحسين طلب الموافقة على مبادراته المؤسسية الحاسمة في خطة الإدارة، وعرض الحركة التاريخية للمبادرات الفردية، والمبالغ المرحّلة من السنوات السابقة، والنفقات.	يقر **البرنامج** بطلب مراجع الحسابات الحصول على وثيقة إجرائية تحدد العناصر الأساسية التي يتعين إدراجها في خطة الإدارة. وسيبدأ **البرنامج** العمل على صياغة الوثيقة وفقا لذلك.	أعرب مراجع الحسابات الخارجي عن تقديره للمعلومات الإضافية الواردة في خطة الإدارة. ووافق **البرنامج** على إنشاء وثيقة إجرائية لتحديد متطلبات عروض المبادرة المؤسسية الحاسمة في خطة الإدارة لترسيخها كمعلومات متكررة. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
49	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 69	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقترح **البرنامج** على المجلس التنفيذي تعاريف ومعايير تحدد متى وتحت أي ظروف يمكن تخصيص التمويل للمبادرات المؤسسية الحاسمة. وينبغي أن يمكّن هذا المقترح المجلس التنفيذي من تنفيذ دوره في مجال الحوكمة	يستمر العمل الداخلي والمناقشة مع أعضاء المجلس التنفيذي حول هذا الموضوع.	أشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن المناقشات مع المجلس التنفيذي مستمرة لتحديد التعديلات على النظام المالي واللائحة العامة ليشملا تعاريف ومعايير للمبادرة المؤسسية الحاسمة. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
			والنظر في تعديل اللائحة العامة أو النظام المالي.						
50	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 73	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن **البرنامج** حسن التنسيق والمواءمة بين الأدوار والمسؤوليات الخاصة بوظائف الميزانية المؤسسية والتشغيلية في الهيكل التنظيمي الجديد.	من منظور السياسات والحوكمة، فإن الوظيفتين منظمتان ومتوائمتان بشكل جيد. وأوضح تعميم المديرة التنفيذية OED2024/007 بشأن اللجان الداخلية مسؤوليات اللجان وكلف دائرة التخطيط والميزنة والإبلاغ على المستوى المؤسسي لتكون أمانة لجنة الميزانية العالمية، وتشرف على الميزانية المؤسسية، وكلف خدمة إدارة الميزانية البرامجية لتكون أمانة لجنة الميزانية المتعددة الأطراف، وتدير الميزانية التشغيلية. وأكدت رسالة سبتمبر/أيلول 2024 الموجهة من المديرة التنفيذية إلى رئيس الشؤون المالية ولايته باعتباره الوصي الوحيد على المعلومات الرئيسية المالية والمتعلقة بالميزانية في **البرنامج** وأكدت دوره في تصميم وتنفيذ أطر حوكمة الميزانية الموافق عليها.	أحاط مراجع الحسابات الخارجي علما بتعميم المديرة التنفيذية الذي يوضح المسؤوليات المتعلقة بالميزانية المؤسسية والتشغيلية. وعلاوة على ذلك، تنص رسالة المديرة التنفيذية الموجهة إلى رئيس الشؤون المالية بوضوح على دور رئيس الشؤون المالية كجهة الاتصال والمستشار التنظيمي في ما يتعلق بجميع المسائل التي لها آثار مالية واقتصادية مادية على **البرنامج** والمسؤولية عن رصد وتخفيف المخاطر المالية في جميع أنحاء المنظمة. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
51	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 78	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم **البرنامج** بتحديث وتوحيد أدلته ووثائقه التوجيهية المتعلقة بالميزانية، وبتحديد تواريخ الاستعراض لضمان تحديث الوثائق، وبإنشاء نظام لحفظ ملفات إطار الميزانية المعمول به في مكان واحد بشكل منهجي.	نظرا إلى عبء العمل الثقيل بشكل استثنائي لإدارة ميزانية عام 2024 في إطار الهيكل التنظيمي الجديد ولتنسيق وإدارة خفض ميزانية دعم البرامج والإدارة وتحديث خطة **البرنامج** للإدارة (2024-2026)، فقد تأخر هذا العمل.	أشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن **البرنامج** لم يحرز تقدما في تنفيذ التوصية حتى الآن. ولذلك تُعتبر التوصية غير منفذة.			X	
52	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 80	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم **البرنامج** باستعراض التعاريف والقرارات المتعلقة بالميزانية على مستوى أدنى من اللائحة العامة والنظام المالي لمعرفة مدى الحاجة إلى تحويلها إلى لائحة عامة أو نظام مالي وتقديم مقترح بهذا الشأن إلى المجلس التنفيذي.	يستمر العمل الداخلي والمناقشة مع أعضاء المجلس التنفيذي حول هذا الموضوع.	أشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن المناقشات مع المجلس التنفيذي جارية لتحديد التعديلات على النظام المالي واللائحة العامة. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
53	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 87	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض **البرنامج** ويحسّن محتوى خطة الأداء السنوية وشكلها، ولا سيما تقصير السرد لصالح العروض الجدولية للميزانية المتكاملة للنظم والكشوف المالية للتمكين من قياس الأداء وإدارته على نحو أفضل.	بالنسبة إلى خطة الأداء السنوية للمكاتب القطرية، تغيرت المسؤوليات التنظيمية كجزء من التحول التنظيمي. وفي وقت لاحق، قرر **البرنامج** تأجيل تنقيح مؤسسي لأداة خطة الأداء السنوية للمكاتب القطرية. وسيسمح هذا **للبرنامج** بالتعلم من الأدوات الجديدة للمقر/المكاتب الإقليمية التي يتم طرحها وتكييفها مع خطة الأداء السنوية.	لاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن تنفيذ التوصية قد تأخر بسبب تحول في المسؤوليات التنظيمية وأن **البرنامج** قرر تأجيل تنقيح مؤسسي لأداة خطة الأداء السنوية للمكاتب القطرية. ولم يتم تنفيذ التوصية.			X	
54	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 96	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض **البرنامج** استبياناته المتعلقة بالضوابط الداخلية بحثًا عن التداخلات والتوحيد المحتمل، وأن يستكمل الأسئلة بصيغة نعم أو لا بمؤشرات أداء رئيسية محسوبة بموضوعية، وأن يستعرض أداة البرمجيات من حيث سهولة الاستخدام وفعالية وظائفها من حيث التكاليف.	استعرض **البرنامج** الاستبيانين بشأن عملية خطاب التمثيل وعملية الضمان التي تقوم بها المديرة التنفيذية بحثًا عن التكرار وقام بتنقيحهما وتنقيح التوجيهات ذات الصلة وفقا لذلك. وأوضح **البرنامج** أيضا الفرق بين الاستبيانين في حلقات دراسية شبكية وحلقات عمل إقليمية. وليس لدى **البرنامج** أي خطة لتوحيد الاستبيانين. وفي سبتمبر/أيلول 2024، تم اختيار Salesforce لتحل محل منصة إدارة المخاطر والتوصيات R2 القائمة. ويخطط **البرنامج** لاستخدام Salesforce في عملية خطاب التمثيل وعملية الضمان التي تقوم بها المديرة التنفيذية لعام 2025 بدءا من الربع الأخير من عام 2025. وتم الاحتفاظ بالروابط مع المنصات المؤسسية لمؤشرات الأداء الرئيسية وسيستمر تحسينها.	قرر **البرنامج** استخدام برمجيات مختلفة لاستبياناته المتعلقة بالرقابة الداخلية في المستقبل. ويخطط **البرنامج** لإدماج مؤشرات أداء رئيسية محسنة في هذه البرمجيات. وتُعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X		
55	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 101	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يعزز **البرنامج** وعي المكاتب القطرية بأهمية الرصد والمطابقة، على سبيل المثال في مجالات المشتريات والتحويلات المدرسية والتحويلات القائمة على النقد وتوثيقها، ويطلب من المكاتب القطرية الإبلاغ عن أنشطة الرصد والمطابقة الخاصة بها في استبيانات التقييم الذاتي للضوابط الداخلية.	في عام 2024، قام **البرنامج**، كجزء من استعراضه السنوي، بتنقيح الاستبيان الخاص بعملية الضمان التي تقوم بها المديرة التنفيذية، وهو التقييم الذاتي المؤسسي بشأن الضوابط الداخلية، والذي أكملته جميع المكاتب. وتناولت التحديثات حالات فشل الرقابة اعتبارا من عام 2023 وتواءمت مع إطار الضمان العالمي **للبرنامج** (OED2024/004). وأدت التنقيحات التي أجريت على القسمين "الرصد الميداني" و"ضمان التنفيذ وإدارة الهوية" إلى طرح أسئلة حول الرصد والمطابقة، ودقة قائمة المستفيدين، والتحقق من الأسر (سنويا)، وعمليات المطابقة بعد كل دورة توزيع عيني/تحويل نقدي. كما أنها تغطي مطابقة بيانات الرصد ربع السنوية، وزيارات مواقع التوزيع، والامتثال لتغطية	رفع **البرنامج** مستوى وعي المكاتب القطرية بأهمية متطلبات الرصد والمطابقة في مختلف المجالات وتناول أسئلة إضافية في استبيانات التقييم الذاتي للضوابط الداخلية. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
				وتواتر الحد الأدنى من متطلبات الرصد (OED2024/006).					
56	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 107	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن ينظر **البرنامج** في اتخاذ إجراءات إضافية لضمان الامتثال لسياسته بشأن مكافحة التدليس والفساد، ولا سيما في ضوء البائعين الخاضعين لعقوبات ومتطلبات الجهات المانحة.	بدأ **البرنامج** استعراضا تفصيليا لإجراءات فحص العقوبات في **بالبرنامج** ومتطلبات فحص العقوبات على الجهات المانحة. وبمجرد اكتمال الاستعراض سيقوم **البرنامج**، إذا لزم الأمر، بتصميم وتنفيذ إجراءات إضافية للتخفيف من مخاطر التعامل مع بائعين خاضعين لعقوبات.	أشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن **البرنامج** بدأ في استعراض إجراءات إضافية لضمان الامتثال لسياسته بشأن مكافحة التدليس والفساد، ولا سيما في ضوء البائعين الخاضعين لعقوبات ومتطلبات الجهات المانحة. ولم يتم اتخاذ أي إجراءات أخرى بعد. وتُعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X		
57	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 117	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يجري **البرنامج** استعراضات للحالات اللاحقة للوقائع في المقر مرتين في السنة استنادا إلى قائمة كاملة للحالات اللاحقة للوقائع، وإعداد التقرير النهائي عن الأنشطة العالمية بما في ذلك التحليل والتعليقات، وتقديم التقرير إلى نائب المديرة التنفيذية ورئيس الشؤون المالية للعلم واتخاذ المزيد من الإجراءات، إذا اعتبرا ذلك ضروريا، على أساس سنوي.	كجزء من مشروع تحويل المشتريات، بدأ **البرنامج** في تنفيذ نظام مشتريات آلي شامل ("حل تدبير الموارد الذكي"). ويتضمن تصميم النظام تدفق عمل مخصصا للموافقة على المشتريات اللاحقة للوقائع، ويجري طرحه تدريجا من فبراير/شباط إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2025. وستسهّل هذه الميزة تحديد المشتريات اللاحقة للوقائع واستعراضها وتحليلها بشكل أكثر شمولا على مكاتب **البرنامج** التي اعتمدت بالفعل حل تدبير الموارد الذكي. وفي الوقت نفسه، لا يمكن إجراء سوى عمليات فحص عشوائي.	أحاط مراجع الحسابات الخارجي علما بمبادرة **البرنامج** لتنفيذ نظام مشتريات آلي شامل يهدف إلى تسهيل تحديد المشتريات اللاحقة للوقائع وتحليل حالات كهذه. وفي حين أن عملية الطرح لا تزال جارية، تُعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X		
58	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 118	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقلل **البرنامج** الحالات اللاحقة للوقائع ضمن فئات سوء التخطيط والرقابة الداخلية، وأن يضمن قصر الحالات اللاحقة للوقائع على الحالات الاستثنائية.	كجزء من مشروع تحويل المشتريات، بدأ **البرنامج** في تنفيذ نظام مشتريات آلي شامل ("حل تدبير الموارد الذكي"). ويتضمن تصميم النظام تدفق عمل مخصصا للموافقة على المشتريات اللاحقة للوقائع، ويجري طرحه تدريجا من فبراير/شباط إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2025. وستسهّل هذه الميزة تحديد المشتريات اللاحقة للوقائع واستعراضها وتحليلها بشكل أكثر شمولا على مكاتب **البرنامج** التي اعتمدت بالفعل حل تدبير الموارد الذكي.	أحاط مراجع الحسابات الخارجي علما بمبادرة **البرنامج** لأتمتة تدفق العمل للموافقة على المشتريات اللاحقة للوقائع. وفي حين أن عملية الطرح لا تزال جارية، تُعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X		
59	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 123	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يعزز **البرنامج** ضوابطه الداخلية على حالات الإذن بالإكراميات وشطب المبالغ.	تحسنت الضوابط الداخلية على حالات الإذن بالإكراميات وشطب المبالغ. وتم الانتهاء من عمليات المطابقة وتعزيز مسار المراجعة. وبالنسبة إلى عام 2024، احتفظ **البرنامج** بورقة	عزز **البرنامج** توثيقه لحالات الإذن بالإكراميات وشطب المبالغ. وأنشأ **البرنامج** ملفا يطابق بين مذكرات	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
				رصد لجميع المدفوعات المنشورة واستعرض المذكرات ونماذج التقارير ذات الصلة. وتشمل حالات القيد هذه تدابير فصل خاصة للموظفين الوطنيين في المكاتب الإقليمية والقطرية. وتمت مشاركة حالات القيد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 مع مراجعي الحسابات الخارجيين.	القرارات والمبالغ المسجلة. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.				
60	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 130	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحسن **البرنامج** امتثال المكاتب القطرية للتوجيهات الحالية بشأن إدارة المنح من حيث استخدام المنح ضمن تواريخ الصرف النهائية. وينبغي **للبرنامج**، على سبيل المثال، أن يطلب إجراء مشاورات وظيفية إلزامية مع المقر، وتوفير التدريبات الإلزامية والإضافية وتدابير بناء القدرات للمكاتب القطرية.	في عام 2024، نظم **البرنامج** تدريبين حول كيفية رصد صلاحية المنح وطلب تمديد المهل، لتعزيز التوجيهات المؤسسية الحالية.	أحاط مراجع الحسابات الخارجي علما بأن **البرنامج** أجرى تدريبين ونشر توجيهات بشأن كيفية تحسين إدارة المنح وإجراء مشاورات منتظمة مع المقر. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
61	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 131	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يكرر مراجع الحسابات الخارجي توصيته بأن يضمن **البرنامج** عدم تسجيل التصحيحات لأغراض إبلاغ الجهات المانحة في سنوات مالية لاحقة.	تم تقديم توجيهات إضافية بشأن التعديلات عبر السنوات من خلال مختلف الاتصالات المؤسسية، بما في ذلك جدول رسم الخرائط المحدث التابع للأمم المتحدة وإجراءات نهاية العام؛ والتوجيهات بشأن مساهمات الأمم المتحدة؛ والدليل السريع للأمم المتحدة؛ وأدلة عام 2024 لعملية إغلاق الحسابات وإعداد الكشوف المالية المرحلية وكشوف نهاية العام. وكانت مسألة التعديلات عبر السنوات أيضا رسالة رئيسية في الكثير من الحلقات الدراسية الشبكية المتعددة الوظائف وحلقة عمل إقليمية واحدة.	بالإضافة إلى الأنشطة المذكورة، ذكر **البرنامج** أنه يعتبر التوصية جارية. وأحاط مراجع الحسابات الخارجي علما بالإجراءات التي اتخذها **البرنامج**. ومع ذلك، هناك الكثير من مبادرات التوعية الجارية. وتُعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
62	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 138	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يعزز مقر **البرنامج** والمكاتب الإقليمية دورها الرقابي وأن تطلب بطاقات موجودات من المكاتب القطرية على أساس الفحص العشوائي لاستعراضها للتأكد مما إذا كانت دقيقة وحديثة.	قام **البرنامج** بتحديث دليل اللوجستيات ليشمل تعزيز وظيفة الرقابة والمبادئ التوجيهية ذات الصلة.	يحيط مراجع الحسابات الخارجي علما بالتوضيح الوارد في دليل اللوجستيات والذي يتضمن المخزونات الموجودة في المستودعات التي يديرها **البرنامج** وفي مواقع تخزين تابعة لأطراف ثالثة في عملية الجرد الفعلي. وينص دليل اللوجستيات على محتوى بطاقات الموجودات. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
63	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 140	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يكفل **البرنامج** قيام موظفيه بإجراء فحص فعلي للسلع الغذائية المخزنة في مواقع تابعة لأطراف ثالثة مثل الموانئ أو مرافق التجهيز أو مناطق التخليص الجمركي، سنويا على الأقل.	يعتمد **البرنامج** على الاتفاقات التعاقدية مع مقدمي الخدمات التابعين لأطراف ثالثة للحفاظ على المساءلة عن إدارة المخزون في المواقع الخارجية. وتنص هذه الاتفاقات على أنه يجب على أمناء المخزونات التابعين لأطراف ثالثة إجراء عمليات جرد منتظمة للمخزون والإبلاغ عن حالة المخزون إلى **البرنامج**، مما يسمح **للبرنامج** برصد مستويات المخزون وجودته. وتهدف هذه الترتيبات التعاقدية إلى فرض المساءلة، وضمان التزام أمناء المخزونات التابعين لأطراف ثالثة بمعايير التخزين والمناولة والإبلاغ في **البرنامج**، على الرغم من أن موظفي **البرنامج** قد لا تكون لديهم إمكانية الوصول المباشر إلى السلع المادية. ومن خلال آلية الإبلاغ المنظمة هذه، يخفف **البرنامج** من المخاطر المرتبطة بالقيود المفروضة على الوصول ويحافظ على الرقابة على مخزونات الأغذية على طول سلسلة الإمداد حتى التوزيع.	أشار مراجع الحسابات الخارجي إلى النص الوارد في دليل اللوجستيات على ضرورة إجراء فحص أيضا للأغذية التي تحتفظ بها أطراف ثالثة. وفي هذه الحالات، يتعين على الطرف الثالث ترتيب عملية الفحص بحضور موظفي **البرنامج**. وعندما لا يكون وجود **البرنامج** ممكنا لأسباب لا مفر منها مثل القضايا الأمنية والقيود المفروضة على إمكانية الوصول، يجب على الطرف الثالث إجراء الفحص وتقديم تقرير إلى **البرنامج**. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن الدليل يتناول التوصية ويعتبر التوصية منفذة.	X			
64	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 147	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُسرّع **البرنامج** جمع المعلومات المتعلقة بخسائر السلع الغذائية ويحسنها وأن يضمن توفر قرار الشطب الذي يتخذه المدير التنفيذي في وقت إعداد الكشوف المالية على النحو المطلوب في المادة 12-4 من النظام المالي.	تختلف ظروف وأسباب خسائر **البرنامج**، واعتمادا على طبيعة الخسارة، قد يختلف التوقيت المناسب للاعتراف بالخسائر. وتتطلب بعض الخسائر توثيقا وموافقات من الوظائف ذات الصلة؛ وعلى سبيل المثال، غالبا ما تحتاج الخسائر الناجمة عن التلف أو مشكلات الجودة إلى تحقيقات شاملة. ومع ذلك، نفذ **البرنامج** إجراءات وعمليات لتوجيه المكاتب القطرية للالتزام بالاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب. ويتوفر لدى شُعبة سلسلة الإمداد نظام داخل منصة LESS للاعترافبالخسائر والتصديق	قدم **البرنامج** أداة في WINGS لتسجيل خسائر الأغذية وموافقات الشطب بطريقة موحدة وفي الوقت المناسب. ومع ذلك، لاحظ مراجع الحسابات الخارجي مرة أخرى التأخير في قرارات الشطب أثناء مراجعة حسابات هذا العام. وسيقوم مراجع الحسابات الخارجي خلال دورة مراجعة الحسابات التالية بمتابعة ما إذا كانت الأداة المستحدثة تخفف من التأخير في قرارات الشطب. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
				عليها. وبمجرد الانتهاء من جميع الوثائق المتعلقة بظروف الخسارة والموافقة عليها، تقوم المكاتب القطرية بالتصديق على الخسائر على الفور من خلال النظام، مما يمكّن وحدة التأمين من معالجة المدفوعات بكفاءة.				
65	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 148	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع مقر **البرنامج**، بالتعاون مع المكاتب الإقليمية، ضوابط إضافية، مثل عمليات الفحص العشوائي، للتحقق من تقارير خسائر المخزون والمخزون الحاضر في السجلات.	تم وضع الكثير من الضوابط الإضافية في جميع عمليات **البرنامج** لتعزيز التحقق من المخزونات المادية. ويتم تسجيل جميع تحركات السلع والتحقق من صحتها يوميا. وتستمر عمليات الجرد المادي للمخزونات شهريا مع المطابقة بسجلات المستودعات وبيانات النظم. ويقوم **البرنامج** بشكل روتيني برصد الامتثال والحفاظ على سلامة بيانات النظم. ويتم تعزيز عمليات التحقق من خلال عمليات جرد مستقلة دورية للمخزونات، مع تحليل أي تناقضات وتوثيقها واستعراضها من قبل إدارة المكتب القطري. وعندما يتم تخزين المخزون في مرافق تابعة لأطراف ثالثة أو شركاء متعاونين، يفرض **البرنامج** إجراء جرد مادي للمخزون بمشاركة **البرنامج**، وعندما يكون ذلك مستحيلا، تكون تقارير المخزون التي تم التحقق منها إلزامية ويتم تطبيق تدابير تحقق أخرى.	أطلق مقر **البرنامج** توجيهات إضافية بشأن الاعتراف بالخسائر الغذائية. ومع ذلك، لم يقدم **البرنامج** أي وثائق داعمة لإثبات أي إجراءات إضافية للتحقق من المخزون. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
66	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 153	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يشجع **البرنامج** استخدام تطبيق MIGO لأتمتة عملية إدارة المعدات بدرجة أكبر.	تشكل عملية أتمتة تطبيق MIGO آلية تحكم بالغة الأهمية، وقد تم إدماج استخدامها كجزء من إنشاء الأصول في النظام العالمي لإدارة المعدات في المسح السنوي للضوابط الداخلية العالمية لخدمات الإدارة وقسم "إدارة الأصول" في توصيفات المكاتب القطرية. ولتشجيع اعتماده، عقد **البرنامج** حلقات دراسية شبكية في عام 2024 بلغات متعددة وأجرى دراسة استقصائية لتحديد التحديات ومعالجتها. ويقدم **البرنامج** تقارير فصلية عن استخدام MIGO لتتبع التقدم المحرز. وقد شهد استخدام MIGO تحسنا، مما يمثل تطورا إيجابيا. وستواصل الإدارة رصد التقدم المحرز لضمان تسجيل أصول **البرنامج** في الوقت المناسب وبدقة.	شجع **البرنامج** استخدام تطبيق MIGO في النظام العالمي لإدارة المعدات على نطاق المؤسسة. وأشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن استخدام هذا التطبيق قد تحسن مقارنة بالسنوات السابقة. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
67	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 159	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يكرر مراجع الحسابات الخارجي التوصية بأن يحسّن **البرنامج** دقة واكتمال نماذج الإبلاغ على أساس الاستحقاق، ولا سيما أنه ينبغي **للبرنامج** - كأفضل الممارسات والأنشطة المعيارية للإغلاق في نهاية العام - أن يطلب من الوحدات المالية إبلاغ أوامر الشراء المفتوحة إلى وحدات الإنفاق من أجل استعراضها إذا كان من الضروري أخذها في الاعتبار لأغراض الاستحقاق في نهاية العام.	سيواصل **البرنامج** التشديد في المبادئ التوجيهية للإغلاق المالي في نهاية العام والحلقات الدراسية الشبكية ذات الصلة عبر الإنترنت على أهمية تقديم بيانات استحقاق كاملة ودقيقة وإجراء استعراضات شاملة لأوامر الشراء المفتوحة.	قام **البرنامج** بأنشطة إضافية لتعزيز وعي المكاتب القطرية لتحسين دقة واكتمال نماذج الإبلاغ على أساس الاستحقاق. ومع ذلك، في المراجعة المالية لعام 2024، حدد مراجع الحسابات الخارجي مجددا الحاجة إلى استحقاقات إضافية مما أدى إلى خطأ غير معدل قدره 21.5 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 30 مليون دولار أمريكي في عام 2023 (متوسط السنوات الخمس الماضية) و17.4 مليون دولار أمريكي في عام 2022. ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أيضا أوجه قصور في عملية الإبلاغ عن الاستحقاقات خلال زيارات مراجعة الحسابات إلى المكاتب القطرية في عام 2024. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
68	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 168	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يرصد **البرنامج** الانحرافات بين أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة وأسعار السوق (ضوابط وقائية)، وألا يصرف منحة التعليم إلا في حدود المصروفات الفعلية بالعملة الأجنبية المحولة إلى الدولار الأمريكي على أساس أسعار السوق، وإصدار لائحة ملزمة خاصة بذلك.	واصل **البرنامج** جهوده للنظر في القواعد التي تحكم تسوية المطالبات بمنح التعليم، وكان آخرها من منظور قانوني، مع استمرار المشاورات الداخلية. وتجري المجالات ذات الصلة تقييماتها.	يشير مراجع الحسابات الخارجي إلى أن **البرنامج** بدأ مشاورات داخلية مع المجالات ذات الصلة بشأن القواعد الداخلية التي تحكم تسويات المطالبات بمنح التعليم. والمشاورات مستمرة. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
69	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 193	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض **البرنامج** إطاره الحالي لرصد الشركاء المتعاونين في ضوء المعايير المنسقة والإلزامية القائمة على المخاطر مع الأخذ في الاعتبار الأساليب المطبقة في كيانات الأمم المتحدة الأخرى، على سبيل المثال الجوانب التي حظيت بقبول جيد في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية.	إن إطار ضمان الشركاء المتعاونين هو في مرحلة وضع اللمسات الأخيرة، بما في ذلك الحد الأدنى من التدابير لرصد الأداء، والتي لا تزال قيد التنفيذ.	قدم **البرنامج** مشروعا لإطار ضمان الشركاء المتعاونين. ولم يقدم **البرنامج** وثائق تثبت أنه أخذ في الاعتبار جوانب إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية. ولم يتم الانتهاء بعد من إطار الضمان، وهو يأخذ في الاعتبار فقط الشركاء المتعاونين غير الحكوميين. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
70	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 194	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يعزز **البرنامج** وثائق رصد الشركاء المتعاونين وينسقها.	إن إطار ضمان الشركاء المتعاونين هو في مرحلة وضع اللمسات الأخيرة، مع إدماج التعليقات التقنية الأخيرة قبل موافقة القيادة العليا. ويتضمن الإطار الحد الأدنى من التدابير لرصد	أشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن **البرنامج** يخطط لإدراج تقارير الرصد والفحص العشوائي في Partner		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
				أداء الشركاء المتعاونين. ومع تنفيذ معايير الضمان العالمية **للبرنامج** بشأن الرصد، قام **البرنامج** بتوحيد أدوات الرصد، والتي ستُستخدم لمعالجة المسائل المتعلقة بأداء الشركاء طوال فترة التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، يطبق الإطار المؤسسي الحالي الحد الأدنى من أدوات الرقابة الداخلية الإلزامية، مثل تقييم أداء الشركاء.	Connect الذي لا يزال قيد التطوير. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.				
71	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 201	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يرصد المقر عن كثب ما إذا كانت المكاتب القطرية تمتثل لمتطلبات الفحص العشوائي وفقا للتوجيهات المؤسسية، وأن يدعم المكاتب القطرية في تحسين العمليات الخاصة بكل منها.	تم تصميم خارطة طريق إدارة الشركاء المتعاونين من المنظمات غير الحكومية، ويجري حاليا صياغة توجيهات بشأن عمليات الفحص العشوائي الواعية بالمخاطر. وستتم مناقشة إمكانية إنشاء خدمة مركزية للفحص العشوائي في مرحلة لاحقة من عام 2025.	قدم **البرنامج** مشروع توجيهات بشأن عمليات الفحص العشوائي الواعية بالمخاطر. وتتناول توصية مراجع الحسابات الخارجي بشكل خاص وثائق الرصد على مستوى المقر. وأبلغ **البرنامج** مراجع الحسابات الخارجي أنه يخطط لإدراج تقارير الرصد والفحص العشوائي في Partner Connect. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
72	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 208	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحدّث **البرنامج** توجيهاته بشأن البرامج المدرسية ويُوحدها، مع ضمان أن تكون التوجيهات ذات الصلة في مختلف الوثائق مرجعية ومترابطة لتسهيل تنفيذ المكاتب القطرية للبرامج المدرسية خلال جميع مراحل دورة المشروع.	لا يزال **البرنامج** يسير على الطريق الصحيح، والموعد النهائي لم يتغير. وتم استعراض الروابط والمراجع التوجيهية ووضعها في صيغتها النهائية. ويقوم **البرنامج** باستعراض الفصول التوجيهية الفردية لتتماشى مع السياسة الجديدة للوجبات المدرسية، والتي تمت الموافقة عليها في المجلس التنفيذي في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2024.	يشير مراجع الحسابات الخارجي إلى أن **البرنامج** بصدد تحديث التوجيهات البرامجية بشأن التغذية المدرسية. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
73	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 213	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحسّن **البرنامج** عملية المطابقة والرصد المالي للتحويلات المدرسية عن طريق نشر المتطلبات الدنيا الإلزامية والنماذج المؤسسية لدعم عملية المطابقة والرصد والتوثيق، مع الأخذ في الاعتبار سيناريوهات التنفيذ والنماذج التشغيلية المختلفة.	لا يزال **البرنامج** يسير على الطريق الصحيح، ويظل الموعد النهائي على حاله. وفي عام 2025، سيطرح **البرنامج** الوظائف الحالية لاختيار المكاتب القطرية وسيُجري مشاورات حول ما إذا كانت كافية لمطابقة التحويلات القائمة على النقد. ويعتمد تحسين هذه الوظيفة بشكل أكبر داخل School Connect على تعبئة الموارد الكافية. وسيتم أيضا إعداد توجيهات بشأن عملية المطابقة.	يشير مراجع الحسابات الخارجي إلى أن **البرنامج** بصدد تحديث التوجيهات البرامجية بشأن التغذية المدرسية ويقوم باختبار School Connect لتسهيل مطابقة التحويلات. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
74	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 219	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يكرر مراجع الحسابات الخارجي توصيته بأن يُعيد **البرنامج** النظر في تعريف قسائم السلع، وينشئ فئة محاسبية مناسبة، ويضمن التصنيف الصحيح وصحة الإفصاحات المدرجة في المذكرات لمختلف أنواع قسائم السلع، على سبيل المثال التحويلات المدرسية.	وضع **البرنامج** خارطة طريق لإعادة تصميم قسائم السلع. وتم استكمال دراسة استقصائية لتوثيق البرامج المختلفة التي تُستخدم فيها طريقة قسائم السلع الأساسية، وفهم العمليات والتحديات والمخاطر والفرص. وأُنشئ فريق عامل متعدد الوظائف، وتم الانتهاء من تكوينه واختصاصاته. وجرى اقتراح تعريف جديد لقسيمة السلع، وتحديد الأدوار والمسؤوليات الرفيعة المستوى. وأُنشئت عمليات قسائم السلع، مع التركيز على المجالات ذات المخاطر العالية مثل سلامة الأغذية وجودتها وتوحيد نماذج عقود قسائم السلع لوكلاء النقل التجاريين وغير التجاريين. وصيغت المبادئ التوجيهية المؤسسية والأدوات والنماذج والتدريبات وعُممت للتعليق عليها.	يشير مراجع الحسابات الخارجي إلى أن **البرنامج** بصدد صياغة توجيهات موحدة بشأن قسائم السلع. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
75	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 220	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يسلط **البرنامج** الضوء على أهمية الفصل بين تكاليف التحويلات وقيمة التحويلات في توجيهاته الموحدة المحدّثة بشأن التغذية المدرسية.	لا يزال **البرنامج** يسير على الطريق الصحيح، والموعد النهائي لم يتغير. ويواصل **البرنامج** تطوير وصياغة التوجيهات المؤسسية المتعلقة بقسائم السلع.	يشير مراجع الحسابات الخارجي إلى أن **البرنامج** بصدد صياغة توجيهات موحدة بشأن قسائم السلع. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
76	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 230	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يصر **البرنامج** على الانتهاء العاجل من الإطار المالي والقانوني للعملية المشتركة لأسطول الأمم المتحدة وينفذه، ويطلب المعلومات المالية في الوقت المناسب لإدراجها في الكشوف المالية.	تم دمج المعلومات المالية لأسطول الأمم المتحدة على النحو الواجب في الكشوف المالية **للبرنامج** لعام 2024.	قدم **البرنامج** إلى مراجع الحسابات الخارجي "اتفاق الإطار المالي لأسطول الأمم المتحدة". وينص الاتفاق على الإطار المالي للعملية المشتركة. كما قدم **البرنامج** النموذج المحاسبي والكشوف المالية لأسطول الأمم المتحدة. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
77	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 237	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحسّن **البرنامج** عمليات الميزانية ذات الصلة بأسطول الأمم المتحدة عن طريق تزويد المجلس التنفيذي بخطط شاملة وشفافة للميزانية، بما في ذلك تحديثات هيكل تكاليف العملية.	تم وضع النموذج المالي لدعم التنبؤ بالاحتياجات التمويلية لأسطول الأمم المتحدة. وسيتم عرض الوضع التمويلي لأسطول الأمم المتحدة على المجلس في التقرير المتعلق باستخدام آليات التمويل الاستراتيجية **للبرنامج** مع الأخذ في الاعتبار أن تمويل أسطول الأمم المتحدة تم توفيره من مرفق الخدمات المؤسسية ضمن السقف المحدد لمركز الأسطول. وستُعرض احتياجات التمويل الطويلة الأجل والاستراتيجية ذات الصلة على المجلس في خطة إدارة **البرنامج** (2026-2028).	أشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن خطة الإدارة 2025-2027 لا تقدم معلومات عن ميزانية العملية المشتركة لأسطول الأمم المتحدة. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
78	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 239	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يجري **البرنامج** تحليلا للتكاليف والفوائد لحصته في عملية أسطول الأمم المتحدة.	خلص تحليل التكاليف والفوائد الذي أجراه **البرنامج** لحصته في أسطول الأمم المتحدة إلى أنه لا يعرّض **البرنامج** لتكاليف إضافية، لأن أسطول الأمم المتحدة يطبق مبدأ استرداد التكاليف بالكامل ويسترد التكاليف من عملائه من خلال رسوم التأجير وعائدات المبيعات. وفي حين أنه من المتوقع تحقيق فوائد محدودة **للبرنامج**، فإن بعضها سيتحقق من خلال مواصلة تحسين سلسلة إمداد المركبات ووفورات الحجم. وتم إنشاء أسطول الأمم المتحدة، كعملية مشتركة، بهدف رئيسي هو تحقيق فوائد لكيانات منظومة الأمم المتحدة، وليس **للبرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كمشغلين مشتركين لأسطول الأمم المتحدة.	قدم **البرنامج** تحليلا للتكاليف والفوائد يتوقع بموجبه الوصول إلى نقطة التعادل في عام 2028. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
79	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 240	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع **البرنامج** خطة محددة التكاليف وجدولا زمنيا لمشاركته في عملية أسطول الأمم المتحدة قيد النظر في البرنامج العالمي الجاري لتأجير المركبات ومختلف نماذج التأجير المطبقة.	تم وضع الخطة والجدول الزمني لمشاركة **البرنامج** في أسطول الأمم المتحدة، كما تم الانتهاء من الأنشطة اللازمة أو أنها في طريقها إلى تاريخ الانتقال المحدد في الربع الأخير من عام 2025. ولن يتغير نموذج التأجير الذي يستخدمه **البرنامج**. وسيختار **البرنامج** خيار خدمة الإيجار الرأسمالي الكامل، والذي يتم تقديمه أيضا لعملاء أسطول الأمم المتحدة الآخرين.	قدم **البرنامج** خطة بشأن تخطيط وحالة الانتقال إلى أسطول الأمم المتحدة. وتتضمن الخطة الإجراءات التي يتعين اتخاذها مع المعالم والمواعيد النهائية. وقد حدد **البرنامج** الميزانية المستقبلية من خلال خطة شاملة للتكاليف والميزانية. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
80	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 245	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يواصل **البرنامج** التواصل مع مجموعة ابتكارات الأعمال التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لإيجاد حل يسمح للبرنامج باستخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق المكاتب الخلفية المشتركة لتحقيق مكاسب الفعالية والكفاءة على النحو الذي طلبته الجمعية العامة.	تعاون **البرنامج** مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ما يتعلق بترتيبات المكاتب الخلفية المشتركة لتكنولوجيا المعلومات. وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، واليونيسف و**البرنامج** بتطوير نموذج التشغيل البيني لاستخدامه من قبل منظمات الأمم المتحدة المتواجدة في الموقع نفسه لحوكمة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن نموذج موحد للتكاليف. ووحدت هذه المبادرة الوظائف الإدارية عبر الكيانات، وعززت التآزر، وفعالية التكلفة وتحسين تقديم الخدمات. وتضمنت العناصر كتالوج الخدمات، وتدابير الأمن السيبراني،	واصل **البرنامج** التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى لتيسير المكاتب الخلفية المشتركة التي تتسم بالفعالية والكفاءة. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
				ومركز المساعدة، وتدابير التحكم في الوصول إلى الشبكة، ومؤتمرات الفيديو، وإطار استراتيجية البيانات الإقليمية والعالمية، ونموذج التسعير. ويمكّن النموذج المنظمات من اختيار خدمات فعالة من حيث التكلفة تتماشى مع متطلباتها.					
81	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 252	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُنشئ **البرنامج** مركزا جامعا لجميع وثائق وتوجيهات تفويض السلطة، وتبسيط عملية تفويض السلطة إلى أقصى حد ممكن، ومواءمة المسؤوليات مع هذا الهيكل.	بعد إعادة الهيكلة التنظيمية، عيّنت المديرة التنفيذية (في التعميم OED 868 الموقع في 27 فبراير/شباط 2024) شُعبة إدارة المخاطر لتكون بمثابة مستودع مركزي لتفويض السلطة. وفي مايو/أيار 2024، بدأت شُعبة إدارة المخاطر عملية تبدأ بجمع الوثائق الحالية لتفويض السلطة وتعقّبها في برنامج Excel، على أن يليها استعراض يشمل عمليات التفويض الفرعية. ونظرا إلى جهود إعادة الهيكلة المستمرة التي يتم تنفيذها اعتبارا من 1 مايو/أيار 2025، يجري تنقيح الكثير من تفويضات السلطة؛ وبناء على ذلك، تأخر إعداد تعميم لإدارة تفويضات السلطة. وتقوم شُعبة إدارة المخاطر بالتعاون مع شُعبة التكنولوجيا باستكشاف المتطلبات التقنية لتطوير أداة رقمية أفضل لدعم عمليات التفويض الفرعي.	بدأ **البرنامج** في وضع لمحة عامة. غير أن هذه العملية جارية. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
82	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 257	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن ينظر **البرنامج** في حل رقمي للتفويض الفرعي للسلطة بدلا من إصدار مذكرات لضمان الشفافية والوضوح، وألا يُفوّض سلطات إضافية إلا لفترة زمنية محدودة.	يقوم **البرنامج** باستكشاف المتطلبات التقنية مع شُعبة التكنولوجيا لتطوير منصة أو أداة رقمية لإدارة تفويضات السلطة وعمليات التفويض الفرعي ذات الصلة. وكجزء من هذا الجهد، يستكشف **البرنامج** أيضا الأدوات الحالية، مثل منصة Salesforce الجديدة التي تحل محل MetricStream، كحل فعال من حيث التكلفة. وذكر **البرنامج** أن المبادرة عُلقت بسبب قيود الميزانية.	ذكر **البرنامج** أنه لا يخطط لتنفيذ التوصية في الوقت الراهن. وتُعتبر التوصية غير منفذة.			X	
83	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 264	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع **البرنامج** الأتعاب والاستحقاقات على أساس قانوني سليم يوافق عليه على المستوى المناسب.	في الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023، أبدى **البرنامج** عدم موافقته على هذه التوصية. ومع ذلك، ذكر **البرنامج** أنه على استعداد لاستعراض تفويض السلطة والمستوى، وإذا لزم الأمر، تأكيده بشكل أوضح. واستعرض **البرنامج** تفويض السلطة لإنشاء فئات أجور الخبراء الاستشاريين، رغم وجوده بالفعل، وتعزيزه من خلال مذكرة	أشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن **البرنامج** لا يزال يستخدم الأدلة لتحديد أجور االخبراء لاستشاريين ومبلغ المعيشة الشهري. وبما أن هذه الأجور لها تأثير مالي ملحوظ، فينبغي تنظيمها في الوثائق السياساتية، ويفضل أن توافق عليها المديرة التنفيذية. ويدعم ذلك تعميم			X	

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
				قرار جديدة للمديرة التنفيذية. وترد فئات الأجور في دليل الموارد البشرية، وهو الصك المعين رسميا كإطار تنظيمي **للبرنامج** وسياسته بشأن المسائل المتعلقة بالموارد البشرية. وفي ما يتعلق بمبلغ المعيشة الشهري، فوضت مذكرة قرار المديرة التنفيذية السابقة بالفعل السلطة بشكل صريح والتي تم تفويضها فرعيا بشكل مناسب.	المديرة التنفيذية 011/2015، الذي ينص على أن الأدلة ليست سوى توحيد للسياسات والقواعد والإجراءات القائمة. وتُعتبر التوصية غير منفذة.				
84	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 272	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع **البرنامج** توجيهات بشأن لوحة متابعة تفويض السلطات المالية، ويُنشئ المزيد من الضوابط الآلية لمنع الإدخالات غير الصحيحة وغير الممتثلة وتعزيز أنشطته بشأن الرصد.	أصدر **البرنامج** توجيهات محدثة لتفويض السلطة المالية لتعزيز عمليات الامتثال والرقابة. وتم تنفيذ التدابير اللازمة، بما في ذلك تعزيز الرصد، وتقوية الضوابط، وتحديث التوجيهات.	أصدر **البرنامج** توجيهات وعزز الضوابط ومتطلبات الرصد. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
85	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 278	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يربط **البرنامج** بين تدفقات العمل لتفويض السلطات المالية والأدوار ذات الصلة في نظام WINGS، وأن يضمن ألا تُمنح الأدوار في نظام WINGS إلا للموظفين الذين يتمتعون بالسلطات المطلوبة.	يستكشف **البرنامج** سبل تبسيط تفعيل ملفات تعريف WINGS المتعلقة بتفويض السلطات المالية، فضلا عن تسليط الضوء على لوحة تتبع تفويض السلطات المالية كأداة رقابية عند منح ملفات تعريف نظام WINGS التي تتضمن تفويضات مالية محددة، مثل سلطات المشتريات.	يشير مراجع الحسابات الخارجي إلى أن تدفقات العمل لا تزال غير مرتبطة. وذكر **البرنامج** أنه يقوم باستعراض حل تقني. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
86	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 284	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُنشئ **البرنامج** عمليات وإجراءات للرصد والإبلاغ مع مؤشرات أداء لممارسة السلطة المفوضة.	رهنا بإنشاء الأداة الرقمية ونظرا إلى إعادة الهيكلة التنظيمية الجارية إلى جانب التغييرات ذات الصلة في مسؤوليات المقر العالمي، بما في ذلك التغييرات في هياكل المكاتب الإقليمية، يطلب **البرنامج** مزيدا من الوقت لتنفيذ هذه التوصية.	يحيط مراجع الحسابات الخارجي علما بالرد. وبما أن **البرنامج** لم يبدأ في تنفيذ التوصية، فإن التوصية تُعتبر غير منفذة.			X	
87	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 296	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحلل **البرنامج** أسباب العدد الكبير من الخبراء الاستشاريين المعاد تعيينهم واستخدام النتائج في تخطيط قوته العاملة.	بينما بدأ **البرنامج** في إجراء تحليل لأسباب إعادة تعيين الخبراء الاستشاريين، تم الاعتراف بأن هناك حاجة إلى وقت إضافي نظرا إلى التوقف المؤقت الحالي للتوظيف. وفي الوقت نفسه، سيكون من المفيد تقديم المزيد من الملاحظات، وستأتي هذه الملاحظات من التقديمات القادمة للاستمارة المنقحة حديثا لطلب الاستشاريين والتي تجسد الآن بشكل أفضل مبررات تعيين خبير استشاري. ونتيجة لذلك، تمّ تنقيح الجدول الزمني للتنفيذ.	نظرا إلى توقف التوظيف مؤقتا، يوافق مراجع الحسابات الخارجي على ضرورة إجراء تحليل شامل في وقت لاحق من العام. وتُعتبر التوصية قيد التنفيذ.			X	

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
88	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 301	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقلل **البرنامج** التعاقد مع المتقاعدين من الأمم المتحدة كخبراء استشاريين وأن يمتثل للحدود المفروضة على هذا التعاقد.	ذكّر **البرنامج** جميع مديري المكاتب بالقواعد التي تحكم توظيف المتقاعدين من الأمم المتحدة وقام بتحديث استمارة طلب الخبراء الاستشاريين لتشمل تذكيرا مماثلا بالإضافة إلى طلب تبريرات معززة لتوظيف المتقاعدين من الأمم المتحدة. كما تم تذكير جميع جهات الاتصال المعنية بالموارد البشرية على مستوى العالم. وكما تم الاتفاق عليه مع مراجع الحسابات الخارجي في فبراير/شباط 2025، ففي حين اتخذ **البرنامج** إجراءات استجابة للتوصية، سيتم إجراء تحليل في نهاية عام 2025 لتحديد تأثير التغيير.	أشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن **البرنامج** ذكّر المكاتب بالقواعد ولم يصدر الاستمارة النموذجية المنقحة إلا في بداية عام 2025. وتحتاج هذه التدابير إلى وقت حتى تدخل حيز التنفيذ الكامل. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
89	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 307	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يبرر **البرنامج** قرار التعاقد مع خبير استشاري أو إعادة تعيينه من خلال تقدير المعايير المنصوص عليها في إطار التوظيف في البرنامج وتوثيق النتيجة.	قام **البرنامج** بتنقيح استمارتَي الموارد البشرية لديه – استمارة للمقر والمكاتب العالمية واستمارة للمكاتب الميدانية – في ما يتعلق بطلبات تعيين الخبراء الاستشاريين. وفي كلتا الوثيقتين، يُطلب من مديري التوظيف تبرير وتوثيق قرارهم بتعيين خبير استشاري بشكل أفضل، وبما يتماشى مع المتطلبات المنصوص عليها في إطار التوظيف في **البرنامج**. وفي الوقت نفسه، طُلب من جميع جهات الاتصال المعنية بالموارد البشرية على مستوى العالم التأكد من استكمال القسم ذي الصلة على النحو الواجب كجزء من عملية الطلب والموافقة. وأُرسِلت الاستمارتان المنقحتان والتذكيرات/التعليمات عبر البريد الإلكتروني إلى جميع جهات الاتصال المعنية بالموارد البشرية على مستوى العالم.	قام **البرنامج** بتحسين الوثائق للتعاقد مع خبير استشاري أو إعادة تعيينه. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
90	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 313	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يصوغ **البرنامج** أهداف العمل والإنجازات ومؤشرات الأداء الرئيسية بطريقة محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقيق، وذات صلة، ومحددة زمنيا في بداية العقد، وتقييم الأداء من دون استثناء، وتوثيق النتائج.	اعتبارا من يناير/كانون الثاني 2025، سيتبع جميع المشرفين في **البرنامج** أهدافا إلزامية منقحة ومؤشرات أداء رئيسية أكثر تحديدا وقابلية للقياس. ويشمل ذلك إكمال تقييمات الأداء، والتدريب الإلزامي للمشرفين وأفرقتهم بنسبة 100 بالمائة، مع التركيز على المساءلة عن النتائج والسلوكيات. كما تم تحديث مقياس تقييم الأداء ليعكس بوضوح إدارة الأشخاص. وانضم ما يقرب من 000 1 مشرف إلى جلسات الدعم، وحضر أكثر من 600 1 موظف حلقات دراسية شبكية توضح مسؤوليات الأداء. وستستمر	أثبت **البرنامج** أنه نجح في زيادة معدل تحديد أهداف العمل في بداية العقود في عام 2025. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
				الجلسات والتوجيهات الإضافية حول أهداف SMART ومؤشرات الأداء الرئيسية في دعم تطوير المشرفين وتعزيز إدارة الأداء عبر المنظمة.					
91	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 321	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحدث **البرنامج** تعميم المدير التنفيذي (OED2020/015) بشأن عملية الإعفاء لضمان اتخاذ موظفي المشتريات قرارا بشأن نهج السوق المناسب؛ وإدراج معلومات عن فئات الإعفاء والوثائق المطلوبة إما في التعميم أو في دليل شراء السلع والخدمات.	عملية تحديث دليل الشراء تسير على المسار الصحيح ومن المقرر الانتهاء منها بحلول 30 يونيو/حزيران 2025. وتم إعداد مشروع تعميم محدث للمديرة التنفيذية موجه إلى شُعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ وتعميمه على الخدمات والوحدات داخل شُعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ لاستعراضه. وسيقوم تعميم المديرة التنفيذية المحدث بتعديل التعميم OED2020/015 لضمان التواؤم مع دليل الشراء.	يقوم **البرنامج** بتحديث الدليل والتعميم. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
92	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 327	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن **البرنامج** إجراء المفاوضات كجزء من إجراءات الشراء التنافسية قبل قرار منح العقود وفقا لما ينص عليه دليل شراء السلع والخدمات.	عملية تحديث دليل الشراء جارية ومن المقرر الانتهاء منها في 30 يونيو/حزيران 2025.	يقوم **البرنامج** بتحديث الدليل. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
93	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 333	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحدد مقر **البرنامج** أفضل الممارسات المتعلقة بمعايير تقييم الخدمات الاستشارية ويتشاركها مع المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية.	تطوير الاستمارات النموذجية القياسية لدعم إدارة فئة الخدمات الاستشارية جارٍ ومن المقرر الانتهاء منه في 30 يونيو/حزيران 2025.	يخطط **البرنامج** لإدراج أفضل الممارسات في الدليل. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
94	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 338	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض **البرنامج** استخدام الخدمات الاستشارية في مجال تكنولوجيا المعلومات من أجل تحسين العمليات وتجنب الاعتماد على الموظفين المتعاقدين ووضع تدابير تصحيحية.	تدعم شُعبة التكنولوجيا شُعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ في استعراض الضوابط والمخاطر المتعلقة بعمليات الشراء من خلال تقديم مدخلات محددة حول بائعي تكنولوجيا المعلومات وستوضع اللمسات النهائية على قائمة بالضوابط. وبدأت شُعبة التكنولوجيا في استخدام العطاءات الثانوية بانتظام لإبراز فرص العمل للبائعين الذين عقدوا اتفاقات طويلة الأجل وذلك للحصول على فرصة عادلة لتقديم العطاءات للعمل. والتركيز على العطاءات الثانوية والابتعاد عن عدم القدرة على تغيير البائعين يكمن في تحسين الآليات اللازمة لتأهيل موردين جدد بفعالية وكفاءة في التطبيقات التي سيعملون عليها، مع التقليل قدر الإمكان من أي تأثير على استمرارية سير الأعمال.	يعمل **البرنامج** على إعداد قائمة مرجعية جديدة لتحسين الضوابط. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*
المجموع					94	29	58	7	0
النسبة المئوية					100	31	62	7	0

القسم الثاني

بيان المديرة التنفيذية

مقدمة

1- وفقا للمادة الرابعة عشرة-6(ب) من النظام الأساسي والمادة 13-1 من النظام المالي، أتشرف بأن أعرض على المجلس التنفيذي الكشوف المالية **للبرنامج** التي أعدت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، للموافقة عليها. وأصدر مراجع الحسابات الخارجي رأيه وتقريره بشأن الكشوف المالية لعام 2024، وكلاهما مقدم أيضا إلى المجلس بحسب ما تقتضيه المادة 14-8 من النظام المالي وملحق النظام المالي.

السياق التشغيلي

البيئة التشغيلية

2- أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاشتراك مع مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة برنامج الأغذية العالمي **(البرنامج)** في عام 1961 باعتباره المنظمة المعنية بالمعونة الغذائية في منظومة الأمم المتحدة. ويحكم **البرنامج** مجلس تنفيذي يضم 36 عضوا ويقدم الدعم الحكومي الدولي والتوجيه والإشراف لأنشطة **البرنامج**. ويقدم **البرنامج** المساعدة في 120 بلدا وإقليما. وعمل لدى **البرنامج** في عام 2024 أكثر من 000 22 موظف في جميع أنحاء العالم، منهم أكثر من 87 في المائة في بلدان تقدم فيها الوكالة مساعدات.

3- وترد تفاصيل الاستراتيجية المؤسسية **للبرنامج** في خطته الاستراتيجية التي تجدد كل أربع سنوات. وترتكز الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2025) على الالتزام العالمي بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتتمثل رؤية الخطة الاستراتيجية تحديدا في القضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على النحو الملتزم به في إطار هدف التنمية المستدامة 2 المتعلق بالقضاء التام على الجوع والمساهمة في تحقيق هدف التنمية المستدامة 17 الذي يلزم منظومة الأمم المتحدة بالعمل مع الجهات الفاعلة الوطنية والعالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4- وأُجري استعراض تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية **للبرنامج** بقيادة مكتب التقييم. وستُراعى الأدلة والدروس المستخلصة من الاستعراض عند تصميم الخطة الاستراتيجية التالية التي سيتم عرضها على المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2025 للموافقة عليها.

5- وتحدد الخطط الاستراتيجية القطرية **للبرنامج** سياق تنفيذ الاستراتيجية المؤسسية على المستوى القطري، بينما يوفر إطار النتائج المؤسسية الوسيلة التي يستخدمها **البرنامج** لرصد الأداء من أجل تحقيق الأهداف المؤسسية والإبلاغ عنه، ويساهم في التحسينات البرامجية خلال فترة الخطة الاستراتيجية المؤسسية.

6- ولا تزال الاستجابة لحالات الطوارئ وإنقاذ الأرواح وسبل كسب العيش – سواء من خلال المساعدة المباشرة أو عن طريق تعزيز القدرات القطرية – في صميم عمليات **البرنامج**، خاصة وأن الاحتياجات الإنسانية تزداد تعقيدا ويطول أمدها. ويواصل **البرنامج** في الوقت نفسه دعم البلدان عن طريق بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية، ومساعدة الأفراد والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم لتغيير حياتهم عن طريق تحسين التقنيات الزراعية، وتعزيز سبل كسب العيش المحلية، وتشجيع التكيف مع مخاطر وصدمات التقلبات الجوية المتطرفة، وضمان حصول الأطفال على المغذيات التي يحتاجون إليها، وإدارة برامج التغذية المدرسية التي تساعد على استبقاء البنات والأولاد في المدارس وبناء مستقبل أكثر إشراقا وتحولا لأنفسهم.

7- ولا يزال انعدام الأمن الغذائي عند مستويات مقلقة للغاية، حيث تشير التقديرات إلى أن 343 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في 74 بلدا حيث لدى **البرنامج** وجود تشغيلي. ويزيد عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بنحو 200 مليون عن مستويات ما قبل الجائحة. وهناك حاجة إلى مساعدة فورية لإنقاذ أرواح وسبل كسب عيش 44.4 مليون شخص يُقدر أنهم في حالة طوارئ أو مستويات أسوأ من انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2024. وتشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى 1.9 مليون شخص على حافة المجاعة في عام 2024، ولا سيما في المناطق التي شهدت نزاعات حديثة وممتدة في غزة، والسودان، وجنوب السودان، وهايتي ومالي.

8- وتؤدي العوامل الاقتصادية والظروف الجوية المتطرفة إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. وبلغ الدين العام العالمي مستوى قياسيا، حيث إن نصف البلدان المنخفضة الدخل في العالم إما تعاني بالفعل من حالة مديونية حرجة أو معرضة بشكل كبير للمعاناة منها. ولا يزال تضخم أسعار الأغذية مرتفعا في الكثير من الأماكن، مما يقلل من القدرة الشرائية وإمكانية حصول ملايين من الأسر على الأغذية. وتستمر الظواهر الجوية المتطرفة في تفاقم الجوع وانعدام الأمن الغذائي. وأدت ظاهرة النينيو في الفترة 2023-2024 إلى اضطراب أنماط الطقس العالمية والإنتاج الزراعي، مما تسبب في جفاف على نطاق إقليمي في أفريقيا الجنوبية وتشير التقديرات إلى أن هناك أكثر من 30 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات غذائية.

9- وفي حين أدت الظروف العالمية إلى تفاقم الاحتياجات، فإن توافر الموارد إلى جانب التحديات المتزايدة في وصول العمل الإنساني إلى المجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، تطلب من **البرنامج** اعتماد نهج قائم على الأولويات والاحتياجات عند تحديد متطلباته التشغيلية. ونتيجة لهذا النهج، تم تعديل المتطلبات التشغيلية المتوقعة لعام 2024 إلى أدنى من مبلغ 22.7 مليار دولار أمريكي تم عرضه في الأصل على المجلس التنفيذي إلى مبلغ نهائي قدره 17.7 مليار دولار أمريكي لتحسين مواءمة المتطلبات مع الموارد المتاحة. وبلغ إجمالي إيرادات المساهمات في عام 2024 ما قدره 9.8 مليار دولار أمريكي، بزيادة نسبتها 18 في المائة مقارنة بإيرادات مساهمات عام 2023. وعلى الرغم من هذه الزيادة، ظلت فجوة التمويل بين الموارد المتاحة والاحتياجات التشغيلية كبيرة، مما أجبر **البرنامج** على تقليص مساعداته وإعادة التركيز على الاحتياجات الأكثر إلحاحا.

10- وبالشراكة مع الحكومات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة وأكثر من 1 000 شريك من المنظمات غير الحكومية، وصل **البرنامج** إلى أكثر من 124 مليون مستفيد مباشر في عام 2024، وقدم 2.4 مليار دولار أمريكي و2.2 مليار دولار أمريكي من المساعدات الغذائية والتحويلات القائمة على النقد على التوالي. وظلت الاستجابة لحالات الطوارئ محور التركيز في عام 2024. وبالإضافة إلى ذلك، كانت أنشطة **البرنامج** في مجال الوقاية من سوء التغذية والعلاج التغذوي، وأنشطة الوجبات المدرسية، وأنشطة إنشاء الأصول ودعم سبل كسب العيش، ودوره في توفير الخدمات المشتركة، من بين أمور أخرى، من الأهمية بمكان.

التحليل المالي

ملخص

11- تشكل المساهمات الطوعية من الجهات المانحة مصدر الإيرادات الرئيسي في **البرنامج**. ويعترف بالإيرادات عندما تؤكد المساهمة خطيا، ولا تخضع للاعتمادات البرلمانية أو لشروط مماثلة ستحدث في المستقبل، وبقدر ما يفي **البرنامج** بأي التزام حالي في ما يتعلق بتلك المساهمة. وتتعلق المصروفات الرئيسية **للبرنامج** بالسلع الغذائية والتحويلات القائمة على النقد الموزعة. ويعترف بالمصروفات عندما تسلم السلع الغذائية إلى الشركاء المتعاونين أو، في حالة التسليم المباشر إلى المستفيدين، أو عندما توزع التحويلات القائمة على النقد على المستفيدين.

12- وهناك فارق زمني بين الاعتراف بالإيرادات والاعتراف بالمصروفات. ويمكن أن تكون المصروفات في سنة ما أعلى أو أقل من الإيرادات في تلك السنة، مما يؤدي إلى عجز أو فائض في فترة الإبلاغ، على التوالي، مع استخدام **البرنامج** لأرصدة الصناديق أو تجديد مواردها. وعندما تزيد الإيرادات، كما حدث في عام 2024، من المتوقع أن يحقق **البرنامج** فائضا، ويزيد أرصدة الصناديق المتراكمة بسبب زيادة الإيرادات عن المصروفات في الفترات المالية السابقة.

13- ونظرا لطبيعة عمليات **البرنامج**، فإن معظم أصوله هي أصول جارية يتوقع أن تستخدم في غضون 12 شهرا من تاريخ الإبلاغ. ويتوقع أن تكون الأصول الجارية أعلى بكثير من الخصوم الجارية بسبب الفارق الزمني بين الاعتراف بالإيرادات وبالمصروفات على النحو المبين أعلاه.

14- ويشمل مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات أرصدة الأموال المتراكمة بسبب زيادة الإيرادات عن المصروفات (بما في ذلك المكاسب والخسائر المعترف بها مباشرة في الأصول الصافية) في الفترات المالية السابقة، والاحتياطيات التي يقرر المجلس استخدامها في تمويل أنشطة محددة في ظروف محددة.

الأداء المالي

الإيرادات

الشكل 1- **الإيرادات**
(*مليون دولار أمريكي*)

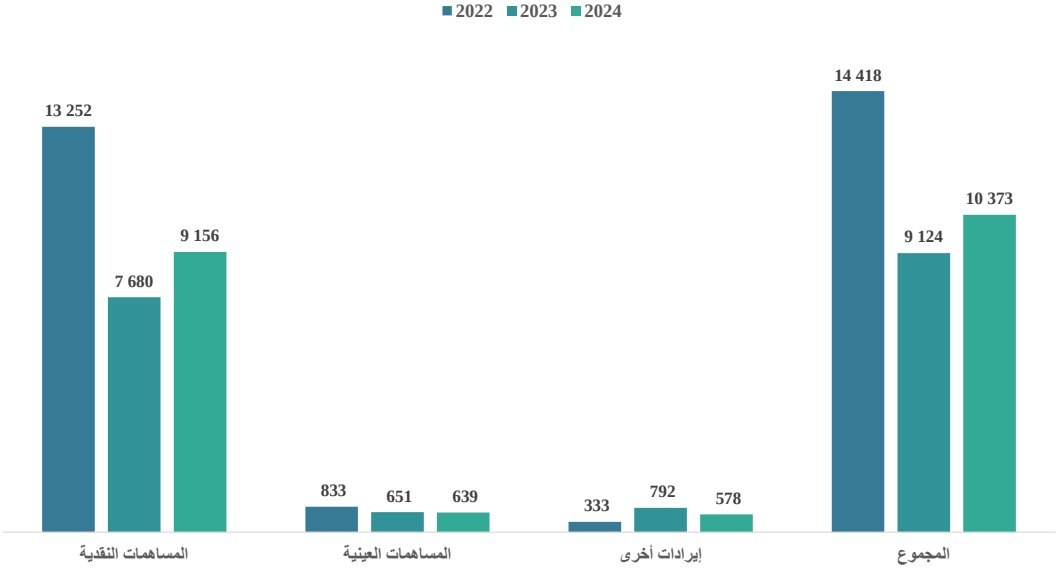

15- بعد انخفاض كبير في الإيرادات في عام 2023، شهد **البرنامج** في عام 2024 زيادة في الإيرادات قدرها 1 249.4 مليون دولار أمريكي، أو 14 في المائة من إيرادات قدرها 9 123.7 دولار أمريكي تم الاعتراف بها في عام 2023. وبلغ إجمالي الإيرادات في عام 2024 ما قدره 10 373.1 مليون دولار أمريكي، منها 9 795.2 مليون دولار أمريكي من إيرادات المساهمات و577.9 مليون دولار أمريكي من الإيرادات الأخرى.

16- وزادت إيرادات المساهمات بنسبة 18 في المائة من 8 331.7 مليون دولار أمريكي في عام 2023، وشملت 9 156.4 مليون دولار أمريكي من المساهمات النقدية التي زادت بنسبة 19 في المائة و638.8 مليون دولار أمريكي من المساهمات العينية التي انخفضت بنسبة 2 في المائة. وتم الاعتراف بنسبة 63 في المائة من إيرادات المساهمات في النصف الثاني من عام 2024.

17- وترجع الزيادة في إيرادات المساهمات في عام 2024 إلى زيادة المساهمات المقدمة من عدد من الجهات المانحة وبلغت أكبر زيادة 48 في المائة وترجع إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي مثلت مساهماتها في **البرنامج** في عام 2024 حصة بلغت نسبتها 45 في المائة (عام 2023: حصة بلغت نسبتها 36 في المائة) من مجموع إيرادات المساهمات. وزادت الجهات المانحة الأخرى مساهماتها في عام 2024، بما في ذلك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والمفوضية الأوروبية، وباكستان، وجمهورية كوريا وفرنسا. وزادت المساهمات المقدمة من الجهات المانحة من القطاع الخاص بنسبة 20 في المائة.

الشكل 2- **إيرادات المساهمات بحسب الجهات المانحة**
(نسبة مئوية)

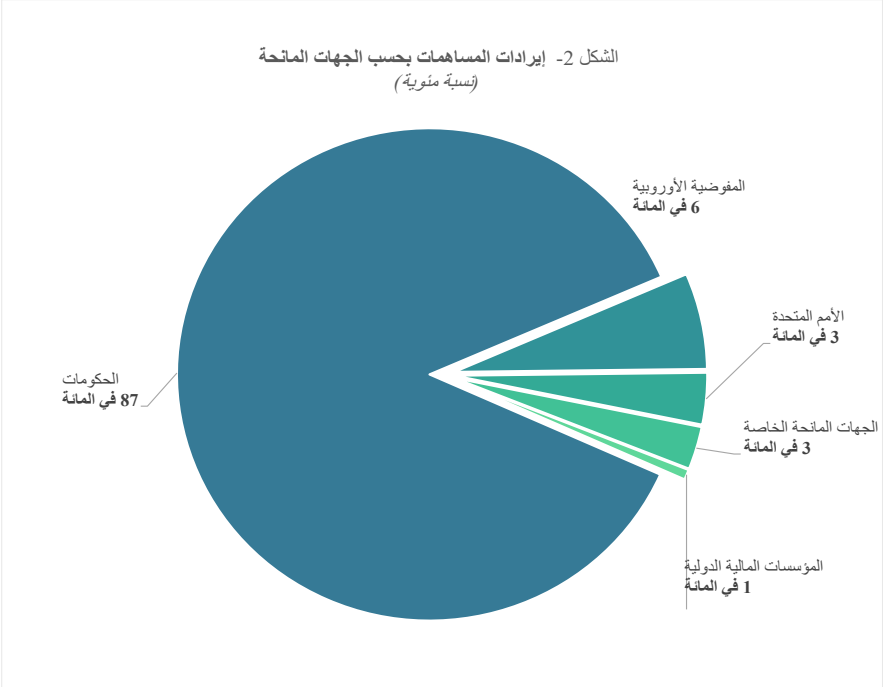

18- وكان 8 303.2 مليون دولار أمريكي أو 85 في المائة من إيرادات مساهمات عام 2024 البالغة 9 795.2 مليون دولار أمريكي لصناديق فئات البرامج في **البرنامج**، و171.8 مليون دولار أمريكي أو 2 في المائة للصناديق الاستئمانية و320.2 1مليون دولار أمريكي أو 13 في المائة كانت مسجلة في البداية ضمن شريحة الصندوق العام والحسابات الخاصة. وتُخصص المساهمات المتعددة الأطراف، البالغة 527.3 مليون دولار أمريكي في عام 2024، والمسجلة مبدئيا ضمن شريحة الصندوق العام والحسابات الخاصة، لاحقا لبرامج محددة.

19- وكان 55 في المائة من إيرادات المساهمات في إطار صناديق فئات البرامج في المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية والمكتب الإقليمي لشرق أفريقيا (28 في المائة و27 في المائة على التوالي) بسبب الاحتياجات الواسعة للعمليات الكبرى في هذين الإقليمين، ولا سيما في دولة فلسطين، والسودان، واليمن وجنوب السودان. وتحققت نسبة 14 في المائة من إيرادات المساهمات في إطار صناديق فئات البرامج في المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، حيث ترجع نسبة 6 في المائة إلى إيرادات المساهمات لأفغانستان. وانخفضت حصة الإيرادات التي حققها المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي إلى 10 في المائة بسبب انخفاض الدعم المقدم لعمليات الطوارئ في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرجع أكثر من 60 في المائة من إيرادات المساهمات في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي إلى عمليات في هايتي وكولومبيا وهندوراس.

20- وتم توزيع إيرادات المساهمات في إطار صناديق فئات البرامج على ستة مكاتب إقليمية وعلى أكبر عشر بلدان على النحو التالي.

الشكل 3- **توزيع إيرادات المساهمات حسب المكتب الإقليمي**
(بالنسب المئوية)

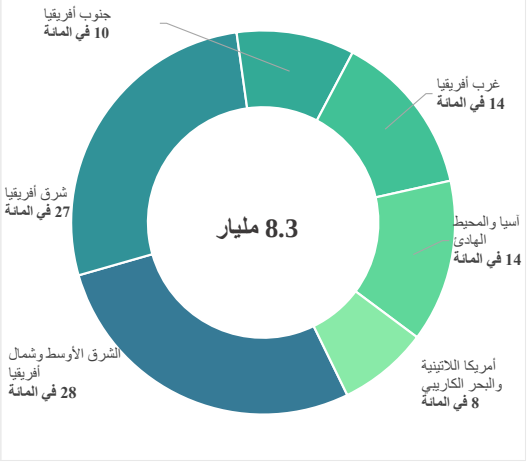

الشكل 4- **أكبر 10 بلدان من حيث توزيع الإيرادات**

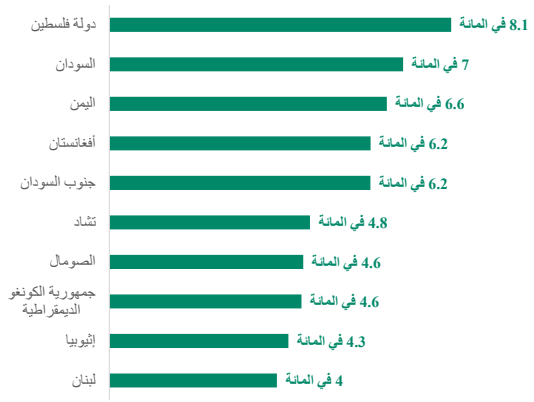

21- وبلغت الإيرادات الأخرى 577.9 مليون دولار أمريكي في عام 2024، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 214.1 مليون دولار أمريكي أو 27 في المائة بالمقارنة مع 792 مليون دولار أمريكي في عام 2023. ويعزى الانخفاض أساسا إلى خسائر سعر الصرف. وتتألف الإيرادات الأخرى من:

أ) الإيرادات المتأتية من تقديم السلع والخدمات والإيرادات المتنوعة الأخرى – 291.3 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 5 في المائة، بسبب الزيادة في إيرادات تقديم الخدمات وكذلك الإيرادات من بيع الأصول؛

ب) الفروق في أسعار صرف العملة - خسائر قدرها 43.5 مليون دولار أمريكي (عام 2023: مكاسب قدرها 193.6 مليون دولار أمريكي)، نتيجة خسائر غير متحققة من إعادة تقييم النقدية والمبالغ مستحقة القبض المحتفظ بها بعملات أجنبية (معظمها بسبب انخفاض قيمة اليورو)؛

ج) العائد على الاستثمارات - مكاسب بقيمة 330.1 مليون دولار أمريكي (عام 2023: مكاسب قدرها 321.9 مليون دولار أمريكي) بسبب ارتفاع إيرادات الفوائد المحصلة والمكاسب المتحققة على الاستثمارات في صناديق الاستثمار في الأسهم ذات العائد المفتوح.

المصروفات

الشكل 5- **المصروفات**
(مليون دولار أمريكي)

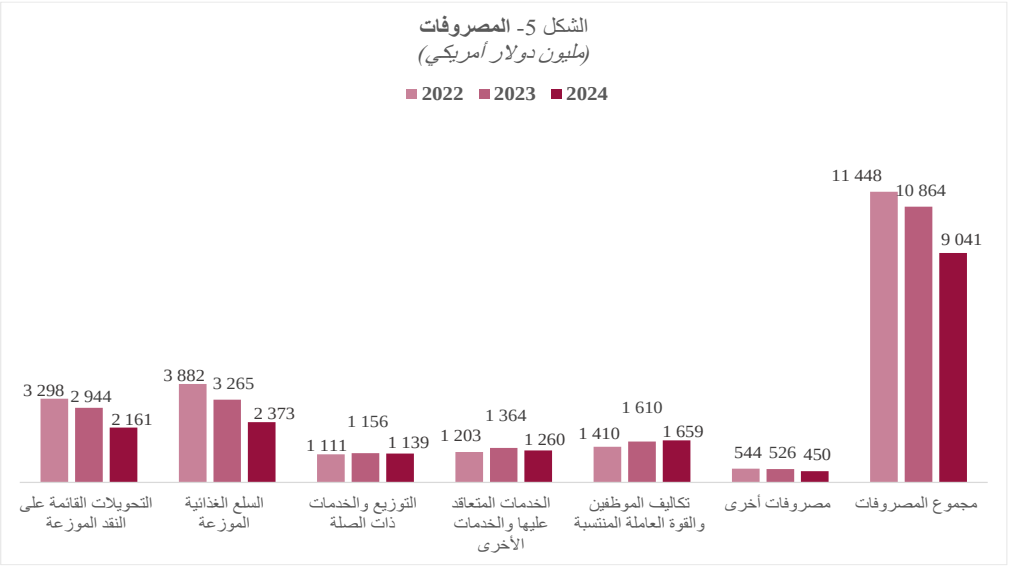

22- في عام 2024، بلغت مصروفات **البرنامج** 040.5 9 مليون دولار أمريكي، بانخفاض قدره 823.9 1 مليون دولار أمريكي أو 17 في المائة من 864.4 10 مليون دولار أمريكي في عام 2023.

23- وتتعلق بنود المصروفات الرئيسية "التحويلات القائمة على النقد" و"السلع الموزعة" بالغرض الأساسي **للبرنامج** ووظيفته المتمثلة في تقديم المساعدة الغذائية. وتشمل بنود المصروفات الأخرى التكاليف المتعلقة بعمليات التسليم هذه، بالإضافة إلى تكاليف العمل مع المجتمعات المحلية لتحسين التغذية وبناء القدرة على الصمود. كما تشمل بنود المصروفات الأخرى تكاليف الخدمات التي يُكلف **البرنامج** بتقديمها إلى منظمات الأمم المتحدة الأخرى والمجتمع الإنساني مثل خدمات الطيران وإدارة إمدادات الطوارئ (الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة ومستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية) وتكاليف الخدمات الأخرى المقدمة عند الطلب في مجال سلسلة الإمداد والتحويلات النقدية، وتكنولوجيا المعلومات والشؤون الإدارية لمنظمات الأمم المتحدة، أو الحكومات أو المنظمات غير الحكومية.

24- ويتم تنفيذ معظم أنشطة توزيع السلع الغذائية **للبرنامج** من خلال شركاء متعاونين. وفي عام 2024، قام **البرنامج** بتوزيع أغذية في 69 بلدا، من خلال 972 من الشركاء المتعاونين. وتُسلّم التحويلات القائمة على النقد من خلال آليات تسليم مختلفة تضم وكلاء تحويل مختلفين مثل مقدمي الخدمات المالية وشركات التحويلات المالية ومقدمي خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول وتجار التجزئة والكيانات الحكومية والمنظمات غير الحكومية أو مؤسسات الأمم المتحدة وبواسطة **البرنامج** مباشرة. وفي عام 2024، أجرى **البرنامج** تحويلات قائمة على النقد في 75 بلدا في شراكة مع 685 وكيل تحويل.

25- وانخفضت التحويلات القائمة على النقد التي تم توزيعها والتي بلغت قيمتها 160.8 2 مليون دولار أمريكي (بما في ذلك 124.9 مليون دولار أمريكي من تحويلات قسائم السلع) بمقدار 782.9 مليون دولار أمريكي أو 27 في المائة بالمقارنة مع 943.7 2 مليون دولار أمريكي (بما في ذلك 158.7 مليون دولار أمريكي من تحويلات قسائم السلع) في عام 2023. ويرجع هذا الانخفاض بشكل كبير إلى انخفاض التوزيعات في الصومال (262.5 مليون دولار أمريكي) ولبنان (82.4 مليون دولار أمريكي) وأفغانستان (57.9 مليون دولار أمريكي). وعلى الرغم من الانخفاض العام في التحويلات القائمة على النقد، زادت أربع عمليات التوزيع بأكثر من 10 ملايين دولار أمريكي، في حين حصلت عشرة بلدان على نسبة 59 في المائة من إجمالي التوزيع.

26- وبلغ إجمالي قيمة السلع الغذائية والمواد غير الغذائية الموزعة 372.9 2 مليون دولار أمريكي، بانخفاض قدره 27 في المائة بالمقارنة مع 264.5 3 مليون دولار أمريكي موزعة في عام 2023. وفي عام 2024، بلغت كمية السلع الغذائية الموزعة 2.6 مليون طن متري، بانخفاض قدره 1.2 مليون طن متري أو 32 في المائة مقارنة بعام 2023. وكانت القيمة المقابلة الموزعة للسلع الغذائية قدرها 341.2 2 مليون دولار أمريكي في عام 2024، بانخفاض قدره 28 في المائة مقارنة بعام 2023. وترجع نسبة 64 في المائة من السلع الغذائية الموزعة بالطن و66 في المائة بالقيمة إلى عمليات الطوارئ والعمليات الكبيرة الأخرى التي يقوم بها **البرنامج** في إثيوبيا، وأفغانستان، ودولة فلسطين، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وأوكرانيا، واليمن، والسودان، وتشاد وباكستان.

27- وانخفضت تكاليف التوزيعات والخدمات ذات الصلة في عام 2024 بمقدار 17.3 مليون دولار أمريكي أو 1 في المائة لتبلغ 138.5 1 مليون دولار أمريكي من 155.8 1 مليون دولار أمريكي في عام 2023.

28- وزادت تكاليف الموظفين والقوى العاملة المنتسبة بمقدار 48.6 مليون دولار أمريكي لتصل إلى 658.6 1 مليون دولار أمريكي في عام 2024، بزيادة قدرها 3 في المائة مقارنة بعام 2023. وبلغ مجموع عدد الموظفين والقوى العاملة المنتسبة في نهاية السنة 438 22 موظفا، أي بانخفاض نسبته 6 في المائة مقارنة بالسنة المنتهية في عام 2023. وانخفض عدد الموظفين بنسبة 4 في المائة، في حين انخفضت القوى العاملة المنتسبة بنسبة 9 في المائة. وكانت الزيادة في التكاليف شاملة لجميع فئات العقود ما عدا الاستشاريين، مع ملاحظة أكبر زيادة نسبية في تكاليف الموظفين الميدانيين. وترجع الزيادة في تكاليف الموظفين مقابل انخفاض عدد الموظفين إلى انخفاض العقود القصيرة الأجل وزيادة في أساليب التعاقد المناسبة بشكل أكبر لإطار التوظيف في **البرنامج** لعام 2021، فضلا عن تكاليف إنهاء الخدمة في عام 2024 (المدفوعة والمستحقة).

29- وانخفضت التكاليف التعاقدية وتكاليف الخدمات الأخرى بمبلغ 103.8 مليون دولار أمريكي أو بنسبة 8 في المائة، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض المصروفات الأخرى المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية، وتكاليف العمليات الجوية وتكاليف الخدمات الاستشارية التجارية.

30- وانخفضت فئة المصروفات الأخرى البالغة 449.5 مليون دولار أمريكي بمقدار 76.9 مليون دولار أمريكي أو 15 في المائة مقارنة بعام 2023 بسبب الانخفاض في قيمة تكلفة استبدال السلع الغذائية، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض الكمية بالطن المحتفظ بها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024. وتتكون المصروفات الأخرى من:

أ) الإمدادات، والمواد المستهلكة والتكاليف الجارية الأخرى – 303.4 مليون دولار أمريكي؛

ب) تكاليف الاستهلاك والإهلاك – 69.1 مليون دولار أمريكي؛

ج) تكاليف التمويل – 15.4 مليون دولار أمريكي.

د) المصروفات الأخرى – 61.6 مليون دولار أمريكي؛

الفائض

الشكل 6- **تطور الفائض**
(مليون دولار أمريكي)

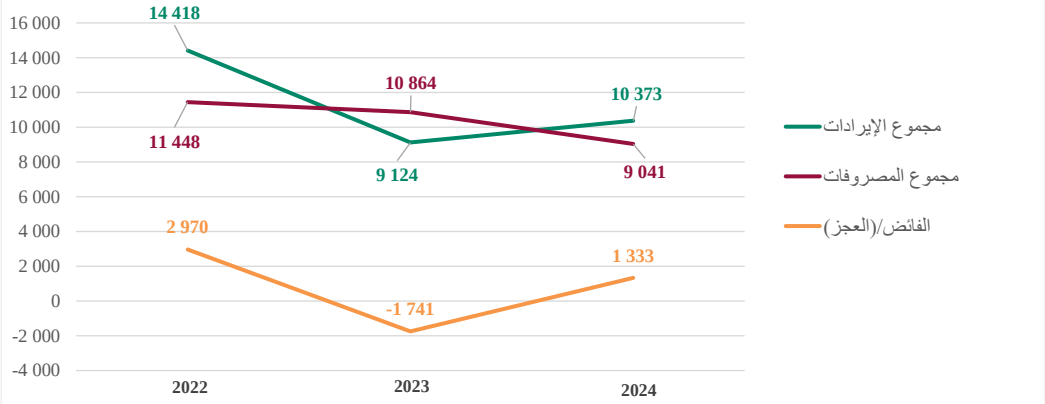

31- في عام 2024، بلغ الفائض في الإيرادات عن المصروفات 1 332.6 مليون دولار أمريكي مقارنة بالعجز البالغ 1 740.7 مليون دولار أمريكي في عام 2023. ويرجع هذا الفائض إلى زيادة في الإيرادات في عام 2024 بنسبة 14 في المائة، في حين انخفضت المصروفات بنسبة قدرها 17 في المائة. ولا يزال الفارق الزمني بين الاعتراف بالإيرادات والمصروفات هو العامل الرئيسي للفائض/العجز في أي فترة إبلاغ.

32- ويتألف الفائض في هذه الفترة من فوائض في معظم العمليات حيث تكون الإيرادات المعترف بها أعلى من المصروفات المتكبدة خلال الفترة نفسها. وهذه الفوائض يقابلها جزئيا العجز المحقّق في بعض العمليات.

33- وفي عام 2024، تحقق أعلى فائض في البلدان التالية: دولة فلسطين، واليمن، والسودان، وتشاد وباكستان. وستواصل هذه العمليات الإنفاق في الفترات المقبلة. وتحقق أكبر عجز في عام 2024 في إثيوبيا، وبنن، وأفغانستان وأوكرانيا.

المركز المالي

الجدول 1- موجز المركز المالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024
(بملايين الدولارات الأمريكية)

2023	2024	
4 492.9	5 098.5	النقد والاستثمارات القصيرة الأجل
4 345.2	5 434.8	المساهمات المستحقة القبض
1 291.6	1 044.1	المخزونات
337.2	352.6	المبالغ الأخرى المستحقة القبض
1 182.7	1 316.8	الاستثمارات الطويلة الأجل
277.9	296.5	الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير المادية
11 927.5	**13 543.3**	**مجموع الأصول**
30.5	24.6	الإيرادات المؤجلة
1 015.6	1 028.9	استحقاقات الموظفين
44.0	38.5	القرض
922.7	1 155.3	الخصوم الأخرى
2 012.8	**2 247.3**	**مجموع الخصوم**
9 914.7	**11 296.0**	**الأصول الصافية**
9 255.7	10 502.5	أرصدة الصناديق
659.0	793.5	الاحتياطيات
9 914.7	**11 296.0**	**مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات**

مجموع الأصول

34- زاد مجموع الأصول في عام 2024 بمقدار 615.8 1 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 14 في المائة، وهذا يرجع أساسا إلى زيادة النقدية والاستثمارات المساهمات المستحقة القبض، بما يتسق مع زيادة إيرادات المساهمات في عام 2024.

35- وزاد مجموع النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل البالغ 098.5 5 مليون دولار أمريكي في عام 2024 بمقدار 605.6 مليون دولار أمريكي أو 13 في المائة من 492.9 4 مليون دولار أمريكي في عام 2023. وتعود هذه الزيادة إلى التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة التشغيلية. وتغطي النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل **للبرنامج** المدرجة في شريحة صناديق فئات البرامج البالغة 375.5 3 مليون دولار أمريكي خمسة أشهر من النشاط التشغيلي (عام 2023: ثلاثة أشهر ونصف). وزادت الاستثمارات الطويلة الأجل بمقدار 134.1 مليون دولار أمريكي أو 11 في المائة، ويرجع ذلك أساسا إلى المكاسب المتحققة من صناديق الاستثمار في الأسهم، وكذلك بسبب الإضافات إلى الأصول المستثمرة. ويتم الاحتفاظ بهذه الاستثمارات بهدف تغطية استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل.

36- وزاد مجموع المساهمات المستحقة القبض البالغة 434.8 5 مليون دولار أمريكي بمقدار 089.6 1 مليون دولار أمريكي أو 25 في المائة من 345.2 4 مليون دولار أمريكي في عام 2023. وتتماشى هذه الزيادة مع الزيادة في إيرادات المساهمات. ويبلغ متوسط فترة التحصيل سبعة أشهر (ستة أشهر في عام 2023).

37- وتشتمل المخزونات على مخزونات السلع الغذائية التي تبلغ قيمتها 012 1 مليون دولار أمريكي ومخزونات المواد غير الغذائية التي تبلغ قيمتها 32.1 مليون دولار أمريكي. والسلع الغذائية الرئيسية التي يحتفظ بها **البرنامج** هي الزيوت النباتية والمكملات الغذائية القائمة على الدهون والذرة الرفيعة/دُخن والأرز والقمح ودقيق القمح والبازلاء المجروشة وخليط الذرة والصويا والحصص الغذائية والأغذية التكميلية الجاهزة للاستخدام التي تُشكل 85 في المائة من الرصيد المحتفظ به بالطن المتري. وانخفضت قيمة مخزونات السلع الغذائية **للبرنامج** في نهاية عام 2024 بمقدار 246.5 مليون دولار أمريكي أو 20 في المائة مقارنة بقيمة عام 2023 البالغة 258.5 1 مليون دولار أمريكي، بينما انخفضت قيمة المخزونات المحتفظ بها بالطن المتري

بنسبة 13 في المائة عن مخزونات عام 2023 (1.3 مليون طن متري في عام 2024 بالمقارنة مع 1.5 مليون طن متري في عام 2023). وتحتفظ عشر عمليات بنسبة 62 في المائة من المخزونات من حيث الكمية و67 في المائة من حيث القيمة: اليمن، والسودان، وإثيوبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأفغانستان، ودولة فلسطين، وجنوب السودان، وتشاد والصومال. ويُحتفظ بنسبة 17 في المائة من مخزونات السلع الغذائية في مواقع استراتيجية في إطار مرفق الإدارة الشاملة للسلع. وباستخدام المتوسط التاريخي للسلع الموزعة، فإن 1.3 مليون طن متري من السلع الغذائية الموجودة في المخزونات تمثل ما يقرب من خمسة أشهر من النشاط التشغيلي.

38- وبلغ مجموع المبالغ المستحقة القبض الأخرى 352.6 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 5 في المائة مقارنة بعام 2023. ويعزى هذا الارتفاع في المبالغ المستحقة القبض الأخرى أساسا إلى السلف المدفوعة للشركاء المتعاونين وشركات النقل في إطار عمليتي السودان وجنوب السودان، ولتخزين الأغذية مسبقا في إطار مرفق الإدارة الشاملة للسلع.

مجموع الخصوم

39- زاد مجموع الخصوم بمقدار 234.5 مليون دولار أمريكي أو 12 في المائة من 012.8 2 مليون دولار أمريكي في عام 2023 إلى 247.3 2 مليون دولار أمريكي في عام 2024.

40- وزادت الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين بمقدار 13.3 مليون دولار أمريكي أو 1 في المائة، لتصل إلى 028.9 1 مليون دولار أمريكي. وتعكس هذه الزيادة الطفيفة أساسا القيمة الحالية للمزايا المستحقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والتي تقابلها جزئيا مكاسب اكتوارية ناتجة عن زيادة مواتية في معدلات الخصم في عام 2024.

41- وتعكس الإيرادات المؤجلة إيرادات المساهمات المخصصة للسنوات المقبلة حيث على **البرنامج** التزام قائم معترف به كخصم. وانخفضت الإيرادات المؤجلة في عام 2024 بمقدار 5.9 مليون دولار أمريكي أو 19 في المائة لتصل إلى 24.6 مليون دولار أمريكي.

42- وزادت الخصوم الأخرى بمقدار 232.6 مليون دولار أمريكي أو 25 في المائة. وتشمل الخصوم الأخرى أساسا المبالغ المستحقة والمبالغ المستحقة الدفع للبائعين والخصوم المتعلقة بتقديم الخدمات. وزادت المبالغ المستحقة الدفع الأخرى أساسا في عمليات توسيع النطاق والعمليات الأخرى الكبيرة، بما في ذلك في السودان، ودولة فلسطين، وإثيوبيا وجنوب السودان. وتنشأ الخصوم المتعلقة بتقديم الخدمات من الأنشطة التي يوفّر فيها **البرنامج** السلع والخدمات مقابل الدفع. وبالنسبة لهذه الأنشطة، عادة ما يتم تلقي المدفوعات سلفا من الأطراف التي تطلبها مسبقا، ومعظمها من الحكومات والمنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، بينما يعترف بالإيرادات، وتُصرف مدفوعات السُلف عند تقديم الخدمة أو تسليم السلع.

الأصول الصافية

43- تمثل الأصول الصافية الفرق بين مجموع أصول ومجموع خصوم **البرنامج**. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، بلغت الأصول الصافية **للبرنامج** 296 11 مليون دولار أمريكي، بانخفاض مقداره 381.3 1 مليون دولار أمريكي أو 14 في المائة مقارنة بعام 2023. ومن بين هذه الأصول الصافية (أرصدة الصناديق والاحتياطيات)، يتعلق مبلغ 246.4 8 مليون دولار أمريكي بالبرامج، وهو ما يمثل حوالي ستة أشهر من النشاط التشغيلي (أربعة أشهر في عام 2023). وتتعلق أرصدة الصناديق التشغيلية بدعم الجهات المانحة الموجه أساسا إلى برامج محددة في مراحل مختلفة من التنفيذ، ولا يعترف بالمصروفات وما يرتبط بها من انخفاض في رصيد الصناديق إلا عند تسليم السلع الغذائية وتوزيع التحويلات القائمة على النقد. ويتعلق الرصيد المتبقي وقدره 256.1 2 مليون دولار أمريكي بالصندوق العام والصندوق الاستئماني والحسابات الخاصة بينما يتعلق مبلغ 793.5 مليون دولار أمريكي بالاحتياطيات.

44- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، زادت أرصدة الاحتياطيات بمقدار 134.5 مليون دولار أمريكي أو 20 في المائة مقارنة بالأرصدة المحتفظ بها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023. وتعزى هذه الزيادة إلى انخفاض قدره 78.9 مليون دولار أمريكي في حساب الاستجابة العاجلة وزيادة قدرها 55.6 مليون دولار أمريكي في حساب تسوية دعم البرامج والإدارة.

تحليل الميزانية

إعداد الميزانية والموافقة عليها

45- يرد السياق الاستراتيجي والبرامجي لإعداد الميزانية في الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2025)[1] وهو جزء لا يتجزأ من عمليات التخطيط المصممة للاستفادة من المساعدة الطارئة ذات الأولوية التي يقدمها **البرنامج** بطرق لا تؤدي إلى إنقاذ الأرواح فحسب، بل تؤدي أيضا إلى تغيير الحياة. وتعمل المكاتب القطرية **للبرنامج** على أساس إطار الخطط الاستراتيجية القطرية الذي يتألف من الخطط الاستراتيجية القطرية، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة وعمليات الطوارئ المحدودة. وتشمل الخطط الاستراتيجية القطرية ميزانيات الحافظات القطرية وتعمل كأداة لتعبئة الموارد وإدارة الأموال. وهي متوائمة مع الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2025) وإطار النتائج المؤسسية (2022-2025).[2]

46- ويوافق المجلس على الخطط الاستراتيجية القطرية ويمكن تنقيحها للاستجابة للتغييرات السياقية والتشغيلية. ويجوز للمديرة التنفيذية الموافقة على التنقيحات التي يمولها البلد المضيف بالكامل. ويتم تفويض المزيد من الصلاحيات من المجلس إلى المديرة التنفيذية مثل الموافقة على عملية طوارئ محدودة بحد أقصى قدره 50 مليون دولار أمريكي، والزيادة في الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي لا تتجاوز 15 في المائة من الميزانية الإجمالية الحالية والتنقيحات المتعلقة بأنشطة تقديم الخدمات على النحو الوارد بمزيد من التفصيل في الملحق الثالث للوثيقة WFP/EB.1/2020/4-A/1/Rev.2.

أساس الميزانية

الشكل7- **تطور الميزانية**
(*مليون دولار أمريكي*)

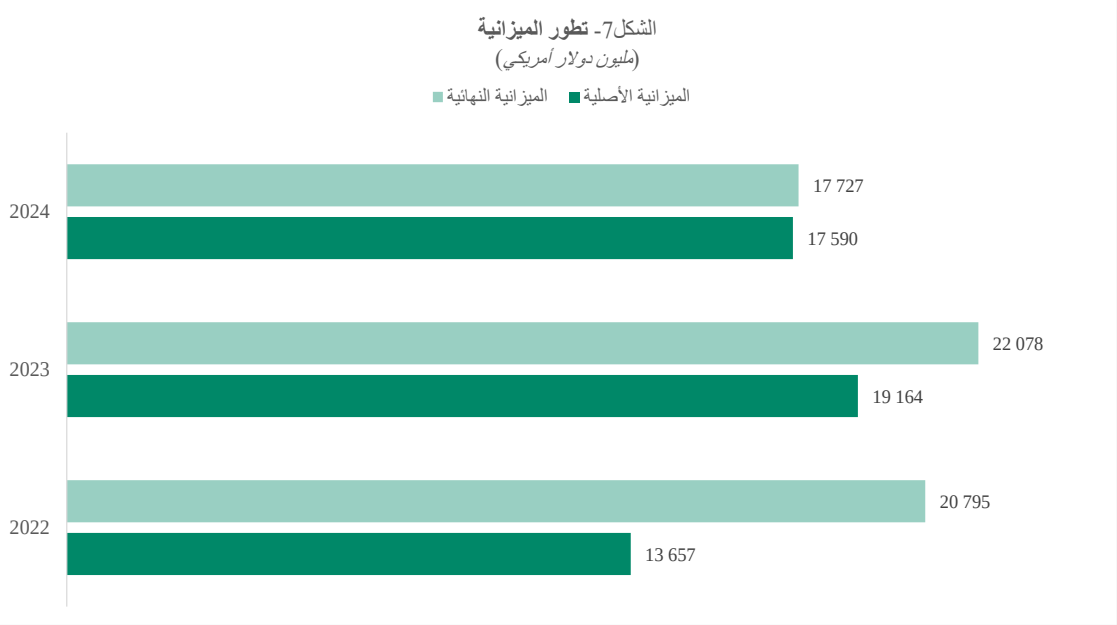

47- وتُستمد أرقام الميزانية الأصلية للخطة الاستراتيجية القطرية وميزانية دعم البرامج والإدارة التي تم الإفصاح عنها في الكشف المالي الخامس - كشف مقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية من خطة **البرنامج** للإدارة للفترة (2024-2026) ومن تحديث خطة **البرنامج** للإدارة (2024-2026). وتستند ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية إلى حد كبير إلى الاحتياجات ويتم تحديثها على مدار العام. وتتاح الموارد اللازمة لتغطية تكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية عندما تؤكد الجهات المانحة المساهمات للخطط الاستراتيجية القطرية الموافق عليها ومن خلال تسهيلات التمويل بالسلف في **البرنامج**. ويتم منح صلاحيات رصد الموارد في الميزانية لتحمل تكاليف دعم البرامج والإدارة من خلال الموافقة على خطة الإدارة.

[1] "الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2025)" (WFP/EB.2/2021/4-A/1/Rev.2).

[2] "إطار النتائج المؤسسية **للبرنامج** (2022-2025)" (WFP/EB.1/2022/4-A/Rev.1).

لمحة عامة عن متطلبات الميزانية في عام 2024

48- عرضت خطة **البرنامج** للإدارة (2024-2026)،[3] التي وافق عليها المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، برنامج عمل عام 2024 الذي تبلغ قيمته 22 081.6 مليون دولار أمريكي باعتباره "الميزانية الأصلية". وتم تنقيح الميزانية الأصلية لتصبح 17 589.9 مليون دولار أمريكي (لمكون الخطط الاستراتيجية القطرية) من خلال تحديث خطة **البرنامج** للإدارة (2024-2026)[4] في يونيو/حزيران 2024 لتحقيق مواءمة أفضل بين المتطلبات التشغيلية والموارد المتاحة. وانخفضت الميزانية الأصلية المنقحة في عام 2024 بنسبة 9 في المائة، مما أثر أساسا على عدة عمليات كبيرة، مثل اليمن، ولبنان وأفغانستان.

49- وبحلول نهاية 2024، تم تحديث برنامج العمل لإدراج الاحتياجات غير المتوقعة. وارتفعت قيمة الميزانية النهائية لعام 2024 بنسبة 1 في المائة لتصل إلى 17 726.5 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 136.6 مليون دولار أمريكي. وتم الإفصاح عن ذلك في الكشف المالي الخامس بوصفه "الميزانية النهائية". وزادت الاحتياجات في دولة فلسطين، والصومال، وملاوي، وجنوب السودان وزامبيا وقابلها جزئيا انخفاض المتطلبات في عمليات أخرى.

الشكل 8- **الميزانية النهائية للفترة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول2024**
(مليون دولار أمريكي)

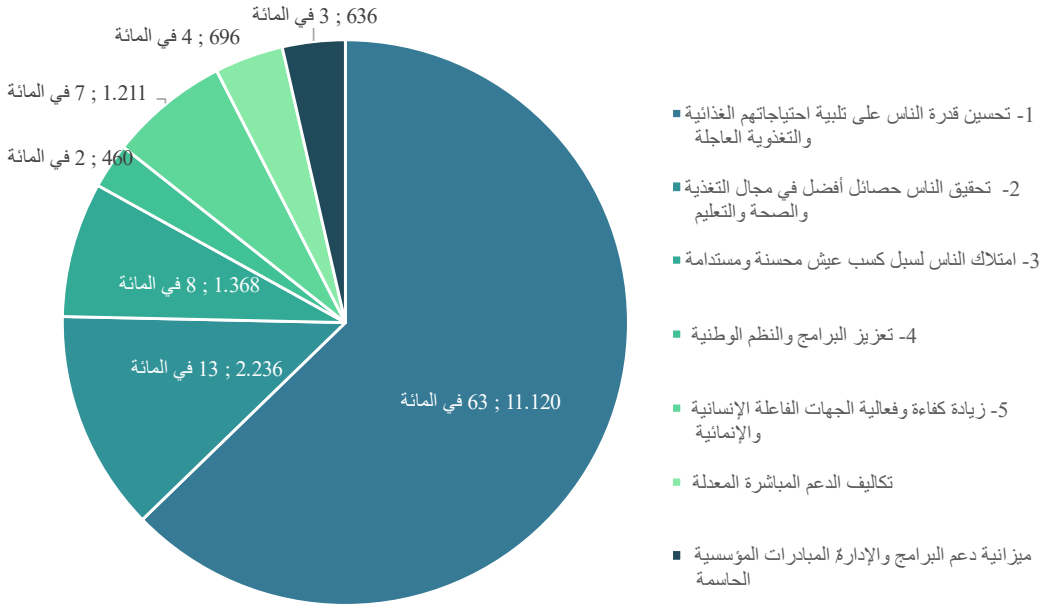

50- وتحتاج البلدان المتأثرة بالنزاعات إلى مساعدات غذائية وبرامج تغذية عاجلة ومستهدفة وغير مشروطة، تتكيف مع حجم النزاع وتقلبات الاحتياجات. ومن المنظور البرامجي، شكلت التكاليف البرامجية المباشرة **للبرنامج** لدعم هدف التنمية المستدامة 2 والحصائل الاستراتيجية 1 (تحسين قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية العاجلة) و2 (تحقيق الناس حصائل أفضل في مجال التغذية والصحة والتعليم)، و3 (امتلاك الناس لسبل كسب عيش محسنة ومستدامة) 83 في المائة أو 14 723.7 مليون دولار أمريكي من مجموع الميزانية النهائية البالغ 17 726.5 مليون دولار أمريكي (زيادة نسبتها 1 في المائة مقارنة بالميزانية الأصلية لعام 2024).

[3] "خطة **البرنامج** للإدارة (2024-2026)" (WFP/EB.2/2023/5-A/1).

[4] "تحديث خطة **البرنامج** للإدارة (2024-2026)" (WFP/EB.A/2024/6-B/1/Rev.1).

51- وعلاوة على ذلك، تم تخصيص 9 في المائة أو 1 670.6 مليون دولار أمريكي من مجموع الميزانية النهائية لدعم هدف التنمية المستدامة 17، والحصيلتين الاستراتيجيتين 4 (تعزيز البرامج والنظم الوطنية)، و5 (زيادة كفاءة وفعالية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية) بما يشمل الزيادات في لبنان، وملاوي والسودان.

52- وفي عام 2024، شكلت عشر عمليات **للبرنامج** 56 في المائة من مجموع الميزانية النهائية للخطط الاستراتيجية القطرية.

الشكل 9- **الميزانية النهائية بحسب الحجم - الخطة الاستراتيجية القطرية**
(بالنسبة المئوية)

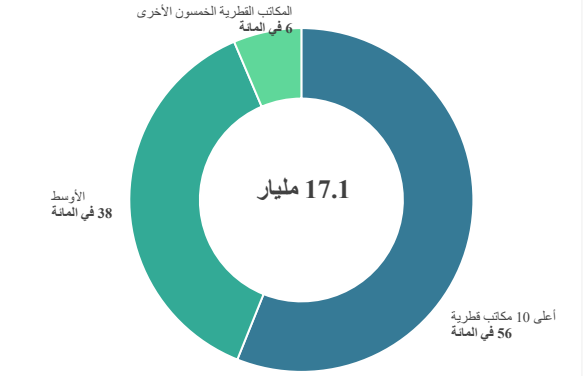

الشكل 10- **أعلى 10 بلدان من حيث الميزانية النهائية**
(بملايين الدولارات الأمريكية)

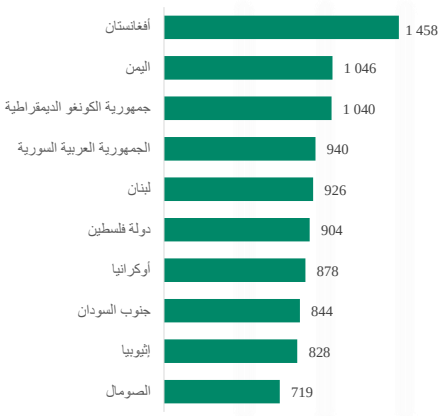

استخدام الميزانية

استخدام الميزانية النهائية للخطط الاستراتيجية القطرية

الشكل 11- **الاستخدام النهائي للميزانية بحسب الحصائل الاستراتيجية**
(مليون دولار أمريكي)

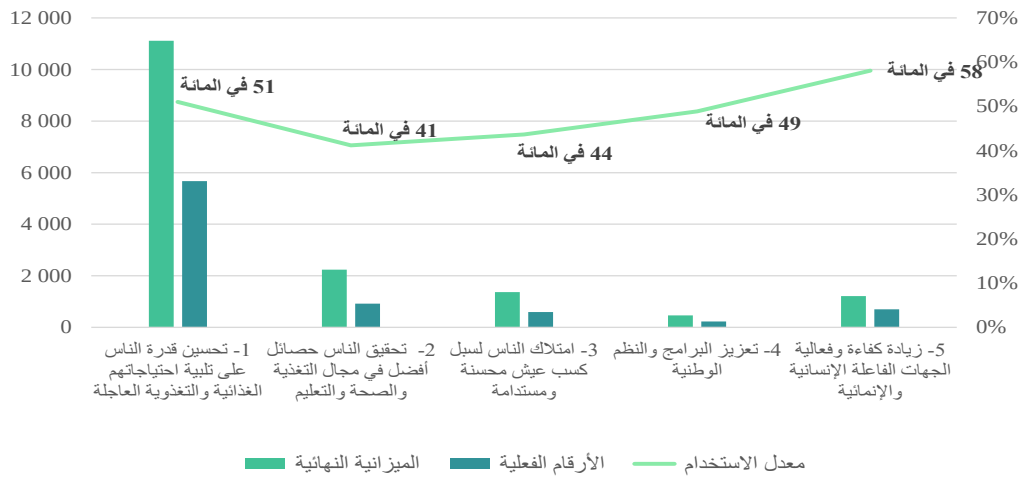

53- تتاح الموارد للخطط الاستراتيجية القطرية عندما تؤكد الجهات المانحة مساهماتها للخطط الاستراتيجية القطرية الموافق عليها أو عند توفير أموال عن طريق آليات التمويل بالسلف. وبالتالي يكون استخدام الميزانية مقيدا خلال السنة بحجم المساهمات وتوقيتها وإمكانية التنبؤ بها وكذلك القيود التشغيلية الكامنة.

54- وفي عام 2024، بلغت الميزانية النهائية للخطط الاستراتيجية القطرية باستثناء تكاليف الدعم غير المباشرة 17 090.8 مليون دولار أمريكي (تم الإفصاح عنها في الكشف المالي الخامس تحت عنوان "المجموع الفرعي لتكاليف الخطط

الاستراتيجية القطرية" في إطار الميزانية النهائية)، وبلغ الاستخدام العام للميزانية النهائية للخطط الاستراتيجية القطرية 51 في المائة، وهو ما انعكس في مختلف الحصائل الاستراتيجية على النحو المبين أدناه:

أ) الحصيلة الاستراتيجية 1 (تحسين قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية العاجلة) بلغ فيها معدل الاستخدام 51 في المائة. ويتعلق ما يقرب من 98 في المائة من التكاليف الفعلية البالغة 5 674.8 مليون دولار أمريكي في إطار الحصيلة الاستراتيجية 1 بأنشطة تحويلات الموارد غير المشروطة والوقاية من سوء التغذية وعلاج التغذية. وكانت أكبر ثلاث عمليات من حيث التحويلات غير المشروطة للموارد في السودان (433.1 مليون دولار أمريكي)، ودولة فلسطين (387.2 مليون دولار أمريكي) وأفغانستان (342.9 مليون دولار أمريكي).

ب) الحصيلة الاستراتيجية 2 (تحقيق الناس حصائل أفضل في مجال التغذية والصحة والتعليم) بلغ فيها معدل الاستخدام 41 في المائة، نتيجة قيود الموارد والتنفيذ. وشكلت أنشطة الوجبات المدرسية، والوقاية من سوء التغذية وتحويلات الموارد غير المشروطة 92 في المائة من مجموع التكاليف الفعلية البالغة 920.7 مليون دولار أمريكي في إطار الحصيلة الاستراتيجية 2.

ج) الحصيلة الاستراتيجية 3 (امتلاك الناس لسبل كسب عيش محسنة ومستدامة) بلغ فيها معدل الاستخدام 44 في المائة. ويمثل إنشاء الأصول وبرامج دعم الأسواق الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة والإجراءات الرامية إلى الحماية من الصدمات المناخية فئات النشاط الأساسية التي تساهم في الحصيلة الاستراتيجية 3. وكان **البرنامج** أكثر نشاطا في إثيوبيا، والنيجر، والسودان وجنوب السودان.

د) الحصيلة الاستراتيجية 4 (تعزيز البرامج والنظم الوطنية)، بلغ فيها معدل الاستخدام الإجمالي 49 في المائة. وتشكل برامج الحماية الاجتماعية والبرامج المدرسية فئتي النشاط الأساسيتين اللتين تساهمان في الحصيلة الاستراتيجية 4. وكان **البرنامج** أكثر نشاطا في أوكرانيا، وموزامبيق وكمبوديا.

ه) الحصيلة الاستراتيجية 5 (زيادة كفاءة وفعالية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية)، بلغ فيها معدل الاستخدام الإجمالي 58 في المائة. وتمثل الخدمات الجوية للأمم المتحدة والخدمات المقدمة عند الطلب فئتي النشاط الأساسيتين اللتين تساهمان في الحصيلة الاستراتيجية 5. وكان **البرنامج** أكثر نشاطا في لبنان، والسودان وجنوب السودان.

استخدام خطة تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية

الشكل 12- **استخدام خطة التنفيذ بحسب الحصائل الاستراتيجية - الخطة الاستراتيجية القطرية**
(مليون دولار أمريكي)

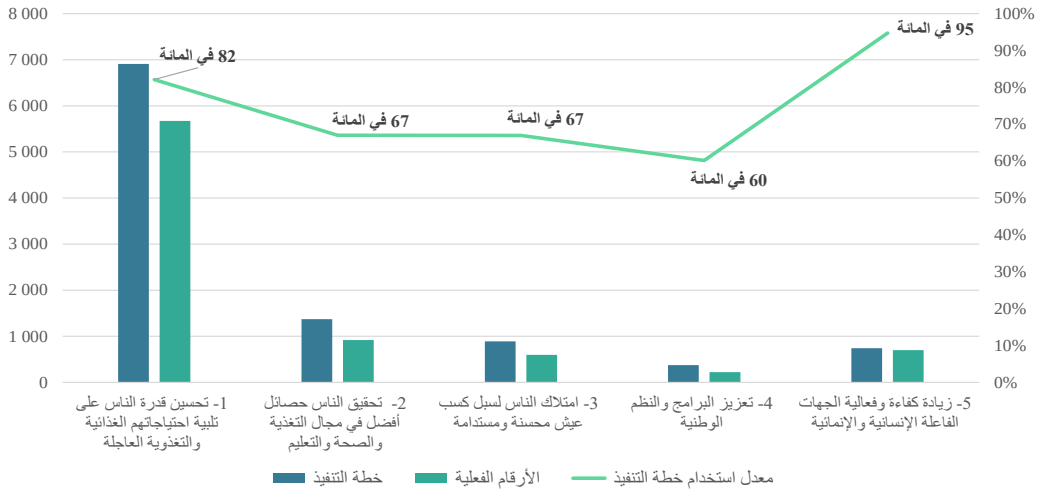

55- وتمثل خطة التنفيذ الواردة في الكشف الخامس البالغة 10 925.6 مليون دولار أمريكي الاحتياجات التشغيلية ذات الأولوية للخطط الاستراتيجية القطرية الموافق عليها، المستمدة من الميزانية النهائية، مع مراعاة توقعات التمويل والموارد المتاحة والتحديات التشغيلية اعتبارا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2024. وحقق **البرنامج** معدل استخدام إجمالي قدره 79 في المائة

مقابل خطة التنفيذ. وشكلت خطط التنفيذ في أكبر عشرة بلدان نسبة 55 في المائة من خطة التنفيذ الكلية. أما البلدان التي سجلت أعلى خطة تنفيذ ومعدل تنفيذ أقل من متوسط معدل التنفيذ فهي اليمن، وأفغانستان، ودولة فلسطين وإثيوبيا.

تحليل التكاليف الفعلية للخطط الاستراتيجية القطرية بحسب طرائق التحويل

الشكل 13- **التكاليف الفعلية للخطط الاستراتيجية القطرية بحسب فئات التكاليف الرفيعة المستوى**
(مليون دولار أمريكي)

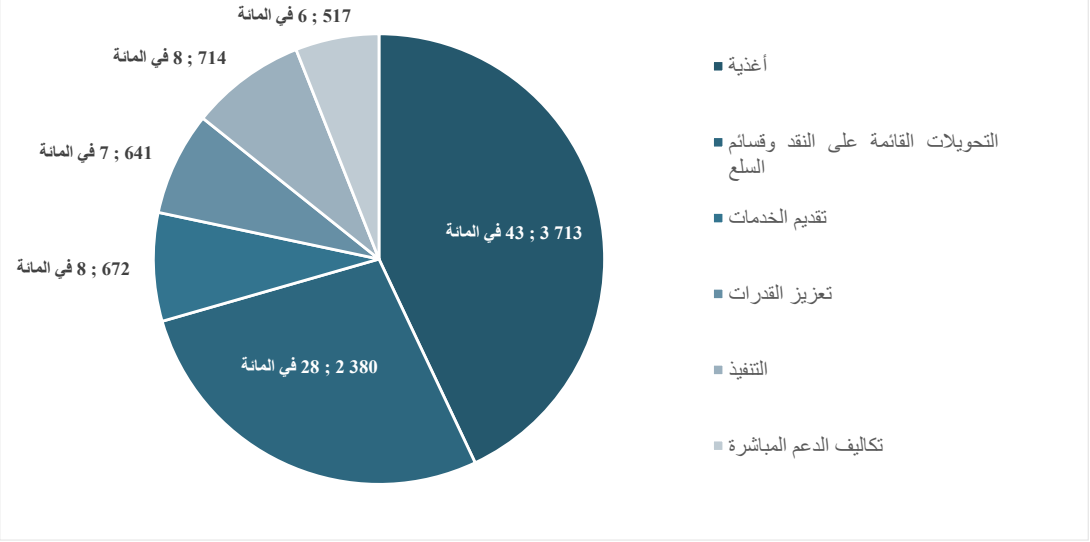

56- ويشمل هيكل ميزانيات الحوافظ القطرية أربع فئات للتكاليف الرفيعة المستوى: تكاليف التحويلات؛ وتكاليف التنفيذ؛ وتكاليف الدعم المباشرة؛ وتكاليف الدعم غير المباشرة. وتقابل تكاليف التحويلات القيمة النقدية للأغذية المحوَّلة، والتحويلات القائمة على النقد، وتعزيز القدرات وتقديم الخدمات، وكذلك تكاليف التسليم ذات الصلة، واستأثرت بنسبة 86 في المائة من مجموع التكاليف التشغيلية وتكاليف الدعم المباشرة للخطط الاستراتيجية القطرية في عام 2024.

57- ومن مجموع تكاليف التحويلات البالغ 7 406.5 مليون دولار أمريكي، خُصص 3 713 مليون دولار أمريكي لتحويلات الأغذية. وكان كل من جنوب السودان، ودولة فلسطين، والسودان، وأفغانستان، واليمن، وإثيوبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشاد، وأوكرانيا وبوركينا فاسو البلدان التي سجلت أعلى نسبة من حيث تسليم الأغذية، وشكلت 67 في المائة من مجموع تكاليف تحويلات الأغذية.

58- وبلغت التحويلات القائمة على النقد 2 380.2 مليون دولار أمريكي في عام 2024. وتمثل عمليات لبنان، والصومال، وأفغانستان، وأوكرانيا، وبنغلاديش، والأردن، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشاد، ونيجيريا وجنوب السودان أكبر حصة من التحويلات القائمة على النقد، بنسبة 58 في المائة من مجموع تكاليف التحويلات القائمة على النقد.

59- وبلغت قيمة تعزيز القدرات 641.3 مليون دولار أمريكي أو 7 في المائة من مجموع تكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية، وتشير إلى تحويل المواد، والمعدات، والمعرفة والموارد الأخرى إلى المستفيدين الأفراد، أو المجتمعات المحلية أو الأطراف النظيرة الأخرى دعما للأهداف الاستراتيجية **للبرنامج**. وانخفضت تكاليف تحويلات تقديم الخدمات إلى 672 مليون دولار أمريكي في عام 2024، مع انخفاض الطلب على خدمات التحويلات النقدية.

60- وشكلت تكاليف التنفيذ وتكاليف الدعم المباشرة 8 في المائة و6 في المائة على التوالي من التكاليف الفعلية للخطط الاستراتيجية القطرية.

التكاليف غير المباشرة

61- يتم منح صلاحيات رصد الموارد في الميزانية لتحمل نفقات دعم البرامج والإدارة من خلال الموافقة على خطة الإدارة. وكانت الميزانية الأصلية لدعم البرامج والإدارة قدرها 568 مليون دولار أمريكي. وبالنظر إلى انخفاض توقعات المساهمة، خُفِّضت ميزانية دعم البرامج والإدارة في تحديث خطة **البرنامج** للإدارة (2024-2026)، إلى 528 مليون دولار أمريكي، وتم حث

المديرة التنفيذية على اتخاذ تدابير إضافية لتوفير التكاليف. واستُخدم مبلغ قدره 480.9 مليون دولار أمريكي، أو ما نسبته 91 في المائة، من الميزانية النهائية الموافق عليها لدعم البرامج والإدارة، مما أدى إلى وفورات في ميزانية دعم البرامج والإدارة قدرها 47.1 مليون دولار أمريكي. ويُظهر خفض ميزانية دعم البرامج والإدارة الجهود المؤسسية لمعايرة النفقات بما يتناسب مع مستوى الموارد، وتحقق بالتزامن مع إعادة المواءمة التنظيمية في المقر التي أدت إلى خفض عدد الدوائر من أربع إلى ثلاث، وعدد الشعب من 31 إلى 23. وزادت الميزانية النهائية الموافق عليها للمبادرات المؤسسية الحاسمة والبالغة 107.7 مليون دولار أمريكي بنسبة 10 في المائة نتيجة لترحيل الميزانية من السنوات السابقة. ومن الميزانية النهائية الموافق عليها للمبادرات المؤسسية الحاسمة، تم استخدام 73.1 مليون دولار أمريكي أو 68 في المائة في عام 2024.

تعزيز الشفافية والمساءلة

62- يعد **البرنامج** الكشوف المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لضمان الإبلاغ المالي في الوقت المناسب وذي الصلة والمفيد، وبالتالي تحسين الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد.

63- وضمانا لاستمرار الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يقيم **البرنامج** الأثر ويطبق المعايير المحاسبية الدولية الجديدة للقطاع العام ويغير السياسات المحاسبية عندما تقتضي التغييرات في المعايير المحاسبية إدخال تنقيحات. ويواصل **البرنامج** العمل في تعاون وثيق مع منظمات منظومة الأمم المتحدة الأخرى من خلال فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وتتيح فرقة العمل المذكورة منبرا لمناقشة المسائل المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل تحقيق الاتساق في تطبيق التطورات في هذه المعايير وتحسين إمكانية مقارنة التقارير المالية.

64- ويجتمع فريق القيادة بانتظام لمناقشة التوجه الاستراتيجي وإطار صنع القرار، بما في ذلك استعراض مجموعة مختارة من الملامح المالية البارزة القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتي تغطي المجالات الرئيسية للأداء المالي في **البرنامج** ومركزه المالي.

65- صُمم إطار إدارة المخاطر المؤسسية في **البرنامج** لإدارة المخاطر التي يتعرض لها **البرنامج** والإبلاغ عنها، وتقديم ضمانات معقولة في ما يتعلق بتحقيق أهداف **البرنامج**. وتقوم شعبة إدارة المخاطر بإعداد البيان السنوي بشأن الرقابة الداخلية نيابة عن المديرة التنفيذية. ويعد البيان بشأن الرقابة الداخلية من خلال عملية الضمان التي تقوم بها المديرة التنفيذية، وهي عملية سنوية لجمع الأدلة والتحقق منها بمضاهاة مصادر متعددة (التثليث) لتقييم المسائل الرئيسية المتعلقة بالمخاطر والرقابة التي تتطلب اهتماما من الإدارة، ويرد مزيد من التفاصيل في التقرير السنوي عن استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة.

66- وفي ضوء عمليات تحريف المسار التي انبثقت من إثيوبيا في أبريل/نيسان 2023، ولمعالجة المسائل التي حددتها مكاتب الرقابة في **البرنامج**، أطلقت المديرة التنفيذية مشروع الضمان العالمي في عام 2023 بهدف وضع تدابير ضمان "شاملة" وتدابير للرقابة الداخلية في جميع العمليات العالية المخاطر. واشتملت خطة عمل الضمان على إجراءات محددة سيتخذها **البرنامج** لكي تفي جميع العمليات العالية المخاطر بالمعايير العالمية وكي تُطبق الحد الأدنى من تدابير الضمان بحلول نهاية عام 2024، وهي تنقسم إلى خمسة من مجالات التركيز: الرصد وآليات التعقيبات المجتمعية، والاستهداف، وإدارة الهوية، وإدارة الشركاء المتعاونين، والتحويلات القائمة على النقد وسلسلة الإمداد.

67- وفي عام 2024، أشرف نائب المديرة التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات وقدم التوجيه لشعبة إدارة المخاطر، التي تتولى المسؤولية عن إطار الرقابة الداخلية، مع رصد تنفيذه من خلال الإبلاغ المنتظم عن المسائل المتعلقة بالمخاطر في اللجان العليا المعنية بالحوكمة والرقابة، بما في ذلك من خلال تحديثات تشغيلية مخصصة للمكاتب القطرية وبيانات الضمان السنوية الصادرة عن الإدارة العالمية. كما حرص على وجود خطة عمل واضحة وبروتوكولات تصعيد للتصدي للمخاطر الرئيسية والإبلاغ عن الحوادث ومسائل الرقابة الداخلية. وفي عام 2024، تم تقسيم لجنة الرقابة الداخلية والسياسات في **البرنامج** إلى لجنة السياسات في **البرنامج** ولجنة المخاطر في **البرنامج**. وتعمل هذه الأخيرة كهيئة استشارية، برئاسة نائب المديرة التنفيذية والرئيس التنفيذي

للعمليات، بشأن توصيات الرقابة وإدارة المخاطر المؤسسية وإدارة سلسلة الإمداد وسلامة الأغذية وضمان جودتها. وفي ديسمبر/كانون الأول 2024، استعرضت لجنة المخاطر سجل المخاطر المؤسسية، حيث شددت الإدارة العليا على المساءلة في معالجة وتيسير اتخاذ القرارات ذات الأولوية وتنفيذ إجراءات التخفيف بشأن ثمانية مخاطر مؤسسية.[5]

68- ويحتفظ **البرنامج** بسياسات قوية تتعلق بالإفصاح العلني عن نتائج التقييمات والمراجعات المستقلة. وتقارير التقييمات الموجزة والمراجع الخارجي وردود الإدارة المصاحبة لها التي يعود تاريخها حتى عام 1999 منشورة على الموقع الشبكي العام للمجلس التنفيذي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحديثات السنوية المقدمة إلى المجلس التنفيذي بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة ذات الصلة بعمل **البرنامج** والمجلس التنفيذي متاحة أيضا على الموقع الشبكي العام للمجلس التنفيذي ويعود تاريخها حتى عام 1999. وتُنشر تقارير المراجعة الداخلية وتعليقات الإدارة المصاحبة لها ويعود تاريخها حتى عام 2013 في الموقع الشبكي العام **للبرنامج** وفقا للسياسة المنقحة للكشف عن تقارير الرقابة الصادرة عن مكتب المفتش العام (النسخة الرابعة منذ عام 2010) والتي تسمح للممثلين الدائمين المعتمدين لدى البرنامج بطلب التقارير المختلفة (على سبيل المثال التحقيقات)[6] من مكتب المفتش(ة) العام(ة) والرقابة، ويقدم المكتب تحديثات فصلية إلى المجلس التنفيذي منذ عام 2017.

69- وفي سبتمبر/أيلول 2022، أعاد مكتب رئيس الديوان العمل بنظام التتبع الشهري لإجراءات المراجعة الداخلية المعلقة، مع مواصلة إعطاء الأولوية العالية والمساءلة عن تنفيذ وإغلاق التوصيات في الوقت المناسب، وهي ممارسة بدأت في يوليو/تموز 2019.[7] وفي ديسمبر/كانون الأول 2024، ربطت شُعبة إدارة المخاطر لوحات معلومات تتبع توصيات الرقابة المستقلة والخارجية في الوقت الفعلي بالموقع الشبكي للمجلس التنفيذي المقيد لتزويد الأعضاء بإمكانية الوصول بسهولة إلى بيانات الرقابة، مما ييسر اتخاذ القرارات المستنيرة ويعزز الشفافية.

70- ولزيادة الشفافية التشغيلية توفر بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية معلومات عن الميزانية والمالية والأداء على مدى فترات حياة الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، ولضمان احتفاظ المجلس التنفيذي بما هو مطلوب من حيث الوضوح والرقابة. وبناء على طلب المجلس التنفيذي وفقا لسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية،[8] تشمل جميع الخطط الاستراتيجية القطرية قسما مخصصا لإدارة المخاطر.

71- و**البرنامج** عضو رائد في المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، وهي مبادرة طوعية لأصحاب المصلحة المتعددين لزيادة الشفافية في التعاون الإنمائي. وتمشيا مع الالتزام بالشفافية في إطار هذه المبادرة، ينشر **البرنامج** علنا شهريا في سجل المبادرة معلومات مفصلة عن الأنشطة البرامجية **للبرنامج**، بما في ذلك الأموال الواردة، والنفقات والنتائج (النواتج). ومنذ عام 2015، احتل **البرنامج** المرتبة الأولى في إحصاءات ملخص المبادرة الدولية للشفافية في المعونة حيث يتم تقييم جميع الكيانات التي تنشر بيانات (يزيد عددها حاليا عن 700 1) من خلال تسجيل الدرجات لثلاثة أبعاد – حسن التوقيت، والطبيعة الاستشرافية والشمولية. ويقدم **البرنامج**، منذ عام 2019، تقارير إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في امتثال كامل لمعايير الإبلاغ المالي التي حددها مكعب بيانات الأمم المتحدة. ويعد مكعب بيانات الأمم المتحدة ركيزة أساسية لاستراتيجية بيانات الأمين العام لعام 2020 لزيادة الشفافية وتعزيز نهج قائم على البيانات داخل منظومة الأمم المتحدة.

إدارة مخاطر الخزانة

72- يتعرض **البرنامج** بسبب أنشطته لمخاطر مالية مختلفة، منها آثار تغير الأسعار في أسواق الديون والأسهم، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة، وعجز المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم. وتركز سياسات إدارة المخاطر المالية في **البرنامج** على عدم إمكانية التنبؤ بالأسواق المالية، وتسعى إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة المحتملة على الأداء المالي **للبرنامج**.

[5] فجوة التمويل؛ وحماية المستفيدين؛ والتركيز البرامجي؛ والشراكات التشغيلية؛ والتدليس والفساد؛ وواجب الرعاية للموظفين؛ والتحول الرقمي ومواءمة القوى العاملة.

[6] بالإضافة إلى ذلك، وضع **البرنامج** إطار جزاءات البائعين الذي يوفر توجيهات بشأن عمليات الجزاءات المتعلقة بحالات التحقيق التي يثبتها بأدلة مكتب المفتش(ة) العام(ة) والرقابة بشأن التدليس أو الفساد أو الممارسات المحظورة الأخرى التي يرتكبها البائعون المتعاقدون والمنظمات غير الحكومية.

[7] التقرير السنوي للمفتش العام. (WFP/EB.A/2020/6-D/1)، الفقرتان 39-40.

[8] "سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية" (WFP/EB.2/2016/4-C/1/Rev.1).

73- وتتولى وظيفة خزانة مركزية تنفيذ إدارة المخاطر المالية باستخدام الخطوط التوجيهية التي وضعتها المديرة التنفيذية استنادا إلى مشورة لجنة إدارة المخاطر المالية (لجنة الاستثمار السابقة) التابعة **للبرنامج**. وتغطي السياسات صرف العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، واستخدام الأدوات المالية المشتقة، واستثمار فائض السيولة.

74- وحققت استثمارات **البرنامج** أداء إيجابيا خلال العام، إذ واصلت الحوافظ الاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة المطلقة في أسواق رأس المال ومن بيئة نمو مواتية وانخفاض توقعات التضخم في الاقتصادات المتقدمة. وشهدت كل من حوافظ الاستثمارات القصيرة الأجل والطويلة الأجل زيادات قوية في القيم، حيث شهدت أسواق الأسهم والسندات العالمية دعما قويا بين المستثمرين العالميين، وأُعيد استثمار الأوراق المالية التي حان أجل استحقاقها بعائد جذاب طيلة معظم العام. واستشرافا لعام 2025، من المتوقع أن يظل أداء الاستثمار مرتفعا، وإن كان عند مستويات أقل مما كان عليه في عام 2024 مدعوما في ذلك بالعائد الحالي والمتوقع في السوق.

75- وبلغت الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في **البرنامج** 028.9 1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024. ويُجنِب **البرنامج** أصولا للخصوم الطويلة الأجل المتعلقة باستحقاقات الموظفين في شكل نقد واستثمارات طويلة الأجل (سندات وأسهم). وبالإضافة إلى ذلك، يُدرج منذ عام 2011، تمويل سنوي إضافي قدره 7.5 مليون دولار أمريكي وافق عليه المجلس في عام 2010، في التكاليف المعيارية للموظفين بهدف تحقيق حالة التمويل الكامل للخصوم الطويلة الأجل المتعلقة باستحقاقات الموظفين في عام 2025. واستنادا إلى حصائل دراسة إدارة الأصول والخصوم التي أجراها **البرنامج** في عام 2023، والتي أكدت السلامة المالية للأصول المجنّبة واستدامتها لتغطية الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل، تم وقف هذا التمويل الإضافي اعتبارا من عام 2024. واعتبارا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، بلغ مستوى الأصول المجنّبة (7.297 1 مليون دولار أمريكي) لتمويل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل (976.2 مليون دولار أمريكي) مستوى تمويل بنسبة 133 في المائة. ويمثل ذلك زيادة عن مستوى التمويل البالغ 123 في المائة في عام 2023، حيث تجاوز ارتفاع قيمة الأصول الارتفاع في الخصومات.

76- ويلتزم **البرنامج** بتخفيف المخاطر المتعلقة بالنقد وزيادة المساءلة أمام الأشخاص والجهات المانحة والحكومات. وأصدر **البرنامج** إطار ضمان للتحويلات القائمة على النقد بهدف تجميع التوجيهات القائمة والتعلم بشأن التدابير التي ينبغي أن تكون لدى المكاتب القطرية حتى يكون **البرنامج** واثقا بشكل معقول من حصول المستفيدين المناسبين على الاستحقاقات الصحيحة في الوقت المناسب، وتخفيف مخاطر التدليس المحتمل أو الخطأ البشري أو أي اختلاف آخر في استحقاقات التحويلات القائمة على النقد إلى أقصى حد ممكن وتعزيز حماية المستفيدين والبرامج الفعالة في الوقت نفسه.

77- وتُنفذ الضوابط عبر الدورة الكاملة لبرامج التحويلات القائمة على النقد ابتداء من استهداف المستفيدين وتسجيلهم، من خلال التحقق من سجلات المستفيدين وتحسين آليات شكاوى وتعقيبات المستفيدين، ومرورا بتقييمات العناية الواجبة لمقدمي الخدمات المالية الذين اختارهم **البرنامج** وفقا لقواعد الشراء، باستخدام النماذج المؤسسية لجميع العقود والاتفاقات، وعمليات الدفع الآمنة القائمة، وفصل المهام، وتسويات التوزيعات، ووصولا إلى الرصد والتقييم ما بعد التوزيع لضمان تحقيق الأهداف البرامجية كما تم تصميمها.

78- وفي إطار مشروع الضمان العالمي، واصل **البرنامج** تعزيز خدمة المطابقة الخاصة به لتحسين عمليات المطابقة في المكاتب القطرية. وتقدم هذه الخدمة التوجيه والدعم بشأن سد فجوات المطابقة، وتقدم حلولا تقنية لإجراء عمليات المطابقة باستخدام نظم متنوعة، مثل منصة إدارة معلومات المستفيدين والتحويلات، وأداة ضمان جودة البيانات، والأداة المبسطة لضمان جودة البيانات ومطابقتها التي أُطلقت مؤخرا في **البرنامج**، والمصممة خصيصا للمكاتب الصغيرة ذات القدرات المحدودة. ولا تزال المطابقة أداة ضمان رئيسية، تُكمل أنشطة الرقابة والرصد الأخرى.

الاستدامة

79- تُعد الكشوف المالية **للبرنامج** على أساس استمرارية العمل. لدى اتخاذ هذا القرار، وضعت في الاعتبار: ولاية **البرنامج** بوصفه المنظمة الإنسانية الرائدة التي تنقذ الأرواح وتغيّر الحياة، وتقدم المساعدة الغذائية في حالات الطوارئ؛ وتوفر الموارد الحالية والمتوقعة، بما في ذلك أي أثر على التمويل المستقبلي لبرامج **البرنامج** الناشئة عن مراجعة حكومة الولايات المتحدة للمساعدات

الخارجية التي أُعلن عنها في يناير/كانون الثاني 2025 (كما هو موضح في الملاحظة 12 على الكشوف المالية لعام 2024) وعن الجهات المانحة الرئيسية الأخرى؛ ومركز السيولة والالتزامات لدى **البرنامج**.

80- ويدعم بياني بشأن استمرارية العمل ما يلي:

1) المتطلبات التشغيلية المتوقعة التي طرحتها في خطة **البرنامج** للإدارة (2025-7202) البالغة 16.9 مليار دولار أمريكي لعام 2025، وخطة التنفيذ المؤقتة البالغة 8.8 مليار دولار أمريكي، واعتمادات ميزانية دعم البرامج والإدارة البالغة 480 مليون دولار أمريكي، التي وافق عليها المجلس التنفيذي خلال دورته العادية الثانية لعام 2024؛

2) الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2025) التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2021؛

3) مجموع الأصول المحتفظ بها في نهاية عام 2024 البالغة 13.5 مليار دولار أمريكي، وهي أعلى بستّ مرات تقريبا من مجموع خصوم **البرنامج**، مما يعيد تأكيد قدرة **البرنامج** على الوفاء بجميع التزاماته المستحقة؛

4) ضمن مجموع الأصول المحتفظ بها في نهاية عام 2024، يتعلق مبلغ 5.1 مليار دولار أمريكي بالنقد والسيولة النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل، مما يؤكد قوة مركز السيولة لدى **البرنامج** لدعم الإنفاق التشغيلي في عام 2025؛

5) أرصدة الصناديق البالغة 10.5 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2024، والتي تتضمن فائضا قدره 1.3 مليار دولار أمريكي تحقق في عام 2024 نتيجة زيادة إيرادات المساهمات من الجهات المانحة لدعم ولاية **البرنامج**، والمُرحّلة إلى عام 2025؛

6) الزيادة البالغة 20 في المائة في مستوى احتياطيات **البرنامج** المحتفظ بها في نهاية عام 2024 والبالغة 793.5 مليون دولار أمريكي؛

7) مجموع الإيرادات المستلمة في عام 2024 والبالغة 10.4 مليار دولار أمريكي؛ ومستوى المساهمات المتوقع لعام 2025 والبالغ 6.4 مليار دولار أمريكي، كما هو موضح في أحدث توقعات المساهمات العالمية في **البرنامج**.

81- وفي حين أنني على ثقة من أن **البرنامج** لديه موارد كافية لمواصلة العمل على المدى القصير والمتوسط بفضل الدعم المقدم من الجهات المانحة، فإن تعبئة الموارد تُشكل الأولوية الحاسمة التي يُعالجها **البرنامج** مع مجلسه التنفيذي والجهات المانحة.

82- ويُمثل مستوى المساهمة المتوقع لعام 2025 والبالغ 6.4 مليار دولار أمريكي، انخفاضا قدره 3.4 مليار دولار أمريكي مقارنة بإيرادات المساهمة الفعلية البالغة 9.8 مليار دولار أمريكي في عام 2024. ويعكس هذا الانخفاض تحولا في الأولويات بين الجهات المانحة التقليدية **للبرنامج** (ولا سيما الجهات المانحة الأمريكية والأوروبية) على إثر تزايد حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي.

83- وتُشكل مراجعة الولايات المتحدة للمساعدات الخارجية، التي أُعلن عنها في يناير/كانون الثاني 2025، وما تلاها من توقف مؤقت لالتزامات التمويل الجديدة، حدثا هاما يؤثر على تمويل مختلف البرامج الدولية، بما في ذلك البرامج التي تدعم **البرنامج**. ونظرا لعدم اليقين المحيط بهذا القرار، أجريت وفريق قيادتي تقييما دقيقا لآثاره على كل من الالتزامات المستحقة من الولايات المتحدة تجاه برامج **البرنامج** ومستويات التمويل المستقبلية المتوقعة. ويُقدر أن الأثر على الالتزامات المستحقة طفيف، نظرا لأن توقف التمويل يسمح بالإنفاق بشكل مشروع على البرامج حتى تاريخ التوقف في 24 يناير/كانون الثاني 2025. وبالإضافة إلى ذلك، تُستثنى المساعدات الغذائية الطارئة والمساعدات الإنسانية المنقذة للحياة - وهي جوهرية في ولاية **البرنامج** - من التوقف.

84- وبوجه عام، يُشكّل الانخفاض المتوقع بنسبة 35 في المائة في إجمالي تمويل عام 2025 تحديا كبيرا لقدرة **البرنامج** التشغيلية على التصدي لتفاقم انعدام الأمن الغذائي بين الفئات السكانية الضعيفة. ويستلزم هذا الوضع تحديد الأولويات الاستراتيجية، وزيادة تنويع قاعدة الجهات المانحة، وتعزيز الالتزام بالكفاءة التشغيلية. وسيُقدّم **البرنامج** تحديثا لخطة **البرنامج** للإدارة (2025-2027) إلى دورة المجلس التنفيذي في يونيو/حزيران لضمان مواءمتها مع توقعات انخفاض الموارد.

المسائل الإدارية

85- يبين ملحق هذه الوثيقة مكان العمل الرئيسي **للبرنامج**، وأسماء وعناوين المستشار العام والخبراء الاكتواريين والمصرفيين الرئيسيين ومراجع الحسابات الخارجي.

المسؤولية

86- وفقا لما تقتضيه المادة 13-1 من النظام المالي، يسرني أن أقدم الكشوف المالية التالية التي أعدت بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأشهد، وفقا لأفضل ما يتوفر لدي من معرفة ومعلومات، أن جميع المعاملات التي جرت خلال الفترة قد أدخلت في السجلات المحاسبية بالشكل الصحيح، وأن هذه المعاملات، مقترنة بالكشوف والمذكرات المالية التالية، والتي تشكل تفاصيلها جزءا من هذه الوثيقة، تعبر بأمانة عن المركز المالي **للبرنامج** في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024.

الكشف الأول	كشف المركز المالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024
الكشف الثاني	كشف الأداء المالي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024
الكشف الثالث	كشف التغيرات في الأصول الصافية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024
الكشف الرابع	كشف التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024
الكشف الخامس	كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024

مذكرات على الكشوف المالية

سيندي ماكّين
المديرة التنفيذية

روما، 26 مارس/آذار 2025

بيان المديرة التنفيذية عن الرقابة الداخلية

نطاق الرقابة الداخلية والغرض منها

1- المدير(ة) التنفيذي(ة) **للبرنامج** مسؤول(ة) أمام المجلس التنفيذي عن إدارة **البرنامج** وتنفيذ برامجه ومشروعاته وأنشطته الأخرى. وتقضي المادة 12-1 من النظام المالي على أن يضع المدير(ة) التنفيذي(ة) ضوابط الرقابة الداخلية، بما في ذلك المراجعة الداخلية والتحقيق، لضمان استخدام موارد **البرنامج** بفعالية وكفاءة، والحفاظ على أصوله.

2- ويُعرّف **البرنامج** الرقابة الداخلية بأنها عملية يقوم بها المجلس التنفيذي **للبرنامج** والإدارة والموظفون الآخرون بهدف توفير ضمان معقول بشأن تحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات والإبلاغ والامتثال.[1] ويوفِّر بيان الرقابة الداخلية ضمانا من المدير(ة) التنفيذي(ة) بشأن فعالية نظام الرقابة الداخلية في **البرنامج**.

بيئة البرنامج التشغيلية

3- يلتزم **البرنامج**، انطلاقا من واجبه الإنساني، بالاستجابة عندما تقضي الحاجة ذلك. ويعرّض هذا المبدأ **البرنامج** لبيئات تشغيلية ومواقف حيث تشتد المخاطر الكامنة، بما في ذلك ما يتصل منها بأمن موظفيه والمستفيدين، وبقدرته على الحفاظ على أعلى معايير الرقابة الداخلية في بعض الحالات.

إطار الرقابة الداخلية وإطار إدارة المخاطر المؤسسية

4- يتماشى إطار الرقابة الداخلية في **البرنامج** مع التوجيهات الصادرة عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي. ووفقا لتوجيهات اللجنة، يشمل نظام الرقابة الداخلية في **البرنامج** خمسة عناصر، هي: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات وأنشطة الرصد.

5- ويتماشى إطار إدارة المخاطر المؤسسية في **البرنامج** مع توجيهات لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي بشأن إدارة المخاطر المؤسسية، والتي تغطي المخاطر، والاستراتيجية والأداء. وتهدف سياسة إدارة المخاطر المؤسسية لعام 2018 في **البرنامج** إلى إرساء نهج عملي، ومنتظم ومنضبط لتحديد المخاطر وإدارتها على نطاق **البرنامج**، ومرتبط بتحقيق أهدافه الاستراتيجية بشكل واضح.

6- ويوضح إطار الرقابة في **البرنامج** رؤية المنظمة بشأن الرقابة، ويقدِّم لمحة عن الهيكل المتطور والأنشطة القائمة لتفعيل هذه الرؤية، والتي تشمل أُطر الحوكمة، ومساءلة المجلس التنفيذي والرقابة، وترتيبات الإبلاغ ذات الصلة.

استعراض فعالية الرقابة الداخلية

7- يوفر المدراء في **البرنامج** المسؤولون عن تنفيذ الضوابط الداخلية والرقابة عليها في مجالات مسؤولياتهم المعلومات اللازمة لإجراء استعراض سنوي لفعالية الضوابط الداخلية في **البرنامج** يأخذ في الاعتبار ما يلي: التعقيبات الواردة من الإدارة العالمية في إطار عملية الضمان السنوي للمدير(ة) التنفيذي(ة) ("العملية")؛ والتقرير السنوي لمكتب المفتش(ة) العام(ة)؛ وغيرها من الأدلة المتاحة والمناسبة.

المسائل المهمة المتصلة بالمخاطر والرقابة الداخلية

8- يتواصل إحراز تقدم بشأن أربع مسائل منبثقة عن بيان الرقابة الداخلية لعام 2023، ولكنها رُحلّت لإعطائها الأولوية وإيلاء مزيد من الاهتمام بها في عام 2024، وأُعيد طرح مسألة واحدة لاهتمام الإدارة، على النحو التالي.

9- **إدارة المواهب وتخطيط القوة العاملة.** صنّفت المكاتب القطرية باستمرار إدارة المواهب وتخطيط القوة العاملة كأكبر تحد في مجال الرقابة في عام 2024، حيث واجه **البرنامج** جهود إعادة الهيكلة في ظل قيود تمويل غير مسبوقة. ولا تزال تخفيضات

[1] انظر الملحق الثاني من "إطار الرقابة في **البرنامج**" (WFP/EB.A/2018/5-C).

الميزانية تمثل مصدر قلق بالغ وتؤثر بشكل خاص على استقرار العقود والقدرة التنافسية. وواصل **البرنامج** تنفيذ الكثير من التدابير لإدارة آثار إعادة الهيكلة التنظيمية واسعة النطاق على القوة العاملة، بما في ذلك تمديد فترة وقف التعيين لعام 2023 في المقر العالمي، وحزم إنهاء الخدمة المتفق عليها، والكثير من عمليات إعادة التكليف المخصصة للموظفين بعقود محددة المدة، وتدابير خاصة للموظفين الوطنيين في الميدان، وإلغاء الوظائف. ولتوفير توجيهات واضحة عند إدارة الموظفين المتضررين، أصدر **البرنامج** الإطار المخصص بشأن آثار التوظيف لإعادة تحديد ميزانية دعم البرامج والإدارة وإعادة المواءمة الهيكلية. وعلى غرار السنوات السابقة، عطلت تحديات التمويل استمرار تنفيذ إطار التوظيف[2] والقدرة على جذب المواهب والاحتفاظ بها. ووفقا للمجيبين في العملية، تزايد بحث الموظفين عن فرص عمل في أماكن أخرى، مشيرين إلى المزايا غير التنافسية وركود المسار المهني، من بين أسباب أخرى. ولإدماج مطالب الموظفين بشكل أكبر وضمان أن يكون لهم صوت في قرارات القوة العاملة، أطلق **البرنامج** الاتحاد العالمي للموظفين[3] بعد أشهر من التحضير. ورغم هذه التحديات، اتخذ **البرنامج** خطوات ملموسة لدعم إدارة المسار المهني، بما في ذلك توسيع برامج التوجيه والتدريب، وإنشاء مركز للموارد المهنية سهل الاستخدام، يحتوي على حزم أدوات ونماذج وموارد. وبالإضافة إلى ذلك، أُطلقت سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية بشأن "التعامل مع التغيير" إلى جانب برنامج لدعم الموظفين.

10- **ثقافة وسلوكيات مكان العمل.** واصل **البرنامج** في عام 2024 مسيرته التحولية في ظل قيود التمويل وإعادة الهيكلة التشغيلية، مما أدى إلى تزايد حالة عدم اليقين وضغوط أعباء العمل. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه العملية التنظيمية في ضمان تقديم الدعم لجميع موظفي **البرنامج**، وخاصة المشاركين في العمليات الميدانية، من خلال تعزيز الكفاءة والمساءلة. وأعرب المشاركون في العملية عن شواغلهم إزاء فجوات الاتصال والتواصل، وانفصال القيادة، والمسائل المستمرة مثل تحيز الإدارة المتصور، والتقاعس عن العمل، وغياب المساءلة. وأكد **البرنامج** من جديد التزامه بتعزيز بيئة عمل شاملة للجميع يسودها الاحترام من خلال مبادرات مثل إنشاء إدارة مكان العمل والتسيير، وتقديم برامج للقيادة مصممة لتعزيز السلوكيات بموجب إطار القيادة.[4] ولدعم الرفاه والصحة النفسية بشكل أكبر، يجري حاليا وضع استراتيجية جديدة بشأن الرفاه (2025-2030)، وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2024، أصدر **البرنامج** إطار المساءلة والحوكمة الخاص بواجب الرعاية المرتقب، الذي يُوضح المبادئ والأولويات والحوكمة والمساءلة المتبادلة لتهيئة بيئة عمل آمنة وسليمة. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق **البرنامج** مبادرات مؤثرة، بما في ذلك برنامج تدريب شامل للجميع على القيادة للإدارة العليا. وأخيرا، دعما لالتزام قيادة **البرنامج** بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، تضمنت عملية 2024 الإكمال الإلزامي لبنود قائمة التقييم الذاتي للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في المكاتب القطرية، وذلك لرصد وتقييم المخاطر المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين عن كثب، مما أدى إلى زيادة الامتثال الكامل بنسبة 18 في المائة ليصل إلى 86 في المائة من 68 في المائة في عام 2023. وسيظل تعزيز المساءلة، وتعزيز التمثيل المتساوي والعدالة، وتحسين الاتصال والتواصل والشفافية أولويات رئيسية لضمان فعالية **البرنامج** التنظيمية وقدرته على الصمود.

11- **إدارة المنظمات غير الحكومية.** أظهرت التحديات المتعلقة بإدارة المنظمات غير الحكومية تحسينات طفيفة في عام 2024: انتقلت المسألة من رابع أهم تحديات الرقابة التي صنفها المجيبون في عملية عام 2023 إلى المركز السادس في عام 2024، وانخفض عدد المجيبين الذين وصفوها بأنها "بحاجة إلى تعزيز" من 21 في المائة إلى 16 في المائة. ولا تزال المخاطر الرئيسية تدور حول قلة توافر الشركاء من المنظمات غير الحكومية التي لديها قدرات مالية وقدرات لناحية الإبلاغ والتي تتمتع بالمهارات اللازمة لتحقيق أهداف **البرنامج**؛ والتحديات في تنفيذ خطة إضفاء الطابع المحلي؛ ونقص الاعتراف الرسمي والتمويل والموظفين لإدارة المنظمات غير الحكومية كوظيفة متخصصة في **البرنامج**. وللتصدي لهذه التحديات، وضع **البرنامج**

[2] في سبتمبر/أيلول 2021، أصدر **البرنامج** تعميم المدير التنفيذي بشأن إطار التوظيف في **البرنامج** (OED2021/017)، الذي يحدد فئات الموظفين وطرائق التعاقد، ويضع مبادئ ومعايير للمديرين بشأن الاستخدام السليم لهذه الطرائق وفقا لمتطلبات التوظيف لضمان اجتذاب **البرنامج** أفضل المواهب والاحتفاظ بها من خلال عقود تنافسية وظروف عمل ملائمة. وتستمر الفترة الانتقالية لإطار التوظيف حتى ديسمبر/كانون الأول 2025.

[3] أُطلق الاتحاد العالمي للموظفين في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، وهو يمثل موظفي فئة الخدمات العامة، والخبراء الاستشاريين، وأصحاب عقود الخدمة، وموظفي الفئة الفنية الوطنيين، وموظفي الفئة الفنية الدوليين، مما يضمن صوتا موحدا ودعما وتمثيلا معززين لجميع موظفي **البرنامج**.

[4] مجموعة إطار القيادة في **البرنامج**.

خارطة طريق للشركاء المتعاونين من المنظمات غير الحكومية للفترة 2024-2026 والتي تهدف إلى بناء وتطوير والنهوض بشراكات مستدامة تركز على الأشخاص وتعزز فعالية التدخلات وتتكيف مع الاحتياجات المحلية.

12- **إدارة الهوية وحلول تكنولوجيا المعلومات.** شهدت التقييمات الذاتية للمكاتب القطرية بشأن إدارة الهوية في العملية تحسنا مطردا منذ عام 2019. وإجمالا، زادت التقييمات الذاتية التي صُنفت على أنها "قوية" و"كافية" في عام 2024 بنسبة 7 في المائة مقارنة بعام 2023، وبنسبة 10 في المائة مقارنة بعام 2019. ووفقا للمشاركين، لا تزال هناك تحديات في مجالات المساعدة العينية وفجوات النظم وقابلية التشغيل البيني. وقطع **البرنامج** شوطا كبيرا في معالجة هذه المسائل من خلال إطلاق إطار عمل جديد لحماية البيانات الشخصية والخصوصية في مارس/آذار 2024، وهو نهج شامل لمعالجة البيانات الشخصية يتماشى مع ولاية **البرنامج**، وسياسات الخصوصية في منظمات الأمم المتحدة، والمعايير الدولية المعترف بها ذات الصلة وأفضل الممارسات المتعلقة بالخصوصية. وعلاوة على ذلك، تعمل إدارة العمليات البرامجية على تطوير حزمة معيارية شاملة لإدارة الهوية، بناء على إطار الضمان النقدي، لتوجيه الضمان في طريقة المساعدة العينية. وصدر تعميم للمديرة التنفيذية في ديسمبر/كانون الأول 2024، يُنشئ النهج المؤسسي لإدارة الهوية والأشخاص الذين نساعدهم، بما في ذلك تفويض السلطة.

13- **الرصد.** عادت هذه المسألة للظهور منذ عام 2022 كواحد من أهم تحديات الرقابة التي أثارها المشاركون في العملية، وبالتالي تم تصعيدها مرة أخرى في تقرير هذا العام لتحظى باهتمام الإدارة. وارتفع عدد المكاتب القطرية التي وصفت نضجها المقيم ذاتيا بأنه "بحاجة إلى تعزيز" ارتفاعا حادا من 10 في المائة في عام 2022 إلى 19 في المائة في عام 2023، قبل أن ينخفض إلى 15 في المائة في عام 2024. وتتعلق المسائل المستمرة بقدرة الرصد المحدودة ووضوح الأدوار والمسؤوليات على المستوى القطري؛ وعدم كفاية الضوابط للاستهداف وتحديد الأولويات؛ والوصول لإجراء الرصد في المناطق التي يصعب الوصول إليها؛ ورصد أنشطة "تغيير الحياة". وقد تم تدوين الحد الأدنى من متطلبات الرصد في تعميم المديرة التنفيذية رقم OED2024/006 الصادر في يوليو/تموز 2024 بعد إصدار مذكرة تقنية للعمليات الميدانية. كما يعتزم **البرنامج** وضع نظام شامل لتخطيط الرصد يتضمن حلا شاملا من البداية إلى النهاية للتخطيط ووضع الميزانية، بما يجمع معا خطط الرصد والميزانيات وتتبع الزيارات الميدانية الفعلية.

14- **التحديات الناشئة المتعلقة بالمخاطر والرقابة.** بالإضافة إلى ذلك، أبرزت العملية التحديات الرئيسية التالية المتعلقة بالمخاطر والرقابة والتي تؤثر على قدرة **البرنامج** على تحقيق أهدافه:

أ) **تعبئة الموارد والعلاقات مع الجهات المانحة** التي تغطي قيود التمويل المستمرة؛ وتخصيص المساهمات ومتطلبات الجهات المانحة المتزايدة الصعوبة والتعقيد؛ ومطالب الجهات المانحة التي قد تؤثر على الحياد والاستقلال التشغيلي؛ والحاجة الملحة إلى تنويع قاعدة الجهات المانحة وتعزيز مشاركة القطاع الخاص. ولا تزال الإدارة الفعالة لمخاطر الشراكة من خلال العناية الواجبة، والاتفاقات القوية، والأطر الموحدة ضرورية لضمان الاتساق وتعزيز تخفيف المخاطر بما يتواءم مع الأهداف التنظيمية.

ب) **سلسلة الإمداد والمشتريات** التي تغطي ضمان التحويلات النقدية؛ وتحديات المشتريات؛ وإدارة السلع؛ وإدارة مقدمي الخدمات المالية؛ والتتبع في الميل الأخير؛ ومخاطر تحريف مسار الأغذية. ويتم التصدي لتحديات المشتريات من خلال مشروع تدبير المصادر الذكي SmartSourcing والمتوقع أن يؤدي إلى تقليل المهل الزمنية لعمليات الشراء، وتحسين الامتثال للسياسات، وإدارة المخاطر المتعلقة بالموردين بشكل أفضل. وفي ما يتعلق بتتبع السلع، أصدر **البرنامج** مبادئ توجيهية جديدة بشأن حل الميل الأخير لنظام دعم تنفيذ اللوجستيات الذي يهدف إلى تبسيط استخدام التطبيق بشكل أكبر لتسجيل الحركة في الوقت الفعلي وتحسين المساءلة ودقة معلومات تسليم الأغذية مع زيادة الكفاءة.

ج) **الشراكات البرامجية ومشاركة الحكومة المضيفة** التي تغطي الأثر السياسي أو القيود المفروضة على تنفيذ البرامج؛ وقدرة الشركاء الحكوميين والرقابة الخاصة بهم؛ والتطورات السياسية المحلية والشراكة مع الحكومة؛ والاستقلال التشغيلي؛ والأدوات المؤسسية والتوجيهات للشركاء الحكوميين. ولدعم المكاتب القطرية في تقديم مساعدات **البرنامج** - إما من خلال التحويلات الغذائية أو التحويلات القائمة على النقد - من خلال الكيانات الحكومية المضيفة، أصدر

البرنامج ورقة توجيهية طال انتظارها بشأن تحويل موارد **البرنامج** من خلال النظم الحكومية في نوفمبر/تشرين الثاني 2024. كما أن **البرنامج** أصدر توجيهات تمهيدية بشأن الاستقلال التشغيلي، "توجيهات مؤسسية بشأن التزام **البرنامج** بالاستقلال التشغيلي" في أبريل/نيسان 2025.

د) **التحول والتغيير** الذي يغطي إدارة التغيير؛ والأدوار والمسؤوليات المؤسسية؛ ومشروع الضمان العالمي الذي تتزايد وتتطور متطلباته بشأن الضمان باستمرار، من دون إيلاء اعتبار كاف للجهود والموارد اللازمة لتلبيتها. وقد أدى نقص الاتصال والتواصل والتوجيه الواضح والمتكرر بشأن عمليات إدارة التغيير المؤسسي، والمراحل المتعددة للانتقال إلى الهيكل الجديد، إلى خلق حالة من عدم اليقين والقلق بين القوة العاملة، مما أبرز الحاجة إلى مزيد من الشفافية والمشاركة المنظمة.

البيان

15- تنطوي جميع ضوابط الرقابة الداخلية على قيود كامنة - بما في ذلك إمكانية التحايل - ولذلك لا يمكن **للبرنامج** أن يوفر سوى ضمانات معقولة بشأن تحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات، والإبلاغ، والامتثال. وعلاوة على ذلك، ونظرا للظروف المتغيرة، قد تتفاوت فعالية الضوابط الداخلية بمرور الوقت.

16- وبناء على ما تقدم، أرى، على حدّ أفضل ما توفّر لدي من معرفة ومعلومات، أن نظام الرقابة الداخلية في **البرنامج** كان مرضيا في السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، بما يتماشى مع الإطار المتكامل للرقابة الداخلية للجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي الصادر في مايو/أيار 2013.

17- **والبرنامج** ملتزم بمعالجة مسائل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المحددة أعلاه كجزء من التحسين المستمر لنظامه الخاص بالرقابة الداخلية.

سيندي ماكين

المديرة التنفيذية،

روما، 26 مارس/آذار 2025

برنامج الأغذية العالمي

الكشف الأول

كشف المركز المالي

في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024

(ملايين الدولارات الأمريكية)

	مذكرة	2024	2023
الأصول			
الأصول الجارية			
النقدية ومكافئات النقدية	1-2	2 849.4	2 735
الاستثمارات القصيرة الأجل	2-2	2 249.1	1 757.9
المساهمات المستحقة القبض	3-2	5 245.3	4 229.9
المخزونات	4-2	1 044.1	1 291.6
الأصول المستحقة القبض الأخرى	5-2	352.6	337.2
		11 740.5	**10 351.6**
الأصول غير الجارية			
المساهمات المستحقة القبض	3-2	189.5	115.3
الاستثمارات الطويلة الأجل	6-2	1 316.8	1 182.7
الممتلكات والمنشآت والمعدات	7-2	270.6	257.4
الأصول غير المادية	8-2	25.9	20.5
		1 802.8	**1 575.9**
مجموع الأصول	14-2	**13 543.3**	**11 927.5**
الخصوم			
الخصوم الجارية			
الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات	9-2	1 148.3	904.9
الإيرادات المؤجلة	10-2	13.9	22.5
المخصصات	11-2	7	17.8
استحقاقات الموظفين	12-2	52.7	65.7
القرض	13-2	5.6	5.6
		1 227.5	**1 016.5**
الخصوم غير الجارية			
الإيرادات المؤجلة	10-2	10.7	8
استحقاقات الموظفين	12-2	976.2	949.9
القرض	13-2	32.9	38.4
		1 019.8	**996.3**
مجموع الخصوم		**2 247.3**	**2 012.8**
الأصول الصافية		**11 296**	**9 914.7**
أرصدة الصناديق والاحتياطيات			
أرصدة الصناديق	15-2	10 502.5	9 255.7
الاحتياطيات	15-2	793.5	659
مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات		**11 296**	**9 914.7**

تشكل المذكرات المرفقة جزءا أساسيا من هذه الكشوف المالية.

سيندي ماكّين
المديرة التنفيذية

Robert van der Zee
رئيس الشؤون المالية
روما، 26 مارس/آذار 2025

برنامج الأغذية العالمي

الكشف الثاني

كشف الأداء المالي

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024

(ملايين الدولارات الأمريكية)

	مذكرة	2024	2023
الإيرادات			
المساهمات النقدية	1-3	9 156.4	7 680.4
المساهمات العينية	2-3	638.8	651.3
فروق أسعار صرف العملات	3-3	(43.5)	193.6
عائد الاستثمارات	4-3	330.1	321.9
إيرادات أخرى	5-3	291.3	276.5
مجموع الإيرادات		**10 373.1**	**9 123.7**
المصروفات			
التحويلات القائمة على النقد الموزعة	1-4	2 160.8	2 943.7
السلع الغذائية الموزعة	2-4	2 372.9	3 264.5
التوزيع والخدمات ذات الصلة	3-4	1 138.5	1 155.8
الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى	4-4	1 260.2	1 364
تكاليف الموظفين	5-4	1 244.2	1 178.4
تكاليف القوة العاملة المنتسبة	5-4	414.4	431.6
الإمدادات، والمواد المستهلكة، والتكاليف الجارية الأخرى	6-4	303.4	287.8
تكاليف التمويل	7-4	15.4	18.5
الاستهلاك والإهلاك	7-4	69.1	67.3
مصروفات أخرى	7-4	61.6	152.8
مجموع المصروفات		**9 040.5**	**10 864.4**
الفائض (العجز) للسنة		**1 332.6**	**(1 740.7)**

تشكل المذكرات المرفقة جزءا أساسيا من هذه الكشوف المالية.

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الثالث

كشف التغيرات في الأصول الصافية

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024

(ملايين الدولارات الأمريكية)

	مذكرة	الفائض المتراكم/ أرصدة الصناديق	الفائض (العجز)	الاحتياطيات	مجموع الأصول الصافية
مجموع الأصول الصافية في 31		**10 996.4**	**(1 740.7)**	**659**	**9 914.7**
تخصيص العجز لعام 2023		**(1 740.7)**	**1 740.7**	-	-
تحركات أرصدة الصناديق والاحتياطيات					
التحويل من الاحتياطيات وإليها	15-2	(134.5)	-	134.5	-
الخسائر الصافية غير المتحققة على	15-2/6-2	(16.1)	-	-	**(16.1)**
مكاسب اكتوارية مرتبطة بالخصوم	12-2	64.8	-	-	**64.8**
الفائض للسنة	2-7	-	1 332.6	-	**1 332.6**
مجموع التحركات أثناء السنة		**(85.8)**	**1 332.6**	**134.5**	**1 381.3**
مجموع الأصول الصافية في 31		**9 169.9**	**1 332.6**	**793.5**	**11 296**

	مذكرة	الفائض المتراكم/ أرصدة الصناديق	الفائض (العجز)	الاحتياطيات	مجموع الأصول الصافية
مجموع الأصول الصافية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022		**7 783.2**	**2 970**	**895.8**	**11 649**
تخصيص الفائض لعام 2022		**2 970**	**(2 970)**		
اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام		**(1.3)**			**(1.3)**
تحركات أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 2023					
التحويل من الاحتياطيات وإليها	15-2	236.8		(236.8)	
المكاسب الصافية غير المتحققة على الاستثمارات	15-2/6-2	56			**56**
خسائر اكتوارية مرتبطة بالخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	12-2	(48.3)			**(48.3)**
العجز للسنة			(1 740.7)		**(1 740.7)**
مجموع التحركات أثناء السنة		**244.5**	**(1 740.7)**	**(236.8)**	**(1 733)**
مجموع الأصول الصافية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023		**10 996.4**	**(1 740.7)**	**659**	**9 914.7**

تشكل المذكرات المرفقة جزءا أساسيا من هذه الكشوف المالية

برنامج الأغذية العالمي

الكشف الرابع

كشف التدفقات النقدية

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024

(ملايين الدولارات الأمريكية)

	مذكرة	2024	2023
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:			
الفائض (العجز) للسنة		1 332.6	(1 740.7)
تسويات لمطابقة الفائض (العجز) مع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
الاستهلاك والإهلاك	2-7-8	69.1	67.3
(المكاسب) غير المتحققة على الاستثمارات الطويلة الأجل	2-6	(11)	(137.6)
(الزيادة) في القيمة المُهلكة من الاستثمارات الطويلة الأجل	2-2/2-6	(2.1)	(2.3)
(النقص) في القيمة المُهلكة من القرض الطويل الأجل	2-13	(0.3)	(0.3)
مصروفات الفائدة على القرض الطويل الأجل	2-13	1.3	1.4
النقص في المخزونات	2-4	247.5	207.3
(الزيادة) النقص في المساهمات المستحقة القبض	2-3	(1 089.6)	2 452.6
(الزيادة) النقص في المبالغ الأخرى المستحقة القبض	2-5	(12)	96.8
الممتلكات والمنشآت والمعدات (المقدمة كتبرع عيني)	2-7	0.2	1.7
الزيادة (النقص) في الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات	2-9	243.4	(488.6)
(النقص) في الإيرادات المؤجلة	2-10	(5.9)	(25.7)
(النقص) في المخصصات	2-11	(10.8)	(27.7)
الزيادة في استحقاقات الموظفين مخصوما منها المكاسب/الخسائر الاكتوارية في استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	2-12	78.2	82.9
التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية		**840.6**	**487.1**
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:			
(الزيادة) في الاستثمارات القصيرة الأجل	2-2	(479.4)	(294.6)
(الزيادة) في الفوائد المستحقة القبض	2-5	(3.4)	(14.5)
(الزيادة) في الاستثمارات الطويلة الأجل	2-6	(149.7)	(37.8)
(الزيادة) في الممتلكات والمنشآت والمعدات	2-7	(76.7)	(74.6)
(الزيادة) في الأصول غير المادية	2-8	(11.2)	(8.7)
التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة الاستثمارية		**(720.4)**	**(430.2)**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:			
الفوائد المدفوعة على القرض	2-13	(1.3)	(1.4)
سداد الأصل السنوي للقرض	2-13	(5.3)	(5.3)
التدفقات النقدية الصافية من أنشطة التمويل		**(6.6)**	**(6.7)**
صافي الزيادة في النقدية ومكافئات النقدية		**113.6**	**50.2**
النقدية ومكافئات النقدية في بداية السنة	2-1	**2 735.0**	**2 680.4**
المكاسب غير المتحققة على مكافئات النقدية في الأصول الصافية/حقوق الملكية		**0.8**	**4.4**
النقدية ومكافئات النقدية في نهاية السنة	2-1	**2 849.4**	**2 735**

تشكل المذكرات المرفقة جزءا أساسيا من هذه الكشوف المالية.

برنامج الأغذية العالمي

الكشف الخامس

كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية[1]

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024

(ملايين الدولارات الأمريكية)

	المذكرة	المبلغ المحدد في الميزانية		المبلغ الفعلي	الفرق بين الميزانية النهائية	
	6	الميزانية الأصلية[2]	الميزانية النهائية[3]	على أساس مقارن[4]	والمبلغ الفعلي	خطة التنفيذ[5]
تكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية						
الحصيلة الاستراتيجية 1: تحسين قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية العاجلة		11 114	11 119.9	5 674.8	5 445.1	6 910.5
الحصيلة الاستراتيجية 2: تحقيق الناس حصائل أفضل في مجال التغذية والصحة والتعليم		2 161	2 235.6	920.7	1 314.9	1 374.2
الحصيلة الاستراتيجية 3: امتلاك الناس لسبل كسب عيش محسنة ومستدامة		1 360.6	1 368.2	597.0	771.2	891.6
الحصيلة الاستراتيجية 4: تعزيز البرامج والنظم الوطنية		437.7	460.2	225.0	235.2	373.9
الحصيلة الاستراتيجية 5: زيادة كفاءة وفعالية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية		1 132.5	1 210.5	702.9	507.6	742.1
تكاليف الدعم المباشرة		718.2	696.4	517.0	179.4	633.3
المجموع الفرعي لتكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية		**16 924**	**17 090.8**	**8 637.4**	**8 453.4**	**10 925.6**
التكاليف العادية لدعم البرامج والإدارة		568	528	480.9	47.1	528
المبادرات المؤسسية الحاسمة		97.9	107.7	73.1	34.6	107.7
المجموع الفرعي للتكاليف غير المباشرة		**665.9**	**635.7**	**554**	**81.7**	**635.7**
المجموع		**17 589.9**	**17 726.5**	**9 191.4**	**8 535.1**	**11 561.3**

تشكل المذكرات المرفقة جزءا أساسيا من هذه الكشوف المالية.

[1] أعد على أساس الالتزامات. وتُمثِّل الالتزامات خصوما مستقبلية محتملة ناشئة عن اتفاق تعاقدي حالي، وتشمل أوامر شراء وعقودا قائمة لم تُسلَّم فيها بعد السلع والخدمات.

[2] تتضمن الميزانية الأصلية المتطلبات التشغيلية، واعتماد دعم البرامج والإدارة، وتخصيص المبادرات المؤسسية الحاسمة التي يتم عرضها على المجلس التنفيذي في خطة **البرنامج** للإدارة قبل بداية كل عام وفي التحديثات التي تطرأ على خطة الإدارة خلال العام، إذا تم إصدارها.

[3] تمثل الميزانية النهائية الاحتياجات التشغيلية المعتمدة في 31 ديسمبر/كانون الأول من السنة المشمولة بالتقرير.

[4] الأساس المقارن يعني المبالغ الفعلية المعروضة باستخدام الأساس المحاسبي نفسه وأساس التصنيف نفسه للمبالغ نفسها وفترة الميزانية المعتمدة نفسها.

[5] تمثل خطة التنفيذ الاحتياجات التشغيلية المحددة الأولوية للخطط الاستراتيجية القطرية الموافق عليها، المستمدة من الميزانية النهائية، مع مراعاة توقعات التمويل والموارد المتاحة والتحديات التشغيلية اعتبارا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2024.

مذكرات على الكشوف المالية
بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2024

المذكرة 1: السياسات المحاسبية

الكيان المعد للتقرير

1- أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاشتراك مع مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) في عام 1961 باعتباره المنظمة المعنية بالمعونة الغذائية في منظومة الأمم المتحدة. والغرض من إنشاء **البرنامج** هو: أ) تقديم المعونة الغذائية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ب) تلبية الاحتياجات الغذائية للاجئين وفي حالات الطوارئ الأخرى وعمليات الإغاثة الممتدة؛ ج) النهوض بالأمن الغذائي العالمي وفقا لتوصيات الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة.

2- ويحكم **البرنامج** مجلس تنفيذي مؤلف من 36 عضوا يوفر الدعم الحكومي الدولي والتوجيه والإشراف لأنشطة **البرنامج**. ويرأس **البرنامج** مدير(ة) تنفيذي(ة) يُعيّنه الأمين العام للأمم المتحدة بالاشتراك مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة.

3- ويقع مقر **البرنامج** في روما بإيطاليا. وقدم **البرنامج** خلال عام 2024 مساعدات في نحو 120 بلدا وإقليما.

4- وتشمل الكشوف المالية عمليات **البرنامج**، بينما تبين المذكرة 11 الكيانات الخاضعة لمراقبة مشتركة.

أساس الإعداد

5- أعدت الكشوف المالية **للبرنامج** من خلال المحاسبة على أساس الاستحقاق وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، باستخدام طريقة التكلفة الأصلية المعدلة عن طريق إدراج الاستثمارات بالقيمة العادلة. وفي الحالات التي لا يعالج فيها معيار من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مسألة معينة، يشار إلى الإصدارات ذات الصلة للهيئات الأخرى المعنية بوضع المعايير، مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

6- وأُعدت الكشوف المالية على أساس استمرارية العمل. ويستند هذا التقييم إلى الميزانية المعتمدة وتوقعات التمويل والأصول الصافية المتاحة والأهمية المستمرة لولاية **البرنامج**.

7- وأعد كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع) باستخدام الطريقة غير المباشرة.

8- والعملة المستخدمة في **البرنامج**، سواء في العمل أو في الإبلاغ، هي الدولار الأمريكي. والمعاملات التي تجرى بغير الدولار الأمريكي تحول إلى هذه العملة بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة وقت إجراء المعاملة. وتحول الأصول والخصوم بعملات غير الدولار الأمريكي إلى العملة المذكورة بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة عند الإقفال في نهاية السنة. وترد المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ذلك في كشف الأداء المالي.

استخدام التقديرات والأحكام

9- يتطلب إعداد الكشوف المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من الإدارة إصدار أحكام وإجراء تقديرات ووضع افتراضات تؤثر على استخدام السياسات المحاسبية ومبالغ الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات المبلغ عنها. وتستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى الخبرة السابقة ومختلف العوامل الأخرى التي يعتقد أنها معقولة في هذه الظروف، والمعلومات المتاحة في تاريخ إعداد الكشوف المالية، وتشكل نتائجها الأساس للأحكام الصادرة بشأن القيمة الدفترية للأصول والخصوم التي لا تتضح بسهولة من المصادر الأخرى. ويمكن أن تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. وتراجع التقديرات والافتراضات الأساسية باستمرار. ويتم الاعتراف بالتنقيحات التي تدخل على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تنقح فيها التقديرات وأية فترات تتأثر بتلك التنقيحات في المستقبل.

10- وتشمل التقديرات والافتراضات المهمة التي يمكن أن تسفر عن تعديلات جوهرية في الفترات المقبلة ما يلي: القياس الاكتواري لاستحقاقات الموظفين؛ واضمحلال قيمة الأصول؛ واختيار الأعمار النافعة وطريقة الاستهلاك/الإهلاك لقيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات/الأصول غير المادية؛ والمخصصات والخصوم الاحتمالية.

المعايير المحاسبية الجديدة والمنقحة التي لم تصبح نافذة بعد

11- يتابع **البرنامج** الإصدارات الجديدة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويقيّم مدى ملاءمتها وأثرها على السياسات والإجراءات المحاسبية **للبرنامج**، ويعتمد المعايير المحاسبية الدولية الجديدة للقطاع العام بناء على ملاءمتها، وبما يتماشى مع بدء النفاذ الفعلي للمعايير على النحو الذي يحدده مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتعتبر المعايير الجديدة ومسودات العرض التالية ذات صلة **بالبرنامج**.

12- وفي يناير/كانون الثاني 2022، نشر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، *عقود الإيجار*، ليحل محل المعيار 13 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بعنوان *عقود الإيجار*. ويكمل إصدار المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المرحلة الأولى من مشروع عقود الإيجار لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والغرض الرئيسي منه هو المواءمة مع المعيار الدولي للإبلاغ المالي 16 *عقود الإيجار*. ولم يعد المعيار 43 يتطلب تصنيف عقود الإيجار إما كعقود إيجار تمويلي أو تشغيلي، ويتطلب الاعتراف بالأصول والخصوم المتعلقة بالحقوق والالتزامات الناشئة عن جميع عقود الإيجار. ويدخل المعيار 43 حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2025. وسيعتمد **البرنامج** المعيار في تاريخ نفاذه.

13- وفي مايو/أيار 2022، نشر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار 44 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بعنوان *الأصول غير الجارية المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة*. والغرض منه هو المحاسبة عن الأصول المحتفظ بها للبيع ومتطلبات عرض العمليات المتوقفة والإفصاح عنها. والمبدأ الأساسي للمعيار في ما يتعلق بتصنيف الأصول على أنه محتفظ بها للبيع هو أنه سيتم استرداد القيمة الدفترية للأصل من خلال البيع وليس من خلال استمرار استخدامه. ويدخل المعيار 44 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حيز التنفيذ في 1 يناير/كانون الثاني 2025. وسيقوم **البرنامج** بتقييم أهمية المعيار 44 وأثره على عملياته، وسيعتمد المعيار في تاريخ نفاذه، عند الاقتضاء.

14- وفي مايو/أيار 2023، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار 45، بعنوان *الممتلكات والمنشآت والمعدات*، ليحل محل المعيار 17 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بعنوان *الممتلكات والمنشآت والمعدات*، كما أصدر المعيار الجديد 46، بعنوان *القياس*. ويُقدم المعيار 45 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إرشادات جديدة بشأن الأصول التراثية وأصول البنية التحتية وقياس الممتلكات والمنشآت والمعدات. ويوفّر المعيار 46 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إرشادات جديدة تتناول تطبيق أُسس القياس الشائعة الاستخدام في الممارسة العملية، ويُقدم إرشادات عامة بشأن القيمة العادلة، ويستحدث القيمة التشغيلية الحالية، وهي أساس لقياس القيمة الحالية الخاصة بالقطاع العام، وهي متاحة أيضا لقياس الممتلكات والمنشآت والمعدات في إطار المعيار 45 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويدخل هذان المعياران حيز التنفيذ في 1 يناير/كانون الثاني 2025. وسيُقيّم **البرنامج** مدى أهمية المعيارين 45 و46 وأثرهما على عملياته، وسيعتمد المعيارين في تاريخ نفاذ كل منهما، عند الاقتضاء.

15- علاوة على ذلك في مايو/أيار 2023، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار 47 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بعنوان *الإيرادات*، والذي يغطي الإيرادات مع التزامات الأداء، والإيرادات من دون التزامات الأداء، ليحل محل المعيار 9 بعنوان *الإيرادات من المعاملات التبادلية*، والمعيار 23 بعنوان *الإيرادات من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)*، والمعيار 11 بعنوان *عقود البناء*. كما أصدر المعيار 48 بعنوان *مصروفات التحويلات*. ويدخل هذان المعياران حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2026. ومن المتوقع أن تؤثر المعايير على الأنشطة الأساسية **للبرنامج**. ولا يزال تقييم الأثر الذي يجريه **البرنامج** قيد التنفيذ.

النقدية ومكافئات النقدية

16- تتألف النقدية ومكافئات النقدية من النقدية الحاضرة، والنقدية المودعة في المصارف وأسواق النقد والودائع القصيرة الأجل ذات أجل استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل، بما في ذلك النقدية التي يديرها مديرو الاستثمار.

17- ويُعترف بإيرادات الاستثمار عند استحقاقها، مع مراعاة العائد الفعلي.

الأدوات المالية

18- يُعترف بالأدوات المالية عندما يصبح **البرنامج** طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة إلى أن ينتهي أجل الحق في تلقي تدفقات نقدية من تلك الأصول أو يتم تحويلها، أو يكون **البرنامج** قد حوّل أساسا جميع المخاطر والفوائد المتصلة بملكيتها.

19- وتُصنف الأدوات المالية وفقا لمعيارين: 1) نموذج إدارة الأصول المالية في **البرنامج**، و2) خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي. وتبعا للمعيارين، تُقاس الأصول المالية لاحقا بالتكلفة المُهلكة أو القيمة العادلة من خلال الأصول الصافية/حقوق الملكية أو القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

20- وتقاس الأصول المالية بالتكلفة المُهلكة بصورة مبدئية على أساس القيمة العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملات التي تُعزى إليها مباشرة، وتُقاس بعد ذلك بالتكلفة المُهلكة مخصوما منها أي خسائر ناجمة عن اضمحلال القيمة. وتشمل هذه الأصول المالية مبالغ المساهمات المستحقة القبض نقدا، والمبالغ الأخرى المستحقة القبض، والنقدية المودعة في المصارف، والسندات التي تصدرها خزانة الولايات المتحدة في إطار برنامج التداول المنفصل للفوائد والأصول المسجلة (سندات خزانة الولايات المتحدة) الداخلة في حافظة الاستثمارات الطويلة الأجل. ويتمثل نموذج الإدارة في الاحتفاظ بهذه الأصول المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وتنشأ عن شروطها التعاقدية تدفقات مالية تقتصر على أصل الدين والفائدة.

21- وتُقاس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأصول الصافية/حقوق الملكية في البداية بالقيمة العادلة مضافا إليها أي تكاليف معاملات تُعزى مباشرة إليها. وتُسجل بعد ذلك بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة، بخلاف المكاسب والخسائر الناشئة عن أسعار صرف العملات الأجنبية واضمحلال القيمة، في كشف التغيُّرات في الأصول الصافية. ويُعاد تصنيف المكاسب والخسائر من أصول صافية إلى فائض أو عجز عند إلغاء الاعتراف بالأصول. وتتألف هذه الأصول من مكافئات النقدية (باستثناء صناديق أسواق المال) والاستثمارات القصيرة الأجل التي تُمثل حوافظ السيولة وأدوات الدين (السندات) المحتفظ بها كاستثمارات طويلة الأجل والمخصصة لصناديق استحقاقات الموظفين. ويتحقق الهدف من نموذج إدارة هذه الأصول عن طريق تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع على حد سواء، وتنشأ عن شروطها التعاقدية تدفقات مالية تقتصر على أصل الدين والفائدة.

22- وتُقاس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز في البداية بالقيمة العادلة وأي مكاسب أو خسائر ناشئة عن التغيُّرات اللاحقة في القيمة العادلة يتم احتسابها من خلال الفائض أو العجز وتُدرج في كشف الأداء المالي في الفترة التي تنشأ فيها. وتشمل هذه الأصول صناديق أسواق المال، وصناديق الاستثمار في الأسهم المفتوحة والمخصصة كصناديق استحقاقات الموظفين والأصول المشتقة (العقود الآجلة). ولا ينشأ عن الشروط التعاقدية لهذه الأصول تدفقات مالية مقتصرة على أصل الدين والفائدة.

23- وفي حين أن أدوات الدين (السندات) وصناديق الاستثمار في الأسهم المفتوحة تُصنف كصناديق لاستحقاقات الموظفين وتُشكل بالتالي جزءا من نموذج الإدارة نفسه، لا يمكن تصنيف صناديق الاستثمار في الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الأصول الصافية/حقوق الملكية لأنها لا تستوفي اختبار توليد تدفقات مالية مقتصرة على أصل الدين والفائدة ولا يُسمح بهذا التصنيف.

24- ويتم الاعتراف بجميع الخصوم المالية غير المشتقة في البداية بالقيمة العادلة ثم تقاس على أساس التكلفة المهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

25- ووفقا لما يقتضيه المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يعترف **البرنامج** بخسائر الائتمان المتوقعة على الأصول المالية التي تقاس بالقيمة المُهلكة والأصول المالية التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأصول الصافية/حقوق الملكية.

وتُمثل خسائر الائتمان المتوقعة تقديرات مرجحة على أساس احتمال حدوث خسائر في الائتمان. وتُقاس خسائر الائتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات نقص النقدية، أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة **للبرنامج** وفقا للاتفاق والتدفقات النقدية التي يتوقع **البرنامج** تلقيها. والنموذج المستخدم في الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة هو نموذج تطلعي يتطلب الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة من اليوم الأول. ويقيس **البرنامج** مخصصات الخسارة على أصوله المالية، باستثناء المساهمات المستحقة القبض وغيرها من المبالغ المستحقة القبض، بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة اثني عشر شهرا أو خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة إذا زادت مخاطر الائتمان على مخاطر الأداة المالية بدرجة كبيرة منذ الاعتراف الأوّلي. وتُمثل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة اثني عشر شهرا جزءا من خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة التي تمثل خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن أحداث التخلف عن السداد المحتملة خلال الاثني عشر شهرا بعد تاريخ الإبلاغ. ويقيس **البرنامج** مخصصات خسائر مبالغ المساهمات المستحقة القبض أو المبالغ الأخرى المستحقة القبض بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة وفق "النهج المبسّط" للمعيار 41 من المعايير المحاسبية للقطاع العام.

المخزونات

26- إن الغالبية العظمى من مخزونات **البرنامج** عبارة عن سلع غذائية محتفظ بها للتوزيع على المستفيدين. وتشتمل المخزونات أيضا على مواد غير غذائية محتفظ بها في مرافق التخزين المختلفة.

27- وتسجل السلع الغذائية والمواد غير الغذائية الحاضرة في نهاية الفترة المالية كمخزونات، وتقيم بسعر التكلفة أو بتكلفة الاستبدال الحالية، أيهما أقل. وتشمل تكلفة السلع الغذائية تكلفة الشراء أو القيمة العادلة[1] إذا تم التبرع بها عينيا وجميع التكاليف الأخرى المتكبدة لإحضار السلع الغذائية إلى عهدة **البرنامج** عند نقطة دخولها لأول مرة إلى البلد المتلقي. وبالإضافة إلى ذلك، يتم إدراج أي تكاليف كبيرة للتحويل مثل الطحن أو التعبئة. ويتم تحديد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

28- وبموجب الإطار القانوني الذي يعمل **البرنامج** في نطاقه، ينتقل سند الملكية القانونية للسلع الغذائية عادة إلى حكومة البلد المتلقي عند نقطة دخولها الأولى إلى البلد المتلقي حيث تصبح قابلة للتوزيع. وعلى الرغم من أن السند القانوني لملكية السلع الغذائية التي يحتفظ بها **البرنامج** في مخازنه لدى البلدان المتلقية ربما يكون قد انتقل من **البرنامج**، يحتسب **البرنامج** هذه السلع كمخزونات لأنها تقع فعليا في عهدته ويحتفظ لنفسه بالسيطرة عليها.

29- وتشمل تكاليف المخزونات الأخرى جميع تكاليف الشراء وجميع التكاليف الأخرى لإحضار المواد إلى مستودعات التخزين الاستراتيجية أو التسليم مباشرة إلى البلد المتلقي.

30- وعندما يتم اقتناء المخزونات أو عناصر من تكلفتها من خلال معاملة غير تبادلية، يتم قياس تكلفتها بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء.

31- وتقيّم المخزونات بصافي قيمتها بعد احتساب أي اضمحلال في القيمة. ويخصص مبلغ لاضمحلال القيمة للخسارة أو التلف المحتملين للمخزونات الموجودة في عهدة **البرنامج**.

المساهمات المستحقة القبض

32- يعترف **البرنامج** بالمساهمة المستحقة القبض عندما يكون قد دخل، بحلول تاريخ الإبلاغ، في ترتيب ملزم كتابة مع إحدى الجهات المانحة، وحصلت الجهة المانحة على جميع الموافقات على الاعتمادات المطلوبة بموجب ولايتها القضائية، وكان التدفق الداخل للمنافع الاقتصادية أو الخدمات المستقبلية محتملا، ويمكن **للبرنامج** أن يقيس بشكل موثوق الأموال التي سيتم تحويلها.

33- وتعرض المساهمات المستحقة القبض صافية من مخصص اضمحلال القيمة ومخصص الانخفاض التقديري في إيرادات المساهمات. ويخصم **البرنامج** مبالغ المساهمات المستحقة القبض المتعلقة بالسنوات المقبلة، مستخدما في ذلك أسعار الفائدة

[1] تشمل مؤشرات القيمة العادلة للسلع الغذائية المقدمة كتبرعات عينية أسعار السوق العالمية، والسعر المحدد بموجب اتفاقية المساعدة الغذائية، والسعر المحدد في فاتورة الجهة المانحة.

السائدة في السوق للأدوات المماثلة ذات التصنيف الائتماني المماثل (معدل خصم يُعبِّر عن المخاطر الكامنة في الاحتفاظ بالأصل).

34- ويُعترف بالمساهمات المستحقة القبض العينية للخدمات التي تدعم مباشرة العمليات والأنشطة المعتمدة، والتي لها أثر على الميزانية، ويمكن قياسها بشكل موثوق، عندما تؤكدها الجهات المانحة كتابة، وعندما تحدد قيمتها بالقيمة العادلة. وتشمل هذه المساهمات استخدام المباني، والمرافق، والنقل، والموظفين.

35- ويُعترف بالمساهمات المستحقة القبض العينية للممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير المادية المتبرع بها كممتلكات ومنشآت ومعدات أو كأصول غير مادية وإيرادات مساهمات عندما تؤكدها الجهات المانحة كتابة وعندما تحدد قيمتها بالقيمة السوقية العادلة.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

36- تقاس قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات بتكلفتها الأصلية في البداية. وتسجل بعد ذلك في الدفاتر بالقيمة الأصلية مخصوما منها الاستهلاك المتراكم وأية خسارة ناتجة عن اضمحلال قيمتها.

37- وتتكون التكاليف من سعر شراء الأصل وأية تكاليف أخرى تعزى مباشرة لجعل الأصل في حالة تشغيل للاستخدام المقصود. ولا تتم رسملة تكاليف الاقتراض إن وجدت. وتقيم التبرعات المقدمة في شكل ممتلكات ومنشآت ومعدات بالقيمة العادلة، ويعترف بها كممتلكات ومنشآت ومعدات وكإيرادات مساهمات.

38- وتتم رسملة البنود الفردية للممتلكات والمنشآت والمعدات إذا كانت تكلفتها أكبر من حد العتبة المحددة عند 000 5 دولار أمريكي أو مساوية له. ويجري استعراض العتبة دوريا.

39- ويُعترف بتحسينات العقارات المستأجرة كأصول وتقيم بسعر التكلفة وتستهلك على امتداد العمر النافع المتبقي للتحسينات أو على امتداد عقد الإيجار، أيهما أقل.

40- ويرد استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات على امتداد العمر النافع المقدر باستخدام طريقة المعدل الثابت، إلا في حالة الأراضي، فهي لا تخضع للاستهلاك. والعمر النافع المقدر لفئات الممتلكات والمنشآت والمعدات هو كالتالي:

الفئة	**العمر النافع المقدر *(بالسنوات)***
المباني	
الدائمة	40
المؤقتة	5
أجهزة الحواسيب	3
معدات أخرى	3
التجهيزات والتركيبات المكتبية	5
المركبات الآلية	
المركبات الخفيفة	5
المركبات الثقيلة والمصفحة	8
معدات الورش	3

41- ويراجع اضمحلال قيمة جميع الأصول سنويا على الأقل.

الأصول غير المادية

42- إن الأصول غير المادية هي الموارد التي لا تشمل مضمونا ماديا يتحكم فيه **البرنامج**. وهي تتكون أساسا من برمجيات مشتراة خارجيا أو مطورة أو داخليا والحقوق المرتبطة بها. وتقاس الأصول غير المادية في البداية بتكلفتها. وتسجل الأصول غير

المادية بعد ذلك في الدفاتر بقيمتها الأصلية مخصوما منها الإهلاك المتراكم وأية خسائر ناجمة عن اضمحلال القيمة. وتقيم التبرعات المقدمة في شكل أصول غير مادية بالقيمة العادلة ويُعترف بها كأصول غير مادية وإيرادات مساهمات.

43- وتتم رسملة الأصول غير المادية إذا تجاوزت تكلفتها حد 000 5 دولار أمريكي باستثناء البرمجيات التي يتم تطويرها داخليا، حيث تكون العتبة 000 100 دولار أمريكي. ولا تشمل القيمة القابلة للرسملة للبرمجيات التي يتم تطويرها داخليا التكاليف المتعلقة بالبحث والصيانة. وتُحسب تكلفة خدمات تطوير البرمجيات السحابية على أنها مصروفات بالقيمة المتكبدة عندما لا تفي الحلول المنفذة بالمعايير التي تؤهلها لأن تكون أصولا.

44- ويُطبق الإهلاك على امتداد العمر النافع المقدر باستخدام طريقة المعدل الثابت. وفي ما يلي الأعمار النافعة المقدرة لفئات الأصول غير المادية:

الفئة	العمر النافع المقدر (بالسنوات)
البرمجيات المطورة داخليا	6
البرمجيات المشتراة خارجيا	3
التراخيص والحقوق، وحقوق النشر وغيرها من الأصول غير المادية	3

استحقاقات الموظفين

45- يعترف **البرنامج** بالفئات التالية من استحقاقات الموظفين:

- استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل؛
- استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة؛
- استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى؛
- استحقاقات إنهاء الخدمة.

46- واستحقاقات الموظفين القصيرة الأجل هي تلك التي تستحق تسويتها في غضون 12 شهرا بعد نهاية الفترة التي يقدم فيها الموظف الخدمة ذات الصلة. وهي تتكون من الإجازة السنوية ومنح التعليم. وتشتمل خصوم استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل المبالغ المتكبدة، ولكن غير المدفوعة المتعلقة بجميع خطط الاستحقاقات. وباستثناء الاستحقاقات المتكبدة، ولكن غير المدفوعة، والتي يقيسها خبير اكتواري، يقوم **البرنامج** بقياس استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل بالقيمة الاسمية.

47- واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة هي تلك المستحقة الدفع بعد انتهاء الخدمة أو عند نهاية الخدمة، باستثناء مدفوعات إنهاء الخدمة. وهي خطط استحقاقات محددة تتكون من خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة وخطط مدفوعات نهاية الخدمة وصندوق احتياطي خطة التعويضات. ويقيس خبراء اكتواريون مؤهلون مهنيا استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة على أساس الافتراضات الاكتوارية، باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. ويتم الاعتراف بالمكاسب أو بالخسائر الاكتوارية لاستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة في كشف التغيرات في الأصول الصافية.

48- واستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى هي تلك التي لا تستحق بالكامل خلال 12 شهرا بعد نهاية الفترة التي يقدم فيها الموظفون الخدمة ذات الصلة. وهي تتألف من السفر في إجازة زيارة الوطن والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة مثل الإجازة المتراكمة ومنح الوفاة ومنح العودة إلى الوطن ومصروفات السفر والإعادة إلى الوطن ونقل الأمتعة. وباستثناء السفر في إجازة زيارة الوطن، ويقيس خبراء اكتواريون مؤهلون مهنيا استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل على أساس الافتراضات الاكتوارية، باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. ويتم الاعتراف بالمكاسب أو بالخسائر الاكتوارية من استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل في كشف الأداء المالي.

49- ولا يعترف باستحقاقات إنهاء الخدمة كمصروفات إلا عندما يكون **البرنامج** ملتزما التزاما واضحا تنتفي معه أية إمكانية واقعية للتراجع، سواء بإنهاء عمل الموظف قبل تاريخ التقاعد المعتاد أو تقديم استحقاقات إنهاء الخدمة نتيجة لعرض يقدم لتشجيع الانسحاب الطوعي من الخدمة، وعندما يعترف **البرنامج** بتكاليف إعادة الهيكلة التي تنطوي على دفع استحقاقات إنهاء الخدمة.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

50- **البرنامج** منظمة عضو مشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (صندوق المعاشات التقاعدية أو الصندوق)، الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقديم استحقاقات التقاعد والوفاة والإعاقة والاستحقاقات ذات الصلة إلى الموظفين. وصندوق المعاشات التقاعدية هو خطة استحقاقات محددة يمولها أرباب عمل متعددين. وعلى النحو المحدد في المادة 3(ب) من نظامه الأساسي، فإن العضوية فيه مفتوحة أمام جميع الوكالات المتخصصة وأية منظمة دولية أو حكومية دولية أخرى تشارك في نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات والشروط الأخرى للخدمة فيها وفي الوكالات المتخصصة.

51- ويُعرّض صندوق المعاشات التقاعدية المنظمات المشاركة لمخاطر اكتوارية مرتبطة بمشاركة الموظفين الحاليين والسابقين من المنظمات الأخرى المشاركة فيه، وتكون النتيجة هي عدم وجود أساس ثابت وموثوق لتخصيص الالتزام وأصول الخطة والتكاليف للمنظمات الفردية المشاركة في الخطة. وليس بوسع **البرنامج** وصندوق المعاشات التقاعدية، شأنهما شأن المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، تحديد حصة **البرنامج** النسبية من الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بالقدر الكافي من الموثوقية للأغراض المحاسبية. وتعامل **البرنامج** بالتالي مع هذه الخطة كما لو كانت خطة مساهمات محددة وفقا لمتطلبات المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بعنوان *استحقاقات الموظفين*. ويعترف بمساهمات **البرنامج** في الصندوق أثناء الفترة المالية كمصروفات في كشف الأداء المالي.

المخصصات والخصوم الاحتمالية

52- ترصد مخصصات للخصوم والرسوم المستقبلية عندما يكون على **البرنامج** التزام قانوني أو تقديري نتيجة وقائع سابقة ويكون من المرجح مطالبة **البرنامج** بتسوية هذا الالتزام.

53- وتدرج الالتزامات المادية الأخرى، التي لا تفي بمعايير الاعتراف بالخصوم، في المذكرات على الكشوف المالية كخصوم احتمالية عندما لا يتأكد وجودها إلا عند وقوع أو عدم وقوع حدث أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة التي لا تخضع كليا لسيطرة **البرنامج**.

الأصول الاحتمالية

54- الأصول الاحتمالية هي أصول محتملة تنشأ عن أحداث ماضية ولن يتم تأكيد وجودها إلا بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة التي لا تخضع كليا لسيطرة **البرنامج**. ويتم الإفصاح عن الأصول الاحتمالية عندما يكون حدوثها مرجحا.

إيرادات المساهمات

55- تنشأ الإيرادات المتأتية من المساهمات (النقدية والعينية) عن معاملة غير تبادلية، حيث يتلقى **البرنامج** الموارد من دون إعطاء مقابل مماثل تقريبا في المقابل للجهة المانحة. ويعترف **البرنامج** بإيرادات المساهمات بمجرد استيفائها لمتطلبات الاعتراف بالأصول وبعد الوفاء بأي التزام حالي معترف به كخصوم في ما يتعلق بذلك الأصل المحول. وبالنسبة للمساهمات التي لدى **البرنامج** فيها التزام حالي يفي بمعايير الشروط الواردة في المعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والاعتراف بها كخصم، يعترف **البرنامج** بأصل (مساهمة مستحقة القبض) وخصم (إيرادات مؤجلة) بمجرد استيفائه لمتطلبات الاعتراف بالأصول. ويخفض **البرنامج** الإيرادات المؤجلة ويعترف بالإيرادات عندما يفي بالالتزام الحالي المعترف به كخصوم. وفي الحالات التي لا تتضمن فيها الاتفاقات جميع الالتزامات المتعلقة برد التكاليف للوفاء بشرط ما بالمعنى المقصود في المعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يُعترف بالأصول (مبالغ المساهمات المستحقة القبض) وإيرادات المساهمات عندما

يؤكَّد الاتفاق كتابة في ما يتعلق بالمبلغ الإجمالي للاتفاق، على الرغم من أن اتفاق الجهات المانحة ينص على تواريخ تنفيذ ومبالغ مساهمات في المستقبل. وعندما يكون توفير التمويل في السنوات المقبلة مرهونا باعتماد برلماني أو شروط مماثلة، ولن يفي هذا التمويل في السنة المقبلة بمعايير الاعتراف بالأصول بموجب المعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لا يعترف **البرنامج** بأصل (مساهمة مستحقة القبض) ولا بخصم (إيرادات مؤجلة). ويُفصح **البرنامج** عن أصل احتمالي في الحالات التي يكون فيها التدفق المالي الداخلي محتملا.

إيرادات أخرى

56- الإيرادات الأخرى هي الإيرادات المتحققة من المعاملات التبادلية. والمعاملة التبادلية هي المعاملة التي يتلقى فيها **البرنامج** موارد، أو أصولا أو خدمات، أو خصوما مسقطة، وتُعطي بصورة مباشرة للطرف الآخر في المقابل قيمة متساوية تقريبا (تكون أساسا في شكل سلع أو خدمات أو استخدام لأصول). ويعترف بالإيرادات المتأتية من تقديم الخدمات في الفترة المالية التي تُقدَّم فيها الخدمة، تبعا للمرحلة المقدَّرة لإتمام تلك الخدمة. ويعترف بالإيرادات المتأتية من تحويل السلع عندما تنتقل مخاطر ملكية السلع ومزاياها إلى الطرف الطالب. وعند تقديم سلع أو خدمات تحويلات نقدية، يعترف بتكلفة خدمة التحويل كإيرادات أخرى، بينما يعترف بقيمة السلع أو المبالغ النقدية المحوَّلة كخصوم مستحقة للطرف الطالب لحين سقوط الخصوم.

السلع الغذائية والتحويلات القائمة على النقد الموزعة

57- تسجل السلع الغذائية كمصروفات عندما يوزعها **البرنامج** مباشرة أو بمجرد تسليمها للشركاء المتعاونين أو لمقدمي الخدمة لتوزيعها. ويتم تحديد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

58- وتسجل التحويلات القائمة على النقد كمصروفات عندما يوزعها **البرنامج** بصورة مباشرة أو بمجرد توزيعها بواسطة الشركاء المتعاونين أو مقدمي الخدمة.

محاسبة الصناديق والإبلاغ عن الشرائح

59- الصناديق كيانات محاسبية ذاتية التوازن يتم إنشاؤها لحساب المعاملات لغرض أو لهدف محدد. وتفصل الصناديق بغرض إجراء أنشطة محددة أو تحقيق أهداف معينة وفقا للوائح أو قيود أو حدود محددة. وتعد الكشوف المالية على أساس محاسبة الصناديق، وتبين في نهاية الفترة الموضع الموحد لجميع صناديق **البرنامج**. وتمثل أرصدة الصناديق الحصيلة المتراكمة للإيرادات والمصروفات.

60- وتعد الشرائح نشاطا متميزا أو مجموعة من الأنشطة المتميزة التي تصدر بشأنها معلومات مالية بشكل منفصل من أجل تقييم أداء كيان معين في السابق من حيث تحقيق أهدافه أو في اتخاذ القرارات بشأن المخصصات المقبلة للموارد. ويصنف **البرنامج** جميع المشروعات والعمليات وأنشطة الصناديق ضمن ثلاث شرائح هي: 1) صناديق فئات البرامج؛ 2) الصندوق العام والحسابات الخاصة؛ و3) الصناديق الاستئمانية. ويبلغ **البرنامج** عن معاملات كل شريحة خلال الفترة المالية وعن الأرصدة المحتفظ بها في نهاية الفترة.

61- وتمثل شريحة صناديق فئات البرامج كيانا محاسبيا أنشأه المجلس لأغراض محاسبة المساهمات والإيرادات والمصروفات لجميع فئات البرامج المنشأة لتنفيذ أغراض **البرنامج**. وتشمل فئات البرامج: الخطط الاستراتيجية القطرية، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، وعمليات الطوارئ المحدودة، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية. وتُعد الخطط الاستراتيجية القطرية بعد تحليل للتنمية المستدامة وتشمل حافظة **البرنامج** الكاملة من الأنشطة الإنسانية والإنمائية في بلد ما.

62- والصندوق العام هو كيان محاسبي أنشئ كي يسجل في حسابات منفصلة قيمة استرداد تكاليف الدعم غير المباشرة، والإيرادات المختلفة، واحتياطي التشغيل والمساهمات المستلمة التي لم تخصص لفئة برامجية محددة أو مشروع مفرد أو مشروع ثنائي. وأما بالنسبة للحسابات الخاصة، فإن المديرة التنفيذية هي التي تنشئها بموجب المادة 5-1 من النظام المالي، لأغراض المساهمات الخاصة أو للأموال المخصصة لأنشطة معينة. ويمكن ترحيل أرصدتها إلى الفترة المالية التالية.

63- وتمثل أيضا الصناديق الاستئمانية تقسيمات فرعية محددة لصندوق **البرنامج**. وهذه الصناديق تنشئها المديرة التنفيذية بموجب المادة 5-1 من النظام المالي، لمحاسبة المساهمات التي يتم الاتفاق مع الجهة المانحة على الغرض منها ونطاقها وإجراءات الإبلاغ عنها، في اتفاقات صناديق استئمانية معينة.

64- ويحتفظ بالاحتياطيات في الصندوق العام بهدف دعم العمليات. ويحتفظ باحتياطي التشغيل في إطار الصندوق العام بموجب المادة 10-5 من النظام المالي لضمان استمرارية العمليات في حالة التعرض لنقص مؤقت في الموارد. وبالإضافة إلى احتياطي التشغيل أنشأ المجلس احتياطيات أخرى.

65- ويجوز **للبرنامج** إبرام اتفاقات مع أطراف ثالثة للاضطلاع بأنشطة لا تدخل في إطار أنشطته العادية، لكنها تتماشى مع أهدافه. ولا تسجل هذه الاتفاقات كإيرادات أو كمصروفات **للبرنامج**. وبنهاية السنة، يسجل الرصيد الصافي المدين أو الدائن لأطراف ثالثة باعتباره مستحق الدفع أو القبض في كشف المركز المالي تحت الصندوق العام. وترد رسوم الخدمة المحملة على هذه الاتفاقات ضمن الإيرادات الأخرى.

مقارنة الميزانيات

66- تعد ميزانية **البرنامج** على أساس الالتزامات وتعد الكشوف المالية على أساس الاستحقاق. وتصنف المصروفات في كشف الأداء المالي على أساس طبيعة هذه المصروفات، بينما تصنف النفقات في كشف مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية في فئات تكاليف **البرنامج** بحسب الحصائل الاستراتيجية. وتُركز الحصائل الاستراتيجية الموضحة في الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2025) على استجابات **البرنامج** لاحتياجات البلدان. وترتبط الأهداف والحصائل الاستراتيجية **للبرنامج** بغايات هدفي التنمية المستدامة 2 و17، وهي غايات ذات صلة بقدرات **البرنامج** ومهمته، وتوائم بين الدعم المقدَّم من **البرنامج** والجهود الوطنية والعالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

67- ويعتمد تخطيط ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية على هيكل ميزانيات الحوافظ القطرية. ويوافق المجلس على ميزانيات التكاليف المباشرة للعمليات إما بصورة مباشرة أو عن طريق تفويضه للسلطة. ويوافق أيضا على خطة الإدارة السنوية، بما في ذلك الاعتمادات المرصودة لتكاليف دعم البرامج والإدارة والمبادرات المؤسسية الحاسمة. ويمكن تعديل الميزانيات لاحقا عن طريق المجلس أو من خلال عملية تفويض السلطة.

68- يقارن الكشف الخامس، وهو كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية، بين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية المحسوبة على الأساس نفسه الذي حسبت عليه مبالغ الميزانية. ونظرا للاختلاف بين الأسس التي يستند إليها إعداد الميزانية والكشوف المالية، فإن المذكرة 6 تطابق بين المبالغ الفعلية الواردة في الكشف الخامس والمبالغ الفعلية الواردة في الكشف الرابع: التدفقات النقدية.

69- وتمثل الميزانية الأصلية والنهائية الواردة في الكشف الخامس متطلبات **البرنامج** التشغيلية على أساس تقييم الاحتياجات. وهي تشمل التكاليف المباشرة للخطط الاستراتيجية القطرية، والتكاليف المعتمدة للميزانية العادية لدعم البرامج والإدارة، والمبادرات المؤسسية الحاسمة للجزء المتعلق بالتكاليف غير المباشرة. وتُعرض بالإضافة إلى ذلك خطة التنفيذ. وتُمثل خطة التنفيذ الاحتياجات التشغيلية ذات الأولوية للخطط الاستراتيجية القطرية الموافق عليها، المستمدة من الميزانية النهائية، مع مراعاة توقعات التمويل والموارد المتاحة والتحديات التشغيلية. وبالنظر إلى أن **البرنامج** منظمة ممولة من التبرعات، فإن عملياته وإدارته المالية تعتمد بالتالي على مستوى التمويل الذي يتلقاه **البرنامج** بالفعل.

المذكرة 2-1: النقدية ومكافئات النقدية

	2024	2023
	ملايين الدولارات الأمريكية	
النقدية ومكافئات النقدية		
الحسابات المصرفية والنقدية في المقر	302.4	437.4
الحسابات المصرفية والنقدية في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية	209.5	208
حسابات الأسواق المالية وحسابات الودائع في المقر	996.6	990.1
النقدية ومكافئات النقدية المحتفظ بها لدى مديري الاستثمار	1 340.9	1 099.5
مجموع النقدية ومكافئات النقدية	**2 849.4**	**2 735**

70- ويحتفظ بالنقدية اللازمة لأغراض الإنفاق الفوري في حسابات نقدية ومصرفية. أما الأرصدة في حسابات السوق المالية وحسابات الإيداع فهي متاحة في غضون مهلة قصيرة.

المذكرة 2-2: الاستثمارات القصيرة الأجل

	2024	2023
	ملايين الدولارات الأمريكية	
الاستثمارات القصيرة الأجل		
الاستثمارات القصيرة الأجل	2 242.8	1 751.5
الجزء الجاري من الاستثمارات الطويلة الأجل (المذكرة 2-6)	6.3	6.4
مجموع الاستثمارات القصيرة الأجل	**2 249.1**	**1 757.9**

71- تنقسم الاستثمارات القصيرة الأجل إلى شريحتين من الحوافظ لكل منهما أفق استثماري متميز وتسير وفق خطوط توجيهية محددة للاستثمار وتخضع لقيود محددة. ولم يتغير موجز مخاطر الائتمان للاستثمارات القصيرة الأجل بشكل كبير في عام 2024. واستمرت المصارف المركزية باعتماد سياسات نقدية تقييدية بهدف كبح جماح التضخم طيلة العام.

72- وبلغت قيمة الاستثمارات القصيرة الأجل 2 242.8 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 (1 751.5 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023). وخصص من هذا المبلغ 972.2 مليون دولار أمريكي للسندات التي تصدرها أو تضمنها الحكومات أو الوكالات الحكومية (715.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023)؛ وخصص 749.5 مليون دولار أمريكي لسندات الشركات (580.7 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023) كما خصص مبلغ 521.1 مليون دولار أمريكي للأوراق المالية المضمونة بأصول (455.7 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023). وهذه الاستثمارات مسجلة بالقيمة العادلة على أساس التقييم الذي يجريه مصرف الإيداع المستقل المسؤول عن إدارة الأوراق المالية وحفظها.

73- وفي عام 2024، اقتصر استخدام المشتقات المالية في الاستثمارات القصيرة الأجل على السندات الآجلة، واعتُبرت مسألة الاستثمار في المشتقات المالية المعرضة للمخاطر بأنها ليست بذات أهمية جوهرية. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، لم تكن هناك أي أدوات مالية مشتقة محتفظ بها في حافظة الاستثمار (لم تكن هناك أدوات مالية مشتقة محتفظ بها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023).

74- ويبين الجدول التالي حسابات الاستثمارات القصيرة الأجل خلال السنة:

	2023	إضافات/ (استقطاعات) صافية	فوائد مستلمة/ مُهلَكة	مكاسب صافية متحققة	مكاسب صافية غير متحققة	2024
			ملايين الدولارات الأمريكية			
الاستثمارات القصيرة الأجل	1 751.5	385.8	89.5	10.6	5.4	2 242.8
الحصة الحالية من الاستثمارات الطويلة الأجل	6.4	(0.5)	0.4	-	-	6.3
مجموع الاستثمارات القصيرة الأجل	**1 757.9**	**385.3**	**89.9**	**10.6**	**5.4**	**2 249.1**

75- وزاد إجمالي الاستثمارات القصيرة الأجل في عام 2024 بمقدار 491.2 مليون دولار أمريكي. وتشمل هذه الزيادة مكاسب صافية غير متحققة قدرها 5.4 مليون دولار أمريكي معترف بها في الأصول الصافية/حقوق الملكية. وعرضت الفائدة المُهلكة عن الجزء الجاري من الاستثمار الطويل الأجل البالغة 0.4 مليون دولار في مطابقة الفائض/العجز مع التدفقات النقدية التشغيلية في كشف التدفقات النقدية كجزء من الزيادة في القيمة المُهلكة للاستثمار الطويل الأجل البالغة 2.1 مليون دولار أمريكي. ويُعرض الرصيد المتبقي البالغ 479.4 مليون دولار أمريكي، بعد إعادة تصنيف مبلغ قدره 6 ملايين دولار أمريكي من استثمارات طويلة الأجل إلى استثمارات قصيرة الأجل، في كشف التدفقات النقدية تحت بند أنشطة الاستثمار.

المذكرة 2-3: المساهمات المستحقة القبض

	2024	2023
	ملايين الدولارات الأمريكية	
التركيبة:		
جارية	5 245.3	4 229.9
غير جارية	189.5	115.3
مجموع المساهمات الصافية المستحقة القبض	**5 434.8**	**4 345.2**
المساهمات النقدية المستحقة القبض	5 045	4 144.7
المساهمات العينية المستحقة القبض	464.5	277.5
مجموع المساهمات المستحقة القبض قبل المخصص والخصم	**5 509.5**	**4 422.2**
أثر الخصم	(33.7)	(20.9)
مخصص انخفاض إيرادات المساهمات	(33.4)	(49.8)
مخصص اضمحلال القيمة	(7.6)	(6.3)
مجموع المساهمات الصافية المستحقة القبض	**5 434.8**	**4 345.2**

76- تتعلق المساهمات الجارية المستحقة القبض بالمساهمات المؤكدة المستحقة في غضون 12 شهرا، وأما المساهمات المستحقة القبض غير الجارية فهي مساهمات مستحقة بعد 12 شهرا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2024.

77- وتتعلق المساهمات المستحقة القبض بمساهمات الجهات المانحة في فئات البرامج، والصناديق الاستئمانية أو في الصندوق العام أو الحسابات الخاصة. وقد تشمل مساهمات الجهات المانحة قيودا تتطلب من **البرنامج** استخدام المساهمة في هدف أو نشاط أو بلد محدد في غضون مدة زمنية محددة.

78- ويبين الجدول التالي تركيبة المساهمات المستحقة القبض بحسب التقادم، وتُعرض المساهمات المستحقة القبض بحسب التقادم قبل المخصص وقبل تأثير الخصم:

	2024		2023	
	ملايين الدولارات الأمريكية	*النسبة المئوية*	*ملايين الدولارات الأمريكية*	*النسبة المئوية*
التقادم				
2024	4 410.9	80 في المائة		
2023	801	14 في المائة	3,121.9	71 في المائة
2022	223.7	4 في المائة	969.8	22 في المائة
2021 وما قبلها	107.8	2 في المائة	319	7 في المائة
المجموع الفرعي	**5 543.4**	**100 في المائة**	**4 410.7**	**100 في المائة**
تسويات إعادة التقييم (المساهمات المستحقة القبض بغير الدولار الأمريكي)	(33.9)		11.5	-
مجموع المساهمات المستحقة القبض قبل المخصص والخصم	**5 509.5**		**4 422.2**	

79- وتُخصم مبالغ المساهمات المستحقة القبض بمعدل يُعبّر عن التقييم السوقي الحالي للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الخاصة بالتدفقات النقدية، وذلك باستخدام أسعار الفائدة الخالية من المخاطر المعمول بها في الولايات المتحدة بالإضافة إلى فرق السعر الذي يُحدد بناء على تصنيف كل جهة مانحة. ويُحتفظ بسعر الخصم الأصلي المطبق على كل اتفاق من اتفاقات المساهمة طيلة مدة الاتفاق. وتبلغ أسعار الفائدة الخالية من المخاطر في الولايات المتحدة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 للفترة من 1 إلى 3 سنوات 4.16 في المائة و4.25 في المائة و4.27 في المائة على التوالي. وتُخصم المساهمات المستحقة القبض في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 بمبلغ 33.7 مليون دولار أمريكي. وتبلغ إيرادات الفائدة المتراكمة في عام 2024 بسبب تصفية الخصم على مبالغ المساهمات المستحقة القبض 11.8 مليون دولار أمريكي، ويرد بيان ذلك في كشف الأداء المالي.

80- وتعرض المساهمات المستحقة القبض مخصوما منها مخصص اضمحلال القيمة ومخصص الانخفاض التقديري في إيرادات المساهمات.

81- ويمثل مخصص انخفاض إيرادات المساهمات مبلغا يقدر لأي انخفاض في المساهمات المستحقة القبض وإيراداتها عندما تنتفي الحاجة إلى تمويل **البرنامج** أو النشاط المتصل بالمساهمات. ويستند هذا المخصص إلى الخبرة السابقة.

82- وفي ما يلي تغيرات مخصص الانخفاض في إيرادات المساهمات في عام 2024:

	2023	الاستخدام	(النقصان)	2023
	ملايين الدولارات الأمريكية			
مجموع مخصصات انخفاض إيرادات المساهمات	**49.8**	**(9.5)**	**(6.9)**	**33.4**

83- وخلال عام 2024، بلغ الانخفاض في المساهمات المستحقة القبض 9.5 مليون دولار أمريكي. ويسجل هذا الانخفاض كاستخدام للمخصصات المنشأة مقابل الانخفاض في إيرادات المساهمات ويدرج في كشف المركز المالي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 بلغت المخصصات النهائية التقديرية المطلوبة 33.4 مليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك، سجل انخفاض قدره 6.9 مليون دولار أمريكي كتسوية لإيراد المساهمات النقدية للفترة، ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

84- ويسجل مخصص اضمحلال القيمة على أساس استعراض للمساهمات المفتوحة المستحقة القبض لتحديد أية بنود قد لا تكون قابلة للتحصيل. ويلاحظ أن هذ المخصص يتعلق بالمساهمات المستحقة القبض المتكبدة بالفعل من دون توقع الحصول على تمويل من الجهات المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، يُحدد **البرنامج** خسائر الائتمان المتوقعة بالنسبة للمساهمات المستحقة القبض باستخدام نهج معدل الخسارة كما هو موضح في المذكرة 2-14-2. وتتطلب المبالغ الفعلية المشطوبة تحويلا من الصندوق العام وموافقة من المديرة التنفيذية على المبالغ التي تزيد على 10 000 دولار أمريكي.

85- وفي ما يلي تغير مخصص اضمحلال القيمة خلال عام 2024:

	2023	الاستخدام	الزيادة	2024
		ملايين الدولارات الأمريكية		
مجموع مخصصات اضمحلال القيمة	**6.3**	**(1.3)**	**2.6**	**7.6**

86- وخلال عام 2024، شطبت مساهمات مستحقة القبض قدرها 1.3 مليون دولار أمريكي كاستخدام لمخصص اضمحلال القيمة ويرد بيانها في كشف المركز المالي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، بلغت المخصصات النهائية التقديرية المطلوبة لتغطية اضمحلال القيمة 7.6 مليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك، سجلت زيادة قدرها 2.6 مليون دولار أمريكي كتسوية للفترة، ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-4: المخزونات

87- يبين الجدولان التاليان تحركات المواد الغذائية وغير الغذائية خلال العام. ويبين الجدول الأول مجموع قيمة المخزونات – المواد الغذائية وغير الغذائية – على النحو الوارد في كشف المركز المالي. ويبين الجدول الثاني مطابقة بين مخزونات الأغذية التي تعبر عن الرصيد الافتتاحي والإضافات خلال العام بعد تخفيضها بما يساوي قيمة السلع الموزعة ومخصص اضمحلال القيمة خلال السنة.

	2024	2023
	ملايين الدولارات الأمريكية	
أغذية حاضرة	838	1 225.5
أغذية قيد الوصول	259.3	170.4
المجموع الفرعي للأغذية	**1 097.3**	**1 395.9**
ناقصا: مخصص اضمحلال القيمة	(8.7)	(9.3)
الشطب إلى صافي القيمة الممكن تحقيقها	(76.6)	(128.1)
مجموع الأغذية	**1 012**	**1 258.5**
مواد غير غذائية	33.4	33.8
ناقصا: مخصص اضمحلال القيمة	(1.3)	(0.7)
مجموع المواد غير الغذائية	**32.1**	**33.1**
مجموع المخزونات	**1 044.1**	**1 291.6**

مطابقة مخزونات الأغذية	2024	2023
	ملايين الدولارات الأمريكية	
الرصيد الافتتاحي	1 258.5	1 460.5
إضافة: مخصص اضمحلال القيمة والشطب إلى صافي القيمة الممكن تحقيقها	137.4	73.8
مشتريات الأغذية	1 328.7	2 244.2
السلع العينية المستلمة	396.1	527.5
النقل والتكاليف المتصلة به	317.8	323.6
الرصيد الإجمالي المتاح للتوزيع	**3 438.5**	**4 629.6**
ناقصا: الأغذية الموزعة	(2 341.2)	(3 233.7)
ناقصا: مخصص اضمحلال القيمة والشطب إلى صافي القيمة الممكن تحقيقها	(85.3)	(137.4)
مجموع الأغذية	**1 012**	**1 258.5**

88- وفي ما يتعلق بعام 2024، بلغت قيمة المواد الغذائية وغير الغذائية الموزعة 2 372.9 مليون دولار أمريكي (3 264.5 مليون دولار أمريكي في 2023) على النحو الوارد في كشف الأداء المالي. ويتعلق من هذا المبلغ 2 341.2 مليون دولار أمريكي بالسلع الغذائية و31.7 مليون دولار أمريكي بالمواد غير الغذائية (3 233.7 مليون دولار أمريكي و30.8 مليون دولار أمريكي على التوالي في عام 2023).

89- وفي ما يتعلق بالأغذية، يدرج ضمن المخزونات ما يتم تكبده من تكاليف حتى نقطة الدخول الأولى إلى البلد المستفيد. وتشمل هذه التكاليف تكاليف الشراء والنقل البحري ورسوم الموانئ، كما تشمل في حال الأغذية الموجهة إلى بلدان غير ساحلية النقل البري في بلدان العبور.

90- ويتم التحقق من كميات السلع الغذائية، المأخوذة من نظم **البرنامج** لتتبع الأغذية، بالحصر المادي للمخزون وتقيّم على أساس المتوسط المتحرك.

91- ويبين الجدول الوارد أدناه تكوين مخزون الأغذية بحسب نوع السلع.

	2024		2023	
	آلاف الأطنان المترية	*ملايين الدولارات الأمريكية*	*آلاف الأطنان المترية*	*ملايين الدولارات الأمريكية*
الأغذية المخلوطة والممزوجة	119.2	252.8	228.7	469.1
الحبوب	915.7	432.6	1 020.9	464.4
الزيوت والدهون	85.7	144.7	82	144.1
البقول والخضروات	137.7	116.7	177.4	131.2
أخرى	46.5	65.2	39.2	49.7
مجموع الأغذية	**1 304.8**	**1 012**	**1 548.2**	**1 258.5**

92- وتشمل المخزونات المواد غير الغذائية المحتفظ بها في مستودعات **البرنامج** في دبي وفي مخازن استراتيجية مختلفة تديرها شبكة مستودعات الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية.

93- وتشمل المواد غير الغذائية الوقود، ووحدات العزل والمعالجة، والمستودعات الجاهزة، والمباني المسبقة الصنع، ومولدات الكهرباء، وقطع الغيار.

94- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، بلغت أرصدة السلع الغذائية 1.3 مليون طن متري بقيمة 1 012 مليون دولار أمريكي (1.5 مليون طن متري بقيمة 1 258.5 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023).

95- وتم شطب قيمة السلع الغذائية بمبلغ 76.6 مليون دولار أمريكي إلى صافي القيمة الممكن تحقيقها (128.1 مليون دولار أمريكي في عام 2023). ويرجع الانخفاض في تكلفة الاستبدال أساسا إلى الانخفاض في السلع الرئيسية المحتفظ بها واتجاهات الأسعار المستقرة نسبيا لهذه السلع. وبالإضافة إلى ذلك، تم رصد مخصص لاضمحلال القيمة لتغطية الخسائر أو الأضرار التي يمكن أن تلحق بالمخزونات التي تقع في عهدة **البرنامج**. وحدد هذا المخصص على أساس الخبرة السابقة بما نسبته 0.79 في المائة من مجموع السلع الغذائية 4.1 في المائة من المواد غير الغذائية (بلغت المخصصات المرصودة للأغذية والمواد غير الغذائية في عام 2023 ما نسبته 0.67 في المائة و2.1 في المائة، على التوالي). وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، أصبح المخصص النهائي المقدر والمطلوب لتغطية اضمحلال القيمة 10 ملايين دولار أمريكي وسُجل كاستخدام 1.9 مليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك، ترد في كشف الأداء المالي زيادة في مخصص اضمحلال القيمة قدرها 1.9 مليون دولار أمريكي.

96- ويرد في ما يلي تغير مخصصات اضمحلال القيمة في عام 2024:

	2023	الاستخدام	الزيادة/(النقصان)	2024
		ملايين الدولارات الأمريكية		
مخصص اضمحلال القيمة – الأغذية	9.3	-	(0.6)	8.7
مخصص اضمحلال القيمة – المواد غير الغذائية	0.7	(1.9)	2.5	1.3
مجموع المخصصات	**10**	**(1.9)**	**1.9**	**10**

المذكرة 2-5: البنود المستحقة القبض الأخرى

	2024	2023
	ملايين الدولارات الأمريكية	
السلف المدفوعة للبائعين	105.1	59.3
السلف المدفوعة للموظفين	46.4	39.7
سلف التحويلات القائمة على النقد	39.8	60.3
اتفاقات أطراف ثالثة مستحقة القبض	27.1	12.1
مبالغ مستحقة القبض من العملاء	39.3	31.9
ضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض	89.9	73.1
متنوعات مستحقة القبض	78.6	113.5
مجموع البنود المستحقة القبض الأخرى قبل المخصص	**426.2**	**389.9**
مخصص اضمحلال القيمة	**(73.6)**	**(52.7)**
مجموع صافي البنود المستحقة القبض الأخرى	**352.6**	**337.2**

97- السلف المدفوعة للبائعين هي مدفوعات تقدم سلفا عن توريد البضائع والخدمات.

98- والسلف المدفوعة للموظفين هي سلف نقدية لأغراض المرتبات، ومنح التعليم، والإيجارات، والسفر وغير ذلك من استحقاقات الموظفين. ولا تحسب أية فوائد على هذه السلف وفقا للنظامين الإداري والأساسي للموظفين.

99- وتُصرف السلف للتحويلات القائمة على النقد للمبالغ المصروفة للشركاء المتعاونين ومقدمي الخدمات المالية لتنفيذ برامج التحويلات القائمة على النقد. وتُستخدم السلف وفقا للاتفاقات ذات الصلة، وتتم مطابقتها بالنفقات الفعلية.

100- ويمثل "الاتفاق مع طرف ثالث" عقدا ملزما قانونا بين **البرنامج** وطرف آخر حيث يقوم **البرنامج** بدور الوكيل لتقديم سلع أو خدمات بسعر متفق عليه. وتنعكس المعاملات المتعلقة باتفاقات مع طرف ثالث كبنود مستحقة القبض ومستحقة الدفع في كشف المركز المالي. وتسجل بنود الاتفاقات مع أطراف ثالثة المستحقة القبض والمستحقة السداد بشكل متقابل بحيث تعبر عن الحصيلة الصافية مع أطراف ثالثة.

101- وتشمل المبالغ المستحقة القبض من العملاء مبالغ مستحقة منهم نظير سلع وخدمات مقدمة من **البرنامج**.

102- وتُمثل المبالغ المستحقة القبض من ضرائب القيمة المضافة مبالغ مستحقة القبض من الحكومات مقابل ضريبة القيمة المضافة المشمولة في سعر السلع والخدمات المقدمة إلى **البرنامج** التي لم تُمنح إعفاءات ضريبية صريحة.

103- وتشمل المتنوعات المستحقة القبض الفوائد المتراكمة المستحقة القبض والمبالغ المستحقة القبض من منظمات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات والمنظمات غير الحكومية.

104- ويتم استعراض المبالغ المستحقة القبض الأخرى لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لرصد أي مخصص لتغطية اضمحلال القيمة. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، وصلت المخصصات التقديرية المطلوبة إلى مبلغ 73.6 مليون دولار أمريكي، منه 69.6 مليون دولار أمريكي لضريبة القيمة المضافة و4 ملايين دولار أمريكي للمبالغ الأخرى المستحقة القبض (49.5 مليون دولار أمريكي لضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض و3.2 ميلون دولار أمريكي لمبالغ أخرى مستحقة القبض في عام 2023).

105- وترد في ما يلي تغييرات مخصص اضمحلال القيمة خلال عام 2024:

	2023	الاستخدام	الزيادة/ (النقصان)	تسوية إعادة التقييم	2024
			ملايين الدولارات الأمريكية		
مجموع مخصصات اضمحلال القيمة	**52.7**	**(0.4)**	**21.6**	**(0.3)**	**73.6**

106- تعبر تسويات إعادة التقييم عن إعادة تقييم المخصصات المقوّمة بعملة غير الدولار الأمريكي.

107- وسجلت الزيادة في مخصصات اضمحلال القيمة البالغة 21.6 مليون دولار أمريكي كمصروفات لتلك الفترة ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-6: الاستثمارات الطويلة الأجل

	2024	2023
	ملايين الدولارات الأمريكية	
سندات خزانة الولايات المتحدة	35.2	39.6
الجزء الجاري (المذكرة 2-2)	(6.3)	(6.4)
الجزء الطويل الأجل من سندات خزانة الولايات المتحدة	**28.9**	**33.2**
السندات	633	450.3
الأسهم	654.9	699.2
مجموع السندات والأسهم	**1 287.9**	**1 149.5**
مجموع الاستثمارات الطويلة الأجل	**1 316.8**	**1 182.7**

108- وتتألف الاستثمارات الطويلة الأجل من استثمارات في سندات خزانة الولايات المتحدة، والسندات والأسهم.

109- واشتريت في سبتمبر/أيلول 2001 سندات خزانة الولايات المتحدة ويحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق. ويحين أجل استحقاق السندات على مراحل خلال فترة 30 سنة لتمويل مدفوعات التزامات الفائدة والأصل على قرض سلع طويل الأجل من إحدى الوكالات الحكومية المانحة (المذكرة 2-13)، المقوّمة عملته بعملة سندات خزانة الولايات المتحدة نفسها وللفترة نفسها. ولا تحمل هذه السندات فائدة اسمية، واشتريت بخصم على قيمتها الاسمية؛ ويتصل الخصم بصورة مباشرة بأسعار الفائدة السائدة وقت الشراء والبالغة 5.5 في المائة حتى أجل استحقاق سندات خزانة الولايات المتحدة ذات الصلة. ويساوي الجزء الجاري من السندات المبلغ المطلوب لتسوية الالتزامات المالية على القرض الطويل الأجل.

110- ولا يعترف بالتغيرات في القيمة السوقية لاستثمارات سندات خزانة الولايات المتحدة. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، بلغت القيمة السوقية لهذا الاستثمار 36.3 مليون دولار أمريكي (41.8 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023).

111- وتعتبر الاستثمارات في السندات والأسهم كمقادير محتفظ بها لتغطية الخصوم الطويلة الأجل المتعلقة باستحقاقات الموظفين في **البرنامج** ومن غير المنتظر أن تستخدم لدعم عمليات **البرنامج** الجارية. ورغم تخصيص تلك الاستثمارات لهذه الغاية، وعدم إتاحتها لتمويل العمليات الجارية، فإن الاستثمارات لا تخضع لقيود قانونية منفصلة ولا تستوفي الشروط اللازمة لاعتبارها من "أصول الخطة" وفقا لتعريف المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام "استحقاقات الموظفين".

112- وتوظف الاستثمارات في الأسهم من خلال صندوقين للحوكمة البيئية، والاجتماعية والمؤسسية يتتبعان تركيب وأداء المؤشر العالمي الشامل لجميع البلدان الذي وضعته شركة Morgan Stanley Capital International، وهو مؤشر معتمد لأسهم جميع أسواق العالم. ويتيح هذا الهيكل الاستثماري إمكانية الاستثمار في أسواق الأسهم العالمية على أساس غير نشط وبمعدلات للمخاطر والعائد تُعبّر عن المؤشر المذكور.

113- وترجع الزيادة في قيمة الاستثمارات الطويلة الأجل في السندات والأسهم بمبلغ 138.4 مليون دولار أمريكي إلى الأداء الإيجابي في حافظتي الأسهم العالمية، وأسواق الأسهم العالمية التي سجلت عاما آخر من العائدات المكونة من رقمين على إثر النمو الاقتصادي الإيجابي، على خلفية تجدد التفاؤل بشأن شركات التكنولوجيا، وانخفاض التضخم، والسياسة النقدية الأكثر تيسيرية في الاقتصادات المتقدمة. ويستثمر مبلغ 54.9 مليون دولار أمريكي إضافي وفقا لسياسة تخصيص الأصول في **البرنامج**، المنقحة في عام 2024 على أساس نتائج الدراسة المتعلقة بإدارة الأصول والخصوم التي أُجريت في عام 2023، بهدف الوصول إلى نسبة مستهدفة قدرها 50 في المائة من الأسهم العالمية و50 في المائة من السندات العالمية للأموال المجنَّبة لتغطية الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين. وتُسجَّل هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة على أساس التقييم الذي يجريه مصرف الإيداع المستقل المسؤول عن إدارة الأوراق المالية وحفظها.

114- وترد في ما يلي تحركات حسابات الاستثمارات الطويلة الأجل في عام 2024:

	2023	إضافات/ (اقتطاعات)	الفوائد المستلمة/ المُهلكة	صافي المكاسب/ (الخسائر) المتحققة	صافي المكاسب/ (الخسائر) غير المتحققة	2024
	ملايين الدولارات الأمريكية					
السندات	**450.3**	210.9	20	(20.3)	(27.9)	**633**
صناديق استثمارات الأسهم	699.2	(156)	-	95.1	16.6	**654.9**
الاستثمار في سندات خزانة الولايات المتحدة	**33.2**	(6)	1.7	-	-	**28.9**
مجموع الاستثمارات الطويلة الأجل	**1 182.7**	**48.9**	**21.7**	**74.8**	**(11.3)**	**1 316.8**

115- وخلال عام 2024، زادت الاستثمارات الطويلة الأجل بمقدار 134.1 مليون دولار أمريكي. ويتم تصنيف السندات الطويلة الأجل بالقيمة العادلة من خلال الأصول الصافية/حقوق الملكية وصناديق استثمارات الأسهم ويتم تصنيف العملات الأجنبية (القيمة الاسمية 84.7 مليون دولار أمريكي) بالقيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز. ولذلك، فإنه بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، من مجموع صافي الخسائر غير المتحققة البالغ 11.3 مليون دولار أمريكي، حولت الخسائر الصافية غير المتحققة والبالغة 22.4 مليون دولار أمريكي والمرتبطة بالأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأصول الصافية/حقوق الملكية إلى أصول صافية يرد بيانها في كشف تغيرات الأصول الصافية. وتعرض المكاسب الصافية غير المتحققة البالغة 2.4 مليون دولار أمريكي المرتبطة بالأدوات المالية المشتقة، صافي المكاسب غير المتحققة البالغة 16.6 مليون دولار أمريكي المتعلقة بصناديق الاستثمار في الأسهم والخسائر الصافية غير المتحققة البالغة 7.9 مليون دولار أمريكي المتعلقة بفروق صرف العملات الأجنبية في كشف الأداء المالي. ويرد بيان الفائدة المُهلكة على الاستثمارات في سندات خزانة الولايات المتحدة وقدرها 1.7 مليون دولار أمريكي في مطابقة فائض التدفقات النقدية التشغيلية في كشف

التدفقات النقدية، كجزء من الزيادة في القيمة المُهلكة للاستثمار الطويل الأجل البالغة 2.1 مليون دولار أمريكي. أما الرصيد المتبقي، وقدره 149.7 مليون دولار أمريكي، صافيا من مبلغ 6 ملايين دولار أمريكي معاد تصنيفه من استثمارات طويلة الأجل إلى استثمارات قصيرة الأجل، فإنه معروض في كشف التدفقات النقدية تحت أنشطة الاستثمار.

المذكرة 2-7: الممتلكات والمنشآت والمعدات

	التكلفة				الاستهلاك المتراكم				صافي القيمة الدفترية
	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2023	إضافات	تصرف/تحويلات	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2024	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2023	مصروفات الاستهلاك	تصرف/تحويلات	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2024	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2024
	ملايين الدولارات الأمريكية								
المباني									
الدائمة	67.9	0.8	1.3	70	(12.1)	(2.3)	0.7	(13.7)	56.3
المؤقتة	142.1	9.0	(11.6)	139.5	(114.5)	(10.9)	11.4	(114)	25.5
أجهزة الحواسيب	20.8	2.5	(1.1)	22.2	(16.8)	(2.5)	1.1	(18.2)	4
معدات أخرى	81.1	7.4	(3.2)	85.3	(69.7)	(7.2)	3.1	(73.8)	11.5
التجهيزات والتركيبات المكتبية	1.1	0.1	(0.1)	1.1	(0.6)	(0.1)	0	(0.7)	0.4
المركبات الآلية									
المركبات الخفيفة	122.8	21.8	(15.3)	129.3	(78.7)	(17.5)	13.1	(83.1)	46.2
المركبات الثقيلة والمصفحة	173	16.7	0.8	190.5	(109.5)	(13.8)	1.2	(122.1)	68.4
تحسينات العقارات المستأجرة	71.5	7.7	0.4	79.6	(42.9)	(10.1)	1.2	(51.8)	27.8
أصول ثابتة قيد الإنشاء	22	16.3	(7.7)	30.6	-	-	-	-	30.6
المجموع	**702.2**	**82.3**	**(36.5)**	**748**	**(444.8)**	**(64.4)**	**31.8**	**(477.4)**	**270.6**

	التكلفة				الاستهلاك المتراكم				صافي القيمة الدفترية
	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2022	إضافات	تصرف/تحويلات	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2023	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2022	مصروفات الاستهلاك	تصرف/تحويلات	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2023	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2023
	ملايين الدولارات الأمريكية								
المباني									
الدائمة	61.1	4.8	2	67.9	(10.5)	(2.1)	0.5	(12.1)	55.8
المؤقتة	139.4	11.7	(9)	142.1	(110)	(12.1)	7.6	(114.5)	27.6
أجهزة الحواسيب	19.7	3.2	(2.1)	20.8	(16.7)	(2.2)	2.1	(16.8)	4
معدات أخرى	81.1	9	(9)	81.1	(70.7)	(7.7)	8.7	(69.7)	11.4
التجهيزات والتركيبات المكتبية	0.9	0.2	(0.1)	1	(0.6)	(0.1)	0.1	(0.6)	0.4
المركبات الآلية									
المركبات الخفيفة	124.3	16.9	(18.4)	122.8	(78.1)	(16.6)	16	(78.7)	44.1
المركبات الثقيلة والمصفحة	167.4	10.1	(4.5)	173	(101.6)	(13.5)	5.6	(109.5)	63.5
تحسينات العقارات المستأجرة	61.7	12	(2.2)	71.5	(37.5)	(9.4)	4	(42.9)	28.6
أصول ثابتة قيد الإنشاء	18.3	14.1	(10.4)	22	-	-	-	-	22
المجموع	**673.9**	**82**	**(53.7)**	**702.2**	**(425.7)**	**(63.7)**	**44.6**	**(444.8)**	**257.4**

116- وفي عام 2024، كانت الإضافات الرئيسية إلى الممتلكات والمنشآت والمعدات تتعلّق بالمركبات الآلية والأصول الثابتة قيد الإنشاء والمباني. وخلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، بلغ مجموع صافي الحيازات (بعد اقتطاع البنود التي تم التصرف فيها) 45.8 مليون دولار أمريكي (28.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023). وبلغ إجمالي التبرعات العينية في شكل ممتلكات ومنشآت ومعدات في عام 2024 ما قيمته 0.2 مليون دولار أمريكي (1.7 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023). وترد القيمة الدفترية الصافية للممتلكات والمنشآت والمعدات في كشف المركز المالي، بينما ترد مصروفات الاستهلاك للسنة، وقدرها 64.4 مليون دولار أمريكي في كشف الأداء المالي (63.7 مليون دولار أمريكي في عام 2023).

117- وتشمل المعدات الأخرى المعدات المكتبية، ومعدات الأمن والسلامة، ومعدات الاتصالات، ومعدات الورش، ومعدات نظم الطاقة الشمسية.

118- وتخضع الأصول لاستعراض سنوي لتحديد اضمحلال قيمتها. ولم يكشف الاستعراض الذي أجري في عام 2024 عن أي اضمحلال في قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات.

119- وأُجري عدّ فعلي جزئيا أو لم يجر في خمسة بلدان يعمل فيها **البرنامج**، وهي هايتي، ولبنان، وميانمار، ودولة فلسطين والسودان لأسباب أمنية وصعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع. وسيتم الانتهاء من عملية العدّ الفعلي في هذه البلدان حالما يسمح الوضع الأمني بذلك.

المذكرة 2-8: الأصول غير المادية

	التكلفة				الاستهلاك المتراكم				صافي القيمة الدفترية
	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2023	إضافات	تصرف/تحويلات	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2024	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2023	مصروفات الإهلاك	تصرف/تحويلات	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2024	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2024
	ملايين الدولارات الأمريكية								
البرمجيات المطورة داخليا	82.5	9.4	1.9	93.8	(65)	(4.4)	-	(69.4)	24.4
البرمجيات المشتراة خارجيا	3.5	0	-	3.5	(3.4)	(0.1)	-	(3.5)	(0)
التراخيص والحقوق	1.4	-	(0)	1.4	(1)	(0.2)	0	(1.2)	0.2
أصول غير مادية قيد الإنشاء	2.5	0.7	(1.9)	1.3	-	-	-	-	1.3
مجموع الأصول غير المادية	**89.9**	**10.1**	**(0)**	**100**	**(69.4)**	**(4.7)**	**0**	**(74.1)**	**25.9**

	التكلفة				الاستهلاك المتراكم				صافي القيمة الدفترية
	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2022	إضافات	تصرف/تحويلات	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2023	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2022	مصروفات الإهلاك	تصرف/تحويلات	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2023	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2023
	ملايين الدولارات الأمريكية								
البرمجيات المطورة داخليا	74.2	7.3	1	82.5	(61.8)	(3.2)	-	(65)	17.5
البرمجيات المشتراة خارجيا	3.3	0.2	-	3.5	(3.2)	(0.2)	-	(3.4)	0.1
التراخيص والحقوق	1	0.4	-	1.4	(0.8)	(0.2)	-	(1)	0.4
أصول غير مادية قيد الإنشاء	2.7	0.8	(1)	2.5	-	-	-	-	2.5
مجموع الأصول غير المادية	**81.2**	**8.7**	**-**	**89.9**	**(65.8)**	**(3.6)**	**-**	**(69.4)**	**20.5**

120- وترد القيمة الدفترية الصافية للأصول غير المادية في كشف المركز المالي، بينما ترد مصروفات الإهلاك للسنة، وقدرها 4.7 مليون دولار أمريكي، في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-9: الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات

	2024	2023
	ملايين الدولارات الأمريكية	
حسابات مستحقة الدفع للبائعين	147	134.7
حسابات مستحقة الدفع للجهات المانحة	9.4	22.7
الخصوم المتعلقة بتقديم الخدمات	170.1	131.7
حسابات مستحقة الدفع للموظفين	13.1	13
متنوعات مستحقة الدفع	102.4	96.2
المجموع الفرعي للحسابات المستحقة الدفع	**442**	**398.3**
المستحقات	706.3	506.6
مجموع الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات	**1 148.3**	**904.9**

121- وتتصل الحسابات المستحقة الدفع للبائعين بمبالغ مستحقة عن بضائع وخدمات وردت فواتير من الموردين بشأنها.

122- وتمثل الحسابات المستحقة الدفع للجهات المانحة رصيد المساهمات غير المنفقة في الأنشطة المقفلة، أو ميزانيات الحوافظ القطرية أو المِنح رهنا بإعادة المبالغ أو بإعادة البرمجة.

123- وتُمثِّل الخصوم المتعلقة بتوفير الخدمات التزامات تُسقط بعد توفير السلع والخدمات في الفترات المالية المقبلة.

124- وتتعلق الحسابات المستحقة الدفع للموظفين بمبالغ مستحقة للموظفين وتشمل الحسابات المتنوعة المستحقة الدفع أساسا مبالغ مستحقة الدفع لمنظمات الأمم المتحدة نظير الحصول على خدمات.

125- والمستحقات هي خصومات متعلقة بسلع وخدمات تلقاها **البرنامج** أو قدمت له خلال السنة ولم ترد فواتير بشأنها.

المذكرة 2-10: الإيرادات المؤجلة

	2024	2023
	ملايين الدولارات الأمريكية	
التركيبة		
جارية	13.9	22.5
غير جارية	10.7	8
مجموع الإيرادات المؤجلة	**24.6**	**30.5**

126- وتمثل الإيرادات المؤجلة مساهمات أرجئ الاعتراف بإيراداتها للفترات المالية المقبلة نظرا لأن اتفاق الجهة المانحة ينص على شروط بشأن الأصول المحولة.

127- ويشير الجزء الجاري إلى إيرادات مؤجلة بالنسبة لمساهمات تتعلق بالاثني عشر شهرا التالية. ويشير الجزء غير الجاري إلى إيرادات مؤجلة بالنسبة لمساهمات تتعلق بفترة تتجاوز 12 شهرا بعد نهاية السنة المالية.

128- وتماشيا مع السياسة المحاسبية المنطبقة على إيرادات المساهمات المبينة في المذكرة 1، تخفض الإيرادات المؤجلة ويعترف بإيرادات المساهمات في كشف الأداء المالي نظرا لأن **البرنامج** يفي بالالتزام الحالي كخصم معترف به.

129- ويوضح الجدول التالي تركيبة الإيرادات المؤجلة بحسب سنة المساهمة على النحو الذي تحدده الجهة المانحة:

	2024	2023
	ملايين الدولارات الأمريكية	
سنة المساهمة		
2027 وما بعدها	0.9	
2026	9.8	3.6
2025	13.9	4.4
2024	-	22.5
مجموع الإيرادات المؤجلة	**24.6**	**30.5**

المذكرة 2-11: المخصصات

	2024	2023
	ملايين الدولارات الأميركية	
مخصص إعادة الأموال للجهات المانحة	5.2	4.9
مخصصات أخرى	1.8	12.9
مجموع المخصصات	**7**	**17.8**

130- وقدرت مخصصات إعادة الأموال إلى الجهات المانحة مستوى الأموال المتوقع إعادتها إلى الجهات المانحة نظير مساهمات نقدية غير منفقة في البرامج. ويحدد المخصص استنادا إلى الخبرة السابقة.

131- ويرد في ما يلي تغير مخصص إعادة الأموال للجهات المانحة في عام 2024:

	2023	الاستخدام	الزيادة	2024
		ملايين الدولارات الأمريكية		
مخصص إعادة الأموال للجهات المانحة	**4.9**	**(10.1)**	**10.4**	**5.2**

132- وخلال عام 2024، بلغ مجموع الأموال التي أعيدت إلى الجهات المانحة 10.1 مليون دولار أمريكي. وتسجل هذه الأموال كاستخدام لمخصص إعادة الأموال إلى الجهات المانحة ويرد بيانها في كشف المركز المالي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، بلغ المخصص النهائي التقديري المطلوب 5.2 مليون دولار أمريكي. وبناء عليه، سجلت زيادة قدرها 10.4 مليون دولار أمريكي كتسوية لإيرادات المساهمات النقدية للفترة ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

133- ويعترف بالمخصصات الأخرى في حالة المطالبات القانونية التي من المحتمل فيها خروج موارد لتسوية المطالبات ويمكن فيها تقدير المبالغ بشكل موثوق.

134- وفي ما يلي التغييرات في مخصص المطالبات القانونية خلال عام 2024:

	2023	الاستخدام	الزيادة	2024
		ملايين الدولارات الأمريكية		
مخصصات مرصودة للمطالبات القانونية	12.9	(12.1)	1	1.8

المذكرة 2-12: استحقاقات الموظفين

	2024			2023
	التقييم الاكتواري	تقييم برنامج الأغذية العالمي	المجموع	
	ملايين الدولارات الأمريكية			
جارية				
استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل	6.2	46.5	52.7	65.7
غير جارية				
استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	875.6	1.4	877	853.1
استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل	92.7	6.5	99.2	96.8
مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	**974.5**	**54.4**	**1 028.9**	**1 015.6**

2-12-1 استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

135- تتألف استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل من الإجازة السنوية، ومنح التعليم، والمبالغ المتكبدة، ولكن غير المسددة المتعلقة بجميع خطط الاستحقاقات. وتولى خبراء اكتواريون مهنيون تقدير قيمة الاستحقاقات المتكبدة، ولكن غير المسددة والمستحقة كخصومات متعلقة باستحقاقات الموظفين القصيرة الأجل.

2-12-2 استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

136- تعرف استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة بأنها خطط استحقاقات تتألف من خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة، وخطة مدفوعات نهاية الخدمة، والصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات.

137- وحددت استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة لفئتين من الموظفين: أ) الموظفون من الفئة الفنية وموظفو فئة الخدمات العامة في المقر؛ ب) موظفو **البرنامج** الوطنيون من الفئة الفنية وموظفو فئة الخدمات العامة في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية. وهاتان الفئتان من الموظفين مشمولتان بالنظام الإداري لشؤون العاملين في منظمة الأغذية والزراعة والنظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة.

138- وتتيح خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة للمتقاعدين المؤهلين وأفراد أسرهم المؤهلين المشاركة في خطة التأمين الطبي الأساسية أو خطة تغطية التأمين الطبي رهنا بفئة الموظفين التي ينتمي إليها الموظف المتقاعد. ويستفيد من خطة التأمين الطبي الأساسية الموظفون من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة في المقر. وتتاح خطة تغطية التأمين الطبي للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية. وتمثل التزامات الاستحقاقات المحددة في إطار خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة القيمة الحالية لحصة **البرنامج** من تكاليف التأمين الطبي للمتقاعدين، واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة للموظفين الذين لا يزالون في الخدمة حتى تاريخه.

139- وتمثل خطة مدفوعات نهاية الخدمة خطة لتمويل مدفوعات انتهاء خدمة موظفي فئة الخدمات العامة في **البرنامج** في مراكز العمل في إيطاليا عند نهاية خدمتهم.

140- وأما الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فهو خطة تقدم تعويضات إلى جميع الموظفين والمستخدمين والمعالين في حالة الوفاة أو الإصابة أو المرض بسبب أداء المهام الرسمية وكذلك، في ظروف معينة، لتكميل معاش الإعاقة ومعاش ورثة الموظف اللذين يسددهما الصندوق.

2-12-3 استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى

141- تشمل استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى السفر في إجازة زيارة الوطن والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة. التي تتألف من الإجازة المستحقة، ومنح الوفاة، ومنح العودة إلى الوطن، ومصروفات السفر للعودة إلى الوطن ونقل الأمتعة المتصلة بالعودة إلى الوطن، وتسدد عندما تنتهي خدمة الموظف.

2-12-4 تمويل الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

142- يتم تمويل خصوم استحقاقات الموظفين من خلال الرسوم على الصناديق والمشروعات ذات الصلة ومن خلال خطة التمويل الموافق عليها من قبل المجلس والتي شملت تمويلا سنويا إضافيا قدره 7.5 مليون دولار أمريكي في تكاليف الموظفين المعيارية على مدى فترة 15 سنة. ونظرا إلى تحقق حالة التمويل الكامل، توقف التمويل السنوي الإضافي في عام 2024.

2-12-5 التقييم الاكتواري لاستحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من استحقاقات متعلقة بانتهاء الخدمة

143- يقوم خبراء اكتواريون بقياس الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين أو يحسبها **البرنامج**.

144- ويحدد خبراء اكتواريون مهنيون الخصوم الناشئة عن استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة (خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة، وخطة مدفوعات نهاية الخدمة، والصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات) والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة على أساس الافتراضات الاكتوارية.

145- وبلغ مجموع استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات المتعلقة بانتهاء الخدمة التي قام الخبراء الاكتواريون بحسابها 968.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 (944.4 مليون دولار أمريكي في عام 2023)، منها 671 مليون دولار أمريكي متصلة بموظفي الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة في المقر (657.4 مليون دولار أمريكي في عام 2023) و297.3 مليون دولار أمريكي متصلة باستحقاقات الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية (287 مليون دولار أمريكي في عام 2023).

2-12-5-1 الافتراضات والطرق الاكتوارية

146- يقوم **البرنامج** كل سنة باستعراض واختيار الافتراضات والطرق التي سيستخدمها الخبراء الاكتواريون في تقييم نهاية السنة لتحديد المصروفات والمساهمات المطلوبة لخطط استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة في **البرنامج** (استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة). ولأغراض تقييم عام 2024، يتضمن الجدول التالي وصفا للافتراضات والطرق المستخدمة، كما يبين الجدول الافتراضات والطرق المستخدمة في تقييم عام 2023.

147- وأدّت الافتراضات والطرق المستخدمة في التقييم الاكتواري لعام 2024، إلى زيادة في صافي الخصوم المتعلقة باستحقاقات ما بعد الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة بلغت في مجموعها 23.9 مليون دولار أمريكي (زيادة قدرها 135.4 مليون دولار أمريكي في عام 2023).

148- ويتطلب المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الإفصاح عن الافتراضات الاكتوارية الرئيسية في الكشوف المالية. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم الإبلاغ عن كل افتراض من الافتراضات الاكتوارية بالقيمة المطلقة.

149- وترد في ما يلي الافتراضات والطرق التي استخدمت في تحديد قيمة الخصوم المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية خدمة موظفي **البرنامج** في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024.

معدل الخصم	يُحدّد وفقا لنهج منحنى العائد باستخدام العائد على سندات الشركات العالية الجودة والتدفقات النقدية المتوقعة لكل خطة من خطط **البرنامج**. وتُستخدم معدلات خصم منفصلة لكل خطة على نحو التالي: **الموظفون الفنيون الدوليون وموظفو فئة الخدمات العامة في المقر:** خطة التأمين الطبي الأساسية – 5.05 في المائة؛ واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 5.35 في المائة؛ وخطة مدفوعات نهاية الخدمة – 3.3 في المائة، وخطة تعويض الموظفين – 5.7 في المائة (خطة التأمين الطبي الأساسية – 4.55 في المائة، واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 4.65 في المائة؛ ومخطط مدفوعات نهاية الخدمة – 2.85 في المائة وخطة تعويض الموظفين – 5.05 في المائة في تقييم عام 2023). **الموظفون الفنيون الوطنيون وموظفو الخدمات العامة في المكاتب القطرية/المكاتب الإقليمية:** خطة تغطية التأمين الطبي – 5.85 في المائة؛ واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 5.55 في المائة؛ وخطة تعويض الموظفين – 5.85 في المائة (خطة تغطية التأمين الطبي – 5.25 في المائة؛ واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 4.7 في المائة؛ وخطة تعويض الموظفين – 5.4 في المائة في تقييم عام 2023).
زيادات في تكاليف التأمين الطبي (خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة فقط)	خطة التأمين الطبي الأساسية – 8.27 في المائة لعام 2025، مع تراجع بمعدل مطرد إلى 3.82 في المائة في عام 2034 وما بعده (7.9 في المائة لعام 2024، مع تراجع بمعدل مطرد إلى 3.8 في المائة في عام 2036 وما بعده في تقييم عام 2023). خطة تغطية التأمين الطبي – 9 في المائة لعام 2025، مع تراجع بمعدل مطرد إلى 3.85 في المائة في عام 2032 وما بعده (8 في المائة لعام 2024، مع تراجع بمعدل مطرد إلى 3.7 في المائة في عام 2031 وما بعده في تقييم 2023).
جدول المرتبات السنوي	بالإضافة إلى الزيادات المتعلقة بالجدارة، يتم تطبيق زيادة قدرها 3.1 في المائة لتعكس افتراض تضخم بنسبة 2.6 في المائة ومكون الإنتاجية البالغ 0.5 في المائة.
الزيادة السنوية في تكلفة المعيشة/التضخم العام	تُستخدم معدلات التضخم العام المنفصلة لكل خطة من الخطط على النحو التالي: **الموظفون الفنيون الدوليون وموظفو فئة الخدمات العامة في المقر:** خطة التأمين الطبي الأساسية – 2.4في المائة؛ واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 2.3 في المائة؛ وخطة مدفوعات نهاية الخدمة – 1.9 في المائة وخطة تعويض الموظفين – 2.5 في المائة (خطة التأمين الطبي الأساسية – 2.3 في المائة؛ واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 2.1 في المائة؛ واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 2.1 في المائة؛ وخطة تعويض الموظفين – 2.2 في المائة في تقييم عام 2023). **الموظفون الفنيون الوطنيون وموظفو فئة الخدمات العامة في المكاتب القطرية/المكاتب الإقليمية:** خطة تغطية التأمين الطبي – 2.5 في المائة؛ واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 2.3 في المائة؛ وخطة تعويض الموظفين – 2.5 في المائة (خطة تغطية التأمين الطبي – 2.3 في المائة؛ واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 2.1 في المائة؛ وخطة تعويض الموظفين – 2.3 في المائة في تقييم عام 2023).
أسعار الصرف المستقبلية	أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2024.
معدلات الوفيات	يحدد الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة معدلات الوفيات وظلت كما كانت في تقييم عام 2023.
معدلات الإعاقة	يحدد الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة معدلات الإعاقة وظلت كما كانت في تقييم عام 2023.
معدلات الانسحاب	**الموظفون الفنيون الدوليون وموظفو فئة الخدمات العامة في المقر**: بالاستناد إلى دراسة معدلات الانسحاب في **البرنامج** خلال الفترة من 2021 إلى 2022 (المعدلات نفسها في تقييم عام 2023). **الموظفون الفنيون الوطنيون وموظفو فئة الخدمات العامة في المكاتب القطرية/المكاتب الإقليمية**: بالاستناد إلى دراسة معدلات الانسحاب في **البرنامج** خلال الفترة من 2021 إلى 2022 (المعدلات نفسها في تقييم عام 2023).
معدلات التقاعد	**الموظفون الفنيون الدوليون وموظفو فئة الخدمات العامة في المقر:** بالاستناد إلى دراسة معدلات الانسحاب في **البرنامج** خلال الفترة من 2021 إلى 2022 (المعدلات نفسها في تقييم عام 2023).

	الموظفون الفنيون الوطنيون وموظفو فئة الخدمات العامة في المكاتب القطرية/المكاتب الإقليمية: بالاستناد إلى دراسة معدلات الانسحاب في **البرنامج** خلال الفترة من 2021 إلى 2022 (المعدلات نفسها في تقييم عام 2023).
الطريقة الاكتوارية	خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة، وخطة مدفوعات نهاية الخدمة، وخطة تعويض الموظفين: الوحدة الائتمانية المقدرة لفترة الإسناد التي تبدأ من تاريخ الدخول في الخدمة حتى تاريخ التأهل الكامل للحصول على الاستحقاقات. مخططات المدفوعات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة: بالنسبة للإجازات المستحقة، الوحدة الائتمانية المقدَّرة لفترة الإسناد التي تُحتسب منذ تاريخ الدخول في الخدمة حتى تاريخ نهاية الخدمة. في ما يتعلق بمصروفات سفر العودة إلى الوطن ونقل الأمتعة المتصلة بذلك، تستخدم الوحدة الائتمانية المقدَّرة على أساس فترة إسناد تبدأ من تاريخ الدخول في الخدمة حتى تاريخ نهاية الخدمة. وفي ما يتعلق بمنحة العودة إلى الوطن ومنحة الوفاة، تُحتسب الوحدة الائتمانية المقدَّرة على أساس صيغة الاستحقاقات الفعلية.

150- وتتضمن الجداول التالية معلومات وتحليلات إضافية بشأن الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين وفقا لحسابات الخبراء الاكتواريين.

2-12-5-2 مطابقة التزامات الاستحقاقات المحددة

	خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة	**الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة**	**خطة مدفوعات نهاية الخدمة**	**الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات**	**المجموع**
	ملايين الدولارات الأمريكية				
التزامات الاستحقاقات المحددة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023	**806.7**	**92.7**	**24.9**	**20.1**	**944.4**
تكلفة الخدمة لعام 2024	62.2	10.6	2.1	1.6	76.5
تكلفة الفائدة لعام 2024	35.6	4.1	0.8	1	41.5
إجمالي المدفوعات الفعلية للاستحقاقات لعام 2024	(12.4)	(14.1)	(3.4)	(1.3)	(31.2)
مساهمات المشتركين	2.5	-	-	-	2.5
تعديل الخطة	-	3.9	-	-	3.9
(المكاسب) الخسائر الاكتوارية الأخرى	(63.6)	(4.5)	(2)	0.8	(69.3)
التزامات الاستحقاقات المحددة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024	**831**	**92.7**	**22.4**	**22.2**	**968.3**

2-12-5-3 المصروفات السنوية للسنة التقويمية 2024

	خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة	**الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة**	**خطة مدفوعات نهاية الخدمة**	**الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات**	**المجموع**
	ملايين الدولارات الأمريكية				
تكلفة الخدمة	62.2	10.6	2.1	1.6	76.5
تكلفة الفائدة	35.6	4.1	0.8	1	41.5
تعديل الخطة	-	3.9	-	-	3.9
(المكاسب) الخسائر الاكتوارية	-	(4.5)	-	-	(4.5)
مجموع المصروفات الفرعية	**97.8**	**14.1**	**2.9**	**2.6**	**117.4**

2-12-5-4 مطابقة القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة

	خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة	الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة	خطة مدفوعات نهاية الخدمة	الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات	المجموع
			ملايين الدولارات الأمريكية		
التزامات الاستحقاقات المحددة					
غير النشطة	520	92.7	22.4	8.5	643.6
النشطة	311	-	-	13.7	324.7
المجموع	**831**	**92.7**	**22.4**	**22.2**	**968.3**
(المكاسب)/الخسائر الناشئة عن التزامات الاستحقاقات المحددة	(63.5)	(4.5)	(2)	0.8	(69.3)

2-12-6 الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين – تحليل الحساسية

151- الافتراض الأساسي الذي يقوم عليه تقييم خطط استحقاقات الموظفين هو معدل الخصم. ويرد تحليل حساسية معدل الخصم للخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في الجدول التالي.

	خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة	الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة	خطة مدفوعات نهاية الخدمة	خطة تعويض الموظفين	المجموع
			ملايين الدولارات الأمريكية		
التزامات الاستحقاقات المحددة					
افتراض معدل الخصم الحالي ناقصا 1 في المائة	1 031.6	94.6	24.2	25.2	1 175.6
افتراض معدل الخصم الحالي	831	92.7	22.4	22.2	968.3
افتراض معدل الخصم الحالي زائدا 1 في المائة	681.5	81.6	20.4	19.7	803.2

2-12-6-1 خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة – تحليل الحساسية

152- في ما يلي الافتراضات الرئيسية الثلاثة المستخدمة في تقييم خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة: 1) معدل الزيادة المتوقعة في التكاليف الطبية في المستقبل؛ 2) سعر الصرف بين الدولار الأمريكي واليورو؛ و3) معدل الخصم المستخدم في تحديد القيمة الحالية للاستحقاقات التي ستدفعها الخطة في المستقبل.

153- ويرد في الجدول التالي تحليل الحساسية للتقديرات الاكتوارية لخطة التأمين الطبي الأساسية.

		التضخم السنوي في التكاليف الطبية على الأجل الطويل		
سعر الصرف	**معدل الخصم**	**2.82 في المائة**	**3.82 في المائة**	**4.82 في المائة**
		ملايين الدولارات الأمريكية		
0.942 دولار أمريكي مقابل اليورو	6.05 في المائة	364.1	437.4	533
1.042 دولار أمريكي مقابل اليورو	6.05 في المائة	376.7	452.7	551.5
1.142 دولار أمريكي مقابل اليورو	6.05 في المائة	389.4	467.9	570.1
0.942 دولار أمريكي مقابل اليورو	5.05 في المائة	436.6	533	660.4
1.042 دولار أمريكي مقابل اليورو	5.05 في المائة	451.8	551.5	683.4
1.142 دولار أمريكي مقابل اليورو	5.05 في المائة	467	570	706.4
0.942 دولار أمريكي مقابل اليورو	4.05 في المائة	532.9	661.8	835.2
1.042 دولار أمريكي مقابل اليورو	4.05 في المائة	551.5	684.8	864.3
1.142 دولار أمريكي مقابل اليورو	4.05 في المائة	570	707.8	893.3

154- ويرد في الجدول التالي تحليل الحساسية للتقديرات الاكتوارية لخطة تغطية التأمين الطبي.

التضخم السنوي في التكاليف الطبية على الأجل الطويل			
معدل الخصم	2.85 في المائة	3.85 في المائة	4.85 في المائة
	ملايين الدولارات الأمريكية		
6.85 في المائة	189.2	228.9	280.1
5.85 في المائة	228.1	279.5	346.8
4.85 في المائة	279	346.8	436.6

155- وتفترض النتائج أن تكلفة المطالبات ومعدلات الأقساط ستزداد بنسبة تغير معدل تضخم التكاليف الطبية نفسها، من دون أن تتأثر جميع الافتراضات الأخرى.

2-12-7 التكاليف المتوقعة خلال عام 2025

156- تبلغ مساهمة **البرنامج** المتوقعة في 2025 في نظم الاستحقاقات المحددة 28.7 مليون دولار أمريكي، وقد حدد هذا المبلغ على أساس مدفوعات الاستحقاقات المحددة لتلك السنة.

	خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة	الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة	خطة مدفوعات نهاية الخدمة	خطة تعويض الموظفين	المجموع
	ملايين الدولارات الأمريكية				
المساهمات المتوقعة من **البرنامج** في عام 2025	12	14.1	1.5	1.1	28.7

2-12-8 الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

157- ينص النظام الأساسي للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة على أن يكلف مجلس الصندوق خبيرا استشاريا اكتواريا بإجراء تقييم اكتواري للصندوق مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات. وتمثلت ممارسة مجلس الصندوق عادة في إجراء تقييم اكتواري كل سنتين. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت الأصول الحالية والتقديرية المستقبلية للصندوق تكفي لتغطية خصومه بشكل دائم. وتُحدد سياسة التمويل المنشورة الخاصة بالصندوق (المتاحة على الموقع الشبكي للصندوق) الأساليب والعمليات والأهداف المُستخدمة لرصد مركز التمويل والمخاطر المرتبطة به. ويشمل ذلك أيضا ممارسة استخدام القيمة الاكتوارية للأصول، التي تمهد مكاسب وخسائر الاستثمارات القصيرة الأجل لأغراض الإبلاغ عن الملاءة المالية الطويلة الأجل.

158- ويتألف التزام **البرنامج** المالي حيال صندوق المعاشات التقاعدية من مساهمته الإلزامية بالمعدل الذي حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة (حاليا 7.9 في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للمشتركين و15.8 في المائة للمنظمات الأعضاء) إلى جانب أية حصة في أية مدفوعات من العجز الاكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق. ولا تسدد مدفوعات العجز الاكتواري هذه إلا في حال تطبيق الجمعية العامة للأمم المتحدة للمادة 26، وذلك بعد أن تقرر وجود حاجة لمدفوعات العجز الاكتواري استنادا إلى تقدير للكفاية الاكتوارية للصندوق في تاريخ التقييم. وفي هذه الحالة، يتعين على كل منظمة عضو أن تساهم في تغطية العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع مساهمات كل منها خلال فترة الثلاث سنوات التي تسبق تاريخ التقييم. ولم يتطلب الأمر قط الاحتجاج بالمادة 26، ولم يتم مطلقا طلب دفع تعويضات العجز.

159- وتم الانتهاء من آخر تقييم اكتواري للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، وسيستخدم الصندوق بيانات المشاركة المُرحّلة للفترة من 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 لغرض الإبلاغ عن القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا الخطة المتراكمة في كشوفه المالية لعام 2024.

160- وأبلغ التقييم الاكتواري في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 عن نسبة تمويل من الأصول الاكتوارية إلى الخصوم الاكتوارية بنسبة 111 في المائة (117 في المائة في تقييم عام 2021) عندما أُخذت في الاعتبار التعديلات المتوقعة للمعاشات التقاعدية

المستقبلية (مؤشر تأثير تكلفة غلاء المعيشة على المزايا). وكانت النسبة الممولة المبلغ عنها قدرها 152 في المائة (158.2 في المائة في تقييم عام 2021) عندما لم يؤخذ النظام الحالي لتعديلات المعاشات التقاعدية في الاعتبار وسيكون المقياس الذي تُحدد على أساسه الكفاية الاكتوارية بموجب المادة 26.

161- وبعد تقييم الكفاية الاكتوارية للصندوق، خلص الخبير الاستشاري الاكتواري إلى أنه لم تكن هناك حاجة، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، إلى مدفوعات العجز الاكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق نظرا لأن القيمة الاكتوارية للصندوق تتجاوز القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في إطار الخطة. ووقت إعداد هذا التقرير، لم تكن الجمعية العامة قد طبقت أحكام المادة 26.

162- وفي حال الاحتكام إلى المادة 26 بسبب وجود قصور اكتواري، سواء أثناء العملية الجارية أو بسبب إنهاء الصندوق، ستستند مدفوعات القصور المطلوبة من كل منظمة من المنظمات الأعضاء إلى نسبة اشتراكات المنظمة المعنية في مجموع الاشتراكات المدفوعة إلى الصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ هذا التقييم. وبلغ مجموع الاشتراكات المدفوعة إلى الصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة (2021 و2022 و2023) بما قيمته 499.41 9 مليون دولار أمريكي، منها 5 في المائة من **البرنامج**.

163- وخلال عام 2024، بلغت اشتراكات **البرنامج** المدفوعة للصندوق 218 مليون دولار أمريكي (200.2 مليون دولار أمريكي في عام 2023). أما المساهمات المتوقعة المستحقة لعام 2025 فهي 226.1 مليون دولار أمريكي تقريبا.

164- ويجوز إنهاء العضوية في الصندوق بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بناء على توصية بالإنهاء صادرة من مجلس الصندوق. وتدفع إلى المنظمة العضو سابقا حصة نسبية من مجموع أصول الصندوق في تاريخ الإنهاء، وتخصص هذه الحصة حصريا لصالح موظفيها المشتركين في الصندوق في ذلك التاريخ، وفقا للترتيبات المتفق عليها بين المنظمة والصندوق. ويحدد مجلس الصندوق المبلغ بالاستناد إلى التقييم الاكتواري لأصول الصندوق وخصومه في تاريخ الإنهاء؛ ولا يشمل المبلغ أي جزء من الأصول التي تجاوزت الخصوم.

165- ويجري مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة مراجعة سنوية للكشوف المالية للصندوق ويقدم تقريرا إلى مجلس صندوق المعاشات وإلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المراجعة كل سنة. ويقدم الصندوق معلومات أسبوعية عن استثماراته ويمكن الاطلاع عليها في موقع الصندوق على الإنترنت في www.unjspf.org.

9-12-2 ترتيبات الضمان الاجتماعي لأصحاب عقود الخدمة

166- يحق الضمان الاجتماعي للعاملين في **البرنامج** من أصحاب عقود الخدمة على أساس الشروط والأعراف المحلية. غير أن **البرنامج** لم يضع أية ترتيبات عالمية للضمان الاجتماعي بموجب عقود الخدمة. ويمكن الحصول على ترتيبات الضمان الاجتماعي إما عن طريق النظام الوطني للضمان الاجتماعي أو خطط الضمان المحلية الخاصة أو كتعويض نقدي لخطة ضمان يتبعها صاحب العقد. ويعتبر توفير ضمان اجتماعي مناسب بما يتماشى مع تشريعات العمل المحلية شرطا أساسيا من شروط عقد الخدمة. ولا يعتبر أصحاب عقود الخدمة من موظفي **البرنامج** ولا يغطيهم النظامان الأساسيان والإداريان لموظفي منظمة الأغذية والزراعة ولموظفي الأمم المتحدة.

المذكرة 2-13: القرض

	2024	2023
	ملايين الدولارات الأمريكية	
الجزء الجاري من القرض	5.6	5.6
الجزء غير الجاري من القرض	32.9	38.4
القرض الإجمالي	**38.5**	**44**

167- في ديسمبر/كانون الأول 2000، تم التوصل إلى اتفاق بين أحد البلدان المانحة الرئيسية و**البرنامج** بشأن نظام لتقديم المساعدة الغذائية إلى مشروعين قطريين. وفي إطار هذا النظام، قدمت وكالة حكومية في البلد المانح قرضا طويل الأجل قيمته 106 ملايين دولار أمريكي، واستخدم ذلك القرض لشراء سلع غذائية.

168- ويسدد القرض على مدى 30 سنة بفائدة نسبتها 2 في المائة سنويا للسنوات العشر الأولى و3 في المائة سنويا على الرصيد المتناقص كل سنة بعد ذلك. ويشمل الجزء الجاري مبلغا سنويا من أصل القرض الطويل الأجل بما قيمته 5.3 مليون دولار أمريكي، وتكلفة إهلاك قدرها 0.3 مليون دولار أمريكي باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية. ويحتفظ باستثمارات في سندات خزانة الولايات المتحدة (المذكرة 2-6) اقتُنيت في عام 2001 لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حتى موعد الاستحقاق في عام 2031 لسداد قيمة الفائدة والأصل لقرض السلع.

169- وسُجل القرض بالتكلفة المُهلكة مع استخدام سعر الفائدة الفعلي البالغ 2.44 في المائة. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، بلغ مجموع التكلفة المُهلكة 38.5 مليون دولار أمريكي (44 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023) مع مبلغ مستحق عن كل سنة مقداره 5.6 مليون دولار أمريكي، وجزء طويل الأجل مقداره 32.9 مليون دولار أمريكي (5.6 مليون دولار أمريكي و38.4 مليون دولار أمريكي على التوالي في عام 2023).

170- وفي عام 2024، بلغ مجموع مصروفات سداد الفائدة مليون دولار أمريكي (1.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023)، وهو ما ينعكس في كشف الأداء المالي، ويمثل 1.3 مليون دولار أمريكي منه الفائدة السنوية المستحقة الدفع في مايو/أيار 2024، وتمثل (0.3) مليون دولار أمريكي منه التكلفة المُهلكة الناتجة عن الاعتراف بالقرض الطويل الأجل بقيمته الحالية الصافية.

171- وتعرض الفائدة المدفوعة خلال العام بما قيمته 1.3 مليون دولار أمريكي في كشف التدفقات النقدية تحت بند أنشطة التمويل، بينما تُعرض الفائدة المُهلكة (0.3) مليون دولار أمريكي تحت بند المطابقة مع صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

المذكرة 2-14: الأدوات المالية

2-14-1 طبيعة الأدوات المالية

172- تبين المذكرة 1 تفاصيل أبرز الطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة، بما في ذلك معايير الاعتراف وإلغاء الاعتراف، والأساس الذي تقوم عليه القياسات وكذلك الذي يقوم عليه الاعتراف بالمكاسب والخسائر المتعلقة بكل فئة من الأصول والخصوم المالية.

173- ويعرض الجدول الوارد أدناه أصول **البرنامج** المالية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 في إطار فئات القياس التي حددها المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

	2024	2023
	ملايين الدولارات الأمريكية	
التكلفة المُهلكة	5 876	5 092.2
القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز	1 264.3	1 384.8
القيمة العادلة من خلال الأصول الصافية /حقوق الملكية	4 601.2	3 605.8
المجموع الفرعي	**11 741.5**	**10 082.8**
الأصول غير المالية	1 801.8	1 844.6
المجموع	**13 543.3**	**11 927.4**

174- ويعرض الجدول التالي أصول **البرنامج** المحسوبة بالقيمة العادلة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 وفي عام 2023 على التوالي.

	2024				2023			
	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
	ملايين الدولارات الأمريكية				*ملايين الدولارات الأمريكية*			
الأصول المالية بالقيمة العادلة بفائض أو عجز	1 263.7	0.6	-	1 264.3	1 386.5	(1.7)	-	1 384.8
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأصول الصافية/حقوق الملكية	238.2	4 358.4	4.6	4 601.2	242.1	3 363	0.7	3 605.8
المجموع	**1 501.9**	**4 359**	**4.6**	**5 865.5**	**1 628.6**	**3 361.3**	**0.7**	**4 990.6**

175- وقد حددت المستويات المختلفة للقيمة العادلة على النحو التالي: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق العاملة بالنسبة لأصول مماثلة (المستوى 1). ومدخلات بخلاف الأسعار المعلنة والمدرجة ضمن المستوى 1 والتي يمكن ملاحظتها بالنسبة للأصل، إما بصورة مباشرة (أي أسعار) أو بصورة غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار) (المستوى 2)؛ ومدخلات لأصول لا تستند إلى البيانات السوقية الملحوظة (أي مدخلات غير ملحوظة) (المستوى 3).

176- وتعتمد مستويات القيمة العادلة بدرجة كبيرة على ما إذا كانت توجد سوق نشطة للأوراق المالية. وتوفر الأسواق النشطة بيانات مباشرة، ويمكن أن توفر في المتوسط سيولة أفضل، وتخفض تكاليف التداول عن طريق تشديد أسعار العرض والطلب. ولا يعني مستوى القيمة العادلة المختلف بالضرورة مستوى مخاطرة مختلفا أو أعلى بالنسبة للأوراق المالية، ذلك أن كلها متساوية. ويعكس تسلسل القيمة العادلة طبيعة المدخلات المستخدمة في تحديد القيم العادلة، وليس مستوى المخاطر المتأصلة في الأوراق المالية لأن احتمالات تعثر جهات الإصدار أو النظراء جزئيا أو كليا في حالة التدفقات النقدية لا علاقة له بفئة القيمة العادلة.

177- وخلال عام 2024، لم يكن هناك تحويل بين مستويات القيمة العادلة للأصول المالية.

2-14-2 مخاطر الائتمانات

178- تتسم مبادئ **البرنامج** التوجيهية للاستثمار بطابع متحفظ وتهدف أساسا إلى الحفاظ على رأس المال والسيولة. وتُصنف جميع الأدوات المالية في حوافظ الاستثمار على أنها عالية الجودة وفقا لتصنيفات الجدارة الائتمانية الدولية. ويلتزم مديرو الاستثمار بالمبادئ التوجيهية للاستثمار التي وضعها **البرنامج** والتي تُلزمهم باختيار أوراق مالية عالية السيولة لحوافظ الاستثمار.

179- وتتوزع مخاطر الائتمانات في **البرنامج** على نطاق واسع، كما أن سياسة **البرنامج** لإدارة المخاطر تحد من مبلغ الانكشاف الائتماني لأي طرف مقابل وتتضمن مبادئ توجيهية بشأن الحد الأدنى للجودة الائتمانية.

180- وتُخفض المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة المرتبطة بالنقدية ومكافئات النقدية بشكل كبير من خلال التأكد من أن هذه الأصول المالية توضع في صناديق سوق المال التي تتسم بدرجة عالية من السيولة والتنوع و/أو لدى المؤسسات المالية الكبرى التي حصلت على درجات تصنيفية قوية في مجال الاستثمار من قبل وكالة تصنيف رئيسية و/أو أطراف أخرى ذات جدارة ائتمانية. ويعتمد **البرنامج** ممارسات يقظة في إدارة نقدية المكاتب الميدانية، والأهم من ذلك أنه يستطيع الاستفادة من الحماية القوية غير المباشرة ضد مخاطر التخلف عن السداد من خلال الاتفاقات المبرمة مع الحكومات المضيفة والبنود المتعلقة بالامتيازات والحصانات في حالة تعرض عملاء المصارف التجارية العادية الأخرى لمخاطر عدم الحصول على الأموال، وهو ما تؤيده الأدلة التاريخية التي تثبت عدم تكبد خسائر مادية.

181- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، بلغت نسبة أدوات الدين لجهات الإصدار التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها 69 في المائة من حالات التعرض لمخاطر أدوات الدين القصيرة الأجل والطويلة الأجل. وفي إطار أدوات الدين الطويلة الأجل، تستحوذ جهات الإصدار التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها على 42 في المائة، واليابان 12 في المائة، والمملكة المتحدة وإيطاليا 6 في المائة لكل منهما، وألمانيا وفرنسا 5 في المائة لكل منهما، وبلدان أخرى 24 في المائة. وفي إطار الاستثمارات القصيرة الأجل، تُمثل أدوات الدين لجهات الإصدار التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها 73 في المائة وكندا 7 في المائة بينما تتوزع النسبة المتبقية على بلدان أخرى. ولتلافي التركز المفرط للمخاطر، لا يمكن استثمار أكثر من 5 في المائة من القيمة السوقية لحافظة السيولة وصناديق الاستثمارات المباشرة في التزامات أي جهة إصدار واحدة ليست حكومة أو وكالة حكومية. ويستخدم **البرنامج** مصرفا عالميا وديعا لاستثماراته يوفّر أيضا تحليل المخاطر وقياس الأداء ورصد الامتثال.

182- ويقيس **البرنامج** خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المالية وفقا للمعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على مستوى الأدوات المالية، ويُطبق في ذلك أسلوب احتمال التخلف عن السداد لأن هذه هي الممارسة الرائدة المعمول بها. ولكن عند النظر في معلومات استشرافية معقولة يمكن تأييدها بأدلة ويمكن الحصول عليها بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، وفقا لما يقتضيه المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، قام **البرنامج** بإدراج بيانات الاقتصاد الكلي التي تنطبق مجتمعة على كل من بلد الإصدار ونوع الأداة المالية.

183- واستنادا إلى تبسيط "مخاطر الائتمان المنخفضة"، تُصنف جميع الأدوات المالية **للبرنامج** في حوافظ الاستثمار المصنفة في المرتبة الاستثمارية ضمن فئة "المرحلة 1" (انتفاء أي زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأوّلي) لأغراض خسائر الائتمان المتوقعة؛ مما يعني عدم حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأوّلي. وفي حال تخفيض تصنيف الأداة المالية إلى مرتبة أقل من المرتبة الاستثمارية في تاريخ الإبلاغ، يُحدد **البرنامج** ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأدوات المالية قد شهدت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأوّلي بناء على التغيير في التصنيف مقارنة بالتصنيف عند الاعتراف الأوّلي للأداة المالية. وبالمقارنة مع ما كانت عليه الأدوات المالية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، يتبيّن عدم حدوث أي تحرك من المرحلة 1 إلى المرحلة 2 (ظهور مخاطر ائتمان كبيرة منذ الاعتراف الأوّلي) أو المرحلة 3 (انخفاض كبير في القيمة الائتمانية). وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، ظلت جميع الأدوات المالية في حوافظ الاستثمار أعلى من المرتبة الاستثمارية.

184- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، بلغت خسائر الائتمان المتوقعة على الاستثمارات القصيرة والطويلة الأجل 0.5 مليون دولار أمريكي (0.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023). يعزى انخفاض المبلغ إلى الجودة الائتمانية العالية للأدوات المالية في حوافظ الاستثمار المصنفة في المرتبة الاستثمارية أو المصنفة في مرتبة أعلى. وفي

31 ديسمبر/كانون الأول 2024، بلغ مستوى التعرض لمخاطر التخلف عن السداد، أي مخاطر الانكشاف الائتماني لأدوات الدين المالية في حوافظ الاستثمار (القصيرة والطويلة الأجل) وسندات خزانة الولايات المتحدة 026 3 مليون دولار أمريكي.

185- وتتألف المساهمات المستحقة القبض أساسا من المبالغ المستحقة من الدول ذات السيادة. وهناك تركيز لمخاطر الائتمان حيث إن 65 في المائة عبارة عن مبالغ مستحقة القبض من وكالات الحكومة الأمريكية (عام 2023: 55 في المائة). وأجرى **البرنامج** تقييما لأثر توقف المساعدات الخارجية الأمريكية الذي أُعلن عنه في 24 يناير/كانون الثاني 2025 وقرر أنه لا يتعلق بالظروف القائمة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 ولا يؤثر سلبا على خسائر الائتمان المتوقعة على محفظة المساهمات المستحقة القبض. وترد في المذكرة 2-3 تفاصيل المساهمات المستحقة القبض، بما فيها مخصصات تغطية انخفاض إيرادات المساهمات ومخصص اضمحلال القيمة.

186- وتُقاس مخصصات اضمحلال القيمة لمبالغ المساهمات المستحقة القبض والمبالغ الأخرى المستحقة القبض من قبل **البرنامج** بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة، وفقا "للنهج المبسط" الذي يقتضيه المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي ما يتعلق بمبالغ المساهمات المستحقة القبض، تُشير تقديرات **البرنامج** إلى اضمحلال القيمة على مستوى اتفاقات المساهمات بالاستناد إلى المعرفة المحددة بالترتيبات المتخذة والجهة المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، تُقدر خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بمبالغ المساهمات المستحقة القبض باستخدام نهج معدل الخسارة. ويستند هذا النهج إلى الإحصاءات التاريخية لكل جهة من الجهات المانحة الكبرى التي تساهم بنحو 90 في المائة من الإيرادات، وكذلك الإحصاءات المجمعة للجهات المانحة من القطاع الخاص والجهات المانحة الأخرى والتي تعدل لمراعاة الحالة الراهنة والمعلومات الاستشرافية التي يمكن الحصول عليها بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، وفقا لما يقتضيه المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويُعبّر ذلك عن معلومات الاقتصاد الكلي المنطبقة مجتمعة على البلد المانح واتفاق المساهمة. وينتج مخصص اضمحلال القيمة عن التقييم الفردي بالإضافة إلى أي فائض يُحدد بالاستناد إلى نهج معدل الخسارة. وقام **البرنامج** بتكميل عملية الرقابة والرصد الحالية على البنود الفردية من المبالغ الأخرى المستحقة القبض عن طريق تقييم خسائر الائتمان المتوقعة مجتمعة وفقا لنهج معدل الخسارة.

187- وتنشأ حالات التعرض لمخاطر الائتمان في العادة عن اتفاقات المساهمات في حالة عدم سداد الجهة المانحة المبالغ المستحقة بعد أن يكون **البرنامج** قد تكبد بالفعل النفقات المرتبطة بها. ويقوم **البرنامج**، كجزء من إدارته للمخاطر، برصد الإجراءات المتخذة لاسترداد المبالغ المستحقة ورفع تقارير منتظمة عنها إلى الإدارة. ويشرف **البرنامج** على المبالغ الأخرى المستحقة القبض على أساس كل حالة على حدة. ويرصد **البرنامج** أيضا التقادم الزمني للحافظة، ويُطبق عملية شطب منظمة.

188- ولا توجد حاليا أي عمليات شطب للأدوات المالية في حوافظ الاستثمار نظرا للجودة العالية للاستثمارات وسياسة الاستثمار المتحفظة. وتُشطب المساهمات والمبالغ الأخرى المستحقة القبض عندما تُستنفد جميع الجهود لاسترداد الأصول.

189- ويُطابق الجدول التالي، بحسب فئة الأداة المالية، الرصيد الختامي لمخصص الخسارة.

	الاستثمارات الطويلة الأجل	الاستثمارات القصيرة الأجل	مكافئات النقدية	المجموع
		ملايين الدولارات الأمريكية		
بدل الخسارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023	**0.1**	**0.1**	**0.2**	**0.4**
التغييرات الناجمة عن:				
الأصول المالية غير المعترف بها خلال الفترة	-	(0.1)	(0.2)	(0.3)
الأصول المالية الجديدة المشتراة	0.1	0.2	0.1	0.4
بدل الخسارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024	**0.2**	**0.2**	**0.1**	**0.5**

190- ويبين الجدول التالي التغيُّرات في القيمة الدفترية الإجمالية لمبالغ هذه الاستثمارات التي ساهمت في حدوث التغيُّرات المذكورة أعلاه في مخصص الخسارة ذات الصلة في الفترة:

	الاستثمارات الطويلة الأجل	الاستثمارات القصيرة الأجل	مكافئات النقدية	المجموع
	ملايين الدولارات الأمريكية			
القيمة الدفترية الإجمالية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023	**400.7**	**580.7**	**572.6**	**1 554**
التغييرات الناجمة عن:				
الأصول المالية غير المعترف بها خلال الفترة	(123.3)	(448.4)	(572.6)	(1 144.3)
الأصول المالية الجديدة المشتراة	254.7	614.5	637.9	1 507.1
الفرق في المبالغ الإجمالية التي ساهمت في تغيير في مخصص الخسارة	-	113.1		113.1
القيمة الدفترية الإجمالية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024	**532.1**	**859.9**	**637.9**	**2 029.9**

191- ولا توجد أي أصول مالية زادت مخاطر ائتمانها بشكل كبير منذ الاعتراف الأوّلي ولا تُعتبر أصولا مالية منخفضة القيمة الائتمانية. وبالتالي، لا يُقاس مخصص الائتمان بقيمة تعادل العمر المتوقع للخسائر الائتمانية لأي من الأصول. وفي ما يلي تحليل لأدوات الدين المالية في حوافظ الاستثمار، باستثناء مكافئات النقدية وسندات خزانة الولايات المتحدة التي يمكن تخصيصها مباشرة لدرجة تصنيف مخاطر الائتمان.

تم نشر احتمالات التخلف عن السداد لمدة 12 شهرا	الاستثمارات الطويلة الأجل	الاستثمارات القصيرة الأجل	المجموع
	ملايين الدولارات الأمريكية		
0.10 – 0.00	496	2 188.1	2 684.1
0.40 – 0.11	165.9	57	222.9
1.00 – 0.41	-	4	4
المجموع	**661.9**	**2 249.1**	**2 911**

2-14-3 مخاطر أسعار الفائدة

192- يتعرض **البرنامج** لمخاطر أسعار الفائدة على الاستثمارات القصيرة الأجل والسندات الطويلة الأجل. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، بلغت أسعار الفائدة الفعلية لهاتين الحافظتين الاستثماريتين 4.49 في المائة و4.14 في المائة، على التوالي (5.17 في المائة و3.98 في المائة على التوالي في عام 2023). وتُشير قياسات حساسية أسعار الفائدة إلى أن المدة الفعلية تبلغ 0.73 سنة للاستثمارات القصيرة الأجل و9.93 سنة للسندات الطويلة الأجل (0.67 سنة و10.11 سنة على التوالي في ديسمبر/كانون الأول 2023). ويستخدم مديرو الاستثمار الخارجيون مشتقات ثابتة العائد في إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقا لمبادئ توجيهية استثمارية صارمة.

2-14-4 مخاطر النقد الأجنبي

193- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، بلغت نسبة النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات 87 في المائة، مقوَّمة بالعملة الأساسية وهي الدولار الأمريكي، وقوّمت نسبة بلغت 13 في المائة باليورو وعملات أخرى (84 في المائة و16 في المائة على التوالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023). والهدف الرئيسي من حيازة عملات غير الدولار الأمريكي هو دعم الأنشطة التشغيلية. وبالإضافة إلى ذلك، قوّمت نسبة 76 في المائة من المساهمات المستحقة القبض بالعملة الأساسية، وهي الدولار الأمريكي، وقوّمت نسبة 16 في المائة باليورو، و3 في المائة بالروبيه الباكستانية، و5 في المائة بعملات أخرى (75 في المائة بالعملة الأساسية، وهي الدولار الأمريكي، و17 في المائة باليورو، و4 في المائة بفرنك غرب أفريقيا، و4 في المائة بعملات أخرى في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023). ويتم الاحتفاظ بالغالبية العظمى من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات بعملات قابلة

للتحويل، باستثناء 0.7 في المائة من النقدية المحتفظ به بعملات غير قابلة للتحويل (0.3 في المائة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023).

194- تستخدم العقود الآجلة لشراء النقد الأجنبي للتحوط من مخاطر تقلب أسعار صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي في تكاليف موظفي دعم البرامج والإدارة المتكبدة في المقر وفقا لسياسة التحوط التي اعتمدها المجلس في دورته السنوية لعام 2008. وخلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، جرت تسوية 12 عقدا بخسائر متحققة بلغت 3.3 مليون دولار أمريكي (جرت تسوية 12 عقدا خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 بمكاسب متحققة بلغت 4.1 مليون دولار أمريكي). وبالإضافة إلى ذلك، نُفذت استراتيجية جديدة للتحوط لعام 2025 أبرم في إطارها **البرنامج** 12 عقدا من العقود الآجلة لشراء ما مجموعه 87 مليون يورو على مدى 12 شهرا بسعر صرف ثابت. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، بلغت القيمة الاسمية للعقود الاثني عشر 94.8 مليون دولار أمريكي وبلغت خسائرها غير المتحققة 3.7 مليون دولار أمريكي باستخدام المعدل الآجل السائد في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024. وتُدرج المكاسب المتحققة والخسائر غير المتحققة في فروق أسعار صرف العملات وتعرض في كشف الأداء المالي.

2-14-5 مخاطر السوق

195- يتعرض **البرنامج** لمخاطر السوق في الاستثمارات القصيرة الأجل والطويلة الأجل على حد سواء. فالقيمة السوقية لإيراداته الثابتة، وأسهمه، ومشتقاته المالية، وعقوده الآجلة لشراء النقد الأجنبي تحتمل التغيير على أساس يومي. وقد أعدت جميع تحليلات الحساسية الموضحة أدناه على أساس أن جميع المتغيرات تظل ثابتة، بخلاف تلك التي تذكر على وجه التحديد.

196- حساسية سعر الفائدة – بالنسبة للاستثمارات القصيرة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار الفائدة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف التغيرات في الأصول الصافية 26.3 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة. وبالنسبة لحافظة السندات الطويلة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار الفائدة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف التغيرات في الأصول الصافية 63.5 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة.

197- حساسية أسعار العقود الآجلة – بالنسبة للاستثمارات القصيرة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار العقود الآجلة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف التغيرات في الأصول الصافية 0.0 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة. وبالنسبة لحافظة السندات الطويلة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار العقود الآجلة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف التغيرات في الأصول الصافية 1.7 مليون دولار أمريكي من المكاسب (الخسائر) غير المتحققة.

198- حساسية أسعار الأسهم – تتعقب الاستثمارات في الأسهم المؤشر العالمي لجميع البلدان لدى شركة Morgan Stanley Capital International، وهو مؤشر لأسهم جميع أسواق العالم. فإذا ارتفعت (انخفضت) أسعار الأسهم بنسبة 1 في المائة بصورة متناسبة في صندوقي أسهم الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، يُصبح الأثر على كشف الأداء المالي 6.5 مليون دولار أمريكي من المكاسب (الخسائر) غير المتحققة.

199- حساسية عقود شراء النقد الأجنبي الآجلة – بالنسبة للعقود الآجلة لشراء النقد الأجنبي الاثني عشر المتبقية في ميزانية دعم البرامج والإدارة، إذا ارتفع (انخفض) سعر الدولار الأمريكي/اليورو بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف الأداء المالي 0.9 مليون دولار أمريكي من المكاسب (الخسائر) غير المتحققة، مع الاحتفاظ بثبات جميع المتغيرات الأخرى. وبالنسبة للاستثمارات الطويلة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار النقد الأجنبي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 1 في المائة على نطاق مراكز العملات الآجلة المحتفظ بها حاليا، يصبح الأثر على كشف الأداء المالي 0.8 مليون دولار أمريكي من المكاسب (الخسائر) غير المتحققة.

المذكرة 2-15: أرصدة الصناديق والاحتياطيات

200- تمثل أرصدة الصناديق الجزء غير المنفق من المساهمات التي يراد استخدامها لتلبية احتياجات **البرنامج** التشغيلية في المستقبل. وتمثل هذه الأرصدة فوائد متبقية في أصول **البرنامج** بعد اقتطاع جميع الخصوم. ويقدم الجدول التالي أرصدة صناديق **البرنامج**.

	2024				
	صناديق فئات البرامج	الصناديق الاستئمانية	الصندوق العام والحسابات الخاصة		المجموع
	(رصيد الصناديق)	(رصيد الصناديق)	(رصيد الصندوق)	الاحتياطيات	
الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني 2024	**7 100.4**	**500.4**	**1 654.9**	**659**	**9 914.7**
الفائض في السنة	**451.9**	**75.1**	**805.6**		**1 332.6**
التحركات في أرصدة الصناديق والاحتياطيات في عام 2024					
سلف للمشروعات	195.2	0.9	-	(196.1)	-
مدفوعات سداد من المشروعات	(146.6)	-	-	146.6	-
تحويلات أخرى من الاحتياطيات وإليها	-	-	(184)	184	-
تحويلات بين الصناديق	645.5	(89.6)	(555.9)	-	-
مكاسب اكتوارية مرتبطة بالخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	-	-	64.8	-	**64.8**
خسائر صافية غير متحققة على الاستثمارات الطويلة الأجل	-	-	(16.1)	-	**(16.1)**
مجموع التحركات خلال السنة	**694.1**	**(88.7)**	**(691.2)**	**134.5**	**48.7**
الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024	**8 246.4**	**486.8**	**1 769.3**	**793.5**	**11 296**

	2023				
	صناديق فئات البرامج	الصناديق الاستئمانية	الصندوق العام والحسابات الخاصة		المجموع
	(رصيد الصناديق)	(رصيد الصناديق)	(رصيد الصندوق)	الاحتياطيات	
الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني 2023	**8 965.6**	**464.5**	**1 323.1**	**895.8**	**11 649**
الفائض (العجز) في السنة	**(2 641.4)**	**100.9**	**799.8**	**-**	**(1 740.7)**
اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	**(1.3)**	**-**	**-**	**-**	**(1.3)**
التحركات في أرصدة الصناديق والاحتياطيات في عام 2023					
سلف للمشروعات	433.5	-	-	(433.5)	-
مدفوعات سداد من المشروعات	(130.9)	-	(0.8)	131.7	-
تحويلات أخرى من الاحتياطيات وإليها	-	-	(65)	65	-
تحويلات بين الصناديق	474.9	(65)	(409.9)	-	-
خسائر اكتوارية مرتبطة بالخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	-	-	(48.3)	-	**(48.3)**
مكاسب صافية غير متحققة على الاستثمارات الطويلة الأجل	-	-	56	-	**56**
مجموع التحركات خلال السنة	**777.5**	**(65)**	**(468)**	**(236.8)**	**7.7**
الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023	**7 100.4**	**500.4**	**1 654.9**	**659**	**9 914.7**

201- وتوضح المذكرة 2-15-3 تفاصيل السلف المحوَّلة من احتياطي حساب الاستجابة العاجلة إلى المشروعات، ومدفوعات سداد تلك السلف والتحركات الأخرى في احتياطي حساب الاستجابة العاجلة.

202- وتشمل التحويلات الأخرى من/إلى الاحتياطيات ما وافق عليه المجلس من مخصصات، وتجديد موارد الاحتياطيات، وفائض إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة على مصروفات دعم البرامج والإدارة وترد تفاصيلها في المذكرتين 2-15-3 و2-15-4.

203- وهناك مساهمات نقدية لم تُخصص وقت تأكيدها لفئات برامج محددة. وتُحدَّد هذه المساهمات في البداية كأموال متعددة الأطراف وكصناديق غير مخصصة ويرد بيانها في إطار الصندوق العام. وتُخصص هذه الأموال لفئات برامجية محددة من خلال التحويلات بين الصناديق.

204- ويحدد المجلس الاحتياطيات كتسهيلات لتمويل الصناديق و/أو لتمويل أنشطة معينة في ظروف محددة. وكان لدى **البرنامج** في عام 2024 أربعة احتياطيات نشطة: 1) احتياطي التشغيل؛ 2) احتياطي مرفق الإدارة الشاملة للسلع؛ 3) حساب الاستجابة العاجلة؛ 4) حساب تسوية دعم البرامج والإدارة. ويعرض الجدول التالي احتياطيات **البرنامج**.

	2024				
	احتياطي التشغيل	مرفق الإدارة الشاملة للسلع	حساب الاستجابة العاجلة	حساب تسوية دعم البرامج والإدارة	المجموع
مذكرة	**1-15-2**	**2-15-2**	**3-15-2**	**4-15-2**	
الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني 2024	**130**	**6**	**121.5**	**401.5**	**659**
سلف للمشروعات	-	-	(196.1)	-	**(196.1)**
مدفوعات سداد من المشروعات	-	-	146.6	-	**146.6**
مخصصات المجلس المعتمدة	-	-	50	(63.5)	**(13.5)**
مدفوعات سداد مخصصات المجلس غير المنفقة	-	-	-	-	-
تجديد الموارد	-	-	78.4	-	**78.4**
فائض إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة من مصروفات دعم البرامج والإدارة	-	-	-	119.1	**119.1**
مجموع التحركات أثناء السنة	**-**	**-**	**78.9**	**55.6**	**134.5**
الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024	**130**	**6**	**200.4**	**457.1**	**793.5**

2-15-1 احتياطي التشغيل

205- تقضي المادة 10-5 من النظام المالي بالاحتفاظ باحتياطي التشغيل لضمان استمرارية العمليات في حال التعرض لنقص مؤقت في الموارد. وعلاوة على ذلك، يستخدم احتياطي التشغيل لإدارة المخاطر المرتبطة بمرفق الإقراض الداخلي للمشروعات.

206- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 بلغ رصيد احتياطي التشغيل 130 مليون دولار أمريكي.

2-15-2 احتياطي مرفق الإدارة الشاملة للسلع

207- أُنشئ في عام 2014 حساب احتياطي لمرفق الإدارة الشاملة للسلع لتغطية الخسائر التي يتكبدها المرفق المذكور والتي تخرج عن نطاق التغطية التأمينية (القرار 2014/EB.A/8).

208- ووصل رصيد احتياطي مرفق الإدارة الشاملة للسلع في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 إلى 6 ملايين دولار أمريكي.

2-15-3 حساب الاستجابة العاجلة

209- أنشئ حساب الاستجابة العاجلة كحساب للموارد المرنة يمكّن **البرنامج** من الاستجابة بسرعة للاحتياجات الطارئة لشراء السلع الغذائية والمواد غير الغذائية وتكاليف التنفيذ.

210- وفي عام 2024، تلقى حساب الاستجابة العاجلة مبلغ 78.4 مليون دولار أمريكي في إطار تجديد موارده.

211- وبلغ مجموع السلف المقدمة إلى المشروعات 196.1 مليون دولار أمريكي، وبلغت مدفوعات سداد القروض 146.6 مليون دولار أمريكي.

212- وفي عام 2024، تلقى حساب الاستجابة العاجلة 50 مليون دولار أمريكي في شكل مخصصات معتمدة من المجلس تم تحويله من الصندوق العام غير المخصص (القرار WFP/EB.A/2024/6-B/1/Rev.1). وكان مستوى حساب الاستجابة العاجلة المستهدف في عام 2024 قدره 400 مليون دولار أمريكي كما حدده قرار المجلس التنفيذي (WFP/EB.2/2023/5-A/1).

213- ووصل مجموع السلف المستحقة على المشروعات المقدمة من الحساب في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 إلى 552 مليون دولار أمريكي (599 مليون دولار أمريكي عام 2023).

2-15-4 حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

214- يمثل حساب تسوية دعم البرامج والإدارة احتياطيا أنشئ لتسجيل أية فروق بين عائد تكاليف الدعم غير المباشرة وتكاليف دعم البرامج والإدارة خلال الفترة المالية.

215- ووافق المجلس التنفيذي في البداية على تخصيص 88.4 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة للمبادرات المؤسسية الحاسمة (القرار WFP/EB.2/2023/5-A/1). وبناء على تحديث لخطة الإدارة (2024-2026)، وافق المجلس على استخدام الجزء غير المخصص من الصندوق العام، بدلا من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، كمصدر تمويل لهذه المبادرات بمبلغ قدره 21 مليون دولار أمريكي (WFP/EB.A/2024/6-B/1/Rev.1)، ليصل إجمالي المخصصات المعتمدة المنقحة من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة إلى 67.4 مليون دولار أمريكي. ومن هذا المبلغ، خُصص 63.5 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في عام 2024، وسيُخصص 3.9 مليون دولار أمريكي في عام 2025.

216- وتم تحويل الفائض في إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة على مصروفات دعم البرامج والإدارة والذي بلغ في مجموعه 119.1 مليون دولار أمريكي، من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في عام 2024 (بلغ العجز 33.5 مليون دولار أمريكي في عام 2023).

217- ووصل رصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 إلى 457.1 مليون دولار أمريكي.

المذكرة 3: الإيرادات

		2024	2023
		ملايين الدولارات الأمريكية	
1-3	**المساهمات النقدية**		
	المساهمات للتكاليف المباشرة	8,602.6	7 180.3
	مساهمات تكاليف الدعم غير المباشرة	576.5	477.3
	المجموع الفرعي	**9 179.1**	**7 657.6**
	مضافا إليه/(مخصوما منه):		
	إعادة الأموال وإعادة البرمجة والزيادات/(الانخفاضات) الأخرى في إيراد المساهمات	(22.7)	22.8
	مجموع المساهمات النقدية	**9 156.4**	**7 680.4**
2-3	**المساهمات العينية**		
	المساهمات العينية بالسلع	561.4	552.5
	المساهمات العينية بالخدمات والمواد غير الغذائية	80.1	99.3
	المجموع الفرعي	**641.5**	**651.8**
	مخصوما منه:		
	انخفاض إيرادات المساهمات	(2.7)	(0.5)
	مجموع المساهمات العينية	**638.8**	**651.3**
3-3	**فروق أسعار صرف العملات**		
	المكاسب المتحققة	18.4	115
	المكاسب/(الخسائر) غير المتحققة	(61.9)	78.6
	مجموع فروق أسعار صرف العملات	**(43.5)**	**193.6**
4-3	**عائد الاستثمارات**		
	صافي المكاسب المتحققة من الاستثمارات	96.4	8.1
	صافي المكاسب غير المتحققة من الاستثمارات	11	137.5
	الفوائد المحصلة	222.7	176.3
	مجموع عائد الاستثمارات	**330.1**	**321.9**
5-3	**إيرادات أخرى**		
	الإيرادات المحققة من توفير السلع والخدمات	260.6	243
	إيرادات متنوعة	30.7	33.5
	مجموع الإيرادات الأخرى	**291.3**	**276.5**
	مجموع الإيرادات	**10 373.1**	**9 123.7**

218- وتسوى إيرادات المساهمات وفقا لتغيرات مستوى الاعتمادات المخصصة لتعويض انخفاض إيرادات المساهمات (المذكرة 2-3) والتغيرات في مستوى مخصصات إعادة الأموال إلى الجهات المانحة (المذكرة 2-11) وخصم المساهمات المستحقة القبض (المذكرة 2-3). وقد عُرضت هذه الأخيرة كجزء من المساهمات الخاصة ببند التكاليف المباشرة في عام 2023 وأُعيد تصنيفها كجزء من الإضافات/(الخصومات) للمساهمات النقدية في الإفصاحات الحالية. وتحدد المبالغ الفعلية المعادة والانخفاضات في إيرادات المساهمات بحسب كل مساهمة من المساهمات.

219- وتمثل المساهمات العينية مساهمات مؤكدة بسلع غذائية أو خدمات أو مواد غير غذائية خلال السنة.

220- وتشتمل إيرادات المساهمات وأرصدة الصناديق على مبالغ مقيدة من قبل الجهات المانحة لاستخدامها في السنوات المقبلة على النحو التالي:

مقيدة للاستخدام في	2025	2026	2027	2028	المجموع
أرصدة الصناديق في 1 يناير/كانون الثاني 2024	68.5	45.3	3.4	0.6	**117.8**
المساهمات النقدية والمساهمات العينية لعام 2024	280.6	88.5	39.5	1.7	**410.3**
أرصدة الصناديق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024	**349.1**	**133.8**	**42.9**	**2.3**	**528.1**

221- وشملت الإيرادات التي تحققت من توفير السلع والخدمات بصورة أساسية عمليات النقل الجوي، وخدمات اللوجستيات، وخدمات سلاسل الإمداد، وإيرادات مبيعات الوقود، وخدمات أخرى.

المذكرة 4: المصروفات

المذكرة 4-1: التحويلات القائمة على النقد الموزعة

	2024	2023
	ملايين الدولارات الأمريكية	
تحويلات النقد والقسائم	2 035.9	2 785
تحويلات قسائم السلع	124.9	158.7
مجموع التحويلات القائمة على النقد الموزعة	**2 160.8**	**2 943.7**

222- وتُمثِّل التحويلات القائمة على النقد الموزَّعة مساعدات موزَّعة في شكل أوراق نقدية وتحويلات إلكترونية من خلال البطاقات الائتمانية أو قسائم القيمة. وتشمل التحويلات القائمة على النقد الموزعة أيضا تحويلات قسائم السلع.

المذكرة 4-2 :السلع الموزعة

	2024	2023
	ملايين الدولارات الأمريكية	
السلع الغذائية	2 341.2	3 233.7
المواد غير الغذائية	31.7	30.8
مجموع السلع الموزعة	**2 372.9**	**3 264.5**

223- وتشمل السلع الغذائية الموزعة، تكلفة السلع والنقل والتكاليف المتصلة به بين البلد الذي يحوز فيه **البرنامج** السلع والبلد المستلم. وتشمل تكلفة السلع الموزعة خسائر قبل وما بعد التسليم التي بلغت 62.8 مليون دولار أمريكي (49.9 مليون دولار أمريكي في عام 2023) (المذكرة 9).

224- وفي ضوء السياسة المحاسبية **للبرنامج** التي تنص على تسجيل المصروفات عند تسليم الأغذية إلى الشركاء المتعاونين، كانت لا تزال هناك، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، سلع غذائية قيمتها 103.3 مليون دولار أمريكي (988 93 طنا متريا) يحتفظ بها الشركاء المتعاونون ولم توزع بعد على المستفيدين (116.5 مليون دولار أمريكي (200 107 طن متري) في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023).

225- وتمثل السلع غير الغذائية الموزعة تكاليف السلع الصادرة في مستودعات التخزين الاستراتيجية المختلفة التي تديرها شبكة مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية، وتكاليف الوقود المنبعث من المخزون في إطار توفير خدمات الوقود التي ينفذها **البرنامج** في اليمن.

المذكرة 4-3: التوزيع والخدمات ذات الصلة

	2024	2023
	ملايين الدولارات الأمريكية	
تكاليف مناولة الأغذية والنقل	514.1	491.6
تكاليف الشركاء المتعاونين	541.3	560.2
رسوم معاملات التحويلات النقدية	48.2	61.8
آخر	34.9	42.2
مجموع التوزيع والخدمات ذات الصلة	**1 138.5**	**1 155.8**

226- ويمثل التوزيع والخدمات ذات الصلة تكلفة نقل السلع داخل البلد حتى نقطة التوزيع النهائية. وتشمل تكاليف التوزيع ذات الصلة بموجب الاتفاقات مع الشركاء المتعاونين، فضلا عن تكاليف المعاملات المتعلقة بالتحويلات النقدية إلى المستفيدين.

المذكرة 4-4: الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى

	2024	2023
	ملايين الدولارات الأمريكية	
الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى		
العمليات الجوية	382.1	414.5
تكاليف الشركاء المتعاونين	200.3	240.1
خدمات الخبراء الأخرى المتعلقة بالبرامج	201.7	219.5
الإيجارات	120.8	114.5
الخدمات المتصلة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات	49.8	55.6
الأمن والخدمات الأخرى	75.3	62.4
الخدمات الأخرى المتعاقد عليها	230.2	257.4
مجموع الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى	**1 260.2**	**1 364**

227- تشتمل الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى على تكاليف العمليات الجوية، والاتصالات، والأمن، ومدفوعات الإيجار التشغيلي، والتكاليف الناشئة عن الاتفاقات مع الشركاء المتعاونين، والخدمات المهنية والاستشارية المتعلقة بالأنشطة البرامجية، والخدمات التعاقدية الأخرى مثل تكاليف صيانة المكاتب، والخدمات المشتركة للأمم المتحدة والمساهمات في هيئات الأمم المتحدة والخدمات المتعاقد عليها للنقل ومناولة السلع.

المذكرة 4-5: تكاليف الموظفين والقوة العاملة المنتسبة

	2024	2023
	ملايين الدولارات الأمريكية	
تكاليف الموظفين	1 244.2	1 178.4
تكاليف القوة العاملة المنتسبة	414.4	431.6

228- تمثل تكاليف الموظفين مرتبات الموظفين الدوليين والوطنيين **للبرنامج** والمزايا والاستحقاقات المتعلقة بفترة التوظيف وما بعد التوظيف والسفر والتدريب وحلقات العمل للموظفين والحوافز. وتكاليف القوة العاملة المنتسبة هي التكاليف المتعلقة بالخبراء الاستشاريين وأصحاب عقود الخدمة وتشمل المكافآت والمرتبات والسفر والتكاليف الأخرى ذات الصلة.

المذكرة 4-6: الإمدادات، والمواد المستهلكة، والتكاليف الجارية الأخرى

	2024	2023
	ملايين الدولارات الأمريكية	
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	40.7	34.9
المعدات	160.1	152.2
الإمدادات المكتبية والمواد المستهلكة	58.7	50.9
المرافق	10.1	12.9
صيانة المركبات والتكاليف الجارية	33.8	36.9
مجموع الإمدادات، والمواد المستهلكة، والتكاليف الجارية الأخرى	**303.4**	**287.8**

229- تمثل الإمدادات، والمواد المستهلكة، والتكاليف الجارية الأخرى تكلفة السلع والخدمات المستخدمة سواء في التنفيذ المباشر للمشروعات أو في إدارتها ودعمها.

المذكرة 4-7: تكاليف التمويل وتكاليف الاستهلاك والإهلاك والمصروفات الأخرى

	2024	2023
	ملايين الدولارات الأمريكية	
تكاليف التمويل	**15.4**	**18.5**
الاستهلاك والإهلاك		
استهلاك قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات	64.4	63.7
إهلاك الأصول غير المادية	4.7	3.6
مجموع الاستهلاك والإهلاك	**69.1**	**67.3**
المصروفات الأخرى		
خدمات الصيانة	9.6	8.6
التأمين	21.2	25.1
اضمحلال القيمة والشطب	15.2	16.4
شطب المخزون إلى صافي القيمة الممكن تحقيقها	(51.5)	64.8
أخرى	67.1	37.9
مجموع المصروفات الأخرى	**61.6**	**152.8**

230- تشمل تكاليف التمويل مصروفات فوائد القروض والرسوم المصرفية ورسوم إدارة الاستثمار وجهة الإيداع.

231- وتشمل المصروفات الأخرى مصروفات الصيانة، وأقساط التأمين، الرسوم المصرفية ورسوم الاستثمار، وشطب المخزون إلى صافي القيمة الممكن تحقيقها ومصروفات اضمحلال القيمة والشطب، فضلا عن مصروفات أخرى مثل مصروفات الدعوة والتدريب.

المذكرة 5: كشف التدفقات النقدية

232- لا تسوى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مع التبرعات بالسلع العينية أو الخدمات العينية لأنها لا تؤثر في التحركات النقدية. وتسجل التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة الاستثمارية مخصوما منها البنود التي يتم إحلالها سريعا والتي تنطوي على مبالغ كبيرة وآجال استحقاق قصيرة.

المذكرة 6: كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية

233- تعد ميزانية **البرنامج** وكشوفه المالية باستخدام أساس مختلف لكل منهما. ويعد كشف المركز المالي، وكشف الأداء المالي، وكشف التغيرات في الأصول الصافية، وكشف التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق الكامل باستخدام تصنيف يستند إلى طبيعة المصروفات في كشف الأداء المالي، بينما يعد كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية باستخدام طريقة المحاسبة على أساس الالتزامات.

234- وعلى نحو ما يقتضيه المعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، "عرض معلومات الميزانية في الكشوف المالية" في حال عدم إعداد الكشوف المالية والميزانية على أساس قابل للمقارنة، تُسوَّى المبالغ الفعلية المعروضة في الميزانية على أساس قابل للمقارنة بالمبالغ الفعلية المعروضة في الكشوف المالية، مع تحديد الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي وتلك الناشئة عن اختلاف التوقيت والكيان، مع إيراد كل نوع من الفروق على حدة. ويمكن أن تكون هناك أيضا اختلافات في الأشكال وفي نظم التصنيف المعتمدة لعرض الكشوف المالية والميزانية.

235- وتعرض مبالغ الميزانية على أساس تصنيف وظيفي بما يتماشى مع خطة **البرنامج** للإدارة (2024-2026)، والتي تقدم تقسيما للميزانية بحسب السنوات.

236- ويشمل الكشف الخامس عمودا – خطة التنفيذ – يمثل الاحتياجات التشغيلية ذات الأولوية للخطط الاستراتيجية القطرية المعتمدة، مستمدة من الميزانية النهائية، مع مراعاة توقعات التمويل والموارد المتاحة والتحديات التشغيلية. ويأخذ في الاعتبار أن **البرنامج** منظمة ممولة طوعيا وأن عملياته وإدارته المالية معتمدة بالتالي على مستوى التمويل الوارد فعليا.

237- ويرد شرح الفروق الجوهرية بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية، والميزانية النهائية والمبالغ الفعلية وخطة التنفيذ والمبالغ الفعلية في القسم المتعلق بتحليل الميزانية في بيان المديرة التنفيذية.

238- وتحدث فروق الأسس عندما يستخدم في إعداد الميزانية المعتمدة أساس مختلف عن الأساس المحاسبي. وفي حالة **البرنامج**، تعد الميزانية على أساس الالتزامات بينما تعد الكشوف المالية على أساس الاستحقاق. وتعرض الالتزامات المفتوحة، بما فيها أوامر الشراء المفتوحة وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية كفروق في الأساس.

239- وتحدث فروق التوقيت عندما تختلف فترة الميزانية عن فترة الإبلاغ المدونة في الكشوف المالية. ولا يوجد في حالة **البرنامج** فروق في التوقيت لأغراض المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.

240- وتحدث فروق الكيانات عندما تُسقط الميزانية برامج أو كيانات تشكل جزءا من الكيان الذي تعد الكشوف المالية عنه. وفي ما يتعلق بالفروق في الكيان، تشكل الصناديق الاستئمانية جزءا من أنشطة **البرنامج** وترد في الكشوف المالية، ولكنها تستبعد من الميزانية نظرا لأنها تعتبر موارد خارجة عن الميزانية.

241- وتنجم فروق طريقة العرض عن الفروق في الشكل ونظم التصنيف المعتمدة لعرض كشف التدفقات النقدية وكشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية. وتبين الإيرادات والمصروفات غير المتعلقة بالصناديق التي لا تشكل جزءا من كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية كفروق في العرض.

242- وترد في ما يلي مطابقة بين المبالغ الفعلية على أساس مقارن في كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (الكشف الخامس) وبين المبالغ الفعلية في كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024:

	التشغيل	الاستثمار	التمويل	المجموع
	ملايين الدولارات الأمريكية			
المبلغ الفعلي على أساس مقارن (الكشف الخامس)	**(9 191.4)**	-	-	**(9 191.4)**
فروق الأسس	(238.4)	(720.4)	(6.6)	**(965.4)**
فروق طريقة العرض	10 369.5	-	-	**10 369.5**
فروق الكيانات	(99.1)	-	-	**(99.1)**
المبلغ الفعلي في كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع)	**840.6**	**(720.4)**	**(6.6)**	**113.6**

المذكرة 7: الإبلاغ عن الشرائح

المذكرة 7-1: بيان المركز المالي بحسب الشرائح

	2024					2023
	صناديق فئات البرامج	الصندوق العام والحسابات الخاصة	الصناديق الاستئمانية	المعاملات في ما بين الشرائح	المجموع	
	ملايين الدولارات الأمريكية					
الأصول						
الأصول الجارية						
النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل	3 375.5	1 112.4	610.6	-	**5 098.5**	**4 492.9**
المساهمات المستحقة القبض	4 977.3	132.7	135.3	-	**5 245.3**	**4 229.9**
المخزونات	878.7	165.1	0.3	-	**1 044.1**	**1 291.6**
البنود الأخرى المستحقة القبض	321.5	1 318.7	2.5	(1 290.1)	**352.6**	**337.2**
	9 553	**2 728.9**	**748.7**	**(1 290.1)**	**11 740.5**	**10 351.6**
الأصول غير الجارية						
المساهمات المستحقة القبض	121.7	62.2	5.6	-	**189.5**	**115.3**
الاستثمارات الطويلة الأجل	-	1 316.8	-	-	**1 316.8**	**1 182.7**
الممتلكات والمنشآت والمعدات	169.4	99.4	1.8	-	**270.6**	**257.4**
الأصول غير المادية	0.2	25.1	0.6	-	**25.9**	**20.5**
	291.3	**1 503.5**	**8.0**	**-**	**1 802.8**	**1 575.9**
مجموع الأصول	**9 844.3**	**4 232.4**	**756.7**	**(1 290.1)**	**13 543.3**	**11 927.5**
الخصوم						
الخصوم الجارية						
المدفوعات والمستحقات	1 579.8	590	268.6	(1 290.1)	**1 148.3**	**904.9**
الإيرادات المؤجلة	3.5	10.4	-	-	**13.9**	**22.5**
المخصصات	4.1	1.8	1.1	-	**7**	**17.8**
استحقاقات الموظفين	-	52.7	-	-	**52.7**	**65.7**
القرض	-	5.6	-	-	**5.6**	**5.6**
	1 587.4	**660.5**	**269.7**	**(1 290.1)**	**1 227.5**	**1 016.5**
الخصوم غير الجارية						
الإيرادات المؤجلة	10.5	-	0.2	-	**10.7**	**8**
استحقاقات الموظفين	-	976.2	-	-	**976.2**	**949.9**
القرض	-	32.9	-	-	**32.9**	**38.4**
	10.5	1 009.1	0.2	-	**1 019.8**	**996.3**
مجموع الخصوم	**1 597.9**	**1 669.6**	**269.9**	**(1 290.1)**	**2 247.3**	**2 012.8**
الأصول الصافية	**8 246.4**	**2 562.8**	**486.8**	**0.0**	**11 296.0**	**9 914.7**
أرصدة الصناديق والاحتياطيات						
أرصدة الصناديق	8,246.4	1,769.3	486.8	-	10 502.5	**9 255.7**
الاحتياطيات	-	793.5	-	-	793.5	**659**
مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024	**8 246.4**	**2 562.8**	**486.8**	**0.0**	**11 296**	**9 914.7**
مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 31ديسمبر/كانون الأول 2023	**7 100.4**	**2 313.9**	**500.4**	**-**	**9 914.7**	

المذكرة 7-2: كشف الأداء المالي بحسب الشرائح

	2024				2023
	صناديق فئات البرامج	الصندوق العام والحسابات الخاصة	الصناديق الاستئمانية	المعاملات في ما بين الشرائح	المجموع
	ملايين الدولارات الأمريكية				
الإيرادات					
المساهمات النقدية	7 719.0	1 266.7	170.7	-	**9 156.4**	**7 680.4**
المساهمات العينية	584.2	53.5	1.1	-	**638.8**	**651.3**
فروق أسعار صرف العملات	(36.5)	(6.5)	(0.5)	-	**(43.5)**	**193.6**
العائد على الاستثمار	12.2	315.9	2.0	-	**330.1**	**321.9**
الإيرادات الأخرى	424.6	1 083.5	0.9	(1 217.7)	**291.3**	**276.5**
مجموع الإيرادات	**8 703.5**	**2 713.1**	**174.2**	**(1 217.7)**	**10 373.1**	**9 123.7**
المصروفات						
التحويلات القائمة على النقد الموزَّعة	2 160.8	-	-	-	**2 160.8**	**2 943.7**
السلع الموزعة	2 383.9	858.4	0.3	(869.7)	**2 372.9**	**3 264.5**
التوزيع والخدمات ذات الصلة	1 123.5	19.1	0.4	(4.5)	**1 138.5**	**1 155.8**
الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى	1 162.6	284	21.9	(208.3)	**1 260.2**	**1 364.0**
تكاليف الموظفين	762.3	455.1	38.4	(11.6)	**1 244.2**	**1 178.4**
تكاليف القوة العاملة المنتسبة	276.0	121.7	26.1	(9.4)	**414.4**	**431.6**
الإمدادات، والمواد المستهلكة، والتكاليف الجارية	249.6	67	1.9	(15.1)	**303.4**	**287.8**
تكاليف التمويل	10.9	4.5	-	-	**15.4**	**18.5**
الاستهلاك والإهلاك	37.7	30.9	0.5	-	**69.1**	**67.3**
المصروفات الأخرى	84.3	66.8	9.6	(99.1)	**61.6**	**152.8**
مجموع المصروفات	**8 251.6**	**1 907.5**	**99.1**	**(1 217.7)**	**9 040.5**	**10 864.4**
الفائض (العجز) لعام 2024	**451.9**	**805.6**	**75.1**	-	**1 332.6**	**(1 740.7)**
الفائض (العجز) لعام 2023	**(2 641.4)**	**799.8**	**100.9**	-	**(1 740.7)**	

243- وتُعرض النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل كبنود منفصلة في كشف المركز المالي وتُعرض مجتمعة تحت بند الإبلاغ عن الشرائح. ويبين الجدول أدناه المطابقة بين المبالغ الواردة في كشف المركز المالي وفي الإبلاغ عن الشرائح.

	2024	2023
	ملايين الدولارات الأمريكية	
النقدية ومكافئات النقدية	2 849.4	2 735.
الاستثمارات القصيرة الأجل	2 249.1	1 757.9
مجموع النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل	**5 098.5**	**4 492.9**

244- وتؤدي بعض الأنشطة الداخلية إلى معاملات محاسبية تحقق عائدا في ما بين الشرائح وأرصدة مصروفات في الكشوف المالية. وتبين الجداول الواردة أعلاه المعاملات في ما بين الشرائح توخيا للدقة في عرض هذه الكشوف المالية.

245- وتمثل أرصدة الصناديق في إطار صناديق فئات البرامج والصناديق الاستئمانية الجزء غير المنفق من المساهمات التي يعتزم استخدامها في احتياجات **البرنامج** التشغيلية في المستقبل.

المذكرة 8: الالتزامات والحالات الاحترازية

المذكرة 8-1: الالتزامات

8-1-1 عقود إيجار العقارات

	2024	2023
	ملايين الدولارات الأمريكية	
التزامات عقود إيجار العقارات:		
في غضون سنة	74.9	71.2
من سنة واحدة إلى ما لا يتجاوز 5 سنوات	96.7	103.5
أكثر من 5 سنوات	26.7	22.7
مجموع التزامات عقود إيجار العقارات	**198.3**	**197.4**

246- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، كانت التزامات عقود إيجار مباني مقر **البرنامج** في روما تشكل 12 في المائة من مجموع الالتزامات في فئة العقود في غضون سنة، و20 في المائة لفئة عقود الإيجار التي تتراوح مدتها بين سنة واحدة ولا تتجاوز خمس سنوات (11 في المائة و21 في المائة على التوالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023). ويمكن تجديد هذه العقود بناء على اختيار **البرنامج**. ويسترد **البرنامج** تكاليف إيجار مباني المقر من الحكومة المضيفة. والالتزامات مفصح عنها بالنسبة لكل اتفاقات الإيجار التشغيلية. وتشمل الاتفاقات بنود إلغاء تتيح **للبرنامج** إنهاء هذه الاتفاقات لأي سبب كان بعد فترة إخطار قدرها 60 يوما.

8-1-2 الالتزامات الأخرى

247- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، كان لدى **البرنامج** التزامات بشراء سلع غذائية، وخدمات نقل، ومواد غير غذائية، والتزامات رأسمالية متعاقد عليها، ولكنها لم تكن قد سلمت بعد، وهي على النحو التالي:

	2024	2023
	ملايين الدولارات الأمريكية	
السلع الغذائية	307.2	304.5
نقل السلع الغذائية	156.8	79.4
الخدمات	480.1	454.2
المواد غير الغذائية	116.4	123.6
الالتزامات الرأسمالية	27.6	18.5
مجموع الالتزامات المفتوحة	**1 088.1**	**980.2**

248- وسيعترف بهذه الالتزامات كمصروفات في الفترات المالية المقبلة وستسوى من الجزء غير المصروف من المساهمات بعد استلام السلع أو الخدمات ذات الصلة.

المذكرة 8-2: *الخصوم الاحتمالية والأصول الاحتمالية*

الأصول الاحتمالية - مساهمات الجهات المانحة

249- وقع **البرنامج** اتفاقات مساهمة بقيمة 137.6 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2024 (عام 2023: 347.7 مليون دولار أمريكي)، والتي من المتوقع أن تؤكدها الجهة المانحة في تاريخ مستقبلي لأنها تخضع لمخصصات برلمانية أو تأكيد نهائي لتوافر الميزانية.

الأصول الاحتمالية – الأخرى

250- وفي عام 2005، ارتكب اثنان من موظفي **البرنامج** في المكتب الإقليمي في جنوب أفريقيا عملية تدليس أدت إلى خسارة بقيمة 6 ملايين دولار أمريكي تقريبا. وبدأت محاكمة جنائية في عام 2008، وقامت سلطات جنوب أفريقيا بتقييد أصول الموظفين المعلومة التي تشير البلاغات إلى أن قيمتها بلغت 40 مليون راند جنوب أفريقي (2.1 مليون دولار أمريكي تقريبا في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024).

251- وشرع **البرنامج** في إجراء تحكيم ضد الموظفين الاثنين لاسترداد الأموال المختلسة، لكي يثبت حقه في المطالبة بالأصول المقيدة بغض النظر عما ستسفر عنه الدعوى الجنائية. وفي عام 2010، أصدرت محكمة التحكيم حكما غيابيا لصالح **البرنامج** في كل الدعاوى المرفوعة من قبله، وبلغ مجموع المبلغ الذي حكمت به المحكمة 5.5 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى الفوائد والتكاليف. وبعد قيام الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة برفع الحصانة الخاصة **بالبرنامج**، قدم **البرنامج** طلبا إلى المحكمة العليا في جنوب أفريقيا لتحويل قرار التحكيم إلى أمر قضائي لإنفاذه في جنوب أفريقيا وأصدرت المحكمة موافقتها على الطلب في أكتوبر/تشرين الأول 2011 وأصبح الحكم الآن نهائيا. وفي ديسمبر/كانون الأول 2012، أدين الموظفان وحكم عليهما بعد ذلك بالسجن لمدة 25 سنة. وفي عام 2016، أصبحت الأحكام نهائية بالنسبة للمدعى عليهما. وتوفي أحدهما لاحقا في السجن.

252- وبناء على الجهود الكبيرة التي بذلها **البرنامج** للحث على المضي قدما في الإجراءات، تم تعيين مُنفذ لتركة المدعى عليه المتوفى، ومن المقرر أن تُعرض القضية على محكمة الجرائم التجارية المتخصصة في فبراير/شباط 2025 لبدء عملية مصادرة الأصول المجمدة للمدعى عليهما والتصرف فيها.

المذكرة 9: الخسائر *والإكراميات* والمبالغ المشطوبة

253- تنص المادة 12-3 من النظام المالي **للبرنامج** على ما يلي: "للمديرة التنفيذية المصادقة بصرف *إكراميات* إذا رأت أن في ذلك مصلحة **للبرنامج**. وتبلغ المديرة التنفيذية المجلس بجميع هذه المدفوعات مع الكشوف المالية". وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 12-4 من النظام المالي على أن "للمديرة التنفيذية، بعد إجراء التحقيق الشامل، أن تصدق بشطب الخسائر التي تحققت في الأموال والسلع وغيرها من الأصول، على أن تقدم بيانا بجميع تلك الخسائر المشطوبة كتابة إلى المراجع الخارجي للحسابات مع الكشوف المالية".

254- ويتضمن الجدول التالي تفاصيل *الإكراميات* وشطب المساهمات المستحقة القبض وخسائر السلع الغذائية والأصول الأخرى.

	2024	2023
	ملايين الدولارات الأمريكية	
مدفوعات *الإكراميات*	9.6	2.9
شطب المساهمات المستحقة القبض	1.3	1.4
خسائر السلع الغذائية	62.8	49.9
خسائر المواد غير الغذائية	1.9	1.6
خسائر في الأصول وخسائر نقدية أخرى	1.7	1.6
	أطنان مترية	
خسائر السلع (الكمية)	57 440	67 605

255- وتتعلق مدفوعات *الإكراميات* بمسائل حرجة تمس موظفي **البرنامج** حيث لا يوجد التزام قانوني على **البرنامج**، ولكن حيث يتطلب الالتزام الأخلاقي بجعل هذه المدفوعات مرغوبة لمصلحة المنظمة. وفي عام 2024، وافقت المديرة التنفيذية على تدابير خاصة لإنهاء خدمة الموظفين الوطنيين المتأثرين بالتخفيضات في أعداد موظفي المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية. واشتملت هذه التدابير الخاصة على مدفوعات إكراميات للموظفين المنتسبين عن نهاية الخدمة في **البرنامج**، وهي مدفوعات لا تُمنح بخلاف ذلك للموظفين المنتسبين بموجب إطار الموارد البشرية الحالي **للبرنامج**، ولكنها ضرورية لضمان التزام **البرنامج** بواجب الرعاية تجاه موظفيه.

256- وترتبط المساهمات المستحقة القبض المشطوبة بشطب مبالغ مستحقة القبض من الجهات المانحة. وتتعلق خسائر الأصول والخسائر النقدية الأخرى أساسا بالخسائر المتصلة بالتحويلات القائمة على النقد وبشطب مبالغ أخرى مستحقة القبض. وخلال عام 2024، استُرد مبلغ 0.5 مليون دولار أمريكي من الأطراف الثالثة في ما يتعلق بالتحويلات النقدية.

257- وتشمل خسائر السلع الغذائية جميع الخسائر التي تلحق بالسلع منذ استلام **البرنامج** لها وحتى توزيعها على الأشخاص الذين نخدمهم، سواء بطريقة مباشرة أو من خلال الشركاء المتعاونين. وهذه الخسائر مشمولة بخطة **البرنامج** للتأمين الذاتي على الشحنات حتى توزيعها أو تسليمها إلى الشركاء المتعاونين في حالة القيام بالتوزيع عن طريقهم. وخلال عام 2024، تم استرداد 15.7 مليون دولار أمريكي من شركات التأمين والأطراف الثالثة المسؤولة عن خسائر سلع غذائية (31 مليون دولار أمريكي في عام 2023). وتعلقت خسائر المواد غير الغذائية أساسا بالخسائر التي وقعت في المستودعات.

258- وفي عام 2024، أسفر التدليس الذي أثبته مكتب التفتيش والتحقيق عن خسائر مالية قدرها 6.5 مليون دولار أمريكي، تم استرداد 0.8 مليون دولار أمريكي منها (8.2 مليون دولار أمريكي في عام 2023، تم استرداد 0.4 مليون دولار أمريكي منها). وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، قُدرت قيمة حالات التدليس المفترضة المتعلقة بالتحقيقات الجارية بشكل معقول على أنها تبلغ 3.6 مليون دولار أمريكي وتشمل ممارسات تدليس اضطلع بها الشركاء والأطراف الثالثة والعاملون في **البرنامج** (4.6 مليون دولار أمريكي في عام 2023). وبالإضافة إلى ذلك، استعرض مكتب التفتيش والتحقيق حالات السرقة والاختلاس التي بلغت 12.2 مليون دولار أمريكي تم استرداد 0.5 مليون دولار أمريكي منها وقام بالإبلاغ عنها

(102 مليون دولار أمريكي في عام 2023، بما في ذلك 96.5 مليون دولار أمريكي في المكتب القطري في السودان تم استرداد 1.1 مليون دولار أمريكي منها). وارتفع إجمالي عدد حالات التدليس، والتدليس المفترض، والسرقة، والاختلاس إلى 370 حالة في عام 2024، بالمقارنة مع 306 حالات في عام 2023.

المذكرة 10: إفصاحات الأطراف ذوي العلاقة وموظفي الإدارة العليا الآخرين

المذكرة 10-1: موظفو الإدارة الرئيسيون

	عدد الأفراد	عدد الوظائف	التعويضات وتسوية مقر العمل	الاستحقاقات والمزايا	خطط التقاعد والتأمين الصحي	مجموع الأجور	السلف المعلقة على الاستحقاقات
			ملايين الدولارات الأمريكية				
موظفو الإدارة الرئيسيون في عام 2024	9	7	1.2	0.8	0.4	2.4	0.2
موظفو الإدارة الرئيسيون في عام 2023	10	7	1.3	0.7	0.4	2.4	0.1

259- ويتألف موظفو الإدارة الرئيسيون من المديرة التنفيذية ونائب المديرة التنفيذية ومساعدي المديرة التنفيذية ورئيسة الديوان ورئيس الشؤون المالية لأنهم يتمتعون بسلطة تخطيط أنشطة **البرنامج** وتوجيهها ومراقبتها، ويتحملون المسؤولية عن ذلك.

المذكرة 10-2: موظفو الإدارة العليا الآخرون

	عدد الأفراد	عدد الوظائف	التعويضات وتسوية مقر العمل	الاستحقاقات والمزايا	خطط التقاعد والتأمين الصحي	مجموع الأجور	السلف المعلقة على الاستحقاقات
			ملايين الدولارات الأمريكية				
موظفو الإدارة العليا الآخرون في عام 2024	35	32	3.7	1.6	1.2	6.5	0.7
موظفو الإدارة العليا الآخرون في عام 2023	37	29	4.9	1.9	1.5	8.3	0.7

260- بالإضافة إلى موظفي الإدارة الرئيسيين الذين يقضي المعيار رقم 20 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام "إفصاحات الأطراف ذات الصلة" بالإفصاح عن أجرهم والسلف والقروض التي يتلقونها، يتم الإفصاح أيضا عن الوضع المالي لموظفي الإدارة العليا الآخرين في **البرنامج** توخيا للشمول والشفافية. ويدخل في عداد موظفي الإدارة العليا الآخرين المديرون الإقليميون ومديرو الشعب في المقر.

261- وتبين الجداول أعلاه بالتفصيل عدد الوظائف وعدد الموظفين الذين شغلوا هذه الوظائف خلال السنة. ويضم المجلس التنفيذي 36 دولة عضوا من دون ربط التعيينات بأشخاص.

262- ويشمل مجمل الأجر المدفوع لموظفي الإدارة الرئيسيين وغيرهم من كبار موظفي الإدارة ما يلي: صافي المرتبات، وتسوية مقر العمل، والبدلات من قبيل بدل التمثيل وغيره، ومنحة الانتداب وغيرها، وإعانة الإيجار، وتكاليف شحن المتعلقات الشخصية، واستحقاقات نهاية الخدمة، وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل للموظفين، ومساهمات رب العمل في دفعات المعاش التقاعدي ومساهمات التأمين الصحي الحالي.

263- وموظفو الإدارة الرئيسيون وغيرهم من كبار موظفي الإدارة مؤهلون للحصول على استحقاقات نهاية الخدمة وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل للموظفين بمستوى الموظفين الآخرين نفسه. والافتراضات الاكتوارية المطبقة لقياس استحقاقات الموظفين هذه ترد في المذكرة 2-12. وموظفو الإدارة الرئيسيون وموظفو الإدارة العليا الآخرون يشاركون كأعضاء عاديين في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

264- وخلال عام 2024، قُدمت تعويضات في شكل أجور، ومكافآت واستحقاقات إلى أفراد مقربين من أُسر موظفي الإدارة الرئيسيين، وموظفين آخرين في الإدارة العليا بمبلغ 0.1 مليون دولار أمريكي و0.8 مليون دولار أمريكي على التوالي (0.1 مليون دولار أمريكي و1.1 مليون دولار أمريكي على التوالي في عام 2023).

265- والسلف هي المدفوعات المقدمة مقابل الاستحقاقات بموجب النظامين الإداري والأساسي للموظفين، وهي متاحة على نطاق واسع لجميع موظفي **البرنامج**.

المذكرة 11: الحصص في الكيانات الأخرى

المركز الدولي للحوسبة

266- أنشئ المركز الدولي للحوسبة في يناير/كانون الثاني 1971 عملا بالقرار 2741 (25) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويوفر المركز المذكور خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للشركاء والمستخدمين في منظومة الأمم المتحدة. وكشريك ملتزم بولاية هذا المركز، يتحمل **البرنامج** حصة من المسؤولية عن أية مطالبة من أطراف ثالثة أو عن أية التزامات ناشئة عن خدمات المركز أو متعلقة بها على النحو المحدد في ولاية المركز. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، لم تكن هناك أية مطالبات معروفة تؤثر على **البرنامج**. وتبقى ملكية الأصول خاضعة للمركز لحين تصفيته. وعند التصفية، توافق لجنة الإدارة على تقسيم جميع الأصول والخصوم في ما بين المنظمات الشريكة وفقا لصيغة محددة في ذلك الوقت.

وكالة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر

267- وقع **البرنامج** ووكالة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر اتفاق خدمات إدارية في يونيو/حزيران 2015، وينتهي أجل الاتفاق في 31 أغسطس/آب 2027. والقدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر هي وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي وتشترك مع **البرنامج** في هدف تعزيز الأمن الغذائي.

268- وفي حين أن القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر كيان قانوني منفصل، تخضع سياساتها المالية والتشغيلية المتعلقة بهذا الاتفاق لقواعد **البرنامج**. ويحتفظ **البرنامج** بالأموال التي ترد في إطار هذا الاتفاق ضمن صندوق استئماني أفريقي لمواجهة المخاطر. ويقدم **البرنامج** إلى الوكالة المذكورة الخدمات التقنية والإدارية وخدمات إدارة شؤون الموظفين وإدارة المشروعات. و**البرنامج** هو الذي يعين مديرها العام الذي يكون مساءلا أمام المديرة التنفيذية وأمام الوكالة. ويعتبر الاتفاق عملية مشتركة تدمج، بالاستناد إلى بنوده، المعاملات المالية للوكالة في الكشوف المالية **للبرنامج**. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، بلغ مجموع الفائض المتراكم المحتفظ به في صندوق استئماني لدى وكالة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر 26.9 مليون دولار أمريكي.

أسطول الأمم المتحدة

269- في عام 2022، وقع **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مذكرة تفاهم للشروع في عملية مشتركة من أجل توفير حلول أسطول المركبات، بما في ذلك تأجير المركبات وتوفير خدمات التأمين وغيرها من الخدمات ذات الصلة لمنظومة الأمم المتحدة. ويشترك **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إدارة أسطول الأمم المتحدة وتمويله. وبدأ أسطول الأمم المتحدة العمليات في عام 2023. وأسطول الأمم المتحدة هو عملية مشتركة لكل طرف فيها حقوق في الأصول والتزامات متعلقة بخصوم أسطول الأمم المتحدة بما يتناسب مع تمويله المستحق، أو إذا لم يكن لدى أحد الأطراف تمويل مستحق، يكون الأمر بالتساوي، وليس وفقا لأصوله الصافية. ويعترف **البرنامج** بحصته في الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات التي يحتفظ بها أو يتكبدها بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي عام 2024، سُجلت حصة **البرنامج** من إجمالي الأصول الجارية لأسطول الأمم المتحدة، والبالغة 3.6 مليون دولار أمريكي، والأصول غير الجارية البالغة 7.5 مليون دولار أمريكي، والخصوم البالغة 13.7 مليون دولار أمريكي، في كشف المركز المالي. وسُجل عجز قدره 2.6 مليون دولار أمريكي من عمليات أسطول الأمم المتحدة، وهو ما يمثل حصة **البرنامج**، في كشف الأداء المالي.

المذكرة 12: الأحداث اللاحقة لتاريخ الإبلاغ

270- تاريخ الإبلاغ لدى **البرنامج** هو 31 ديسمبر/كانون الأول 2024. وفي تاريخ تصديق المديرة التنفيذية على هذه الكشوف المالية، أدت مراجعة الولايات المتحدة لبرامج المساعدة الخارجية إلى توقف تمويل المساعدة الخارجية، بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ التصديق على الكشوف المالية، والإفصاح عنها في الملاحظة 12.

271- وبما يتواءم مع الأمر التنفيذي لرئيس الولايات المتحدة بشأن إعادة تقييم وإعادة مواءمة المساعدات الخارجية للولايات المتحدة، الصادر في 20 يناير/كانون الثاني 2025، أصدر وزير الخارجية أمرا تنفيذيا بشأن مراجعة برامج المساعدة الخارجية بتاريخ 24 يناير/كانون الثاني 2025، يُوقف بموجبه جميع التزامات التمويل الجديدة، حتى الانتهاء من المراجعة الشاملة على نطاق الحكومة لجميع المساعدات الخارجية. وأثر هذا التوقف على تمويل برامج دولية مختلفة، بما في ذلك تلك التي تدعم **البرنامج**.

272- وأجرى **البرنامج** تقييما لأثر التوقف المؤقت للولايات المتحدة على المنح الحالية وخلص إلى أنه لا يتعلق بالشروط القائمة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024. وبالتالي، لم تجر أي تعديلات على الكشوف المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024.

273- وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، تم الاعتراف بمبلغ 3.6 مليار دولار أمريكي من مستحقات مساهمات الولايات المتحدة في الكشف الأول للمركز المالي، وهو ما يمثل 65 في المائة من إجمالي مستحقات المساهمات الإجمالية التي تم الإفصاح عنها في الملاحظة 2-3 لهذه الكشوف المالية. ومن بين مساهمات الولايات المتحدة البالغة 3.6 مليار دولار أمريكي، تم تحصيل 0.8 مليار دولار أمريكي منذ 31 ديسمبر/كانون الأول 2024. وللتخفيف من المخاطر التشغيلية والمالية المباشرة، أوقف **البرنامج** جميع المنح الأمريكية المتأثرة بالتوقف، اعتبارا من 24 يناير/كانون الثاني 2025. وحتى تاريخ اعتماد هذه الكشوف المالية، من المتوقع ألا تتجاوز الأرصدة المتبقية لهذه المنح المعلقة 84 مليون دولار أمريكي أو ما يقرب من 1 في المائة من إجمالي المستحقات الإجمالية غير المسددة. وسيتم تأكيد الأرصدة في عام 2025 بمجرد إبلاغ **البرنامج** رسميا بالنتائج النهائية لمراجعة الولايات المتحدة للمنح المعلقة. وقد استُثنيت المساعدات الغذائية الطارئة والمساعدات الإنسانية المنقذة للحياة من تعليق التمويل، مما يضمن استمرار قدرة **البرنامج** على تقديم المساعدات الإنسانية الحيوية.

274- وتواصل إدارة **البرنامج** رصد التطورات عن كثب لمعرفة أي آثار مالية وتشغيلية مستقبلية محتملة على برامجها، وتستكشف مصادر تمويل بديلة للتخفيف من حدة التعطيل. وفي تاريخ اعتماد هذه الكشوف المالية، لا يزال مدى وتداعيات هذا التوقف على التمويل المستقبلي غير مؤكد. ومع ذلك، وحتى تاريخ التصديق على هذه الكشوف المالية، بلغت المساهمات المؤكدة **للبرنامج** 1.6 مليار دولار أمريكي من 51 مصدر تمويل، منها 0.4 مليار دولار أمريكي متعلقة بالولايات المتحدة.

275- ولم تقع أي أحداث جوهرية أخرى، إيجابية أو سلبية، باستثناء تلك الموضحة في الملاحظة 12، يمكن أن تؤثر على الكشوف المالية الحالية.

الملحق

الاسم		العنوان
البرنامج	برنامج الأغذية العالمي	Via Cesare Giulio Viola 68/70 Parco de' Medici 00148 Rome, Italy
المستشار العام ومدير مكتب الشؤون القانونية	Bartolomeo Migone	Via Cesare Giulio Viola 68/70 Parco de' Medici 00148 Rome, Italy
الخبير الاكتواري	Ernst & Young Advisory	Tour First, 1 place des Saisons 92037 Paris La Défense France
الخبير المصرفي الرئيسي	.Citibank N.A	Via Mercanti, 12 20121 Milan, Italy
	Standard Chartered Plc	1 Basinghall Avenue London, EC2V 5DD, United Kingdom
مراجع الحسابات الخارجي	رئيس ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني	Adenauerallee 81 53113, Bonn Germany